

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muhend Ulhag - Tubirett -



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

تخصص : مالية ومحاسبة

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم
المالية والمحاسبة

تحديات اعتماد معيار الإبلاغ المالي IFRS 13 "قياس القيمة العادلة" لتقييم
الأصول الثابتة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
-دراسة حالة-

الأستاذ المشرف: أحمد عزوز

إعداد الطالب: يحيوي فاووي

لجنة المناقشة

المؤسسة الأصلية	الصفة	الرتبة	الاسم و اللقب
جامعة البويرة	رئيسا	أستاذ	سمير آيت عكاش
جامعة البويرة	مشرفا ومقررا	أستاذ	عزوز أحمد
جامعة البويرة	عضوا ممتحنا	أستاذ	بويكر مصطفى
جامعة البويرة	عضوا ممتحنا	أستاذ محاضر قسم "أ"	قنوش مولود
جامعة المدية	عضوا ممتحنا	أستاذ محاضر قسم "أ"	زواق كمال
جامعة قالمة	عضوا ممتحنا	أستاذ محاضر قسم "أ"	فلقول عبد القادر

السنة الجامعية: 2025/2024



شكر و عرفان

الحمد لله الذي نظن به خيرًا، فيكرمنا بأفضل مما ظننا به الحمد لله في الجبر والكسر،
في الضيق والاتساع، وفي الفرج والكدر الحمد لله على ما أنعم وتفضل الحمد لله على
نعمة النجاح.

أتوجه بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير للأستاذ المشرف البروفيسور أحمد
عزوز لما قدمه لي طيلة فترة الدراسة من نصائح وتوجيهات بارك الله فيه ووفقه لما
يحبه ويرضاه.

كما أتوجه بخالص عبارات الشكر والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم
مناقشة هذه الأطروحة والمشاركة في إثرائها

دون أن أنسى الأساتذة المحكمين وكل الأساتذة والمهنيين الذين ساعدوني على
اتمام الدراسة الميدانية

كما لا يسعني إلا أن أشكر جميع موظفي كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
بجامعة البويرة من أساتذة إداريين وعمال على حسن معاملتهم طيلة فترة الدراسة

إهداء

إلى من أفضّلها على نفسي، ولمّ لا؛ فلقد ضيّت من أجلي

ولم تدّخر جهدًا في سبيل إسعادي على الدوام

(أمّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليّ طيلة حياته

(والدي الموقر).

إلى إخوتي وأصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون

إلى أساتذتي الكرماء الذين تكونت على يدهم

من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي

أقدّم لكم هذا البحث، وأتمنّى أن يحوز على رضاكم.

مستخلص

مستخلص

تهدف هذه الدراسة الى ابراز امكانية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاعتماد على قياس القيمة العادلة لتقييم الأصول الثابتة في ظل ظروف البيئة المحاسبية الجزائرية، وكذا التحديات التي تواجهها لاستيفاء شروط معيار الإبلاغ المالي "قياس القيمة العادلة"، سواء كانت هذه التحديات تشريعية، اقتصادية، تكنولوجية أو تقنية وعلى مستوى جميع أنواع الأصول الثابتة (مادية، معنوية أو مالية)، وأيضا معرفة مدى كفاءة إطارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطبيق قياس القيمة العادلة، ومدى مواكبة المنظمات المهنية المحاسبية الجزائرية والجامعات للتطورات المرتبطة بمفاهيم القيمة العادلة وتعديلات المعايير الدولية الخاصة بها، وإن كانت جهودهما وافية لتوضيح كفاءات استخدام قياس القيمة العادلة، بالإضافة الى تحديد إمكانية الاعتماد الأسعار المعلنة في سوق البورصة الجزائري كمدخلات في مختلف تقنيات التقييم.

ونظرا لتشعب الموضوع وبغية الوصول إلى أهداف هذه الدراسة، تم الاعتماد على أسلوبين، دراسة حالة على مستوى بورصة الجزائر لمعالجة تحديات الأصول الثابتة المالية والاستبيان لمعالجة الأصول الثابتة المادية والمعنوية كدراسة ميدانية، وفي هذا الصدد، تم جمع بيانات أفراد العينة المتكونة من 60 متخصص، تم تحليل نتائجه بواسطة البرنامجين الإحصائيين SPSS و EXCEL، وقد خلصت هذه الدراسة الى عدم إمكانية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاعتماد على المعيار IFRS13 كدليل لتقييم الأصول الثابتة في مؤسساتها الاقتصادية، نظرا لتحديات كثيرة أهمها غياب الأسواق الرئيسية، وتفضيل المهنيين في المجال المحاسبي الاعتماد على التكلفة التاريخية لارتباطها بالوثائق الثبوتية بالإضافة الى غياب دليل يوضح كيفية استخدام تقنيات قياس القيمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: قياس القيمة العادلة، معايير المحاسبية الدولية، بورصة الجزائر، أصول الثابتة، أسواق الرئيسية، مؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تقييم.

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence la possibilité pour les entreprises économiques algériennes de se fier à la mesure de la juste valeur pour l'évaluation des immobilisations dans le contexte de l'environnement comptable algérien, ainsi que les défis auxquels elles sont confrontées pour satisfaire aux exigences de la norme IFRS 13 "Mesure de la juste valeur". Ces défis peuvent être législatifs, économiques, technologiques ou techniques et concernent tous les types d'immobilisations (corporelles, incorporelles ou financières). L'étude cherche également à évaluer le degré de compétence des cadres des entreprises économiques algériennes pour appliquer la mesure de la juste valeur, Et dans quelle mesure les organisations professionnelles comptables algériennes et les universités suivent les évolutions liées aux concepts de la juste valeur et aux amendements des normes internationales y afférents, et si leurs efforts sont suffisants pour clarifier les modalités d'utilisation de la mesure de la juste valeur.

Étant donné la complexité du sujet et dans le but d'atteindre les objectifs de cette étude, deux méthodes ont été adoptées : une étude de cas au niveau de la bourse pour traiter les défis liés aux immobilisations financières et un questionnaire pour traiter les immobilisations corporelles et incorporelles en tant qu'étude de terrain. À cet égard, des données ont été recueillies auprès d'un échantillon de 60 spécialistes, et les résultats ont été analysés à l'aide des logiciels statistiques SPSS et EXCEL. Cette étude a conclu à l'impossibilité pour les entreprises économiques algériennes de se fier à la norme IFRS 13 comme guide pour l'évaluation des immobilisations dans leurs structures économiques. Cette impossibilité est principalement due aux nombreux défis, notamment l'absence de marchés principaux et la préférence des professionnels du domaine comptable pour le coût historique en raison de son lien avec les documents justificatifs. De plus, il manque un guide expliquant comment utiliser les techniques de mesure de la juste valeur.

Les mots clés : mesure de la juste valeur, normes comptables internationales, bourse d'Alger, immobilisations, marchés principaux, entreprises économiques algériennes, évaluation.

Abstract

This study aims to highlight the ability of Algerian economic enterprises to rely on fair value measurement for the evaluation of fixed assets under the conditions of the Algerian accounting environment, as well as the challenges they face in meeting the requirements of the financial reporting standard "Fair Value Measurement." These challenges can be legislative, economic, technological, or technical and apply to all types of fixed assets (tangible, intangible, or financial). Additionally, the study seeks to determine the competence of the executives of Algerian economic enterprises in applying fair value measurement. and the extent to which Algerian professional accounting organizations and universities keep up with developments related to fair value concepts and amendments to international standards, and whether their efforts are sufficient to clarify the methods of using fair value measurement. Additionally, the study aims to determine the possibility of relying on published prices in the Algerian stock market as inputs in various valuation techniques.

Given the complexity of the subject and in order to achieve the objectives of this study, two methods were adopted: a case study at the stock market of Algiers to address the challenges of financial fixed assets and a questionnaire to address the physical and intangible fixed assets as a field study. In this regard, data were collected from a sample of 60 specialists, and the results were analyzed using the statistical programs SPSS and EXCEL. this study concluded that it is not possible for Algerian economic enterprises to rely on the IFRS 13 standard as a guide for evaluating fixed assets at fair value in their economic institutions. This is due to numerous challenges, the most significant of which is the absence of primary markets. Additionally, accounting professionals prefer to rely on historical cost due to its association with supporting documents, and there is a lack of a guide explaining how to use fair value measurement techniques.

Keys words: fair value mesurement, international accounting standards, stock market of Algeirs, fixed assets, primary markets, Algerian economic entreprises, evaluation

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وعرفان
	إهداء
	ملخص
IV	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
IV	قائمة الملاحق
IV	قائمة المختصرات
أ	مقدمة
	الفصل الأول: الخلفية التشريعية والمنهجية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13
1	تمهيد
2	المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية وجهات التشريع المحاسبي الدولي
2	المطلب الأول: مفهوم وأهمية المعايير المحاسبية الدولية
6	المطلب الثاني: خصائص وأهداف معايير المحاسبة الدولية
8	المطلب الثالث: الجهات الفاعلة في إصدار معايير الدولية
12	المطلب الرابع: مناهج إعداد المعايير المحاسبية
15	المبحث الثاني: المداخل المستخدمة في القياس المحاسبي
15	المطلب الأول: مدخل إلى القياس المحاسبي
18	المطلب الثاني: مدخل التكلفة التاريخية
20	المطلب الثالث: محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة حسب المستوى العام للأسعار.
23	المطلب الرابع: طريقة الاستبدال
26	المبحث الثالث: دوافع إصدار المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13
26	المطلب الأول: مفهوم وأنواع الالتزامات المالية
28	المطلب الثاني: مدخل إلى الالتزام المالية العالمية.
33	المطلب الثالث: الأسباب المحاسبية للازمة المالية العالمية وأثرها على جهات تشريع معايير المحاسبة
37	المطلب الرابع: التوحيد المحاسبي
40	المبحث الرابع: عرض المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13

40	المطلب الاول: عرض خلفية عامة عن معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 13، اهدافه ونطاقه
43	المطلب الثاني: افتراضات القيمة العادلة
48	المطلب الثالث: مستويات القيمة العادلة
51	المطلب الرابع: تقنيات التقييم بالقيمة العادلة
54	خلاصة
	الفصل الثاني: معالجة الأصول الثابتة في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي
56	تمهيد
57	المبحث الاول: معالجة الأصول الثابتة المادية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي
57	المطلب الأول: مفهوم الأصول الثابتة المادية
57	المطلب الثاني: الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالأصول الثابتة المادية
61	المطلب الثالث: تحديد كيفية قياس الأصول الثابتة المادية
67	المطلب الرابع: اهتلاك الأصول الثابتة المادية
72	المبحث الثاني: الأصول الثابتة المعنوية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي
72	المطلب الأول: تعريف الأصول المعنوية وطرق اقتنائها والاعتراف بها.
74	المطلب الثاني: القياس الأولي للأصول الثابتة المعنوية
78	المطلب الثالث: القياس اللاحق للأصول المعنوية
81	المطلب الرابع: تصنيف الأصول المعنوية واهتلاكها
83	المبحث الثالث: معالجة الأصول الثابتة المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي
83	المطلب الأول: تعريف الأصول المالية وكيفية الاعتراف بها
85	المطلب الثاني: تصنيف الأصول المالية
91	المطلب الثالث: قياس الأصول المالية
95	المطلب الرابع: إعادة التصنيف والتوقف عن الاعتراف بالأصول المالية
97	المبحث الرابع: معالجة العقارات الموظفة في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي
98	المطلب الأول: ماهية العقارات الموظفة
98	المطلب الثاني: الاعتراف بالعقارات الموظفة
99	المطلب الثالث: تصنيف الأصول كعقارات موظفة
99	المطلب الرابع: قياس العقارات الموظفة
101	خلاصة
102	الفصل الثالث: القيمة العادلة في المحيط الاقتصادي للمؤسسات الجزائية
102	تمهيد
103	المبحث الأول: المؤسسات الاقتصادية الجزائية


103	المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية
102	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية
104	المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الاقتصادية
107	المطلب الرابع: التطور التاريخي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية
110	المبحث الثاني: المحيط الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية
110	المطلب الأول: البيئة القانونية الجزائرية.
113	المطلب الثاني: التعليم والتكوين المحاسبي
120	المطلب الثالث: النظام البنكي الجزائري
124	المطلب الرابع: بورصة الجزائر
129	المبحث الثالث: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي
130	المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي
131	المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي
135	المطلب الثالث: الإطار التنظيمي والقانوني للنظام المحاسبي المالي
138	المطلب الرابع: استحداثات النظام المحاسبي المالي
140	المبحث الرابع: تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر
140	المطلب الأول: المجلس الوطني للمحاسبة
142	المطلب الثاني: التنظيمات المهنية في الجزائر
143	المطلب الثالث: المهن المحاسبية في الجزائر
146	خلاصة
147	الفصل الرابع: الجزء التطبيقي
147	تمهيد
148	المبحث الأول: تداول سندات رأس المال في بورصة القيم المنقولة
148	المطلب الأول: تقديم شركة تسيير بورصة القيم المنقولة
151	المطلب الثاني: الأشخاص المشاركون في جلسة التداول
151	المطلب الثالث: مسار عملية التداول في البورصة
154	المطلب الرابع: توجيه الأوامر في بورصة الجزائر
155	المبحث الثاني: تقييم سندات رأس المال في بورصة الجزائر
155	المطلب الأول: تقييم الأسهم
156	المطلب الثاني: تداول الكتل
158	المطلب الثالث: عرض حالات تقييم سندات رأس المال في بورصة الجزائر
164	المطلب الرابع: تحديات اعتماد قياس القيمة العادلة في بورصة الجزائر

176	المبحث الثالث: الإطار العام للدراسة الميدانية
176	المطلب الأول: مبررات الاعتماد على أسلوبين للدراسة (استبيان – دراسة حالة)
176	المطلب الثاني: الهدف والمنهج المتبع في الاستبيان
176	المطلب الثالث: تقسيمات الاستبيان
177	المطلب الرابع: عينة الدراسة
177	المبحث الرابع: عرض وتحليل نتائج الاستبيان
177	المطلب الأول: اختبار ثبات الاستبيان
180	المطلب الثاني: وصف خصائص عينة الدراسة
182	المطلب الثالث: التحليل الوصفي لنتائج الدراسة
196	المطلب الرابع: اختبار صحة الفرضيات
200	خلاصة
202	خاتمة



قائمة

المجاور



قائمة الجداول

رقم الصفحة	الجدول	رقم الجدول
14	مكونات هيكل مجلس معايير التقارير المالية الدولية IFRSs ومسؤولياتها وعضويتها	1
24	مفاهيم الأصول المماثلة.	2
41	مراحل إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13	3
43	أمثلة عن التقييم بالقيمة العادلة المحددة في نطاق معيار IFRS 13	4
50	مستويات قياس القيمة العادلة	5
60	التكاليف اللاحقة للاقتناء للأصول الثابتة المادية	6
77	أساليب تحديد تكلفة الأصول غير الملموسة	7
85	التطور التاريخي للمعيار IAS 36	8
89	تصنيفات الحساب 26	9
90	تصنيفات الحساب 27	10
93	القياس اللاحق للأصول المالية الثابتة	11
109	معدل الزيادة في الناتج الوطني	12
115	مخرجات التعليم المحاسبي حسب المعيار 2 (التطوير المهني-الكفاءة المهنية).	13
116	البرنامج التكويني الجامعي للسنة الأولى جذع مشترك	14
116	البرنامج التكويني الجامعي للسنة الثانية تخصص مالية ومحاسبة	15
117	البرنامج التكويني الجامعي للسنة الثالثة تخصص مالية ومحاسبة	16
117	البرنامج التكويني الجامعي للسنة الثالثة تخصص محاسبة وجباية	17
118	البرنامج التكويني الجامعي للسنة الثالثة تخصص محاسبة ومراجعة	18
119	قياس القيمة العادلة في البرنامج التكويني الجامعي لمرحلة الليسانس في تخصصات المحاسبة	19
123	تطور رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر	20
128	جدول تلخيصي لشروط الإدراج في سوق سندات رأس المال	21
139	جدول تلخيصي لتقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة	22
158	تداول الحصص	23
158	عرض أوامر البيع وأوامر الشراء لجميع المستثمرين	24

قائمة الجداول

159	عملية تصادم الأسعار	25
161	عرض أوامر البيع وأوامر الشراء لجميع المستثمرين	26
161	عملية تصادم الأسعار	27
162	تداول الحصص	28
163	عرض أوامر البيع وأوامر الشراء لجميع المستثمرين	29
163	عملية تصادم الأسعار	30
164	تحديد السعر الأقرب الى السعر المرجعي	31
164	عرض عدد الشركات المدرجة في كل من الجزائر، تونس والمغرب (2018-2022)	32
165	تداول سندات رأس المال في بورصة الجزائر 2018	33
165	تداول سندات رأس المال في بورصة الجزائر 2019	34
166	تداول سندات رأس المال في بورصة الجزائر 2020	35
166	تداول سندات رأس المال في بورصة الجزائر 2021	36
167	تداول سندات رأس المال في بورصة الجزائر 2022	37
167	التداول الإجمالي لبورصة الجزائر في الخمس سنوات الأخيرة	38
168	القيمة المتداولة سندات رأس المال لكل من الجزائر، تونس والمغرب	39
170	الحصة رقم 2317 لبورصة الجزائر	40
170	الحصة رقم 2318 لبورصة الجزائر	41
170	الحصة رقم 2319 لبورصة الجزائر	42
171	الحصة رقم 2323 لبورصة الجزائر	43
171	الحصة رقم 2328 لبورصة الجزائر	44
171	الحصة رقم 2329 لبورصة الجزائر	45
172	الحصة رقم 2330 لبورصة الجزائر	46
172	الحصة رقم 2332 لبورصة الجزائر	47
172	الحصة رقم 2335 لبورصة الجزائر	48
173	الحصة رقم 2338 لبورصة الجزائر	49
173	الحصة رقم 2339 لبورصة الجزائر	50
173	الحصة رقم 2341 لبورصة الجزائر	51

قائمة الجداول

174	الحصة رقم 2344 لبورصة الجزائر	52
174	الحصة رقم 2350 لبورصة الجزائر	53
174	الحصة رقم 2351 لبورصة الجزائر	54
175	ملخص للتداول خلال الثلاثي الأول من سنة 2022 مع الحدود السعرية المطبقة	55
178	المجالات المختلفة لدرجة الثبات (Alpha)	56
178	قيمة معامل Cronbach's Alpha لمحاور الإستبيان	57
179	طريقة تنقيط الإجابات على بنود الاستبيان	58
179	مجالات مقياس ليكرت الخماسي	59
180	توزيع أفراد العينة حسب المهنة	60
180	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	61
181	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة أو المؤهل العلمي	62
182	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور: تحديات متعلقة بالأصل المراد تقييمه.	63
184	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور: تحديات متعلقة بالسوق الجزائري	64
187	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور: عيوب قياس القيمة العادلة	65
189	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور: معوقات تقنيات القياس	66
191	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور المؤسسات الاقتصادية ومحيطها	67
192	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور: القوانين والتشريعات	68
194	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور: التكوين المحاسبي	69
196	نتائج الفرضية الرئيسية	70
196	نتائج الفرضية الفرعية الأولى	71
197	نتائج الفرضية الفرعية الثانية	72
197	نتائج الفرضية الفرعية الثالثة	73
198	نتائج الفرضية الفرعية الرابعة	74
198	نتائج الفرضية الفرعية الخامسة	75
199	نتائج الفرضية الفرعية السادسة	76
199	نتائج الفرضية الفرعية السابعة	77

قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
1	تطور معايير المحاسبة الدولية	4
2	الهيكل التنظيمي لمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية	9
3	هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	11
4	مخطط التغير في المستوى العام للأسعار	21
5	مزايا وعيوب طريقة تكلفة الاستبدال	26
6	قروض الرهن العقاري الموجه للعائلات الأمريكية	31
7	طبيعة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008	33
8	مفهوم القيمة العادلة	45
9	الحصول على الأصول عن طريق التبادل	64
10	نتيجة إعادة التقييم	80
11	مخطط تنفيذ المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة المعنوية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 38	81
12	أسس تصنيف الأدوات المالية	87
13	التسعيرة الرسمية لبورصة القيم	127
14	الهيكل التنظيمي لبورصة القيم المنقولة	150
15	مسار حصة التداول	154
16	طور التداول في بورصة الجزائر في السنوات الخمس الاخيرة	168
17	مقارنة حجم تداول في بورصة الجزائر مع بورصتي تونس والمغرب	169
18	توزيع أفراد العينة حسب المهنة	180
19	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	180
20	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة أو المؤهل العلمي	181
21	ترتيب عبارات تحديات متعلقة بالأصل المراد تقييمه	183
22	ترتيب عبارات تحديات متعلقة بالسوق الجزائري	185
23	ترتيب عبارات عيوب قياس القيمة العادلة	187
24	ترتيب عبارات معيقات تقنيات القياس	189

191	ترتيب عبارات المؤسسات الاقتصادية ومحيطها	25
193	نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور: القوانين والتشريعات	26
195	ترتيب عبارات التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر	27

قائمة

الملاحق

رقم الملحق	الملحق	رقم الصفحة
1	استمارة الاستبيان	207
2	ملاحق الدراسة الميدانية	213
3	ملاحق دراسة الحالة	231

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	المصطلح
IFRS	معيار الإبلاغ المالي الدولي
IAS	معيار المحاسبية الدولي
SCF	النظام المحاسبي المالي
ISAC	لجنة معايير المحاسبة الدولية
ISAB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
SIC	لجنة التفسيرات القائمة
AAA	جمعية المحاسبة الأمريكية
SUBPRIME	قروض الرهن العقاري الثانوية
PRIME	القروض الممتازة
JUMBO	القروض الضخمة
FAS	المعايير المحاسبية الأمريكية
FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
OAT	سندات الخزينة العمومية
SPSS	حلول المنتجات والخدمات الإحصائية
COSO	لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها

مقدمة

تحظى مشكلة تقييم الأصول الثابتة باهتمام المفكرين منذ زمن طويل لما لها من أهمية وتعقيد، حيث عرفت نظرية القياس تطورا عبر السنوات فحتى العقد الخامس من القرن العشرين اشتهرت نظرية القياس التقليدية "الكلاسيكية" حتى جاء المفكر ستيفن ووضعه ما يعرف بنظرية القياس الحديث فظهرت بعد ذلك العديد من بدائل القياس التي تهدف كل منها الى التغلب على عيوب الأخرى، فعقب الحرب العالمية الثانية نادى الكثيرون بضرورة وضع معايير جديدة لتعديل مخرجات المحاسبية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية لتكون أكثر ملائمة مع الوضع السائد آنذاك والذي شهد تضخما جامحا، الامر الذي أدى الى الاعتماد على التكلفة التاريخية المعدلة، فمبدأ التكلفة التاريخية لم يعد يعبر عن الواقع الاقتصادي في ظل تغيرات الأسعار لارتباطه بالأحداث الماضية.

ومع هيمنة العولة على الأنظمة الاقتصادية في اغلب الدول بدلية التسعينيّات نتج عن ذلك تطورات اقتصادية متسارعة كظهور الأسواق المالية وتطور نشاطها وزيادة أهميتها في النمو الاقتصادي وبروز التكتلات الاقتصادية والانتشار الواسع للشركات المتعددة الجنسيات، ونتيجة لذلك أصبح النظام الجديد متطلبا لمحاسبة تعكس الواقع الحقيقي للشركات، فانتقل دور المحاسبة من طريقة لعرض المعلومات على الملاك من اجل تحديد مركزها المالي ونتيجتها الصافية الى عرض المعلومات الى الأطراف الخارجية لتسهيل المفاضلة بين بدائل الاستثمار، وبما ان الأصول الثابتة تعتبر من اهم بنود القوائم المالية ولها الأثر الأكبر على المخرجات المحاسبية توجب على المنظرين السعي الى التوصل لأسلوب قياس يعطي نتائج أكثر دقة وأقرب للواقع الفعلي وأكثر مصداقية، فتوجهوا نحو القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي فتبنتها العديد من معايير المحاسبة الدولية كمعيار IAS 16 "العقارات، الآلات والمعدات"، معيار IAS 32 "الأدوات المالية - العرض"، معيار IAS 38 "الأصول الغير ملموسة" ومعيار IAS 39 "الأدوات المالية - القياس-... الخ، الا انه على الرغم من محاسن هذا الأسلوب لم يخلو أيضا من الانتقادات فاتهم المعيار IAS 39 في التسبب في نشوء الازمة المالية العالمية سنة 2008، حيث صرح بذلك العديد الجهات وخصوصا عدد من أعضاء الشيوخ الأمريكي والكثير من رؤساء مجالس ادارة بنوك وشركات عملاقة ودعوا الى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، وعلى النقيض من ذلك بدأت مجالس معايير المحاسبة الدولية بالوقوف جنبا الى جنب للدفاع عن معايير القيمة العادلة، وخير دليل على ذلك تكاتف جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي لتبرير صحتها وانشاء لجان تكون مهمتها تحليل الازمة وتبيان براءة معايير القيمة العادلة، فخلصت الى ان الممارسات الخاطئة الخاصة بتطبيق معايير القيمة العادلة هي

سبب الازمة وليست المعايير نفسها، فتقرر حينها التحضير لمعيار جديد يعرف القيمة العادلة ويعالج فيه كيف يتم تحديد قيمة الأصول وتحديد اطار موحد لمعايير القياس بالقيمة العادلة، وهنا اصدر العيار IFRS 13 "قياس القيمة العادلة" والذي أصبح نسخة منقحة لما ورد في مختلف المعايير عن القيمة العادلة.

إشكالية الدراسة

الجزائر وعلى غرار دول العالم حاولت مواكبة التغيرات الاقتصادية الدولية، وتبنت إصلاحات اقتصادية جذرية من أجل التكيف مع البيئة الدولية خاصة مع ارتباطاتها الجديدة في الاقتصاد الدولي، كالاتحاق بمنظمة التجارة الدولية ومشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا بتبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي "SCF" الذي تضمن العديد من المبادئ والمفاهيم الجديدة، لعل أبرزها إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق للقيمة الحقيقية والتي تشير الى القيمة العادلة الذي له الأثر الكبير على بنود القوائم المالية خاصة على قيم الأصول الثابتة، الاهتلاكات، خسائر القيمة ورؤوس الأموال... الخ، فبعد مرور لأكثر من عقد من الزمن على تبني هذا النظام، يبقى الغموض يحيط بتطبيق قياس القيمة العادلة لتقييم الأصول الثابتة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والوصول الى الأهداف المرجوة، ولعل أهم أسباب هذا الغموض تكمن في عدم توفر إرشادات في التشريع الجزائري خاص بالتقييم بالقيمة العادلة ومعوقات أخرى خاصة بالبيئة المحاسبية الجزائرية.

في خضم ما سبق نطرح الإشكالية التالية هل يكمن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاعتماد على المعيار

IFRS13 كدليل لتقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة في مؤسساتها الاقتصادية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يمكن للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية الاستجابة إلى متطلبات المعيار IFRS 13 الخاصة بالأصل المراد

تقييمه؟

2- ما مدى موثوقية الأسواق الجزائرية كأساس يرجع اليه لرصد الأسعار؟

3- هل يمكن للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية التغلب على عيوب القياس بالقيمة العادلة؟

4- هل تتمتع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمؤهلات تمكنها من التحكم في تقنيات القياس التي وردت في المعيار

IFRS 13؟

5- هل محيط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية جاهز للتعامل مع قوائم مالية تم الاستناد فيها على القيمة العادلة كأساس لتقييم الأصول الثابتة؟

6- هل تتوفر في الجزائر قوانين وتشريعات تسهل استخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول الثابتة المادية والمعنوية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

7- هل يرقى التعليم المحاسبي في الجزائر الى مستوى يمكن القائم على عملية التقييم من إدراك وفهم الإرشادات التي دعا اليها المعيار IFRS 13؟

8- هل يمكن الاعتماد الأسعار المعلنة في سوق البورصة الجزائري كمدخلات لتقييم الأصول الثابتة المالية؟
فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يكمن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاعتماد على إرشادات المعيار IFRS13 لتقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة؟

الفرضية الفرعية الأولى: يمكن للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية الاستجابة إلى متطلبات المعيار IFRS 13 الخاصة بالأصل المراد تقييمه.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يمكن اعتبار أغلب الأسواق في الجزائر أسواق الرئيسية أو أسواق الأكثر ميزة.
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يصعب على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التغلب على عيوب القياس بالقيمة العادلة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يتمتع إطارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالكفاءة اللازمة للتحكم في تقنيات قياس القيمة العادلة.

الفرضية الفرعية الخامسة: يتمتع مختلف الفاعلين في البيئة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بدرجة مقبولة من الوعي لفهم القوائم المالية التي تمّ الاستناد فيها إلى القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول الثابتة.

الفرضية السادسة: تشجع القوانين والتشريعات الجزائرية استخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول الثابتة المادية والمعنوية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

الفرضية الفرعية السابعة: لا يتلقى المكلف بعملية التقييم التكوين الاساسي الذي يمكنه من التحكم في العيار IFRS

الفرضية الثامنة: لا يمكن الاعتماد الأسعار المعلنة في سوق البورصة الجزائري كمدخلات لتقييم الأصول الثابتة المالية.

أهمية الدراسة

في ظل توجه المعايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي نحو القيمة العادلة كأساس لتقييم الأصول الثابتة تتجلى أهمية هذه الدراسة، حيث تسعى الى ابراز اهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لاعتماد العيار IFRS 13 كأساس لتقييم الأصول الثابتة في ظل واقع البيئة المحاسبية الجزائرية، الامر الذي يسمح بتجاوز نقائص وسلبات التكلفة التاريخية خاصة مع معدلات التضخم المرتفعة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، ومنه إعداد قوائم مالية صادقة تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية خاصة فيما يتعلق بقيمة الأصول الثابتة.

أهداف الدراسة

1- تحديد مدى امكانية الاعتماد على توصيات المعيار IFRS 13 كأساس لتقييم الاصول الثابتة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

2- تحديد مدى امكانية الاعتماد على مخرجات بورصة الجزائر كأساس لتقييم الأصول الثابتة المالية

3- تحديد مدى جاهزية البيئة المحاسبية الجزائرية للاعتماد على المعيار IFRS 13 كأساس لتقييم الاصول الثابتة

4- مدى توفر في الجزائر أسواق رئيسية يعتمد عليها في تقييم الأصول المادية والمعنوية

5- تحديد ما إذا كانت التشريعات الجزائرية تحتاج الى تعديل بما يتماشى مع متطلبات قياس القيمة العادلة، بما في ذلك القانون الضريبي والنظام المحاسبي المالي

6- معرفة ما إذا كان المكلف بعملية التقييم في الجزائر يتلقى التكوين الاساسي الذي يمكنه من التحكم في المعيار

IFRS 13

دوافع اختيار الموضوع

1- ارتباط الموضوع بالتخصص الجامعي

2- ميول الطالب ورغبته في الاطلاع على مستجدات المعايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي بشكل عام والمعيار IFRS 13 بشكل خاص.

3- الدور البالغ الذي يلعبه تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة في توفير قوائم مالية تتسم بالمصداقية وبالتالي المساهمة في اتخاذ القرارات الصائبة.

4- الرغبة بالتعريف بمزايا التقييم بالقيمة العادلة خاصة في ظل توجه اغلب المحاسبين في الجزائر نحو التكلفة التاريخية.

الأدوات المستخدمة

سيتم الاعتماد على البحث البيبليوغرافي والالكتروني من كتب، أطروحات، رسائل، مقالات، مداخلات، جرائد رسمية ومواقع الكترونية، بالإضافة إلى مختلف أدوات التحليل الإحصائية.

المنهج المعتمد:

- وصفي
- استقرائي

الدراسات السابقة

"دراسة عبد الخالق أودينة" (2021)¹: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح عن التثبيات وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين المحاسبين في ولاية الجزائر، حيث يمثل الإفصاح عن التثبيات وفق القيمة العادلة المتغير المستقل في هذه الدراسة وجودة القوائم المالية المتغير التابع والتي تم تقسيمها إلى أربع ابعاد اعتمادا على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية (الموثوقية الملائمة القابلة للمقارنة والقابلة للفهم) وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه يوجد أثر للإفصاح عن التثبيات وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية بحيث يساهم الإفصاح عن تثبيات وفق القيمة العادلة في تعزيز جودة القوائم المالية بنسبة 23.5% حسب آراء عينة الدراسة المكونة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين في ولاية الجزائر.

"اسماعيل سبتي" (2016)²: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة وتم القيام بدراسة مقارنة بين الجزائر مصر والاردن، حيث تبين أن تنوع نشاط شركات المجموعة وتعدد مراحل وإجراءات توحيد حساباتها وتعدد مواطن شركاتها من دولة إلى أخرى يؤدي إلى ضرورة الاستناد إلى أسلوب قياس

¹عبد الخالق أودينة، أثر الإفصاح عن التثبيات وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي ميله، 2021.

²إسماعيل السبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2016.

محاسبي دقيق وعادل ومُوحد بين كل شركات المجموعة يعكس واقع نشاطاتها بشكل صحيح هذا من جهة، ومن جهة ثانية وحتى يحظى أسلوب القياس المحاسبي المُتبّع في مجموعة الشركات بالقبول من كل الأطراف ذات المصلحة، يجب أن يؤثر على جودة المعلومة المالية المُفصح عنها بشكل إيجابي، الأمر الذي يؤدي بإدارة المجموعة إلى تطبيق أسلوب القياس وفق القيمة العادلة في كل الحالات اللازمة وممكنة، وذلك لتأثيره الإيجابي على جُل الخصائص النوعية للمعلومة المالية المُفصح عنها وللملاءمة قياسه لنشاطات المجموعة المتنوعة وتركيبها المُعقدة مقارنة بالأساليب القياس الأخرى.

"حديدي آدم" (2015)¹: هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالتالي على الإبلاغ المالي في القوائم المالية، كما أن الدراسة تسعى إلى اكتشاف فيما إذا كانت البيئة المحاسبية الجزائرية توفر متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، ولتحقيق هذه الأهداف ثم إعداد استبانة لتحديد أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية من وجهة نظر فئات الدراسة المستهدفة، وتوصل الطالب إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. لقد كان هناك تأييدا كبيرا من جميع الفئات المستهدفة للتحويل إلى طريقة قياس بديلة عن التكلفة التاريخية في الجزائر.
2. توجد آثار لتطبيق نموذج القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالتالي على الإبلاغ المالي بقوائم البنوك التجارية الجزائري.
3. كان هناك تأييد كبير من جميع فئات المستهدفة أن نموذج القيمة العادلة يساهم في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملائمة لمتخذي القرارات في البنوك التجارية الجزائرية.
4. لقد تبنى النظام المحاسبي المالي في الجزائر مفهوم القيمة العادلة " القيمة الحقيقية" لكن يبقى تطبيق محاسبة القيمة العادلة صعب جدا في ظل البيئة التي تعمل فيها البنوك الجزائرية.

¹ حديدي ادم، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015.

التعقيب على الدراسات

تناولت المواضيع السابقة القيمة العادلة بشكل عام لكنها لم تركز على إرشادات المعيار IFRS 13، كما أن دراستنا شملت دراسة حالة في بورصة الجزائر.

حدود البحث

- من ناحية أنواع الأصول الثابتة: ستشمل دراستنا جميع أنواع الأصول الثابتة في الجزائر، إلا أنها ستستثني الأصول الثابتة المالية المتعلقة بسندات الخزينة العمومية،
- من ناحية طرق التقييم: ستم دراسة جميع طرق التقييم التي ينص عليها المعيار ما عدا إمكانية استخدام طريقة التدفقات المالية المستقبلية لتقييم الأصول المالية في الجزائر.

صعوبات البحث

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة في:

- نقص المراجع التي تتناول معيار الإبلاغ المالي IFRS 13
- صعوبة إجراء تريضات لدى المؤسسات المدرجة في البورصة الأمر الذي أدى الى عدم دراسة إمكانية استخدام طريقة التدفقات المالية المستقبلية لتقييم الأصول المالية في الجزائر.
- صعوبة القيام بتريض لدى وزارة المالية الذي كان سبب رئيسي لعدم دراسة سندات الخزينة العمومية.
- صعوبة الوصول إلى العدد المطلوب من العينات بسبب تماطل أو امتناع أفراد العينة عن الإجابة على الاستبيان.

محتويات الدراسة

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم تقسيم هذه الدراسة الى:

- الفصل الأول: عرض المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS13
- تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث أولها المعايير المحاسبية الدولية وجهات التشريع المحاسبي الدولي أما الفصل الثاني فقد تناول المداخل المستخدمة في القياس المحاسبي، ثم المبحث الثالث تحت عنوان دوافع اصدار المعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 13، وأخيرا المبحث الرابع مدخل الى المعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 13.
- الفصل الثاني: معالجة الأصول الثابتة في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

تم التطرق في هذا الفصل إلى معالجة الأصول الثابتة حسب المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، بحيث تم تخصيص كل مبحث لصنف من أصناف الأصول الثابتة

- الفصل الثالث: القيمة العادلة في المحيط الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية

قسم هذا الفصل الى أربع مباحث أيضا أولها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يليه المبحث الثاني المحيط الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية ثم المبحث الثالث الإطار العام للنظام المحاسبي المالي وأخيرا تنظيم مهنة المحاسبية في الجزائر

- الفصل الرابع: الجزء التطبيقي

في هذا الفصل تم تخصيص المبحثين الأولين لدراسة حالة على مستوى بورصة الجزائر بهدف معرفة إمكانية استخدام أسعارها المعلنة كدليل لتقييم الأصول الثابتة المالية في الجزائر، أما المبحثين الأخيرين فتم تخصيصهما للدراسة الميدانية.

الفصل الأول

الظرفية التشريعية والمنهجية

لمعيار الإبلاغ المالي الدولي

IFRS 13

تمهيد

عرف العالم في النصف الثاني من القرن الماضي تطورا على مستوى المعاملات التجارية والمالية وأصبحت الشركات منتشرة في كل مكان وزادت الحياة المحاسبية تعقيدا، فأصبحت هنالك حاجة ماسة الى وجود بعض القواعد التي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة، فاتجه معظم المهنيين إلى الاعتماد على المعايير المحاسبية التي وضعتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية والتي تهتم بتحديد أفضل البدائل لمعالجة المشكلات المحاسبية المختلفة، فكان الأمر كذلك حتى شهدت الولايات الأمريكية أحد أكبر الازمات المالية في التاريخ والتي حدثت نتيجة سقوط أسعار العقارات وكان لها الأثر الكبير على باقي اقتصاديات العالم بأجمعه، واتهمت المعايير المحاسبية آنذاك بالتسبب في حدوث الأزمة خاصة تلك المتعلقة بالقيمة العادلة، مما أدى بمؤسسات إصدار المعايير المحاسبية إلى دراسة الأزمة وتحديد أسبابها الحقيقية ومحاولة إيجاد حلول لها فخلصوا إلى إصدار معيار الإبلاغ المالي IFRS 13 "القياس بالقيمة العادلة" كبديل لقياس الأصول الثابتة.

وسيتم في هذا الفصل التطرق الى الجوانب التالية:

المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية وجهات التشريع المحاسبي الدولي

المبحث الثاني: المداخل المستخدمة في القياس المحاسبي

المبحث الثالث: دوافع اصدار المعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 13

المبحث الرابع: مدخل الى المعيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 13

المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية وجهات التشريع المحاسبي الدولي

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية مرجعًا شائعًا للمحاسبين والمستثمرين والمحللين الماليين والمشرعين وغيرهم من الأطراف المعنية. فهي توفر قواعد واضحة وشفافة لإعداد التقارير المالية، بما في ذلك المعلومات المالية والإيرادات والنفقات والأصول والخصوم. وبفضل هذه المعايير، يصبح بإمكان المستفيدين من هذه التقارير فهم الأداء المالي للمؤسسات واتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المعايير الدولية

تعد معايير المحاسبة أداة لتحقيق التوافق والملائمة بين الأساس النظري للمحاسبة والتطبيق العملي لها، وتهتم بشكل عام بتحديد أفضل البدائل لمعالجة المشكلات المحاسبية المختلفة، ويمكن تناول مفهوم وأهمية معايير المحاسبة على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

أولاً: مفهوم معايير المحاسبة

اختلفت وجهات نظر العديد من الكتاب حول مفهوم المعايير المحاسبية، وإن كان هناك اتفاق حول الهدف منه،

ولذا سنتناول أهم هذه المفاهيم على النحو التالي:¹

- إطار منظم للسياسات المحاسبية والإفصاح عنها، تصدرها لجنة أو جهة حكومية، لتلتزم بها المؤسسات والشركات والهيئات على اختلاف أنواعها عند إعداد وعرض القوائم المالية على الأطراف الخارجية، بهدف تمكين هذه الأطراف من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة.

- وسيلة أساسية لتنظيم عملية إنتاج المعلومات المحاسبية الملائمة التي تعمل على تطوير أسواق المال، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين المعلومات المحاسبية المناسبة والتنمية الاقتصادية.

- مجموعة من القواعد المحاسبية المتفق عليها، والمتعارف على استخدامها كمرشد أساسي لتحقيق تجانس المعالجات في قياس الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على نتيجة أعمال المشروع والمركز المالي، وكيفية إيصال المعلومات الناتجة عن تلك المعالجات إلى الأطراف المستفيدة منها، فهي تهدف إلى تحسين جودة الممارسات المحاسبية لخدمة المستفيدين من تلك القوائم.

- هي قواعد عامة تشتق من الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة وتعمل على تطور الأساليب المحاسبية. ومنه نستطيع القول أن المعايير المحاسبية هي المرجع الذي يستند عليه المحاسبون والمحللون الماليون وكذا المشرعون وغيرهم من الأطراف المعنية، بغية إصدار قوائم مالية تعكس الواقع الاقتصادي لاتخاذ القرارات الصائبة.

¹ مطاوع السعيد السيد مطاوع، معايير المحاسبة الدولية والازمة المالية العالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص72

ثانياً: معايير المحاسبة الدولية:

هي إرشادات عامة لتوجيه الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والمعيار المحاسبي هو عبارة عن نموذج أو مرشد لما يجب أن يكون عليه التطبيق المحاسبي من حيث قياس العمليات المالية وإثباتها والإفصاح عنها بصورة عادلة في القوائم المالية وبما يساعد مستخدمي البيانات المالية المنشورة في اتخاذ القرارات المناسبة، منذ بدايات القرن العشرين ومن خلال المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين وحتى الآن تعددت إسهامات هذا المجلس في وضع المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق فتبنى إصدار 41 معيار حتى بداية عام 2003 حيث تم البدء بإصدار ما يسمى بمعايير الإبلاغ المالي IFRs وامتداداً لمعايير المحاسبة الدولية IASs.¹

ويمكن تعريفها بأنها مجموعة من القواعد المحاسبية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية، توضح كيفية التطبيق السليم لمختلف المبادئ لإصدار قوائم مالية موثوقة،

ثالثاً: مراحل تطور معايير المحاسبة الدولية:

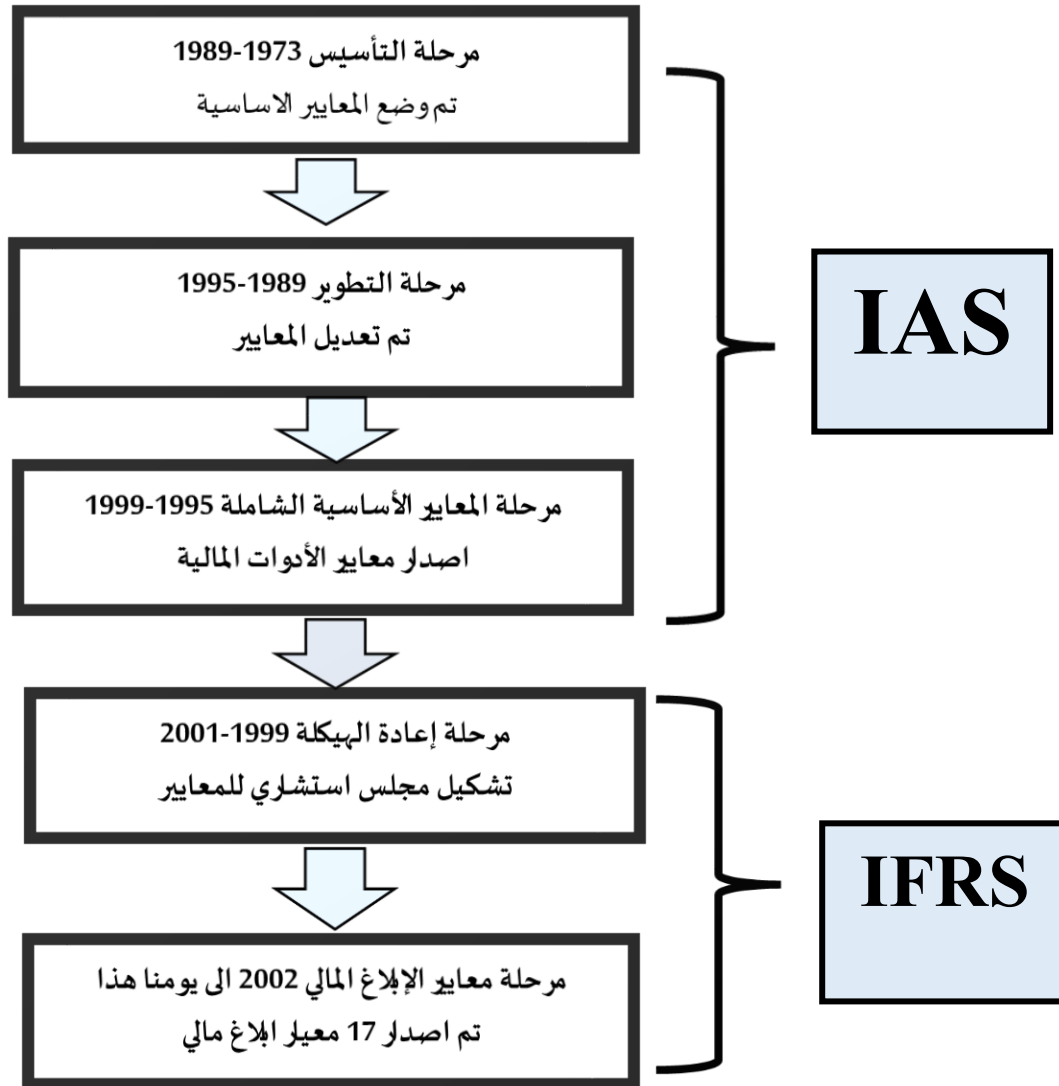
مرت المعايير الدولية في خمس مراحل مختلفة:²

- المرحلة الأولى كانت مرحلة التأسيس التي استمرت من عام 1973 إلى عام 1989. خلال هذه المرحلة، تم وضع المعايير المحاسبية الأساسية.
 - المرحلة الثانية كانت مرحلة التطوير واستمرت من عام 1989 إلى عام 1995. خلال هذه المرحلة، تم تعديل المعايير لتقليل البدائل وتحسينها.
 - المرحلة الثالثة كانت مرحلة المعايير الأساسية الشاملة وانتهت في عام 1999. تم خلال هذه المرحلة وضع معايير الأدوات المالية وتأسيس مجلس لتفسير المعايير الدولية والإبلاغ المالي.
 - المرحلة الرابعة كانت مرحلة إعادة الهيكلة وانتهت في عام 2001. خلال هذه المرحلة تم تشكيل مجلس استشاري للمعايير.
 - المرحلة الخامسة هي مرحلة معايير الإبلاغ المالي وبدأت من منتصف عام 2002 وتستمر حتى الوقت الحاضر. تركز هذه المرحلة على تحسين معايير الإبلاغ المالي وتوحيد المعايير في مختلف الدول.
- ويمكن تلخيص تـكوـن المعايير المالية الدولية حسب الشكل أدناه

¹ عبد الستار عيدان الكبيسي، معايير المحاسبة الدولية والمسؤولية عن الأزمة المالية العالمية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، العدد 3، المجلد 2، جامعة الانبار، العراق، 2010، ص4.

² عبد الستار عيدان الكبيسي، المرجع نفسه، ص4.

الشكل رقم (1): تطور معايير المحاسبة الدولية



المصدر: من اعداد الطالب

رابعاً: أسباب تبني معايير المحاسبة الدولية:

تزايدت المطالبات المتعلقة بتطوير المحاسبة من خلال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، وذلك نتيجة للحاجة الملحة لتحقيق التوحيد والتنسيق في هذا المجال، وذلك بسبب العولمة الاقتصادية وزيادة التجارة الدولية والاستثمار المباشر الأجنبي، وتطور الأسواق المالية العالمية، والتغيرات في أنظمة النقد الدولية، ونمو قوة الشركات متعددة الجنسيات لتشمل أصقاع المعمورة¹.

خامساً: عوائق تبني معايير المحاسبة الدولية:

¹ عبد الستار عيدان الكبيسي، المرجع نفسه، ص5.

تسعى المعايير الى تعزيز التشابه والتوحيد من جهة وإلى تخفيض التنوع والاختلاف من جهة أخرى، وفي هذا المسعى تواجه عوائق من أهمها:¹

1. **النظم المحلية:** تعتمد عملية التطور المحاسبي على مجموعة عوامل تاريخية، اقتصادية، سياسية، تنظيمية واجتماعية والتطور المحاسبي المحلي (على مستوى الوطني) هو جزء من التطور المحاسبي الدولي لذا فإن الأخير يعتمد على تلك العوامل أيضا وبنفس الوقت تقف عائقا امامه.
2. **العوائق الاقتصادية والتشريعية:** يحتاج افراد المجتمع وعلى وجه الخصوص أفراد المجتمع المالي إلى البيانات والمعلومات المالية والغير مالية من المحاسبة التي وظيفتها تزويد المعلومات إلى الأطراف المختلفة، وهي تعمل ضمن نمط اقتصادي معين يفرض عليها اختيار طرق وإجراءات محاسبية تتوافق مع القوانين والتشريعات المالية والاقتصادية المحلية
3. **الحالة السيادية:** إذ تشكل عائق أمام التوحيد المحاسبي فالوطنية تقود إلى عدم الرغبة في قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية تفضيلا لأخرى دولية، هذا العامل يعتبر من أكثر العوائق أهمية في سبيل توحيد الممارسات المحاسبية الدولية.

الفرع الثاني: أهمية معايير المحاسبة الدولية

تتمثل أهمية المعايير المحاسبية في دورها في تحقيق التوافق المحاسبي على المستوى الدولي، بهدف الوصول الى تقارير مالية تحتوي على معلومات محاسبية تتسم بالثبات والمصداقية. هذا بدوره يساهم في دعم اتخاذ قرارات صائبة من قبل المستخدمين، فهي ضرورية للأسباب الآتية:²

- 1- **المقارنة:** تستلزم عملية اتخاذ القرارات مقارنة مجموعة من البدائل، وهذا يتطلب إعداد تقارير مالية بناءً على أسس موحدة. ولأن الهدف من المحاسبة هو تقديم معلومات موثوقة لدعم اتخاذ القرارات، فإن المعايير المحاسبية تلعب دوراً هاماً في تسهيل المقارنة من خلال توحيد الأسس التي يتم الاعتماد عليها لإعداد تلك التقارير.
- 2- **كلفة معالجة المعلومات المحاسبية:** إن توحيد الأسس لإعداد التقارير المالية يعد أمراً ضرورياً لاتخاذ القرارات. ففي حال كانت التقارير المحاسبية مُعدة وفق أسس مختلفة ومتعددة، سيضطر متخذ القرار إلى إيجاد طريقة لتوحيد هذه الأسس، مما سيترتب عليه تكاليف إضافية لمعالجة تلك التقارير. ويمكن تجنب هذه التكاليف إذا تم توحيد الأسس عبر المعايير المحاسبية.
- 3- **القدرة على فهم المعلومات:** غالبية مستخدمي التقارير المالية يمتلكون قدرة محددة على فهم المعلومات المحاسبية، ولذلك إذا تم إعداد هذه التقارير بناءً على أسس غير موحدة، سيكون من الصعب عليهم استخدامها بفعالية لإجراء المقارنات بين الشركات أو حتى بين الفترات المالية المختلفة للشركة نفسها.

¹ عيد الرزاق الشخادة، المحاسبة الدولية، دار الاقصاد العلمي، الأردن، 2019، ص45
² حسن عيد الكريم سلوم وبتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن، 2009، ص13

4- الدعم المنطقي: تستند المعايير المحاسبية إلى أسس منطقية وتعكس نقاط التوافق بين المحاسبين، حيث من الضروري وجود نوع من التوافق بينهم في العمل المحاسبي. حيث تعتبر المعايير المحاسبية بمثابة نقطة التقاء مشتركة حتى وإن كان المحاسبون يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة أو في دول متنوعة، مما يساهم في تحقيق اتساق في إعداد التقارير المالية.

5- انسيابية الاستثمارين البلدان: تعتبر المعايير المحاسبية ذات أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات، حيث يحتاج المستثمر إلى إجراء مقارنات بين المشاريع المحتملة للاستثمار في بلدان مختلفة. يسهل اتباع طرق محاسبية موحدة عند إعداد التقارير المالية هذه المقارنات، مما يجعل المعايير المحاسبية الموحدة أداة فعالة في دعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. كما يمكن إبراز أهمية المعايير من خلال الحاجة إليها في¹

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة.

- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.

- تحديد الطريقة المناسبة للقياس.

- اتخاذ القرار المناسب.

ولذلك فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى²

- استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة.

- إعداد قوائم مالية كيفية (حسب الرغبة).

- اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسة الواحد والمؤسسات المختلفة.

- صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين وكذلك الدارسين وغيرهم من الجدير بالذكر أن أهمية

المعايير المحاسبية الدولية ازدادت في الوطن العربي حيث أصدرت بعض السلطات الرقابية في بعض الدول

العربية تعليمات تقتضي الالتزام التام أو الجزئي بهذه المعايير وتعمل بقية الدول على القيام بذلك أيضاً.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف معايير المحاسبة الدولية

تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيق التوحيد والشفافية والثقة في التقارير المالية، وتقديم معلومات مالية

موثوقة وملائمة للمستخدمين في جميع أنحاء العالم. كما تمتاز بالاعتماد على المبدأ الواحد في معالجة المعاملات المحاسبية

وسنحاول في هذا المطلب تفصيل وشرح خصائص وأهداف معايير المحاسبة الدولية.

¹ حامد داود الطلحة، معايير المحاسبة الدولية النشأة والمفهوم، الملتقى الدولي حول المعايير المحاسبية الدولية، الأردن، 2000، ص3

² حامد داود الطلحة، المرجع نفسه، ص3

الفرع الأول: خصائص المعايير الدولية

بعد أن تم التطرق إلى أهمية وجود معايير محاسبية دولية، لابد من معرفة الخصائص الأساسية الواجب توفرها في هذه المعايير حتى تحقق الفائدة من وجودها وهي كالآتي:¹

1. الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي: فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقياً من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.
 2. المرونة: بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.
 3. المفهومية: يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.
 4. الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية: بحيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.
- بالإضافة إلى:²
5. الملاءمة: حيث تعد المعايير المحاسبية من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب الملاءمة بين متطلبات الفكر والتطبيق
 6. الموضوعية: أي عدم التحيز تجاه بلوغ نتيجة محددة مقدماً أو الدفع إلى سلوك معين، وتجنب المجاملات التي قد تؤثر على موضوعية المعايير، وتصبح عرضة لتحكم أصحاب المصالح بأن تحقق في النهاية مكاسب اجتماعية أو اقتصادية للفئة الأكثر قوة على حساب الفئات الأخرى مما يفقد معايير المحاسبة مصداقيتها وحيادها.
 7. القابلية للتطبيق: بمعنى أن يتم بناء معايير محاسبية مقبولة من جانب المستخدمين لها والمستفيدين منها، وذلك لتحسين الممارسة العملية، ويتحقق ذلك عن طريق تضمين معايير المحاسبة أفضل الممارسات العملية، وأكثرها اتساقاً مع الإطار الفكري أو النظرية المحاسبية السائدة والمقبولة من الأطراف المعنية، وهو الأمر الذي يحقق لها خاصية القبول العام.
 8. التوافق مع القوانين: حيث أن النظم القانونية تحدد الأساليب والإجراءات والممارسات على مستوى الدولة التي تطبق فيها، وبالتالي يوجد تأثير لهذه النظم على الإجراءات والممارسات والمعايير المحاسبية على مستوى الدولة الواحدة أو الدول محل التوافق المحاسبي، وعلى ذلك يجب على المحاسبين عند وضع المعايير بذل الجهد اللازم لتحقيق التوافق بين النصوص القانونية والمعايير المحاسبية، وقد يؤدي تأثير النظم القانونية على التطبيق المحاسبي إلى نتائج قد لا تتماشى مع الإجراءات والممارسات والمعايير المحاسبية، وفي هذه الحالة فإن المسؤولية تقع على عاتق المحاسبين حيث إنه يجب عليهم مطالبة الجهات المسؤولة بمحاولة تعديل هذه النصوص.

¹ حسن عيد الكريم سلوم وبتول محمد نوري، مرجع سبق ذكره، ص 15

² مطاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 76

الفرع الثاني: أهداف المعايير المحاسبية الدولية

يمكن طرح أهداف المعايير المحاسبية الدولية كما يلي:¹

- 1- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها علمياً.
- 2- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد القوائم المالية.
- 3- جعل المعاملات المحاسبية قابلة للقياس بصورة دولية.
- 4- إتاحة الفرصة للشركات للتعامل على المستوى الدولي أو فكرة السوق الواحد الذي يتعامل من خلال معايير محاسبية موحدة بصورة عالمية.
- 5- إيجاد كواد مؤهلة من المحاسبين للعمل في الأسواق الدولية.
- 6- تشجيع انفتاح سوق المال الوطنية دولياً.

المطلب الثالث: الجهات الفاعلة في إصدار معايير الدولية

حظي وجود معايير محاسبية موحدة تُسهم في تحقيق التوافق والاعتراف العالمي بالتقارير المالية للشركات والمؤسسات اهتمام العديد من المنظمات والهيئات المهنية المعنية بوضع مجموعة من المعايير التي تنال القبول الدولي. علاوة على ذلك، عملت تلك المنظمات والهيئات على بذل الجهد اللازم لتطوير معايير المحاسبة الدولية والتوفيق بينها، وسنعرض في هذا المطلب أهم هذه المنظمات والهيئات.

الفرع الأول: لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC:

أولاً: تقديم لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC:

منذ عام 1973 حتى 2001 كانت الجهة المكلفة بوضع معايير المحاسبة الدولية هي لجنة معايير المحاسبة الدولية، وكان التوجه الأساسي والدلالة الرئيسية لها هي تشجيع واضعي معايير المحاسبة الوطنية حول العالم على تحسين معايير المحاسبة الوطنية واتساقها.²

ثانياً: IASC ومهنة المحاسبة.

يكون للجنة معايير المحاسبة الدولية دائماً علاقة خاصة مع مهنة المحاسبة الدولية وكانت اللجنة قد نشأت في عام 1973 باتفاق من الجهات المحاسبية المهنية في تسع دول ومن سنة 1982 تضمنت عضويتها كل الجهات المحاسبية المهنية التي كانت أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وهي الجهات المحاسبية المهنية في أكثر من 100 دولة وجزء من هذه العضوية في اللجنة IASC، وقد التزمت جهات المحاسبة المهنية في كل العالم ببذل أقصى جهودها لإقناع الحكومات وجهات

¹ حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه، الجزائر 3، 2008، ص 60

² طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الجزء الأول، 2016، ص 13

وضع المعايير ومنظمي الأسواق المالية ومجتمع الأعمال أن القوائم المالية المنشورة يجب أن تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.¹

ثالثاً: أعضاء مجلس IASC:



المصدر: محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الجزء الأول، 2014، ص 34.

الفرع الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

أولاً: تقديم المجلس IASB:

في الخامس والعشرون من يناير عام 2001 م تم الإعلان عن تشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي يتكون من ثلاثة عشر عضواً بالإضافة إلى رئيس المجلس (14 عضواً بالرئيس)، على أن يتم اختيار أعضاء المجلس من قبل هيئة الأمراء التابعة لهيئة معايير المحاسبة الدولية، ولقد تم اختيار هؤلاء الأعضاء من بين أكثر من (200 عضواً)، وفترة تعين

¹ طارق عبد العال حماد، المرجع نفسه، ص 15

أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية تبلغ خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة على أن يتم التعيين وإحلال المجلس بطريق التعاقب أي لا يتم إحلال المجلس مرة واحدة، وعن تشكيل المجلس فلقد تم تشكيله على النحو التالي:¹

- أ. عضوان يعملان بشكل جزئي أي لبعض الوقت.
- ب. اثني عشرة عضوا يعملون بنظام الوقت الكامل بما فيهم رئيس المجلس ونائبه، ولقد قسم هؤلاء الأعضاء إلى الرئيس ونائبه، سبعة أعضاء يتولون مسئولية الاتصال بمجالس المحاسبة الوطنية، وذلك لتشجيع التعاون بين مجلس معايير المحاسبة والمجالس الوطنية لوضع المعايير والمتمثلة في (أستراليا، نيوزيلندا، اليابان، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية)، أما باقي الأعضاء – باقي أعضاء المجلس-الخمس فإنهم أعضاء عاديون.

ثانيا: أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية وفق ما هو وارد بدستورها:

يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى:²

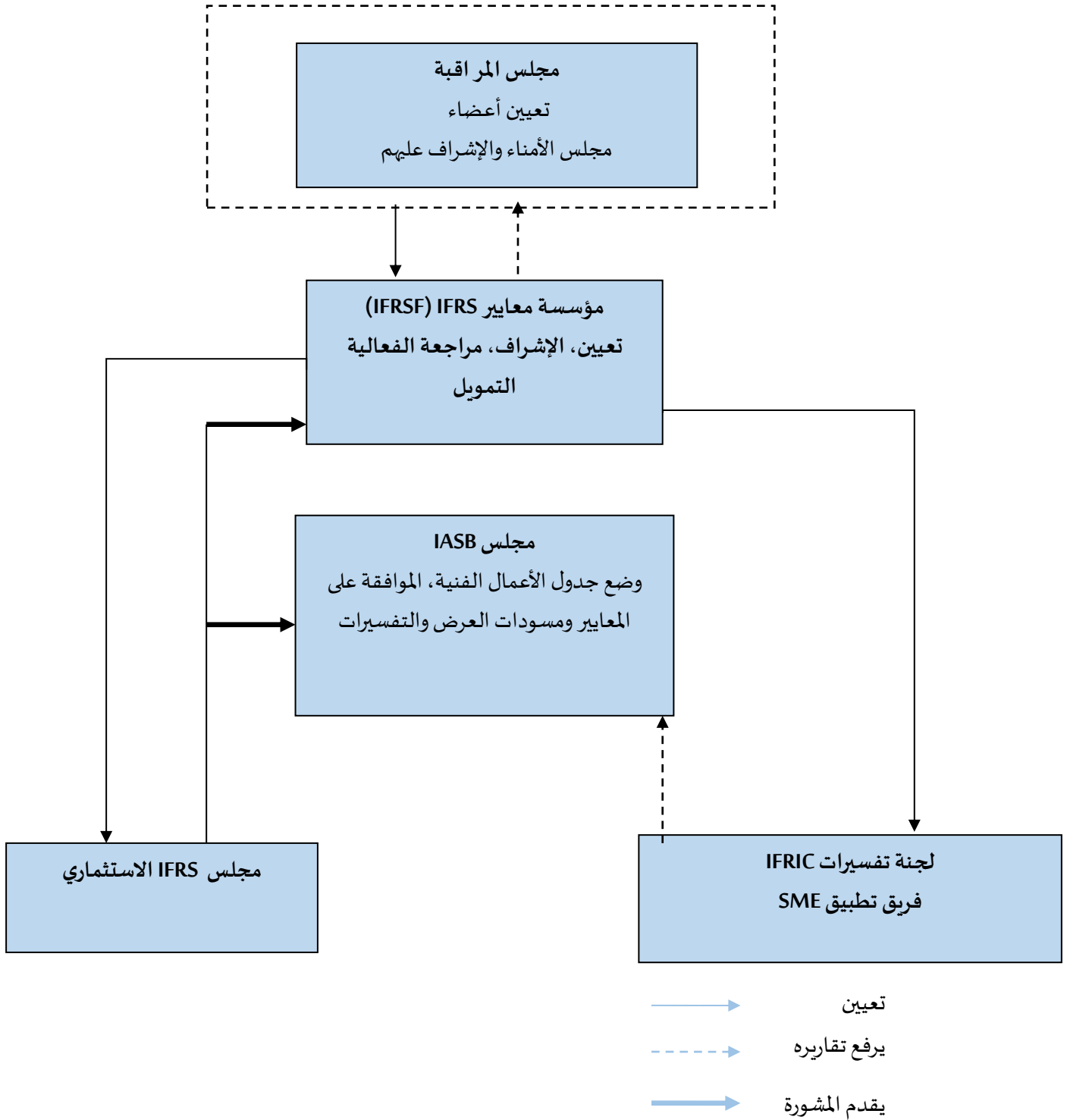
- 1- أن تضع للمصلحة العامة مجموعة مفردة (مميزة) من معايير المحاسبة عالية الجودة ويمكن الالتزام بها عالميا بما يتضمنه من معلومات ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة في القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المشاركين في مختلف أسواق رأس المال في العالم والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.
- 2- الترويج للاستخدام والتطبيق النشط لتلك المعايير.
- 3- العمل إيجابيا مع الجهات واضعة المعايير الوطنية للوصول إلى تقارب بين معايير المحاسبة الوطنية والمعايير الدولية للتقارير المالية بما يكفل الوصول الى حلول عالية الجودة.

في اجتماع المجلس سنة 2001 أخذ مجلس معايير المحاسبة الدولية بجميع معايير المحاسبة الدولية القائمة والتي كانت قد صدرت عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وكأنها معاييرها وأصبحت هذه المعايير القائمة حينذاك مستمرة في السريان ما لم يتم تعديلها أو سحبها بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الجديد، والمعايير الجديدة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديدة تعرف باسم IFRS أي المعايير الدولية للتقارير المالية، وعند الإشارة جماعيا إلى IFRS فإن هذا التغيير يشمل كلا من معايير المحاسبة الدولية IAS والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS معا. والشكل الموالي يوضح هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

¹محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الجزء الأول، 2014، ص 25-26.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

الشكل رقم (3): هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB



المصدر: خالد جمال الجعرات، مطبوعة مختصر المعايير المحاسبة الدولية، 2015 ص 10

ثالثاً: الفروق الأساسية بين لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: يختلف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عن لجنة معايير المحاسبة الدولية السابقة له في عدة مجالات أساسية هي:¹

- 1- على خلاف IASC فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية ليس له علاقة خاصة بمهنة المحاسبة الدولية، وبدلاً من هذا فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية يحكمه مجموعة أمناء من مختلف المناطق الجغرافية والوظيفية الذين هم مستقلون عن مهنة المحاسبة.
- 2- على خلاف أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC فإن أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديد IASB هم أفراد معينون على أساس المهارة الفنية والخبرات السابقة بدلاً من ان يكونوا ممثلين لجهات محاسبة وطنية معينة أو منظمات أخرى.
- 3- على خلاف لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC الذي يجتمع فقط حوالي أربع مرات في السنة فإن مجلس IASB يجتمع عادة مرة كل شهر، كذلك فإن عدد الفريق الفني والتجاري العاملين مع IASB قد زاد كثيراً بالمقارنة بلجنة معايير المحاسبة الدولية السابقة، والجهة التفسيرية السابقة SIC قد حل محلها لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية IFRIC.

المطلب الرابع: مناهج اعداد المعايير المحاسبية

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية نتاج ثمار العديد من الجهود التي قامت بها مختلف الهيئات والمنظمات التي سبق ذكرها، وفي هذا المطلب سنتطرق الى تاريخ أهم الأحداث التي رافقت اعداد هذه المعايير كالآتي:²

أولاً: المجموعة المبدئية للمعايير الصادرة بواسطة IASC:

في السنوات الأولى المبكرة، ركزت اللجنة IASC جهودها على وضع مجموعة من المعايير الأساسية للمحاسبة، وكانت هذه المعايير عادة مرنة وتحتوي على عبارات مطاطة ومعالجات عديدة بديلة وجاءت تلك المرونة للتوافق مع حقيقة وجود ممارسات محاسبية مختلفة حول العالم، وأخير وجهت انتقادات كثيرة لهذه المعايير لكونها أكثر اتساعاً ولها خيارات كثيرة تؤدي إلى نتائج مختلفة للأرقام التي تظهر في القوائم المالية.

ثانياً: مشروع التحسين والمقارنة:

مع بداية 1987 بادرت لجنة IASC بالعمل على تحسين معاييرها وتقليل عدد خياراتها وتحديد المعالجات المحاسبية المفضلة من أجل قابلية للمقارنة أكبر في القوائم المالية، وقد حظي هذا العمل بمزيد من الأهمية من جانب المنظمين للأسواق المالية.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص18.

² طارق عبد العال حماد، المرجع نفسه، ص15.

ثالثاً: برنامج عمل المعايير الأساسي:

خلال التسعينات - عملت IASB بشكل متزايد بالقرب من المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية IOSCO بإمكانية قيام IOSCO بالمصادقة على معايير لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASB لأغراض القيد عبر الحدود وانتقال رؤوس الأموال حول العالم ، وحددت قائمة من المعايير الأساسية التي تحتاج لجنة معايير المحاسبة الدولية لاستكمالها لأغراض هذه المصادقة، وكاستجابة لهذا - فان لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1995 أعلنت أنها وافقت على خطة عمل لوضع المجموعة الشاملة للمعايير الأساسية التي تسعى لها IOSCO وعرف هذا الجهد باسم " برنامج عمل المعايير الأساسية ".

بعد ثلاث سنوات من العمل المكثف لوضع ونشر المعايير التي تفي بمتطلبات IOSCO تم اتاحة استخدام المعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية لأغراض الغرض والقيد عبر الحدود - مع الأخذ في الاعتبار بعض المعالجات المكتملة.

رابعاً: المعايير الدولية للمحاسبة وتفسيرات SIC:

خلال وجودها أصدرت معايير المحاسبة الدولية 41 معياراً معروفة باسم معايير المحاسبة الدولية IAS وكذلك إطار لإعداد وعرض القوائم المالية - بينما بعض المعايير التي صدرت عن اللجنة قد تم سحبها والكثير منها مازال سارياً - كذلك فان بعض التفسيرات التي صدرت عن الجهة القائمة بالتفسير والمسماة " لجنة التفسيرات القائمة SIC لا تزال سارية ".

والجدول التالي يلخص مكونات هيكل مجلس معايير التقارير المالية الدولية IFRSs ومسؤولياتها وعضويتها:

الفصل الأول: الخلفية التشريعية والمنهجية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13

الجدول رقم (1): مكونات هيكل مجلس معايير التقارير المالية الدولية IFRSs ومسؤولياتها وعضويتها		
الأعضاء	الأهداف والمسؤوليات	مكونات الهيكل
<p>يتكون من 6 أعضاء كالتالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> -عضو عن اللجنة الأوروبية. -رئيس لجنة الخدمات المالية الياباني. -لجنة الأوراق المالية الأمريكية SEC. -لجنة الأسواق الطارئة للمنظمة الدولية لمفوضية الأوراق المالية. -لجنة بازل لمراقبة البنوك (عضو مراقب بدون حق التصويت). 	<ul style="list-style-type: none"> -المشاركة في تعيين أعضاء مجلس الأمناء، والموافقة على تعيينهم والإشراف عليهم. -تقديم الاستشارات إلى مجلس الأمناء، واستلام التقرير السنوي منهم. -إحالة المواضيع المقترحة عن الإبلاغ إلى مجلس IASB من خلال IFRSF. 	<p>مجلس المراقبة</p> <p>Monitoring Board</p>
<p>يتكون من 22 عضواً، يعين أحدهم كرئيس واثنان كنواب للرئيس.</p> <p>يتوزع الأعضاء جغرافياً كما يلي: 6 من آسيا، 6 من أوروبا، 6 من أمريكا الشمالية، واحد من إفريقيا، واحد من أمريكا الجنوبية، اثنان من أي منطقة في العالم لتحقيق التوازن الجغرافي العالمي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> -رفع تقرير سنوي إلى مجلس المراقبة. -استلام المواضيع المقترحة من مجلس المراقبة وإحالتها إلى مجلس IASB. -تعيين أعضاء لجنة التفسيرات وفريق تطبيق SMEs ومجلس IFRS الاستشاري ومجلس IASB والإشراف عليهم. -مراجعة الفعالية لأداء المجالس واللجان. -المسؤولية عن القضايا التمويلية. 	<p>مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية</p> <p>IFRS Foundation (IFRSF)</p>
<p>يتكون من 16 عضواً، يعين أحدهم كرئيس واثنان كنواب للرئيس.</p> <p>يتوزع الأعضاء جغرافياً كما يلي: 4 من آسيا، 4 من أوروبا، 4 من أمريكا الشمالية، واحد من إفريقيا، واحد من أمريكا الجنوبية، اثنان من أي منطقة في العالم لتحقيق التوازن الجغرافي العالمي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> -وضع جدول الأعمال الفنية. -الموافقة على المعايير ومسودات العرض والتفسيرات. -استلام المواضيع المقترحة من IFRSF. -رفع تقاريره إلى IFRSF. 	<p>مجلس معايير المحاسبة الدولية</p> <p>IASB</p>
<p>تتكون من 14 عضواً من مناطق مختلفة من العالم موزعة كما يلي: 8 من أوروبا، 3 من أمريكا الشمالية، 3 من آسيا (الصين واليابان والهند).</p>	<p>تفسير معايير التقارير المالية الدولية ومعالجة المشاكل التطبيقية</p> <p>-إصدار التفسيرات IFRIC.</p> <p>-رفع تقاريرها إلى مجلس IASB.</p>	<p>لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية</p> <p>IFRIC</p>
<p>ويرأس عضو من مجلس IASB ويتكون من 22 عضواً موزعين كما يلي: 4 من إفريقيا، 2 من آسيا، 6 من أوروبا، 3 من أمريكا الشمالية، 6 من أمريكا الجنوبية، 1 من منطقة أخرى في العالم لتحقيق التوازن الجغرافي.</p>	<p>تبنى المسؤولية عن تطبيق معيار IFRS for SMEs ومعالجة المشاكل التطبيقية.</p> <p>-معالجة المواضيع التي تنتج عن تطبيق معيار IFRS for SMEs</p> <p>-رفع تقاريرها إلى مجلس IASB</p>	<p>فريق تطبيق معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة</p> <p>SME Implementation Group</p>
<p>يتكون من 47 عضواً، الرئيس، مساعديه، وأعضاء من مجالس وجمعيات ومنظمات محاسبية وشركات تدقيق كبرى والبنك الدولي وأخرى.</p>	<p>-تقديم النصح والمشورة لمجلس IASB ومؤسسة IFRSF.</p>	<p>مجلس معايير التقارير المالية الدولية الاستشاري</p> <p>IFRS Advisory Council</p>

المصدر: خالد جمال الجعرات، مطبوعة مختصر المعايير المحاسبية الدولية، 2015 ص 11

المبحث الثاني: المداخل المستخدمة في القياس المحاسبي

تسجل عناصر الأصول والخصوم لأول مرة في الميزانية بتكلفتها التاريخية. ومع ذلك، تسمح المعايير المحاسبية الدولية باستخدام قيم مختلفة عن التكلفة الأصلية، وأيضاً السماح بإعادة تقييمها بصورة دورية باستخدام مجموعة من البدائل المختلفة. ونهدف في هذا المبحث إلى إبراز أهم بدائل القياس المحاسبي المعتمد عليها قبل ظهور القيمة العادلة، ونقدم مزايا وعيوب كل بديل والذي يعتبر القصور فيها من أهم أسباب توجه الباحثين في الميدان نحو القيمة العادلة.

المطلب الأول: مدخل إلى القياس المحاسبي

يعد القياس المحاسبي حجر الزاوية في عملية إعداد القوائم المالية، ويهدف إلى تقديم صورة واضحة وموثوقة عن المركز المالي والأداء الاقتصادي للمؤسسة. في هذا المطلب سنتناول مفهوم القياس المحاسبي مع ذكر بعض المفاهيم المرتبطة به وأهم خطواته وأدواته.

الفرع الأول: تعريف القياس المحاسبي

قبل التعريف بالقياس المحاسبي سيتم التطرق في البداية إلى مفهوم القياس بصفة عامة، يعنى بالقياس، في مفهومه العام، مقارنة خصائص مجال معين بخصائص مجال آخر باستخدام الأرقام والرموز وفق قواعد محددة. كما يساهم استخدام المقاييس الكمية في زيادة دقة التعريفات المستخلصة. بعبارة أخرى، فإن عملية القياس تمثل وسيلة للتعبير عن خاصية أو مجموعة من الخصائص المتعلقة بموضوع القياس، حيث يتم تطبيق أدوات القياس—وهي المقاييس—ويتبع أسلوب معين لاستخدامها، وذلك بهدف تحقيق الغرض المنشود من عملية القياس.¹ أما فيما يخص القياس المحاسبي فقد أعطيت له العديد من المفاهيم، ورغم الاختلافات الموجودة بينها من حيث المبنى إلا أنها تتقارب من حيث المعنى، وينسب أول تعريف علمي محدد لوظيفة القياس المحاسبي إلى "كامبل" (Campell)، الذي اعتبر أن القياس يتمثل بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويؤكد هذا المفهوم على أن أسلوب القياس المناسب في المحاسبة هو القياس الكمي، ويركز على دور القواعد والمبادئ التي يتم التوصل إليها من خلال الممارسة في توجيه عملية القياس المحاسبي، غير أن هذا التعريف يعتبر قاصراً في المجال المحاسبي لأنه لا يحدد الشيء أو الخاصية المعينة بالقياس في المحاسبة. وعرف على أنه مقارنة عنصراً بعنصر آخر للوصول للقيمة العادلة الذي يخزنه العنصر المقاس وعادة ما يكون العنصر المقاس هو النقود²

المفهوم الذي قدمته لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) على أنه: "تحديد القيم النقدية للعناصر التي تظهر بها في القوائم المالية والتي ستظهر بها في قائمة المركز المالي وبيان الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس".³

¹ محي الدين عبد الرزاق حمزة، نظرية المحاسبة، دار الاصدار العلمي، الاردن، 2017، ص25.

² محي الدين عبد الرزاق حمزة، المرجع نفسه، ص25.

³ سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015، ص129.

وقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA)، القياس المحاسبي في تقرير لها عام 1971 بقولها: " القياس المحاسبي هو تحديد أرقام الماضي والحاضر والمستقبل للمؤسسة، أو تحديد الظاهرة الاقتصادية في المستقبل، وذلك على أساس الملاحظة وتبعاً للقواعد المحددة".¹

وعليه يمكن القول ان القياس المحاسبي هو تحويل الأحداث المالية الى ارقام محاسبية لتسجيل الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم، وتحديد قيمتها وقيمة التغيرات التي تطرأ عليها.

الفرع الثاني: أهداف القياس المحاسبي

يتمثل الهدفين الأساسيين للقياس المحاسبي فيما يلي:²

أولاً: قياس الموارد التي تحقق الدخل

من الضروري رعاية الثروة التي تشكل مصدر تحقيق الدخل وتدفعه، وهذا يتطلب ضرورة مواكبة عملية القياس المحاسبية لها باستمرار للوقوف على التغيرات التي تطرأ عليها لمواجهة وتجنب ما يمكن أن يؤثر على تناقص تدفق الدخل في الوقت المناسب.

ثانياً: تأمين الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة

يعتبر هدف دراسة الفرص البديلة لتوجيه الموارد وعقلنة استغلالها لزيادة عوائد الدخل المتحقق وتقليل فرص الضياع قدر المستطاع.

الفرع الثالث: أدوات القياس المحاسبي

تتعدد أدوات القياس المحاسبي كالآتي:³

أولاً: وحدة القياس الزمني:

يستخدم هذا النوع من وحدات القياس عادة في محاسبة التكاليف، فمثلاً يحسب الزمن الفعلي الضائع المعبر عنه باليوم، الشهر أو الساعة، ويستخدم القياس الزمني كذلك في المحاسبة التحليلية التي تعتمد على النسب المالية مثل نسب معدل فترة التخزين ومعدل فترة الائتمان والتي تقاس أيضاً بالأيام.

ثانياً: وحدة المؤشرات المالية

يعتبر التحليل المالي والمحاسبية التحليلية هي الأكثر استعمالاً لهذا النوع من وحدات القياس، حيث يتم الاعتماد على النسب كأداة لقياس الوقائع الاقتصادية ومن ثم تحليل نتائجها لمعرفة إيجابيات وسلبيات هذه الوقائع، وبعد ذلك تتم دراسة الانحرافات الناتجة في هذه المؤشرات من أجل معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، ومن بين هذه النسب نجد نسبة معدل دوران المخزن، نسبة الاستقلالية المالية، نسبة التمويل الخارجي إلى آخره من النسب.

¹ معراج هوارى، مدخل الى محاسبة القيمة العادلة، دار كنوز المعرفة، الاردن، 2017، ص75.
² موازين عبد المجيد، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، ص59
³ إسماعيل السبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والافصاح المحاسبي في المجموعة، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2016، ص58.

بالإضافة إلى:¹

ثالثاً: القياس النقدي

حيث يتم قياس الأحداث الاقتصادية بالنقد حيث يعتبر النقد الوسيلة الأساسية لقياس قيمة الممتلكات والعلاقات الاقتصادية الأخرى.

رابعاً: القياس الكمي

وهو الذي تستخدم فيه وحدات القياس الطبيعية كالمتر والطن والكيلوغرام للتعبير عن بعض الأحداث، يستخدم هذا القياس بالأخص في محاسبة التكاليف كأن تقاس كمية المواد المشتراة بالكيلوغرام وعدد الوحدات المنتجة، ومحاسبة الموارد البشرية بعدد الأفراد المتدربين في مؤسسة ما.

الفرع الرابع: خطوات عملية القياس المحاسبي

من أجل إتمام عملية القياس المحاسبي هناك أربع خطوات رئيسية يجب إتباعها تتمثل في:²

1. جمع البيانات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية الناتجة عن عمليات المشروع، والتي تعكس جوانب متنوعة مثل الإيرادات والنفقات والأصول والخصوم. وتنتج هذه العمليات جميعها من تبادل السلع والخدمات، ويتم قياسها وفقاً لسعر التبادل.

2. تسجيل العمليات المادية السابقة طبقاً للنظام قيد المزدوج، وبناءً على دليل موضوعي قابل للتحقيق.

3. بمجرد تجميع وتسجيل الأحداث الاقتصادية كما وقعت، يكون من الضروري تبويب العمليات والأحداث المختلفة في مجموعات مترابطة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة.

4. تلخيص العمليات حتى تحقق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة في مجموعات، ومن الضروري تلخيص هذه المعلومات في شكل تقرير أو قائمة، تقدم للأشخاص المعنيين بالمؤسسة، أو المهتمين بأحوالها المالية، وتهدف هذه الخطوة إلى إيضاح الأمور والأحداث المالية الهامة التي وقعت والتي أمكن تبويبها.

الفرع الخامس: متطلبات نظم القياس المحاسبي

حتى تتم عملية القياس بشكل اللازم يتطلب توفر بعض الشروط نذكر منها:³

1. يجب الابتعاد قدر الإمكان عن عنصر الاجتهاد والتقدير الشخصي، غير أن تطبيق هذا الأمر في مجال المحاسبة قد يكون مستحيلاً بسبب وجود بعض العمليات التي تخضع للاجتهاد كتقديرات المخصصات وغيرها.
2. يجب توافر دليل إثبات يمكن التحقق منه، مثل قياس إيرادات الفترة المحاسبية عند إثبات عملية البيع أو إثبات عملية البيع أو عند إثبات عملية الإنتاج، ولكن يلاحظ أن القدرة على التحقق من وجود دليل الإثبات لا يقطع بصحة طريقة القياس ولا صحة النتائج.

¹ حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2017، ص61.

² حمدي فلة، المرجع نفسه، ص61.

³ علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2011، ص37.

3. يجب أن يكون نظام القياس قابل للتكرار، أي يتم استخدام نفس قواعد وأسلوب القياس وفي هذه الحالة إذا ما قام شخص أو أكثر مؤهلين تأهيلا علميا ومهنيًا بعملية القياس بصورة مستقلة فإنهما يصلان إلى نفس النتائج.

4. يجب أن يكون نظام القياس يحقق نتائج متساوية من حيث القيمة، وفي هذه الحالة يكون تشتت القيم التي يتم الحصول عليها من قبل أكثر من شخص اقل درجة ممكنة، وترتيباً على ما سبق فإن درجة الاعتماد على مقياس دون آخر يجب أن يتوفر فيهما خاصية القابلية للتحقق من القياس وخاصية عدم التحيز.

وحيث أن القياس المحاسبي يعتمد على القياس المالي من خلال وحدة النقد التي يجري التعامل بها فلا بد في هذه الحالة من الاعتماد على مجموعتين من الفروض لأغراض التقديرات المحاسبية تتعلق بالكميات وأخرى تتعلق بالأسعار.

المطلب الثاني: مدخل التكلفة التاريخية

تُعدّ طريقة التكلفة التاريخية واحدة من أهم المبادئ المعتمدة في النموذج المحاسبي المعاصر لقياس عناصر القوائم المالية، كما تعتبر الطريقة الأكثر دقة في تمثيل الوضع المالي للمؤسسة في وقت معين، إذ تأخذ في الاعتبار القيمة الفعلية للموارد والالتزامات وتعكس بدقة القيمة الاقتصادية للعمليات التجارية السابقة. على الرغم من أن طريقة التكلفة التاريخية تواجه بعض القيود، إلا أنها تعتبر الأسلوب الأكثر انتشاراً واعتماداً في المحاسبة المالية في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف التكلفة التاريخية

يعرف مبدأ التكلفة التاريخية كالتالي: "المحاسبة عن أغلب الأصول والخصوم وحتى التقرير عنها على أساس سعر الافتناء وهو ما يمثل الكلفة ويمكن التحقق منها بمجرد تحديدها وتظل ثابتة طالما بقي الأصل في الخدمة".¹ ووفقاً لهذا النموذج يتم تقييم الأصول الثابتة بناء على السعر النقدي المدفوع للحصول على الأصل، مضافاً إليه جميع النفقات الضرورية واللازمة للوصول بالأصل إلى موقعه المخصص وحالته المطلوبة لبدء الانتاج".² وعند تحديد التكلفة التاريخية تراعى ثلاثة معايير ثانوية، أجملها كالتالي:³

- 1- معيار الزمن: أي تعتمد التكلفة النقدية للأصل في تاريخ اقتنائه، فتستبعد تكلفة تمويل اقتناء الأصل الجاهز.
- 2- معيار المكان: أي تضاف إلى تكلفة الأصل الثابت أو المخزون السلعي نفقات البعد المكاني حتى يصل الأصل إلى مكان ومخازن المؤسسة المستفيدة.
- 3- معيار الجاهزية: أي تضاف إلى تكلفة الأصل جميع النفقات المرتبطة به حتى يصبح جاهز للاستخدام والاستفادة منه حسب الغرض المخصص له.

الفرع الثاني: مزايا استخدام مبدأ التكلفة التاريخية

¹ مسعود بوخلفي، اثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الاغواط، 2003، ص4.
² محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة، جامعة القاهرة، 2006، ص50.

³ تامر بسام جابر الاعا، أهمية القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة غزة، 2013، ص28.

ان ارتباط مبدأ التكلفة التاريخية بالموثوقية اللازمة التي يعززها وجود الأدلة المادية أدى إلى استمرارية استخدامها،

بحيث :¹

- 1- تقدم التكلفة التاريخية معلومات موضوعية قابلة للتحقق وذلك لكونها تستند الى احداث فعلية وليست احداث افتراضية مما يجعلها محددة لا تكون عرضة للاختلاف والتقدير ويسهل التحقق منها.
- 2- اشتقاق مبدأ التكلفة التاريخية من خاصية الموثوقية وذلك لتوفر المستندات الثبوتية التي تؤيد وقوع الاحداث المالية.

وكذلك:²

- 3- يتماشى مبدأ التكلفة التاريخية مع فرض الاستمرارية، الذي يفترض أن المؤسسة ستستمر في نشاطها وعملياتها الى اجل غير معلوم.
- 4- توافق مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات، بحيث تحافظ الأصول والخصوم على تكلفتها التاريخية، بصرف النظر عن تغيرات الاسعار التي تحدث خلال تلك الفترات.
- 5- إمكانية التأكد التي تؤدي الى توفير درجة أكبر من الموضوعية والثقة في المخرجات المحاسبية.

بالإضافة الى:³

- 6- ان التكلفة التاريخية تمثل القيمة الحقيقية اثناء اقتناء الأصل
- 7- تعتبر أفضل مقياس يعتمد عليه المسيرين لقياس ومراجعة مساهماتهم وجهودهم،
- 8- تساهم هذه الطريقة في التقليل من النفقات والوقت والجهد من خلال الحصول المباشر على المعلومات والبيانات من الدفاتر المحاسبية.

الفرع الثالث: عيوب التكلفة التاريخية

يبرز قصور التكلفة التاريخية في حالات التضخم وتقلبات الأسعار، إذ تفقد قدرتها على عكس القيمة الاقتصادية الحالية للأصول. كما أن ارتباطها بالماضي يحد من فائدتها في دعم القرارات المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي، إضافة الى عدم توافقها مع المفهوم الحديث للأصول كمصادر اقتصادية مستقبلية. ففي حين تعكس التكلفة التاريخية قيمة الأصل عند اكتسابه، فإنها تتجاهل التغيرات في قيمته على مر الزمن، وتؤدي الى:⁴

1. تحقيق أرباح وهمية في ظل تقلبات الأسعار: يتطلب تحديد الدخل التمييز بين الدخل واسترداد التكاليف. عادةً ما ينشأ الدخل من زيادة الإيرادات عن التكاليف (أو المصروفات). على سبيل المثال، عندما يتم تخصيص قيم الموارد المستخدمة بناءً على معلومات تاريخية، تصبح التكاليف التاريخية أقل بكثير من قيمها الحالية، مما يؤدي إلى ظهور أرباح أعلى من قيمتها الحقيقية. في هذه الحالة، يكون جزء كبير من الدخل مجرد استرداد للتكاليف، وبالتالي يتم خصم ضريبة الدخل وتوزيعات الأرباح من رأس المال.

¹ مسعود بوخلفي، مرجع سبق ذكره، ص8

² تامر بسام جابر الاغا، مرجع سبق ذكره، ص29

³ سي محمد لخضر، أسس وقواعد التقييم المحاسبي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2017، ص116.

⁴ بلال كيموش، التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، 2011، ص79

2. عدم دقة المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء: تنجم عن عدم دقة القوائم المالية التقليدية المعدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية وفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد مشكلات عدة. إذ يظهر الدخل أعلى من قيمته الحقيقية، ويكون رأس المال عرضة للتآكل تدريجياً، بينما يُسجل معدل العائد على الاستثمار بشكل يفوق قيمته الحقيقية. مما يؤدي إلى غياب الدقة والموضوعية اللازمة لتقييم أداء الشركة وفعاليتها في استغلال مواردها الاقتصادية. نتيجة لذلك، قد يتخذ المسؤولون قرارات خاطئة، مثل قرارات تقسيم الأرباح، وتحديد أسعار المنتجات، وزيادة مرتبات الموظفين، واحتساب الضرائب، وغيرها. وهذا قد يعرض الشركة لعدم القدرة على الحفاظ على رأسمالها، مما يهدد استمراريتهما في ظل الاتجاهات التضخمية، ويعكس بشكل كبير زيادة عدد الشركات التي تتعرض للتصفية والزوال.

3. يتجاهل مبدأ التكلفة التاريخية جميع التقلبات التي تطرأ على القوى الشرائية لوحدة النقد، مما يعني أن العناصر المسجلة في دفاتر الشركة تثبت بقيم مختلفة وغير متساوية في قوتها الشرائية، رغم احتفاظها بنفس الخصائص العددية. هذا الأمر يجعل تجميعها ومعالجتها بشكل مشترك عملية مضللة.¹

المطلب الثالث: محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة حسب المستوى العام للأسعار.

تواجه الشركات اليوم تحديات كبيرة في مواجهة تأثيرات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للنقد على نتائج القياس المحاسبي. حيث تعتمد العديد من الشركات على طريقة تكلفة تاريخية في حساب أصولها وتكاليفها، ولكن هذه الطريقة قد تكون غير كافية لتعكس التغيرات المتزايدة في أسعار الموارد والمنتجات. للتغلب على هذه التحديات ظهرت طريقة محاسبة المستوى العام للأسعار كبديل ممكن للتكلفة التاريخية. تعتمد هذه الطريقة على اعتماد مؤشر عام يُعرف بالرقم القياس للأسعار، والذي يقيس التغيرات العامة في مستوى الأسعار من فترة لأخرى.

الفرع الأول: مفهوم محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة حسب المستوى العام للأسعار

وفقاً لهذا المدخل والذي يطلق عليه البعض مدخل وحدة النقد ثابتة القيمة، يتم تعديل وحدة القياس المستخدمة وهي وحدة النقد بمعامل تعديل معين يتغير بتغير معدل التضخم وذلك بقصد تثبيت قيمتها الشرائية كخطوة لا بد منها لإلغاء تحيز القياس الذي تتضمنه البيانات المحاسبية المعدة حسب مدخل التكلفة التاريخية، أما الاداة المستخدمة في تعديل هذه البيانات فهي الأرقام لقياسية للتغيرات في المستوى العام للأسعار. وتنوع الأرقام العامة المستخدمة في هذا التعديل لكن أكثرها شيوعاً ثلاثة هي:²

1. الرقم القياس لأسعار المستهلك ويرتبط هذا الرقم عادة بمعدلات التغير في نفقة المعيشة وذلك بالاسترشاد بالتغيرات الحادثة في سلة سوقية من السلع والخدمات يتم اختيارها بأسلوب المعاينة الإحصائي.
2. الرقم القياسي لأسعار الجملة ويرتبط هذا الرقم بمعدل التغير الذي يطرا على أسعار مجموعة من السلع المتعامل فيها في سوق الجملة.

¹ حديدي ادم، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 77.

² محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 157. 158.

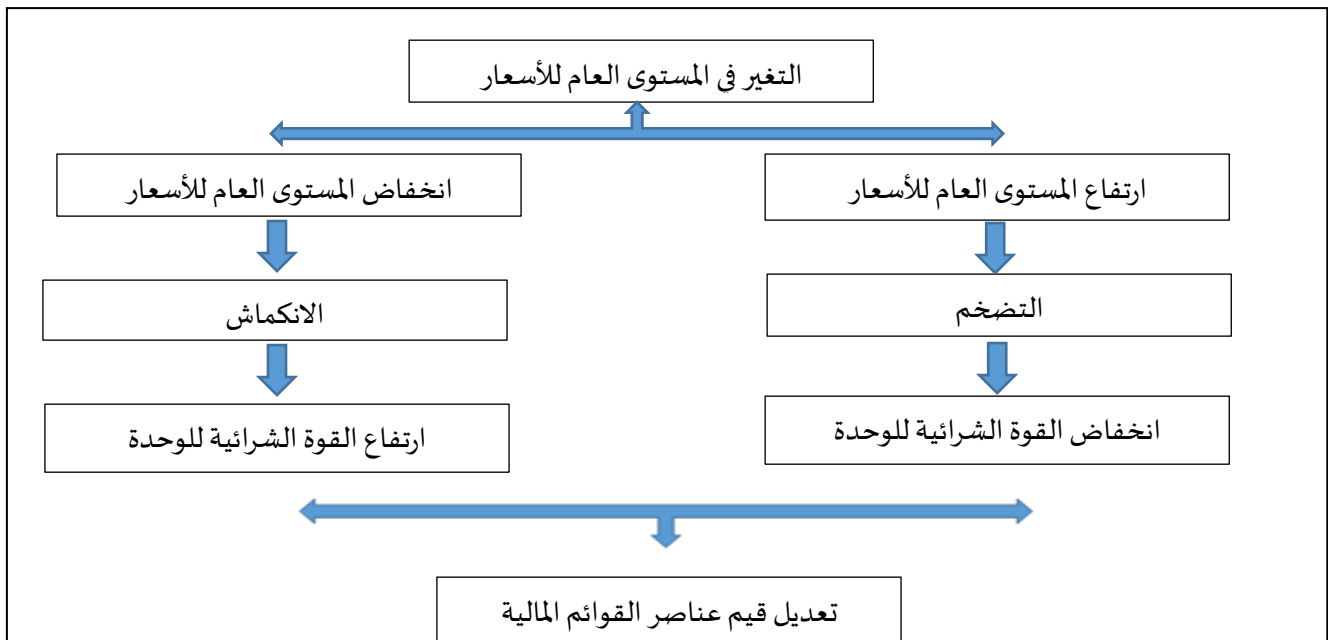
3. الرقم القياسي للأسعار المرتبطة بمعدل التغير الذي يحدث في إجمالي الناتج القومي ويمثل هذا الرقم المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين جميع القطاعات الاقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة حسب المستوى العام للأسعار

تهدف محاسبة المستوى العام للأسعار إلى تعديل عناصر القوائم المعدة على أساس التكلفة التاريخية، من أجل أمداد مختلف المستعملين بالبيانات الملائمة التي يمكن أن يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من مختلف المستعملين خاصة المستثمرين منهم، وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي:¹

1. تهدف إلى تعديل كل عناصر القوائم المالية وذلك باستخدام وحدات نقدية لها قوة شرائية متجانسة.
 2. الاعتماد على القوائم المعدة وفق المبادئ المقبولة عموماً كقاعدة عمل للتعديل.
 3. يتم التعديل باستخدام الأرقام القياسية التي تعبر عن القوة الشرائية للنقد في تاريخ آخر قائمة مركز مالي.
 4. التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية.
- أن تحقيق هذه الأهداف سوف يؤدي إلى القضاء على أكبر العوائق التي تعاني منها التكلفة التاريخية الكلاسيكية، وتؤدي إلى بروز طريقة أخرى تعتبر امتداد للطريقة الكلاسيكية ويطلق عليها بالتكلفة التاريخية المعدلة، ومن أهم الحلول المقترحة من مختلف الهيئات المحاسبية المتخصصة.

الشكل رقم (4): مخطط التغير في المستوى العام للأسعار



المصدر: سي محمد لخضر، أسس وقواعد التقييم المحاسبي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2017، ص 126.

¹ سي محمد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 127

الفرع الثالث: مزايا استخدام محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة حسب المستوى العام للأسعار

تتعدد مزايا استخدام محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة حسب المستوى العام للأسعار كما يلي:¹

- 1- تسهيل عملية المقارنة بين الشركات التي حصلت على موجوداتها في فترات زمنية مختلفة.
- 2- المساهمة بشكل أفضل في إمكانية تقييم أداء الإدارة وقدراتها على اتخاذ القرارات في الأوقات المناسبة مع الأخذ في الاعتبار معدلات التضخم وما تتركه من آثار على الأوضاع المالية للشركات.
- 3- تساعد هذه الطريقة في إثبات الوحدات النقدية في القوائم المالية بالقوة الشرائية الحالية لها.
- 4- إمكانية استبعاد آثار التضخم وما تسببه هذه الآثار من تشويه في القوائم والنسب المالية.
- 5- إن هذا النموذج يتوافر فيه تحقيق معيار الفائدة من أعداد القوائم المالية حيث أنه:
 - أ. يقدم معلومات واقعية.
 - ب. يقدم معلومات ملائمة للأغراض المختلفة.
 - ج. يقدم معدلات العائد على الاستثمار أكثر صدقاً.
 - د. يقيس أرباح وخسائر القوة الشرائية

وكذلك:²

7. تظهر القوائم المالية المعدة تبعاً للمستوى العام للأسعار التغيرات الحاصلة على القدرة الشرائية للنقود وبالتالي لم تعد هناك حاجة للإفصاح عن أثر التضخم على القيم التي تظهر في القوائم.
8. إن القوائم تصبح موضوعية وقابلة للتحقق، وذلك لأن جميع المؤسسات تستخدم نفس مؤشر الأسعار كما أن النتائج المحققة في ظلها يمكن أن يتم تدقيقها من قبل مدققي الحسابات.
9. إن محاسبة المستوى العام للأسعار هي سهلة التطبيق نسبياً، لأن المعايير المحاسبية لا تتغير إنما وحدة القياس هي التي تتغير.
10. تصبح القوائم المالية المعدلة أكثر ملائمة واعتمادية لاتخاذ القرارات المختلفة، والرقابة على تنفيذها، كذلك إمكانية تقييم الاستثمارات بشكل دقيق، والقدرة على التخطيط بشكل سليم كما تكون المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أكثر صلة بالواقع وخاصة بما يتعلق بحسابات التكلفة والتسعير.³

الفرع الرابع: عيوب محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة حسب المستوى العام للأسعار

تتمثل عيوب محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة حسب المستوى العام للأسعار:⁴

¹ مدحت فوزي، اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في التحدّات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة غزة، 2006، ص87

² حديدي ادم، مرجع سبق ذكره، ص80،

³ عيد الرزاق قاسم الشحادة، قضايا محاسبية معاصرة، دار الاصدار العلمي، الأردن، 2017، ص163

⁴ محمد نواف حمدان عابد، مرجع سبق ذكره، ص52

1. لا يقدم الرقم القياسي العام للأسعار صورة كاملة عن التضخم الذي تواجهه المؤسسات الاقتصادية ذلك لأن العديد من هذه المؤسسات تتأثر بشكل مباشر بتغيرات أسعار الأصول التي تمتلكها أو تستخدمها، والتي قد تختلف عن متوسط التضخم العام.
2. تختلف الأصول عن بعضها البعض في طبيعتها فبعضها يشهد ارتفاعاً مستمراً في قيمته، بينما يتراجع سعر البعض الآخر بشكل ملحوظ.
3. تتجاهل محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة عنصر التقدم التكنولوجي للأصول.
5. تتنوع الطرق المستخدمة لحساب الأرقام القياسية العامة، مما يؤدي إلى اختلاف كبير في النتائج المحصل عليها. هذا التنوع في الصيغ يجعل من الصعب التوصل إلى إجماع بين المحاسبين حول الصيغة الأمثل.
6. إن استخدام رقم قياسي واحد لتعديل القوائم المالية التاريخية يؤدي إلى خلط وعدم دقة في البيانات وتشويش لقراء القوائم المالية.
7. يختلف تأثير التضخم على الوحدات المحاسبية المختلفة، فالوحدات ذات الكثافة الرأسمالية (تحتوي على تجهيزات وآلات بتكلفة مرتفعة) يمكن أن تتأثر بالتضخم بشكل أكبر من الوحدات التجارية أو الخدمية، وبالتالي فإن محاسبة المستوى العام يمكن أن تشوه حساب الدخل الدوري.¹
8. قد تتمكن هذه الطريقة من تجنب أخطاء القياس باعتمادها على وحدة قياس نقدي ذات قوة شرائية موحدة عامة، ولكن قد لا تتمكن من تجنب أخطاء التوقيت نظراً لاعتمادها كذلك على مبدأ تحقق الإيراد بالبيع.²

المطلب الرابع: طريقة الاستبدال

يعرف هذه الأسلوب أيضاً باسم "التكلفة الداخلية" أو "تكلفة الاحلال"، وقُدِّمت لها عدّة تعاريف تشترك جميعها في فكرة تحميل المبلغ الواجب دفعه أو التضحية به من أجل الحصول على نسخة مماثلة للأصل الذي يتم التنازل عنه. يُعرّف هذا المفهوم عادةً على أنه المبلغ المطلوب دفعه للحصول على نسخة مماثلة للأصل الحالي، ويُشار إليه أيضاً باسم "سعر الدخول الحالي"، كما يرتبط هذا التكلفة بلحظة زمنية فعالة وهي تاريخ إعداد البيانات المالية. ويُطلق عليه أيضاً "أسعار الدخول" أو "التكلفة الجارية".

الفرع الأول: تقديم عام لطريقة الاستبدال

تم تعريفها بأنها المبلغ النقدي أو ما يماثله للحصول على نفس الأصل أو أصل مكافئ، أي سعر السوق الحالي اللازم لاستبدال أصل مماثل تماماً أو أصل مكافئ للأصل الموجود، أما هندريكسن فركز في تقييمه لهذه الطريقة على تكلفة الاستبدال بأصول مشابهة وفي ظروف مشابهة بحيث لكي تتمكن الوحدة من المحافظة على الطاقة الانتاجية المادية، لا بد من توليد تدفقات نقدية تكفي لضمان الاستبدال المادي للأصول التشغيلية،³ وعلى الرغم من وعلى الرغم من وضوح هذا

¹ سي لخضر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 135

² سي لخضر محمد، المرجع نفسه، ص 135

³ سي لخضر محمد، المرجع نفسه، ص 147

المفهوم، إلا أنه لم يحصل الاتفاق عليه بين مختلف المحاسبين، وفتح نقاش وجدل كبير خاصة حول مفهوم الأصول المماثلة التي اعطيت لها عدة مفاهيم يمكن ايجازها في الآتي من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم (2): مفاهيم الأصول المماثلة.

انواع التكاليف	الشرح او المفهوم
تكلفة استبدال الأصول المستخدمة.	ويقصد بها المبلغ المطلوب من أجل الحصول على أصل مماثلة من سوق الأصول المستعملة، والتي لها الحياة الانتاجية نفسها.
تكلفة إعادة إنتاج الأصول المماثلة.	ويقصد بها المبلغ المطلوب من أجل الحصول على أصل مماثل للأصل الموجود.
تكلفة الأصول الجديدة.	وهي تكلفة استبدال القدرة الانتاجية للأصل، حيث تعكس أثر التغير التكنولوجي.

المصدر: سي محمد لخضر، أسس وقواعد التقييم المحاسبي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2017، ص 147

يمكن تحديد التكلفة الاستبدالية الجارية للأصول الثابتة بعدة طرق، من بينها:¹

- 1- تكلفة الشراء الجارية للأصل، أي يتم تقدير التكلفة بناءً على أسعار أصول مماثلة في السوق.
- 2- تعديل تكلفة أصل جديد أي يتم حساب تكلفة شراء أصل جديد مماثل، ثم يتم تعديلها لتعكس حالة الأصل الحالي وتقدمه التكنولوجي.
- 3- استخدام الأرقام القياسية الخاصة لتعديل التكلفة الأصلية للأصول محل التقييم لتعكس سعر الشراء الجاري الذي كان سيدفع فيها إذا كانت هذه الأصول موجودة الآن.
- 4- الاعتماد على قوائم أسعار الموردين: يتم الحصول على تقديرات للتكلفة من قوائم أسعار الموردين الحاليين.
- 5- استخدام قيم التأمين: يتم الاعتماد على القيم التي تحددها شركات التأمين عند تغطية المخاطر على هذه الأصول.
- 6- تطبيق أسعار الصرف: يتم تحويل تكلفة الأصول المنتجة في دول أجنبية إلى العملة المحلية باستخدام أسعار الصرف الحالية.

الفرع الثاني: مبررات ومزايا استخدام طريقة الاستبدال

من أهم المبررات الاعتماد على طريقة الاستبدال ما يلي:²

1. المحافظة على رأس المال الحقيقي، إن استخدام طريقة الاستبدال يحافظ على رأس المال الحقيقي عبر تجنب تضمين الأرباح والخسائر الرأسمالية عند حساب الاهتلاك.

¹ محمد نواف حمدان عابد، مرجع سبق ذكره، ص 53

² محمد نواف حمدان عابد، مرجع سبق ذكره، ص 54

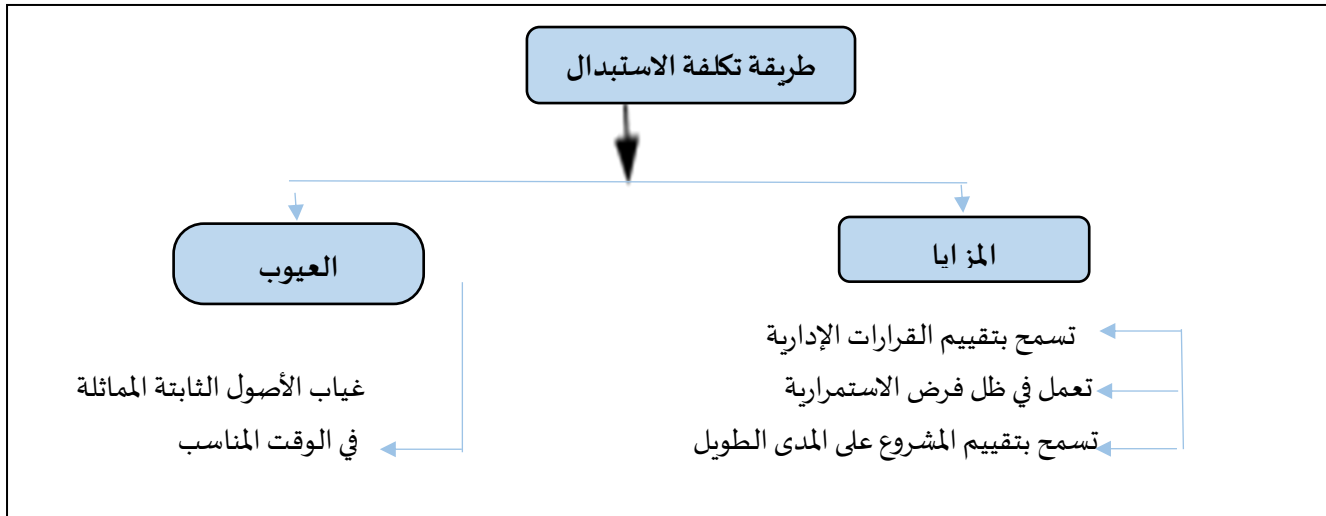
2. ضمان التخصيص الكفء لراس المال، إن استخدام أسعار السوق في تقييم الأصول يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة، مما يساعد المستثمرين والمديرين على اتخاذ قرارات استثمارية أفضل.
3. باستخدام طريقة التكلفة الاستبدالية، يتم احتساب اهتلاك يعكس التغيرات في القيمة الاقتصادية للأصول، مما يتيح تقييمًا أكثر دقة لاستهلاك خدماتها وضمان استمرارية العمليات الإنتاجية.

الفرع الثالث: سلبيات طريقة الاستبدال

- رغم كل المزايا السابقة الذكر إلا أن هذا المدخل له سلبيات عديدة حيث وجهت له الكثير من الانتقادات منها:¹
1. الذاتية: وهي نقيض الموضوعية، وذلك بأن التكلفة الاستبدالية من خلال اعتمادها بشكل كبير على التخمينات، التقييمات، عمليات التسعير، مؤشرات الأسعار الداخلية والخارجية، والعديد من التقديرات التي قد تكون بعيدة عن الموضوعية، والكثير من التقديرات التي تحدث من خلالها لا تستند إلى عمليات حقيقية، وهي بذلك لا تختلف كثيرًا عن التكلفة التاريخية التي تعتمد أيضًا على تقديرات عديدة بحيث الموضوعية تتمثل بوجود وسائل اثبات وتحقيق من العمليات- المستندات- وبالتالي فالقيم غير المدعومة بوقائع فعلية ومستندات تؤيدها تعتبر غير موضوعية، وهذا فهم آخر للموضوعية، فهم لقشور الموضوعية وليس لجوهرها، فوسائل التحقيق تستخدم للتحقق من الموضوعية وليس الموضوعية ذاتها.
 2. هبوط الأسعار: في حالة هبوط أسعار بعض عناصر الأصول الثابتة أو عناصر المخزون فإن محاسبة التكلفة الاستبدالية سوف تؤدي عند قياسها للدخل، إلى تضخمه، وذلك لأن الاهتلاك وتكلفة البضاعة المباعة سيكون أقل مقارنة باحتباسه تبعًا للتكلفة التاريخية، والنتيجة المتولدة عن هذا الافتراض هي أن الدخل التشغيلي المحسوب سيكون مغالي في تقييمه، وبذلك فإن راس المال سوف يتأكل، وذلك سوف يتم توزيع أرباح وهمية هي بالأصل جزء من راس المال، وبذلك يكون الفيض الذي قامت عليه التكلفة الاستبدالية وهو الحفاظ على راس المال الانتاجي للمؤسسة قد تهدم.
 3. التغيرات في الأسعار العامة: إن تطبيق محاسبة التكلفة الاستبدالية لا يظهر التغيرات التي تطرأ على أسعار الأصول الناشئة من جراء التغيرات في المستوى العام للأسعار، وبالتالي لم تستطع أن تحل المشكلة التي ظهرت لحلها، والناجمة عن التضخم وانعكاساتها على قيم الأصول، والذي لم يمكن المؤسسات من استبدال أصولها نتيجة انتهاء عمرها الانتاجي، وبالتالي يؤدي إلى عدم الحفاظ على راس المال الاقتصادي والذي يزعم مؤيدو التكلفة الاستبدالية أنها تقوم بالحفاظ عليه.
 4. المقارنة بين المؤسسات: إن استخدام محاسبة التكلفة الاستبدالية يزيد من صعوبة المقارنة ما بين المؤسسات المختلفة، في القطاعات الصناعية المختلفة، بسبب وجود إجراءات متعددة تستخدم للوصول إلى التكلفة الاستبدالية.

¹ حديدي ادم، مرجع سبق ذكره، ص 88

الشكل رقم (5): مزايا وعيوب طريقة تكلفة الاستبدال



المصدر: سي محمد لخضر، أسس وقواعد التقييم المحاسبي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2017، ص 150.

المبحث الثالث: دوافع إصدار اعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13

من خلال هذا المبحث سنحاول سرد أهم سببين الذين دفعا مجلس معايير المحاسبة الدولية الى اصدار معيار الإبلاغ المالي IFRS13 "القياس بالقيمة العادلة" حيث فرضت الظروف آنذاك على مجالس اصدار المعايير على التناقش حول الأسباب الحقيقية للالزمة المالية العالمية والتي اتهم القياس بالقيمة العادلة في التسبب فيها، الامر الذي دعا الى توحيد المفاهيم وإعطاء تعريف واضح ومفصل للقيمة العادلة وتحديد إطار موحد لمعايير القيمة العادلة، ويكمن القول ان من اهم دوافع اصدار المعيار IFRS13 هما الالزمة المالية العالمية والتوحيد.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الأزمات المالية

يمكن تصوّر الأزمة على نحو عام على أنها حالة من عدم الاستقرار تُنبئ بقدوم تغيير حاسم وشيك، وتكون نتائجه المحتملة غير مرغوب فيها بشدة. بحيث تعتبر الأزمة فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر وشيكاً حدوث تغير جوهري يمكن أن يؤثر بشكل كبير على السير العادي للأحداث، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى الازمات المالية عامةً.

الفرع الأول: مفهوم الأزمات المالية

تعد الأزمة نتاج مجموعة من العوامل المتتابعة والمتراكمة، تغذي كل منها الآخر إلى أن تصل مرحلة الانفجار، ومن هذا المفهوم يمكن القول أن الأزمة المالية عبارة عن اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره الى القطاعات الأخرى¹.

¹ جواد كاظم البصري، فح الاقتصاد الأمريكي الازمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2011، ص31

ويمكن تعريفها بأنها حالة اقتصادية حرجة تنسم بانخفاض حاد وسريع في قيمة الأصول، سواء كانت مادية (مثل العقارات والمعدات) أو مالية (مثل الأسهم والسندات). هذا الانخفاض المفاجئ يؤدي إلى تدهور الميزانيات المالية للمؤسسات والشركات، مما قد يؤدي إلى الإفلاس وتسلسل سلسلة من الأحداث التي تؤثر سلباً على الاقتصاد ككل.¹

ويقصد بها أيضاً التدهور الحاد والسريع في أسواق المال، مما يؤدي إلى شلل في النظام البنكي وانحيار قيمة العملة والأسهم. هذه الأزمة تؤثر سلباً على الإنتاج والعمالة وتؤدي إلى إعادة توزيع غير عادلة للثروة على الصعيد الدولي.²

الفرع الثاني: أنواع الازمات المالية

بالرجوع الى الازمات المالية التي قد حدثت في كثير من الدول نجدها لا تخرج من الأنواع التالية:

أولاً: أزمة النقد الأجنبي

أزمة النقد الأجنبي هي وضع اقتصادي يتسبب في هبوط حاد وقوي في قيمة العملة الوطنية، مما يجبر البنك المركزي على اتخاذ إجراءات استثنائية للدفاع عنها. هذه الأزمة تؤدي إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد، مثل ارتفاع التضخم وتراجع الاستثمارات³

تختلف أزمات العملة باختلاف أسبابها وتطورها. فالأزمات ذات الطابع القديم تنشأ عادةً نتيجة الإفراط في الإنفاق وارتفاع قيمة العملة بشكل مصطنع، وتتطور ببطء على مر الزمن بسبب تشديد الضوابط على حركة رؤوس الأموال. في المقابل، أما الأزمات ذات الطابع الجديد فتنشأ بسبب قلق المستثمرين بشأن الميزانيات، وتتطور بسرعة كبيرة نتيجة تدفقات رأس المال السريعة في بيئة أسواق مالية مفتوحة. تنتهي الأزمة القديمة بتخفيض قيمة العملة، بينما تؤدي الأزمة الجديدة إلى ضغط حاد على سعر الصرف وأزمة اقتصادية أوسع نطاقاً، فالفرق الأساسي بين أزمتي العملة يكمن في أسبابهما وتطورهما. الأزمة القديمة ترتبط بالسياسات الاقتصادية الداخلية، وتتطور ببطء. أما الأزمة الجديدة فترتبط بثقة المستثمرين العالمية وتتطور بسرعة. نتيجة لذلك، تختلف تأثيرات كل نوع من الأزمات على الاقتصاد والسياسات النقدية المتبعة⁴

ثانياً: أزمة الأسواق المالية

يظهر هذا النوع من الأزمات نتيجة ما يُعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعات. تتكون الفقاعات عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة بارتفاع غير مبرر. وهذا يحدث عندما يكون الهدف الأساسي وراء شراء تلك الأصول هو تحقيق ربح من ارتفاع أسعارها، وليس بسبب قدرة تلك الأصول على توليد دخل. في مثل هذه الحالة، يصبح انهيار أسعار تلك الأصول مسألة وقت حينما ينشأ اتجاه قوي لبيعها. وبمجرد بدء انخفاض أسعار تلك الأصول، يتسبب في تدني

¹ علي فلاح المناصير، الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها، تداعياتها وسبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص7

² نادية عقون، العولمة الاقتصادية والازمات المالية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، 2013، ص4.

³ رملي محمد ووسعي رايح، الأزمة العالمية 1929 والازمة العالمية 2008، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة مولاي الطاهر،

المجلد 3 العدد 1، 2019، ص64

⁴ العقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص7

سعرها على مر الزمن، وعندئذ تبدأ حالات الهلع والذعر في الظهور بين المستثمرين، مما يؤدي في النهاية إلى انهيار أسعار تلك الأصول. وتمتد هذه التداعيات إلى أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو في قطاعات مختلفة.¹

ثالثاً: الأزمة المصرفية

تحدث الأزمات المصرفية تحدث عندما يفقد الناس الثقة في قدرة البنوك على سداد أموالهم. هذا يؤدي إلى سحب الودائع بشكل جماعي، مما يضع البنوك في وضع صعب. الأسباب الرئيسية لهذه الأزمات تشمل الإقراض المفرط، والاستثمارات الخاطئة، والفساد. فعندما تنتشر هذه الأزمات، فإنها تؤثر سلباً على الاقتصاد، مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة وتراجع النمو الاقتصادي.²

وهنا تلعب الحكومات دوراً حاسماً في منع حدوث هذه الأزمات والحد من آثارها. تقوم الحكومات بوضع قوانين ولوائح صارمة على البنوك، وتوفر لها السيولة اللازمة في أوقات الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومات بتأمين الودائع المصرفية لتعزيز ثقة الناس في النظام المصرفي.

رابعاً: أزمة المديونية الخارجية

وهي أزمة تعني بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية.³ ويمكن تقسيم أسباب المديونية إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية وهي فيما يلي:⁴

الأسباب الداخلية:

- 1- الاستدانة من أجل التنمية
- 2- سوء توظيف القروض
- 3- تهريب رؤوس الأموال
- 4- العجز المتزايد في ميزان المدفوعات

الأسباب الخارجية:

- 1- ارتفاع أسعار الفائدة
- 2- انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام
- 3- آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية

المطلب الثاني: مدخل إلى الأزمة المالية العالمية.

الأزمة المالية العالمية في عام 2008 كانت واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم منذ الكساد الكبير في عام 1929. تسببت هذه الأزمة في انهيار الأسواق المالية والاقتصادات حول العالم، وأثرت بشكل كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للعديد من البلدان، بحيث بدأت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة بداية من منتصف

¹ روايح عبد الرحمن، الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، 2018، ص8

² جواد كاظم البصري، مرجع سبق ذكره، ص31

³ ليعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة،

2017، ص10

⁴ طالبي صلاح الدين، تحليل الازمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعيتها - حالة الجزائر-)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة

تلمسان، 2010، ص12

عقد 2000، حينما شهدت السوق العقارية ارتفاعاً متسارعاً في أسعار العقارات. تسببت سياسات الإقراض السهل والتسهيلات الائتمانية في زيادة الطلب على العقارات وتشجيع الاستثمار في القطاع العقاري وفي عام 2007، بدأت الأزمة في الظهور بوضوح مع تفشي عدم القدرة على سداد القروض الرهنية من قبل المقترضين. هذا أدى إلى انخفاض قيمة الأصول الرهنية والتداعيات انتقلت إلى الأسواق المالية. وسنعرض في هذا المطلب نشأة الأزمة المالية العالمية 2008 وأهم الأسباب التي أدت إلى تطورها.

الفرع الأول: نشأة وتطور الأزمة المالية العالمية

عرفت البنوك الأمريكية في تلك الحقبة نوعين من القروض الأولى هي قروض بضمانات ويتسم هذا النوع بانخفاض سعر الفائدة الذي يصل إلى 6% نتيجة مضمونية استرجاعه، أما النوع الثاني فهي القروض بدون ضمانات وتتسم بارتفاع سعر الفائدة إذ يصل إلى 14% وذلك نتيجة عدم تقديم الزبون لضمانات معينة لاسترجاعه، وقد ازداد النوع الثاني من القروض بصورة كبيرة، ومع هبوط مستوى النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة ابتداءً من 2006 وصعوداً، وارتفاع نسبة البطالة والتضخم فقد عجز أغلب المقترضين عن الوفاء بما في ذمتهم من الديون، الأمر الذي أدى إلى إعلان أربعة من أكبر بنوك التسليف العقاري في الولايات المتحدة إفلاسها.¹

ويمكن أن نجمل خلاصة ما حدث في النقاط التالية:²

1. لجأت الحكومة الأمريكية إلى تشجيع الإقراض العقاري لتسريع النمو الاقتصادي. إلا أن هذا التوجه أدى إلى تسهيل منح القروض لمجموعة واسعة من المقترضين، بغض النظر عن المخاطر المرتفعة المتعلقة بقدرة المقترضين على التسديد، حيث ساهمت ممارسات الإقراض الميسرة في خلق فقاعة عقارية ضخمة.
2. ثم توسعت البنوك الكبرى في منح القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات بما يزيد عن سبعمائة مليار دولار، ومنح هذه القروض كان قائماً على فرضية عدم وجود الخسارة أبداً، حتى لو لم يتمكن المقترض من سداد قرضه، فإن سعر المسكن سيزيد مع الزمن، وسيتمكن هذا المقترض من بيع بيته أو يتم الحجز عليه وبيعه بسعر أعلى.
3. ولكن الذي حصل هو أن سعر الفائدة أدى إلى تغيير في طبيعة السوق الأمريكية، ومن ثم قل الطلب على العقار نتيجة ارتفاع أسعاره المبالغ فيها، وبالتالي بدأت الأسعار تنهار تدريجياً حتى انخفضت انخفاضاً شديداً.
4. أدرك المواطن الأمريكي أنه أمام خيارين: إما أن يستمر في تسديد قرض أعلى من سعر منزله فيما لو سدد دفعة واحدة، أو يمتنع عن التسديد ويترك المنزل لكي يستولي عليه البنك، وهو الحل السليم في نظره، وبلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو مئة مليار دولار.
5. تبع ذلك ازدياد عروض المنازل المرهونة للبيع، مما أدى معه إلى الضغط أكثر على أسعار العقار، وزاد عدد المنازل المعروضة للبيع في الولايات المتحدة 75% عام 2007 حيث بلغ عددها 2.2 مليون مسكن.
6. أصبحت شركات التأمين في مأزق كبير، بسبب تأمينها على تلك القروض المعدومة.

¹ جواد كاظم البصري، مرجع سبق ذكره، ص 121

² محمد صالح المنجد، الأزمة المالية، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2009 ص 7

7. شعر المواطن الأمريكي الذي كان يربط ودائعه بالبنوك (المقرضون للبنوك بالفائدة) بخطر شديد، وبدأ بفك ودائعه من البنوك.

8. ضعفت قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الانفاق الاستثماري والاستهلاكي، وهدد بحدوث كساد كبير، وبالتالي انخفضت إيرادات البنوك وبدأت بتسريح موظفيها.

9. أصبحت نفقات البنوك وشركات التأمين أكثر من إيراداتها، وهو ما أدى إلى إعلان بعض البنوك إفلاسها، للاستفادة من نظام إفلاس الشركات المعمول به، وذلك لحمايته من دائنيه والهروب من المطالبات المستقبلية.

الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية

هنالك العديد من الأسباب التي أثرت تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على البنوك وأسواق المال نذكرها كما يلي:

1. الظرفية الاقتصادية العالمية: شهد الاقتصاد العالمي نمواً غير مسبوق في أرباح الشركات، إلا أن هذا الازدهار لا ينعكس على تحسين الظروف المعيشية للكثيرين. فبدلاً من استثمار هذه الأرباح في مشاريع تخدم المجتمع، يتم توجيهها بشكل متزايد نحو الأسواق المالية، مما يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية ويهدد استدامة النمو الاقتصادي.¹

2. ابتعاد القطاع المالي عن القطاع الحقيقي: ان جوهر الالتزامات المالية ومن بينها أزمة 2008 هي الفجوة الكبيرة بين الناتج العالمي الإجمالي للقطاع الحقيقي والقطاع المالي الذي من المفترض أن يكون انعكاساً لهذا الناتج أو قريباً منه ولكن ما يلاحظ على القطاع المالي ابتعاده بصورة كبيرة عن القطاع الحقيقي الذي يعد المصدر أو المرجع الأساسي للقطاع المالي، مما يولد فجوة مخاطرة كبيرة فيما إذا تعثر القطاع المالي واصابته أزمة ما.²

3. التراخي في قيود الإقراض: خاصة في قطاع العقارات الذي يعتبر الشرارة التي فجرت الأزمة المالية العالمية، فقامت البنوك بتقديم قروض للمواطن، بضمان العقار نفسه، وبأسعار فوائد منخفضة³، فارتفعت نسبة القروض العقارية إلى الدخل المتاح للعائلات من 65% عام 2000 إلى 101% عام 2007، حيث أصبحت قروض الرهن العقاري تسيطر على تمويل الإسكان في الولايات المتحدة، ومن بين القروض التي صنفت على أساس أنها قروض رهن عقاري عالية المخاطر ما يلي:⁴

أ- قروض الرهن العقاري الثانوية (دون الممتازة) (Subprime): وهي قروض لمقترضين من ذوي الدخل المتدني أو غير المستقر، ويتميزون بنسبة الدين إلى الدخل تتجاوز 55% ونسبة مبلغ القرض إلى قيمة الممتلكات تتعدى 85% أي أنها تمنح إلى مقترضين لا يتمتعون بسجل مالي قوي ولا تتوفر فيهم الشروط الملائمة المعهودة والقدرة على تسديد الديون، وهي ترتب بمدة استحقاق تدوم حوالي 30 سنة بمعدلات فائدة محدودة في السنوات الأولى ثم بمعدلات متغيرة وأكثر ارتفاعاً فيما بعد

¹ علي فلاح المناصير، مرجع سبق ذكره، ص 12

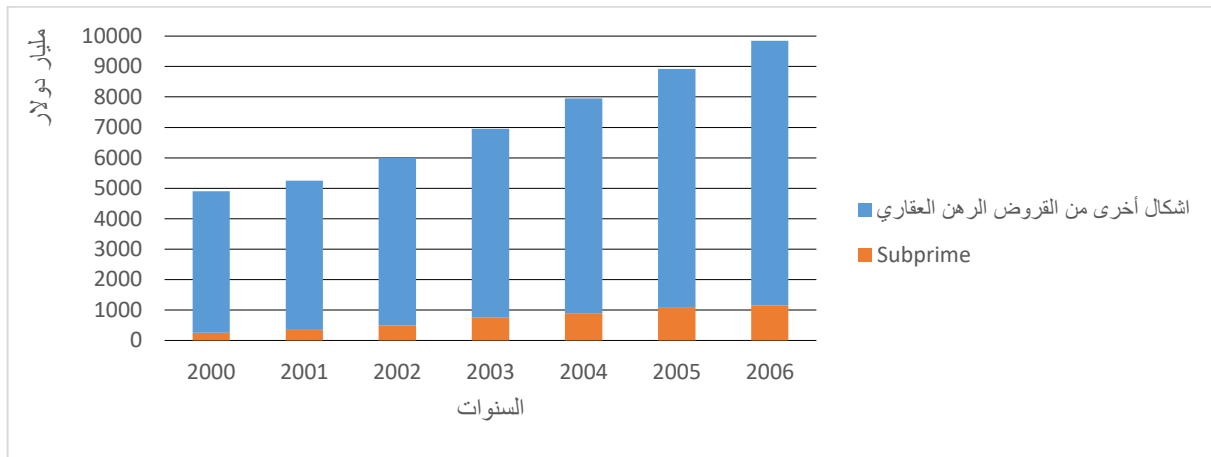
² ليعل فطيمة، مصدر سبق ذكره، ص 25

³ علي فلاح المناصير، مصدر سبق ذكره، ص 13

⁴ العقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص 161، 162، 163

- ب- قروض (Alt A): وهي قروض مقدمة الى المقترضين الذين تقل لديهم نسبة القرض الى القيمة مقارنة بقروض الرهن العقاري الثانوية، أي انها ممنوحة لمقترضين جدارتهم الائتمانية أكبر من جدارة عملاء الرهون الثانوية، لكنهم يمثلون مخاطر أكثر من مقترض القروض الممتازة، ويعد عدم اكتمال الوثائق بمثابة السبب الرئيسي وراء تصنيف القرض "كالقرض البديل من الفئة أ"
- ج- القروض الممتازة (Prime) والقروض الضخمة (Jumbo): وهي قروض ذات مبالغ كبيرة (500 ألف دولار الى مليون دولار) فالأفراد يخضعون لتصنيف درجة الائتمان لديهم من قبل ما يعرف بنقاط فيكو (FICO)، حيث نجد ان القروض الممتازة (Prime) والقروض الضخمة (Jumbo) تبلغ نقاط فيكو أكثر من 700.

الشكل رقم(6): قروض الرهن العقاري الموجه للعائلات الأمريكية



المصدر: نادية عقون، العولمة الاقتصادية والازمات المالية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، 2013، ص164.

يوضح لنا من الشكل (6) التصاعد المستمر للقروض العقارية في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2006 تزامنا مع تزايد قروض الرهن العقاري الثانوية عالية المخاطر، فتقديم قروض دون مراعاة الشروط اللازمة بأسعار فائدة متغيرة بمعدلات أكثر ارتفاعا أدى عدم قدرة المقترضين على الوفاء بديونهم مما سبب في انهيار البنوك الأمريكية.

4. الجشع والطمع والاحتيايل: خاصة من قبل بعض سماسرة القروض العقارية، بنوك الاقتراض العقاري، المصارف التجارية، بنوك الاستثمار، وشركات وساطة الأوراق المالية الكبيرة، المستثمرين وشركات التأمين، فاستغل سماسرة القروض العقارية والبنوك الانخفاض في معدلات الفائدة في الفترة 2002-2005 لأغراء الناس الذين لا يتمتعون بجدارة ائتمانية كافية للاقتراض لشراء منازل، وحتى ساعدوهم أحيانا وبعلم البنوك بتزوير دخلهم ليصبحوا مؤهلين لأخذ قرض عقاري من البنوك.¹

5. التقلبات في معدلات الفائدة: تمنح القروض العقارية بمعدل فائدة متغير ومرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي، مما يؤدي إلى تخفيض الأعباء المالية عند بداية القرض لجذب المقترضين، ثم تزيد هذه الأعباء تدريجياً. وفي حال تأخر المدين عن سداد أي دفعة، تتضاعف أسعار الفائدة. وتكون المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث

¹ رملي محمد ووسعي رايح، مرجع سبق ذكره، ص70

الأولى مخصصة بشكل كامل لسداد الفوائد، مما يعني أنه لا يتم تملك جزء من العقار إلا بعد مضي ثلاث سنوات، سجل الانخفاض المستمر في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية حتى منتصف عام 2004، نتيجة لتداعيات انفجار فقاعة الانترنت والأحداث التي تلتها في 11 سبتمبر 2001، أدى إلى تنشيط سوق العقارات وزيادة الاستثمارات السكنية. شهدت أسعار العقارات ارتفاعاً حتى منتصف عام 2005. في نفس الفترة، ارتفعت أسعار الفائدة باستمرار نتيجة لتصاعد معدلات التضخم غير المسبوقة، بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. هذا التطور جعل الأسر الأمريكية ذات الدخل المحدود غير قادرة على تحمل أعباء ديونها، مما أدى إلى توقف العديد منها عن سداد الأقساط المستحقة عليها، هذا الوضع أضر بسوق العقارات وأدى إلى انخفاض أسعار المنازل إلى مستويات أقل من قيمة القروض التي تمثل هذه المنازل ضماناً لها. وزادت عمليات إعادة بيع المنازل المرهونة من حدة هذا الانخفاض في الأسعار وزادت من خسائر المقرضين، خاصة البنوك التي تختص في منح القروض ذات المخاطر العالية.¹

6. التوريق "التسديد": تعد عملية توريق الديون العقارية من الأسباب الرئيسية الأخرى التي أدت إلى تفاقم الأزمة، وذلك من خلال تجميع الديون العقارية في الولايات المتحدة وتحويلها إلى سندات وتسويقها عن طريق الأسواق المالية العالمية²، ما نتج عنه من انتشار حملة السندات الدائنين وتضخم لقيمة الديون وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار كان هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية العالمية.³

7. وكالات التصنيف الائتماني: قامت هذه الوكالات بتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً نظراً لأنها صادرة عن بنوك قوية وكبيرة، مثل مورغان ستانلي وليمان براذرز، فقامت بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفاً مرتفعاً آمناً، فشجع أيضاً شركات التأمين التي وجدت بدورها فرصة للربح بضمان العقارات فيما لو امتنع محدودو الدخل عن السداد⁴، وبذلك تحملت جزء من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك وشركات التأمين تتجاهل حجم المخاطر الذي تتعرض لها أو على الأقل كانت غير مدركة لها آنذاك.⁵

¹ عقون نادية، مرجع سبق ذكره، ص170

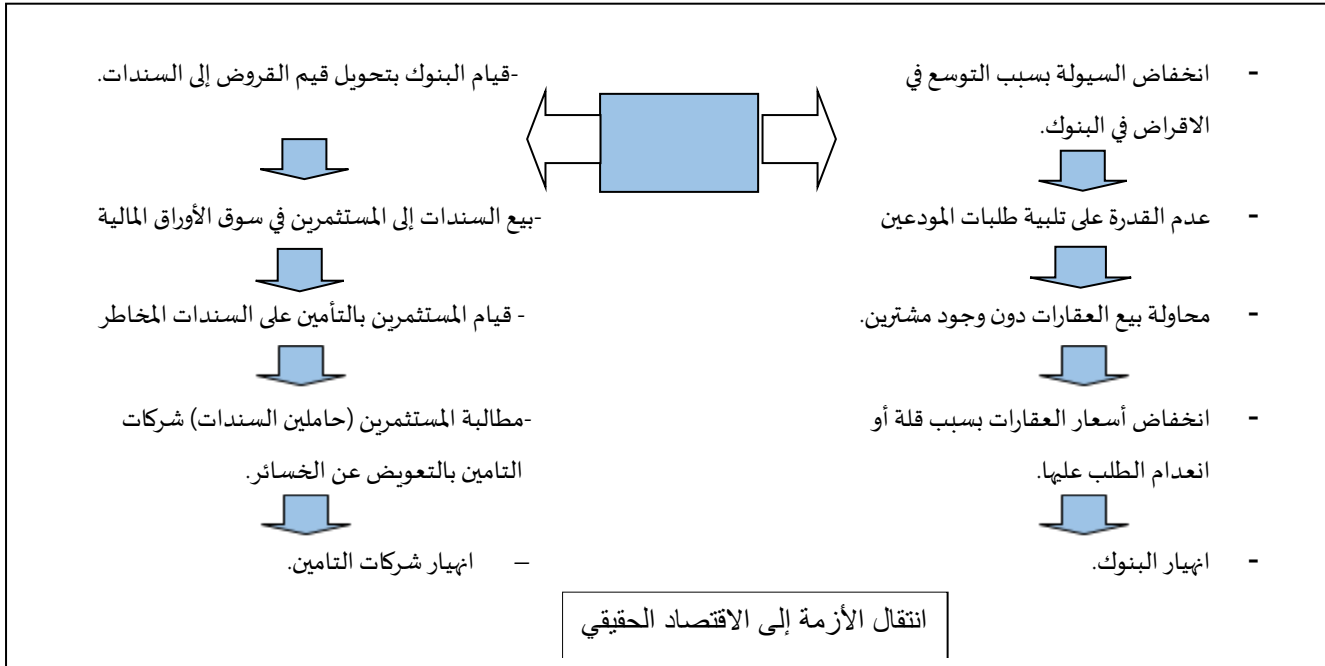
² ليعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص25

³ روايح عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص40

⁴ جواد كاظم البصري، مرجع سبق ذكره، ص123

⁵ علي فلاح المناصير، مرجع سبق ذكره، ص14

الشكل رقم (7): طبيعة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008



المصدر: ليعل فطيمة، انعكاسات الازمة المالية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، ص28.

يوضح لنا الشكل رقم (7) أن قيام البنوك بتوريق الديون العقارية الى سندات والتقدير الخاطئ في تصنيفها أدى الى انهيار شركات التأمين بالموازاة مع انهيار البنوك.

المطلب الثالث: الأسباب المحاسبية لازمة المالية العالمية وأثرها على جهات تشريع معايير المحاسبة

بعد التطرق في المطلب السابق إلى أسباب ونشأة الأزمة المالية العالمية سنعرج في هذا المطلب إلى علاقة هذه الازمة بالممارسات المحاسبية وجهات تشريع المعايير المحاسبية.

الفرع الأول: الأسباب المحاسبية لازمة المالية العالمية

أولاً: مشكلات تطبيق محاسبة القيمة العادلة

واجهت معايير القيمة العادلة انتقادات واسعة بعد الأزمة المالية، حيث رأى العديد من الخبراء أنها ساهمت في تفاقمها. فبناءً على تصريحات لعدد من الشخصيات البارزة، مثل أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي ورؤساء مجالس إدارات شركات كبرى، فإن الاعتماد على الأسواق لتقييم الأصول قد أدى إلى نتائج عكسية، حيث أتهم المعيار المحاسبي FAS 157، بلعب دور كبير في تفاقم الأزمة المالية العالمية. فبناءً على افتراض كفاءة الأسواق، أدى هذا المعيار إلى تقييم الأصول بأسعار غير واقعية خلال فترة الازدهار، مما شجع على المخاطرة وفاقم من حدة الأزمة. ولحل قضية التلاعب

بالقيمة العادلة من خلال استخدام طريقة model to mark قدم المعيار تفصيلاً هيكلياً للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مستقلة على النحو الآتي:¹

أ- الاعتماد الأولي على أسعار السوق: عند توفر أسعار سوقية مستقلة لأصل أو مطلوب معين، يجب استخدام هذه الأسعار كأساس لتقييم القيمة العادلة. هذا يضمن أن التقييم يعتمد على بيانات واقعية من السوق، ويقلل من فرص التدخل الشخصي من قبل الإدارة.

ب- تقديرات الإدارة في حالة عدم وجود سوق: في الحالات التي لا تتوفر فيها أسعار سوقية مستقلة، يُسمح للإدارة بتقدير القيمة العادلة بناءً على أفضل المعلومات المتاحة. ومع ذلك، يجب أن تستند هذه التقديرات إلى مبادئ تقييم واضحة، وأن تأخذ في الاعتبار عوامل مثل أسعار الفائدة والمخاطر المرتبطة بالأصل أو المطلوب.

كان هذا يبدو مثاليًا وتطورًا هائلًا في الفكر المحاسبي، اقتضى سنوات طويلة من النقاش والجدل، لكنه ولد في غير أوانه، فقد افترض هذا المعيار أن الأسواق قادرة على التقييم السليم للأصول ولا يمكن أن تتعثر في تحديد القيم الحقيقية أو تتحول إلى مصدر للكارثة، فقد رصدت التحولات الخطيرة عندما بدأت أسعار الأصول في الارتفاع في الولايات المتحدة. في ذلك الوقت ونظراً لأن البنوك تحدد القيمة العادلة لأصولها المملوكة وفقاً لسعر السوق، فإن رأسمالها كان يتضخم باستمرار كلما تضخمت أسعار الأصول في السوق ولتحافظ على العلاقة بين قيمة رأس المال والقروض كان الارتفاع في قيمة رأس المال يشجع البنوك على الاقتراض أكثر، وبالتالي ضخامة المركز المالي للبنك ككل وهذا كنتيجة شجعها على الإقدام بشراهة في عمليات القروض حتى أقرضت العملاء الأكثر خطورة كلما نما رأسمالها وتعاضمت قيم أصولها.²

ثانياً: الممارسات المحاسبية الخاطئة:

ان الممارسة المحاسبية غير السليمة وان وجدت معايير مقبولة ستوفر بيانات تؤدي إلى قرارات غير سليمة تساهم بالتالي في تداعيات الأزمة المالية، وبهذا الخصوص نذكر:

1. التباين في درجة الالتزام بتطبيق المعايير

الواقع ان المعايير الدولية غير مسموح بها للشركات المسجلة محلياً بسوق المال بعض الدول، بينما ملزمة في دول أخرى، أو لبعض الشركات دون أخرى، وبوجود هذا الاختلاف تظهر حالات شديدة من التباين والاختلاف في الممارسات المحاسبية بين مختلف دول العالم أساسه تباين في القواعد المبدئية والأخلاقية المتبعة وما يرافقها بالتالي من مصطلحات ومفاهيم وتفسير للأحكام والقواعد وفي أسس التقويم والقياس والاعتراف وأسس إعداد القوائم المالية وعرض البيانات.³

2. الممارسات المحاسبية الخاطئة من خلال التلاعب في أسس الاعتراف بالإيراد

تقوم بعض الشركات بالتلاعبات في الإيرادات سواء بتخفيضها أو تضخيمها من خلال مجموعة من الممارسات بقصد التأثير على أرباح الفترة، ومن أهم هذه الممارسات ما يلي:⁴

¹ الازهر عزة، الازمة المالية ومعايير المحاسبة المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 2، جامعة الوادي، 2013. ص48

² الازهر عزة، مرجع سبق ذكره، ص 48

³ عبد الستار عبد الجبار عيدان الكبيسي، مرجع سبق ذكره، 2010، ص11

⁴ مطاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص98

أ- تضخيم إيرادات الفترة المحاسبية المنتهية من خلال تسجيل إيرادات تخص الفترة التالية، وذلك من خلال إثبات عمليات بيع قد تكون آجلة أو بالتقسيط عن طريق التلاعب في تواريخ مستندات البضاعة المباعة خلال الفترة المحاسبية التالية.

ب- تسجيل إيرادات عن عمليات بيع وهمية أو غير تامة، وتسجيل بضاعة الأمانة لدى الغير على أنها مبيعات.

ج- تضخيم أو تخفيض الإيرادات من خلال التلاعب في طريقة معالجة الإيرادات المحصلة مقدما والإيرادات المستحقة.

د- التلاعب في تقييم المخزون أو تخفيض تقدير قيمة المخصصات.

هـ- تضخيم الإيرادات من خلال إضافة إيرادات المبيعات التي تمت خلال الفترة دون فصل إيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل للفترات اللاحقة.

و- تغيير السياسات المحاسبية الخاصة بالاعترافات بالإيراد دون الإفصاح عن الأثر المالي لهذا التغيير على الإيرادات.

3. الممارسات المحاسبية الخاطئة من خلال التلاعب في أسس الاعتراف بالتكاليف

تقوم بعض الشركات بالتلاعب في التكاليف سواء بتخفيضها أو تضخيمها من خلال مجموعة من الممارسات بقصد إظهارها على غير حقيقتها، ومن أهم هذه الممارسات مما يلي:¹

أ- التلاعب في تكوين واستخدام المخصصات، حيث تعتبر حسابات المخصصات من أكثر الحسابات استخداما في ممارسات إدارة الأرباح حيث يتم التوسع في استخدام المخصصات أو الحد منها على حسب رقم الربح المرغوب الوصول إليه، ومن أمثلتها مخصص الديون المشكوك فيها، ومخصصات هبوط أسعار المخزون.

ب- رسملة وتأجيل المصروفات لفترات لاحقة، وذلك من خلال تسجيل وإضافة بعض عناصر المصروفات لتكلفة الأصول الثابتة مما يؤدي إلى تضخيم قيم الأصول وتخفيض تكاليف الفترة وزيادة الأرباح عن قيمتها الحقيقية.

ج- تخفيض التكاليف عن طريق عدم تسجيل بعض المصروفات عن الفترة الحالية كتكلفة الضرائب والتأمين، وحجب بعض مستندات التكاليف الخاصة بالفترة لتسجيلها في فترة لاحقة.

د- عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة.

هـ- تضخيم أو تخفيض التكاليف من خلال التلاعب في طريقة معالجة التكاليف المدفوعة مقدما التكاليف المستحقة.

الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة

في أعقاب الاتهامات الموجهة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب في الأزمة المالية العالمية، سارعت مجالس معايير المحاسبة، وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، إلى الدفاع عن هذه المعايير. وقد اتخذت هذه المجالس خطوات عديدة، منها تشكيل لجان متخصصة لتحليل الأزمة وتقديم الأدلة التي تثبت أن معايير القيمة العادلة لم تكن السبب الرئيسي في الأزمة² والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

¹ مطاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 99

² مطاوع السعيد السيد مطاوع، المرجع نفسه، ص 92-93

- 1- في سبتمبر 2008، عقد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) اجتماعاً طارئاً لمناقشة الأزمة المالية العالمية. خلال هذا الاجتماع، تم عرض تقرير شامل أعده منتدى الاستقرار المالي (FSF) بالتعاون مع العديد من الجهات الدولية، بما في ذلك مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ركز التقرير على تحديد أسباب الانهيار المالي واقترح مجموعة من الإجراءات لتعزيز استقرار الأسواق المالية في المستقبل.¹
 - 2- في 16 سبتمبر 2008: شكل مجلس معايير المحاسبة الدولية لجنة خبراء لتقييم دور معايير القيمة العادلة. خلصت اللجنة إلى أن هذه المعايير تلعب دوراً حاسماً في شفافية التقارير المالية، ولكنها أوصت بتعديل بعض جوانبها لتناسب الظروف السوقية المتغيرة، خاصة في الأسواق غير النشطة. وقد أكد مجلس المعايير على أهمية الثقة في المعلومات المالية وأعلن عن التزامه بتطوير المعايير المحاسبية بشكل مستمر.²
 - 3- في 31 أكتوبر 2008: أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلاً استرشادياً جديداً لتوضيح كيفية تطبيق معيار القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة. يأتي هذا الدليل استكمالاً للجهود الدولية لتعزيز جودة المعلومات المالية، ويعتمد بشكل كبير على توصيات لجنة خبراء مستقلة. يهدف الدليل إلى مساعدة الشركات على اتخاذ قرارات استثمارية أفضل وتحسين شفافية التقارير المالية.³
 - 4- في 2008/11/03: اجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية والأمريكي في لندن لمناقشة الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية. وقد قررا إنشاء لجنة استشارية مشتركة لدراسة التحديات التي تواجه التقارير المالية واقترح حلول عملية. يهدف هذا التعاون إلى تعزيز الثقة في الأسواق المالية وتقديم معلومات مالية أكثر فائدة للمستثمرين.⁴
 - 5- في 2008/11/11 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوجيه خطاب رسمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية George W Bush بصيفته مضيفاً وراعياً لمؤتمر قمة العشرين المزمع إقامته في 2008/11/15 وانطلاقاً من علم المجلس بأن قضايا معايير المحاسبة، والأزمة الائتمانية والحاكمة المؤسسية مدرجة على أجندة المؤتمر فإن المجلس يقدم له هذه الرسالة كي يبلغ رؤساء الدول المجتمعين عن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كجهة مستقلة مناط بها مهمة تطوير معايير عالمية موحدة في تحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان. وقيد تضمنت الرسالة فقرتين رئيسيتين:⁵
- الفقرة الأولى:** دور معايير المحاسبة في أزمة الائتمان، حيث أكد المجلس أن معايير الإبلاغ المالي الدولية مستخدمة حالياً من قبل أكثر من 199 دولة، وبأنه قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية. وكاستجابة للضرورة فقيام المجلس باتخاذ إجراءات عاجلة جنباً إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB لتحسين معايير القيمة العادلة، ونوه بأن عملية استخدام معايير القيمة العادلة مؤيده من قبل مستشاري البنوك

¹ مجدي سلامة محمود، معايير المحاسبة الدولية، شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017، ص253

² طاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص93 94

³ مجدي سلامة محمود، المرجع نفسه، ص254

⁴ طاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص94 95

⁵ مجدي سلامة محمود، مرجع سبق ذكره، ص255

ومجتمع المستثمرين، واستشهد على ذلك باقتباس بعض تصريحات عدد من المستشارين المعروفين عالمياً. ونوه المجلس إلى الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين والذي أشار إلى أن 85 % من المستثمرين يعتقدون أنه أن تم إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة بالنظام البنكي ككل. وانتهت الفقرة بالإشارة إلى أنه وبالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي، وأنه صار الآن إلى إنشاء مجموعة استشارية عليا يرأسها مستشارون لهم ثقلهم المالي والاقتصادي.

الفقرة الثانية: مسؤولية كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB حيث شرحت هذه الفقرة أهمية جهات التشريع المستقلة وبأنه يجب أن يؤخذ بجميع أعمالها انطلاقاً من أنها أعمال للمصلحة العامة، وكما يجب أن لا يساء استخدام مخرجاتها بالتبرير عن فشل ليس لها علاقة به.

6- في 2008/11/11 وجهت لجنة الخزانة البريطانية أنظارها إلى دور المحاسبة في هذه الأزمة. استجابةً لهذا الطلب،

قدم الخبير المحاسبي البارز سير ديفيد تويدي تقريره الشامل، والذي تم عرضه على اللجنة في 2008/11/11.¹

7- في 2008/11/14 أعلنت الجهتان المعنيتان بوضع معايير المحاسبة الدولية والأمريكية، وهما مجلس معايير

المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، عن تشكيل مجموعة استشارية

عليها. التي تضمنت شخصيات بارزة من عالم المال والأعمال يرأسها كل من Hans Hoogervost (رئيس سلطة

هولندا للأسواق المالية) و Harvey Goldschmid (المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC)،

هدفت هذه المجموعة إلى معالجة القضايا المعقدة المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الظروف الاقتصادية

الاستثنائية. وقد تم اختيار أعضاء المجموعة بعناية لضمان تمثيل مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك

المستثمرون والمدققون ومستخدمو القوائم المالية. من خلال هذا التعاون الدولي، سعى المجلسان إلى تطوير إطار

عمل محاسبي أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.²

المطلب الرابع: التوحيد المحاسبي

قبل صدور IFRS 13، كانت هناك تباينات في كيفية تعريف وقياس والإفصاح عن القيمة العادلة عبر المعايير

المحاسبية المختلفة. هذا التشتت كان يمكن أن يؤدي إلى عدم اتساق وصعوبة في مقارنة القوائم المالية. جاء IFRS 13

ليوحد هذه الممارسات، مقدماً إطاراً شاملاً وواضحاً يحدد كيفية قياس القيمة العادلة في جميع الحالات التي تتطلب فيها

المعايير الأخرى أو تسمح بذلك.

الفرع الأول: تعريف التوحيد المحاسبي

التوحيد هو مصطلح كثير الاستعمال في ميادين متعددة خاصة في المجال الصناعي، ويقصد به توحيد أنواع

وأشكال وأحجام منتج معين يلتزم بها عدد كبير من منتجي نفس المنتج، أما التوحيد المحاسبي يعني توحيد اللغة المحاسبية

¹ مطاوع السعيد السيد مطاوع، مرجع سبق ذكره، ص 95

² مجدي سلامة محمود، مرجع سبق ذكره، ص 97

من خلال توحيد المفاهيم والمصطلحات واستعمال تعاريف موحدة وتوحيد المبادئ وحتى طرق العمل وإعداد المعلومات والإفصاح عنها وصولاً إلى توحيد أشكال القوائم المالية وتصنيف وترتيب محتوياتها.

فحسب الجمعية الفرنسية للتوحيد المحاسبي يتمثل في:¹

1. التحديد: يتم ضمانه عن طريق توفير أكبر قدر من الدقة.
 2. الانتظام: أي تتبع طرق متماثلة أو نفس الطرق في ذلك الميدان.
 3. التبسيط: يكون ذلك عن طريق الاستغناء عن كل ما هو غير ضروري في ذلك الميدان.
- ويشار إليه بالحالة التي يكون فيها كل شيء منسق ومتجانس أو غير متباين فهي تحتوي على التماثل الذي يعني إن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة وتعرفه جمعية المحاسبين الأمريكية بأنه الثبات في التبويب والمصطلحات وكذلك في القياس.²

ويعبر عليه أيضاً بأنه مجموعة من الترتيبات أو الإجراءات التي تسهل عملية تسجيل البيانات المحاسبية على مختلف المستويات مما يؤدي إلى إمكانية إعداد الحسابات الختامية والموازنة التخطيطية في إطار محدد من الأسس والقواعد والمصطلحات والتعارف المحاسبية³

الفرع الثاني: مستويات التوحيد المحاسبي

إن التوحيد المحاسبي يجري على المستويات الثلاثة التالية:⁴

1. على مستوى المبادئ: في هذا المستوى الأساسي من التوحيد، يتم التركيز على وضع أطر عمل محاسبية عامة التي يمكن الاسترشاد بها عند تطبيق الأسس والمبادئ التي يتم توحيدها.
2. على مستوى القواعد: ويشمل في هذا المستوى، توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية، وتتطلب هذه العملية ما يلي:

- حصر القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلاً، والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة،
- الاختيار من بين القواعد والإجراءات والأساليب، الأفضل منها تماشياً مع مقتضيات المبادئ الموضوعية.
- الحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة.

3. على مستوى توحيد النظم: يشمل التوحيد في هذا المستوى تغطية جميع جوانب النظام المحاسبي، من القواعد الأساسية إلى التطبيقات العملية، بما في ذلك إعداد القوائم المالية ونظم التكاليف.

الفرع الثالث: أهداف التوحيد المحاسبي

¹ إسماعيل رزقي، أعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص37
² منى سالم حسين مرعي، المعايير المحاسبية الدولية ومرونة التوافق أو التوحيد المحاسبي، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي للاقتصاد الخفي وإدارة الازمات، جامعة تكريت، العراق، 2020، ص4.
³ منى سالم حسين مرعي، المرجع نفسه، ص4.
⁴ مداني بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي "تجربة الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد 1، العدد 1، جامعة ورقلة، 2002، ص53

يهدف التوحيد المحاسبي إلى:¹

1. توفير البيانات اللازمة للتخطيط والرقابة والمتابعة على مختلف المستويات.
2. توحيد الأسس والمفاهيم والمبادئ والقواعد المحاسبية أي توحيد اللغة المحاسبية بهدف توفير الجهد وتنمية الكوادر لتحقيق أقصى كفاءة إنتاجية.
3. ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات الوطنية لتنفيذ الخطط بهدف التنمية الاقتصادية.
4. تسهيل عملية تجميع وتبويب البيانات للاستفادة منها على مستوى الوحدة والمستوى الوطني.
5. توفير الجهد والأداء وتقليل نفقات الإعداد الدراسات والتدريب.
6. الاستفادة من خبرات وتجارب الوحدات الاقتصادية بعضها البعض الآخر.
7. استخدام البيانات الموحدة في مجال التخطيط والمتابعة والرقابة التنسيق.
8. سهولة استخدام البيانات الموحدة في إعداد الميزانيات التقرير وإجراء المقارنات الدورية للتأكد من أن ما تم تخطيطه قد نفذ فعلاً.
9. تسهيل إعداد الحسابات الاقتصادية الوطنية من واقع البيانات الموحدة للتوحيد المحاسبي.
10. سلامة التوجيه المحاسبي ومسارته للأهداف الإدارية والاقتصادية في وقت واحد.
11. توفير إمكانية وسهولة المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لترشيد إدارة القطاع في اتخاذ القرار المناسب لأية فروق ظاهرة.

الفرع الرابع: مبررات التوجه نحو التوحيد المحاسبي

ويمكن تلخيصها العناصر التالية:²

1. تزايد نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، التي أعطت مؤشرات لوجوب إيجاد توازن بين الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمار المباشر واحتمالية تضاعفه في المستقبل بين الدول.
2. الحاجة إلى أسس تتعدى الحدود الإقليمية من شأنها أن تضبط التعاملات التجارية والمصرفية والمالية.
3. تزايد نسبة العدوى من الأزمات الاقتصادية والمالية والظواهر الاقتصادية الأخرى وخاصة التضخم، الصرف.
4. زيادة فضاء الانفتاح إثر ظهور هيئات ومنظمات محاسبية مالية دولية تدعو إلى إيجاد الحلول للمشاكل المحاسبية الدولية.
5. التطور الكبير في أنظمة المعلوماتية والاتصال.
6. التنقل الدولي غير المقيد لعوامل الإنتاج، خاصة حركة رؤوس الأموال بين مختلف القارات، الناتجة عن التحفيز التي تمنحها الدول من أجل جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.

¹ هدى سالم حسين مرعي، مرجع سبق ذكره، ص5
² إيت محمد مراد، ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014، ص110.

المبحث الرابع: عرض الى المعيار الابلأغ المالي الدولي IFRS 13

المطلب الاول: عرض خلفية عامة عن معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13، أهدافه ونطاقه

قبل صدور المعيار IFRS 13، كانت إرشادات قياس القيمة العادلة متناثرة عبر معايير مختلفة، مما قد يؤدي إلى تباينات في التطبيق وصعوبة في المقارنة. لذلك، صدر IFRS 13 ليقدّم تعريفاً واحداً للقيمة العادلة، ويحدد منهجية متكاملة وموحدة لقياسها، بالإضافة إلى متطلبات إفصاح شاملة. لم يهدف المعيار إلى فرض استخدام القيمة العادلة في حالات جديدة، بل جاء ليوحد كيفية قياسها عندما تكون مطلوبة أو مسموح بها بموجب معايير أخرى.

الفرع الأول: عرض خلفية عامة عن معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13

جاء المعيار IFRS 13 نتيجة تعاون بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB، من جهة أراد المجلسين وقبل كل شيء وضع تنظيم للاختلافات الموجودة بين المعايير المحاسبية الدولية لما يتعلق الأمر بتقييم أصل على أساس القيمة العادلة، ومن جهة أخرى تقليص الفجوة والتباعد الموجود بين معايير الإبلاغ المالي IFRS ومعايير المحاسبة الأمريكية US GAAP. هذا الاتفاق والتعاون أثمر بنشر دليل لقياس القيمة العادلة الذي تضمن تقنيات التقييم وكذا المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية. سمح دليل القياس المستحدث بتحديث المعيار الأمريكي FAS 157 الذي عوض بالمعيار ASC 820 والذي بدوره تم تحيينه في سنة 2011، هذا الأخير لم يكن يتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالتقييم بالقيمة العادلة قبل تعديلات ماي 2011، ولكن مع اصدار المعيار IFRS 13 اضحى المعيارين يتقاربان بشكل كبير رغم بعض التعارض في بعض المعلومات المقدمة.¹

ومن الجهود التي تم بذلها من قبل المختصين في علم المحاسبة هو ما يسمى بثورة القيم العادلة، التي أقرت بموجب المعيار الأكثر جدلية وتعديلا في المحاسبة وهو المعيار IAS 39 والمتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس، والذي حل محله المعيار IFRS 9 اعتبارا من مطلع عام 2018، بالرغم من أنه كان مقررا أن يطبق المعيار اعتبارا من مطلع عام 2013، ولكن المشاكل التطبيقية التي ظهرت قبل تطبيق المعيار هي ما أدت إلى تأخير تطبيقه. والقيمة العادلة كأساس قياس وردت في كثير من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs، بل لا يكاد يخلو معيار من التطرق إلى هذا المفهوم، الأمر الذي حدا بمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أن يفرد معيارا خاصا لكيفية قياس القيمة العادلة، ويأتي ذلك ضمن الجهود المشتركة بينه وبين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، حيث أنه تضمن ذات الأسس التي تضمنها المعيار الأمريكي FAS 157، وهذا يؤكد جدية توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs اعتبارا من مطلع عام 2016. ويجب التأكيد هنا على أن القيمة العادلة لم ترد ضمن أسس القياس التي تضمنها الإطار المفاهيمي لإبلاغ المالي 2010، حيث أنه لم يتمتع بالقبول العام، فالعالم بين مؤيد ومعارض له، واتضح ذلك جليا خلال الأزمة المالية 2007-2008 وخلال اجتماع زعماء الدول الأوروبية الأربعة الأعضاء في مجموعة ال G20، فأبدى بعضهم – الرئيس الفرنسي

¹ Zannou Jean-Benoit ADOKO, IFRS 13-Evaluation de la juste valeur. Quels sont les impacts de la norme IFRS 13 dans la détermination de la juste valeur des instruments financiers ?, Louvain school of Management, Belgique, 2016, p31

الفصل الأول: الخلفية التشريعية والمنهجية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13

ساركوزي آنذاك- انتقاد لاذعاً للقيمة العادلة بقوله: "إنها قيمة غير حقيقية وتلاعبية لا تعبر عن عملية تبادلية حقيقية"، بينما كان بعضهم -رئيس الوزراء البريطاني جيمس براون آنذاك- بقوله "إنها عين السوق في المؤسسة".¹

من هنا جاء وضع المعيار IFRS 13 والذي يعتبر تجميعاً لما ورد في المعايير المختلفة عن القيمة العادلة، إضافة إلى تغيرات هامة تضمنها المعيار وهي على النحو التالي:²

1. تبني هيكل جديد للقيمة العادلة يعتمد على مستويات ثلاثة للمدخلات التي يتم على غرارها قياس القيمة العادلة.
2. استبعاد المتطلب المتعلق باستخدام سعر المزاودة للأصول والالتزامات المالية التي يتم تداولها في سوق نشط، واستبدال ذلك باستخدام سعر المزاودة الانتشاري.
3. إضافة إفصاحات جديدة متعلقة بالقيمة العادلة.

الجدول رقم (3): مراحل إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	مجلس معايير المحاسبة المالية FASB
في سبتمبر 2005 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإضافة مشروع قياس القيمة العادلة في جدول أعماله.	في جوان 2003 بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية العمل على مشروع قياس القيمة العادلة
في نوفمبر 2006 نشر ورقة نقاش " قياسات القيمة العادلة" حيث استخدم المعيار 157 كأساس لوجهات النظر لإحداث تقارب أكبر بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً.	في سبتمبر 2006 أصدر FASB بيان معيار المحاسبة المالية 157 (الآن في الموضوع 820)
في ماي 2009 نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة العرض التي تقترح تعريف القيمة العادلة وإطار لقياس القيمة العادلة والافصاحات المتعلقة بقياسات القيمة العادلة.	
في أكتوبر 2009 وافق كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية على العمل سوياً لوضع قياس للقيمة العادلة مشترك ومتطلبات إفصاح مشتركة.	
في جانفي 2010 بدأ المجلسان مناقشتهم المشتركة وتم إنهاؤها في مارس 2010 وكان نتيجة إصدار "قياسات القيمة العادلة والافصاحات" (الموضوع 820) تعديلات على متطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها في الولايات المتحدة.	
في سبتمبر 2010 نظر المجلسان معا في التعليقات المستلمة على مسودات العرض وأنهى المجلسان مناقشتهم في مارس 2011.	
في 12 ماي 2011 تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 حيث يتم تطبيقه ابتداء من جانفي 2013.	

المصدر: قوادري عبلة، اثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في ظل تبني الجوائز للمعايير المحاسبية الدولية، جامعة سطيف 1، 2018 ص 85.

¹ خالد جمال الجعرات، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الأول، 2017، ص 180.

² خالد جمال الجعرات، المرجع نفسه، ص 181

الفرع الثاني: أهداف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13

يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 إلى:¹

- 1- وضع المعيار كقالب لتوحيد المعالجات المحاسبية للمعايير التي تستخدم القيمة العادلة حيث نص المعيار على "ينطبق إطار قياس القيمة العادلة الموضح في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على كل من القياس الأولي واللاحق إذا كانت القيمة العادلة مطلوبة، أو مسموحاً بها، بموجب معايير دولية أخرى للتقرير المالي".
 - 2- يتم اعتماد المعيار في ظل بقية المعايير التي تتطلب قياساً للقيمة العادلة وبالتالي بدلاً من وجود تعددية في توضيح وقياس القيمة العادلة بموجب كل معيار يستخدمها تم وضع معيار الإبلاغ المالي رقم 13 تحت عنوان " قياس القيمة العادلة" لتوحيد معالجات القياس والافصاح عن القيمة العادلة.
- بالإضافة إلى:²

- 3- وضع مجموعة واحدة من المتطلبات لقياس القيمة العادلة المطلوبة أو المسموح بها من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للحد من تعقيد الأمور وتعزيز مستوى التوافق في التطبيق وبالتالي تعزيز قابلية المقارنة للمعلومات المبلغ عنها في القوائم المالية.
- 4- توضيح تعريف القيمة العادلة والإرشادات ذات العلاقة للإبلاغ عن هدف القياس بشكل أكثر وضوحاً.
- 5- تعزيز الافصاحات حول قياسات القيمة العادلة التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لوضع هذه القياسات.
- 6- زيادة المقاربة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً.

الفرع الثالث: نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13

يتمثل نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13 في:³

1. ينطبق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي عندما يتطلب معيار دولي آخر للتقرير المالي، أو يسمح بقياسات قيمة عادلة أو افصاحات حول قياسات قيمة عادلة
2. لا تطبق متطلبات القياس والافصاح الواردة في هذا المعيار على ما يلي:
 - أ- معاملات الدفع على أساس السهم ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 2 "الدفع على أساس الأسهم".
 - ب- معاملات الإيجار التي يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 16.

¹ منى سالم حسين مرعي، مرجع سبق ذكره، ص 19
² قوادري عيلة، أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية، جامعة سطيف 1، 2018، ص 84

³ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، IFRS 13، الأردن، ص 1

ج- القياسات التي لديها بعض أوجه التشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل صافي القيمة للتحقق الواردة في المعيار المحاسبة الدولي 2 "المخزون" او قيمة الاستخدام الواردة في معيار المحاسبة الدولي 36 "الهبوط في قيمة الأصول".

3. ان الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار الدولي للتقرير المالي غير مطلوبة لما يلي:

أ- أصول الخطة المقاسة بالقيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظف"

ب- استثمارات خطة منفعة التقاعد المقاسة بالقيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 26 "المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد"

ج- الأصول التي يكون المبلغ الممكن استرداده منها هو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 36

4. ينطبق إطار قياس القيمة العادلة الموضح في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على كل من القياس الأولي واللاحق إذا كانت القيمة العادلة مطلوبة، أو مسموح بها، بموجب معايير دولية أخرى للتقرير المالي.

الجدول رقم (4): أمثلة عن التقييم بالقيمة العادلة المحددة في نطاق معيار IFRS 13

المعيار	واجبة	اختيارية	التفسير
IAS 16		✗	خيار إعادة تقييم الأصول الثابتة المادية عن طريق القيمة العادلة
IAS 36	✗		استعمال القيمة العادلة يخفض تكاليف البيع لتحديد مبلغ قابل للاسترداد
IAS 38		✗	خيار إعادة تقييم الأصول المعنوية عن طريق القيمة العادلة (في ظروف محددة)
IAS 39	✗	✗	تستخدم القيمة العادلة حسب طبيعة الأداة المالية
IAS 40		✗	خيار تقييم المباني الاستثمارية عن طريق القيمة العادلة
IAS 41	✗		تقيم الأصول البيولوجية الفلاحية عن طريق القيمة العادلة

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Raymond Chabot, bulletin de nouvelles sur les IFRS, 2012, p3

المطلب الثاني: افتراضات القيمة العادلة

الفرع الأول: تعريف القيمة العادلة

عرف مصطلح القيمة العادلة لأول مرة في المحاسبة الأمريكية في نوفمبر 1976 من طرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عند إصدار المعيار المحاسبي الأمريكي FAS 13 والذي يتعلق بالمحاسبة عن عقد الإيجار حيث عرفت "بأنها

السعر الذي يمكن أن يتنازل مقابلة عن ملكية بمعاملة تجارية خاضعة لشروط المنافسة العالية بين أطراف حسنة الاطلاع".¹

وأيضاً عرف المعيار FAS 157 قياس القيمة العادلة بأنها السعر الذي يمكن أن يباع به الأصل في المعاملات الحرة بعيداً عن الاطراف المشاركة في عملية الشراء أو البيع.²

أما المعايير المحاسبية الدولية فلقد تناولت مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار وكان أول ظهور لهذا المفهوم في المعايير المحاسبية الدولية في مارس 1982 ضمن المعيار المحاسبي الدولي IAS 16 محاسبة الممتلكات والمصانع والمعدات حيث عرفت الفقرة السادسة منه القيمة العادلة على أنها "هي القيمة التي على أساسها يمكن مبادلة الأصل بين أطراف يتوافر لها المعرفة والرغبة والتكافؤ في إتمام المبادلة".³

والملاحظ من التعاريف السابقة أنها تشترك جميعها في ثلاث نقاط وهي المرجعية إلى السوق، الشروط المنافسة العادية، الاطراف المستقلة حسنة الاطلاع.⁴

إلى أن جاء تعريف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) عند إصدار المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 13 في الفقرة رقم 9 كما يلي: القيمة العادلة هي السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.⁵

والذي أشار إلى نقاط لم ترد في التعريفات السابقة أهمها:

- حدد ما إذا كانت المؤسسة تشتري أو تبيع أصل
 - ذكر بوضوح ما إذا كانت المبادلة أو التسوية تتم في تاريخ القياس أو تاريخ آخر.
- في ضوء التعاريف السابقة فإن القيمة العادلة تقوم على محورين⁶:

المحور الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة، ويفترض توافر ما يلي:

1. يجب أن تتم الصفقات بين أطراف مستقلة. بمعنى آخر، يجب أن يتفاوض كل طرف للحصول على أفضل شروط ممكنة، كما لو كان يتعامل مع طرف خارجي. هذا يضمن أن قيمة الأصول والالتزامات المحاسبية تعكس القيمة العادلة في السوق.

¹ باي مريم، ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، المركز الجامعي ميلة، 2017، ص 146.

² علي بوزيت وآخرون، عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2019، ص 57.

³ علي بوزيت وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 57.

⁴ باي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 146.

⁵ مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 13، الفقرة رقم 9، ص 2.

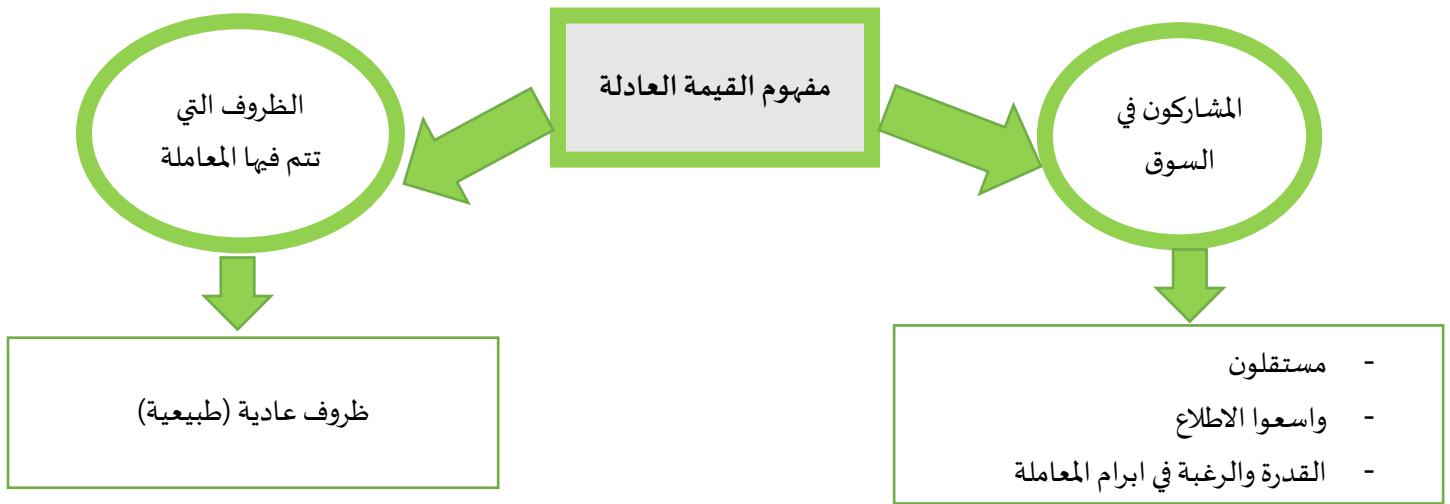
⁶ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 504.

2. أن تتم الصفقة بين أطراف متساوية في المعرفة بالحقائق الأساسية ذات الصلة. بمعنى آخر، يجب أن يكون كلا الطرفين على دراية كاملة بجميع المعلومات التي تؤثر على قرارهما بالدخول في الصفقة.

المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها الصفقة

يجب أن تتم الصفقات في ظروف طبيعية، حيث يكون لدى الأطراف الوقت الكافي لاتخاذ قرارات المناسبة، ولا يكون أي من الطرفين مضطراً للقبول بصفقة غير عادلة، أي بعيداً عن ضغوط البيع الإجباري مثل التصفية. ففي مثل هذه الظروف، قد لا تعكس أسعار البيع القيمة الحقيقية للأصول.

الشكل رقم (8): مفهوم القيمة العادلة



المصدر: قوادري عبلة، أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية، في ظل تبني الجوائز للمعايير المحاسبية الدولية ص 62

الفرع الثاني: إرشادات القياس بالقيمة العادلة

لقد تطرقت العديد من المعايير المحاسبية الدولية إلى الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة منها معيار المحاسبة الدولي رقم 16 "محاسبة الممتلكات والمصانع والمعدات"، المعيار رقم 32 "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض"، المعيار رقم 38 "الأصول غير الملموسة"، المعيار 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، ... حتى صدور المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 كمعيار وحيد يحدد إطار يضم أساليب قياس القيمة العادلة ويطبق على كافة الإصدارات والمعايير المحاسبية التي تتطلب أو تسمح بقياس القيمة العادلة ما عدا بعض الاستثناءات، حيث وضح لنا المعيار أن قياس القيمة العادلة يتطلب من المؤسسة أن تحدد ما يلي:¹

أولاً: الأصل أو الالتزام الذي سيتم قياسه

¹ قوادري عبلة، مرجع سبق ذكره، ص 87

عند قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام سواء كان مستقلاً أو مجموعة أصول أو مجموعة التزامات أو مجموعة أصول والتزامات يتعين على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بالأصل أو الالتزام مهما كان، وهذه الخصائص تشتمل:

1. حالة الأصل وموقعه.
 2. القيود المفروضة على بيع الأصل أو استخدامه، إن وجدت.
- ثانياً: السوق الذي ستم فيه المعاملة ذات العلاقة بالأصل أو الالتزام

عند قياس القيمة العادلة، نفترض أن المعاملة تتم في السوق الأكثر نشاطاً والأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام. هذا السوق يُعرف بالسوق الأصلي، وهو السوق الذي يتم فيه تداول الأصل أو الالتزام بأكبر حجم وأعلى مستوى من النشاط. وفي حالة عدم وجود سوق أصلي، يتم تحديد السوق الأكثر ربحاً، وهو السوق الذي يوفر أعلى سعر ممكن عند بيع الأصل أو أقل تكلفة ممكنة عند تسوية الالتزام، مع الأخذ في الاعتبار جميع التكاليف المرتبطة بالبيع والنقل.

ثالثاً: القيمة العادلة عند الاعتراف الأولى

يمثل سعر المعاملة السعر الفعلي الذي تم دفعه لإتمام عملية الشراء. أما القيمة العادلة فهي تقدير للسعر الذي يمكن الحصول عليه أو دفعه حالياً في حالة بيع الأصل أو تسوية الالتزام. وعليه نجد حالتين للقيمة العادلة:

1. الحالة الأولى: سعر المعاملة يعادل القيمة العادلة، وتحدث هذه الحالة إذا تمت معاملة شراء الأصل في تاريخ المعاملة في السوق الذي سيتم بيع الأصل فيه.
2. الحالة الثانية: سعر المعاملة لا يعبر عن القيمة العادلة وهذا إذا حدث أي من الأمور التالية:
 - أ- المعاملة تمت بين الأطراف ذوي علاقة.
 - ب- المعاملة تمت تحت وطأة الإكراه، أو كان البائع مجبراً على تقبل السعر نتيجة مروره بضائقة مالية مثلاً.
 - ج- إذا كانت وحدة الحساب الممثلة من خلال سعر المعاملة مختلفة عن وحدة الحساب للأصل أو الالتزام المقاس بالقيمة العادلة
 - د- المعاملة تمت بسوق يختلف عن السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحاً).

رابعاً: المخاطر

يتم إجراء قياس القيمة العادلة باستخدام أساليب القيمة الحالية في ظروف عدم التأكد نظراً لأن التدفقات النقدية المستخدمة هي تقديرات وليست مبالغ معلومة. وفي العديد من الحالات، يكون كل من مبلغ التدفقات النقدية وتوقيتها غير مؤكد. وحتى المبالغ الثابتة - بشكل تعاقدية، مثل دفعات القرض، تكون غير مؤكدة إذا كانت هناك مخاطر تعثر في السداد وعليه يطلب المشاركون في السوق عمومًا تعويضاً (أي علاوة مخاطر) لتحمل عدم التأكد الملازم للتدفقات النقدية لأصل أو التزام. ينبغي أن يتضمن قياس القيمة عادلة علاوة المخاطر التي تعكس المبلغ الذي يطلبه المشاركون في السوق مقابل عدم التأكد الملازم للتدفقات النقدية. وبخلاف ذلك فإن القياس لا

يمثل بصدق القيمة العادلة. وفي بعض الحالات قد يكون من الصعب تحديد علاوة المخاطر المناسبة. ومع ذلك فإن درجة الصعوبة لوحدها ليست سببا كافيا لاستثناء علاوة المخاطر¹.

وهناك استثناء اختياري بوجوب توفر شروط معينة يطبق بشأن بعض الأصول وبعض الخصوم المالية التي يمكن اجراء مقاصة بينهما تتعلق بمخاطر السوق او مخاطر الائتمان المشترك².

خامسا: تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية

يعتمد قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية على قدرة هذه الأصول على توليد منافع اقتصادية. هذا يعني تقدير القيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع الأصل في السوق، مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر على هذه القيمة، بما في ذلك الاستخدامات المحتملة للأصل وكفاءته في توليد التدفقات النقدية، ويكون الأصل غير المالي في أعلى وأفضل استعمال عند تحقيق عوامل عديدة منها³:

1. إمكانية الاستخدام الفعلي للأصل: يأخذ بعين الاعتبار الخصائص المادية للأصل، التي يرجع إليها المتعاملين في السوق عند تسعير الأصل مثل جاهزية الأصل للاستعمال. بحيث يتم تحديد أقصى وأفضل استخدام من منظور المشاركين في السوق، حتى ولو كانت المؤسسة تنوي استخداماً آخر. وبالرغم من ذلك، فإنه يفترض أن استخدام المؤسسة الحالي للأصل غير المالي هو أقصى وأفضل استخدام ما لم يؤثر السوق أو عوامل أخرى إلى أن استعمالاً مختلفاً من قبل المشاركين في السوق يمكن أن يزيد- إلى أقصى حد ممكن- من قيمة الأصل.
2. الترخيص القانوني للاستخدام المتاح: عند تقدير قيمة الأصل، يتم أخذ جميع القيود القانونية التي تحد من استخدام الأصل في الاعتبار، بما في ذلك تلك المرتبطة بالتشريعات المحلية والإقليمية والدولية.
3. الجدوى المالية من استخدام الأصل المتوفر: عند تقييم الأصل يتم النظر في قدرة الأصل على توليد دخل أو تدفقات نقدية مع الأخذ في الاعتبار التكاليف اللازمة لتحضيره للاستخدام.

ويتبين لنا من ارشادات القياس السابقة والتعاريف التي أعطيت للقيمة العادلة مجموعة من الملاحظات نوجزها فيما يلي⁴:

1. أن الأصل في قياس القيمة العادلة يكون وفقا لتعريفها وهو تحديدها في سوق نشط بين أطراف راغبة وذوي معرفة، وبذلك فالقيمة العادلة يجب أن تعكس وضع السوق الحقيقي وما يساويه البند موضوع تحديد القيمة العادلة في السوق بموجب عملية تبادلية حقيقية، أي من أجل تحديد القيمة العادلة فيجب تصور حدوث عملية التبادل الحقيقية هذه كي لا يتم تضخيم المركز المالي والأرباح بتضخيم القيم العادلة أو العكس.

¹ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 20

² خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 190

³ إسماعيل السبتي، مرجع سبق ذكره، ص 139

⁴ حديدي ادم، مرجع سبق ذكره، ص 98.

2. ووفق ذلك فيتم تحديد القيمة العادلة للأصل محل التقييم إن كان ذلك ممكناً، وعند صعوبة تحقيق ذلك فيتم تحديد القيمة العادلة لأصل مماثل له نفس المواصفات والعمر الاقتصادي والظروف والشروط الأخرى، ويجب هنا تحقيق التمثيل الصادق في القيمة العادلة وفقاً لأخذ كافة الاعتبارات المتعلقة بالأصل محل التقييم بعين الاعتبار وعدم تهميش أو إغفال أي منها.

3. وعند عدم وجود سوق نشط وهذا يحدث في كثير من الحالات كأصول غير المتداولة والشهرة والوحدة الإبلاغية، فمن الصعوبة بمكان وجود سوق نشط لها إما لطبيعة الأصول أو لانتقاء وجود الأصل بحيث ينتفي معه وجود سوق له، وبالتالي صعوبة الوصول إلى القيمة العادلة فيجب على المؤسسة الاستمرار في تقدير القيمة العادلة بأخذ الأسعار الجارية للممتلكات و الأصول ذات الطبيعة المختلفة وذات الظروف المختلفة، وتؤخذ الأسعار الحالية مع إجراء التعديلات اللازمة على هذه الأسعار لتعكس الظروف الاقتصادية التي يمكن تصورها بأنها تعبر عن التمثيل الصادق للأصل محل التقييم، ويمكن كذلك أخذ التدفقات النقدية بعين الاعتبار إذا كان تقدير القيمة العادلة للأصل يتم بناءً على التدفقات النقدية كاعتبار القيمة الحالية هي القيمة العادلة.

4. إذا تم القياس المسبق للأصل أو للممتلك بالقيمة العادلة وفقاً للتقدير الذي يعتبر ممثلاً بصدق لقيمة الأصل أو الممتلك، فيجب الاستمرار بقياسه بالقيمة العادلة حتى التخلص منه، حتى لو أصبحت العمليات السوقية المقارنة أقل تكراراً أو الأسعار السوقية أقل توفراً في الحال.

5. يجب أن يتم التقييم العادل أو منح القيمة العادلة لبند معين من قبل خبير تقييم مؤهل للقيام بذلك، استناداً إلى مجموعة من الشروط والأساليب والقيود المتعارف عليها في معايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالية الدولية، بعيداً عن العشوائية والارتجالية، ويجب أن يتم تفعيل الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية ذات العلاقة بعملية تحديد القيمة العادلة كالحيدة والبعد عن التحيز والموضوعية والتمثيل الصادق وغيرها.

6. ولكي تكون القوائم المالية شفافة ومعبرة، فيجب مراعاة الإفصاح عن كيفية تقدير القيمة العادلة وكل ما يتعلق بذلك من أساليب وقيود وشروط ويجب أيضاً الإفصاح عن أي ظروف غير مناسبة رافقت عملية تحديد القيمة العادلة.

7. يجب أخذ العوامل غير السوقية بعين الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة وكذلك عوامل التغطية بالنسبة للأدوات المالية التي تمثل الملكية عند تقدير القيمة العادلة للدفعات المشتركة، إضافة إلى التغيير في الأجل والشروط الذي قد يطرأ بعد تقدير القيمة العادلة ويؤثر عليها، مثل تعديل أسعار الممارسة.

المطلب الثالث: مستويات القيمة العادلة

يسعى المعيار IFRS13 إلى التأكيد على الاتساق والثبات بما يكفل تحقيق قابلية المقارنة عبر القياس بالقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة من خلال ما يمكن تسميته بهيكل القيمة العادلة، ويعني هيكل القيمة العادلة التدرج الواجب اتباعه لقياس القيمة العادلة، حيث أنه بناءً على الهيكل فإنه يتم تصنيف المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم وفق ثلاث مستويات متتالية، و يمنح الهيكل أكبر أولوية للأسعار المتداولة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول المماثلة

و اقل أولوية للمدخلات غير الملاحظة، أي انه لا يجوز تطبيق المستوى التالي للقياس القيمة العادلة الا بانتفاء إمكانية القياس في المستوى السابق.

وإذا تم تصنيف المدخلات التي تستخدم في قياس القيمة العادلة الى مستويات مختلفة في هيكل القيمة العادلة، فان قياس القيمة العادلة يتم تصنيفه تبعاً لذلك بالكامل في مستوى المدخلات ذي المستوى الأدنى التي تعتبر هامة لعملية القياس بأكملها (تركز على الاجتهاد).

وفيما يلي عرض لمستويات هيكل القيمة العادلة:¹

الفرع الأول: مدخلات المستوى الاول

يؤخذ بعين الاعتبار ما يلي

1. تعتبر مدخلات هذا المستوى عن الاسعار المتداولة في الاسواق النشطة للأصول المطلوبة المماثلة التي يمكن الحصول عليها من قبل المؤسسة في تاريخ القياس.
2. تزود الاسعار المتداولة في الاسواق النشطة بأفضل دليل موثوق للقيمة العادلة ويستخدم دون تعديل لقياس القيمة العادلة عندما يكون متوفراً مع بعض الاستثناءات.
3. وإذا كانت المؤسسة في وضع تملك فيه اصلاً او تتحمل التزاماً بشكل منفرد ويتم تداول هذا الاصل او الالتزام في سوق نشط فانه يتم قياس الاصل او الالتزام بموجب هذا المستوى كناتج للسعر المتداول للأصل او الالتزام المنفرد وللكمية المنشأة حتى لو كان حجم السوق الطبيعي غير كاف لاستيعاب الكمية المنشأة.

الفرع الثاني: مدخلات المستوى الثاني

وتؤخذ بعين الاعتبار ما يلي

1. تعبر المدخلات هذا المستوى عن مدخلات اخرى غير الاسعار المتداولة التي تدخل في إطار المستوى الاول والتي تكون ملاحظة للأصول والمطلوبات سواء كانت بطريقة مباشرة او غير مباشرة

2. وتتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي:

- ا - الاسعار المتداولة للأصول والمطلوبات المطابقة في سوق نشط
- ب - الاسعار المتداولة للأصول والمطلوبات المماثلة في اسواق غير نشطة
- ج - المدخلات غير الاسعار المتداولة الملاحظة للأصول والمطلوبات ومن امثلة ذلك
 - معدلات الفائدة ومنحنيات العوائد الملاحظة بموجب فئات متداولة عامة
 - التقلبات الضمنية
 - الانتشار الانتمائي

¹ خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 185.

د- المدخلات المشتقة من بيانات سوقية او المعززة بها بالارتباط او اي وسائل اخرى

الفرع الثالث: مدخلات المستوى الثالث

ويؤخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1. تعتبر مدخلات المستوى الثالث مدخلات غير ملاحظة عن الاصل او الالتزام محل القياس بالقيمة العادلة
2. تستخدم المدخلات غير الملاحظة لقياس القيمة العادلة الى المدى الذي لا تتوفر فيه المدخلات الملاحظة الملائمة وتتميز الحالات التي يطبق فيها هذا المستوى بقلّة النشاط الاقتصادي للأصل او الالتزام في تاريخ القياس.
3. يقع على عاتق المنشأة التي تتبنى استخدام هذا المستوى تطوير المدخلات غير الملاحظة باستخدام أفضل المعلومات المتاحة عن الظروف ذات العلاقة والتي ربما تتضمن بيانات عن المنشأة ذاتها
4. يؤخذ بعين الاعتبار كذلك كافة المعلومات التي تتعلق بافتراضات التي تتعلق بافتراضات المشاركين في السوق والتي تتوفر بمعقولية.

مما سبق نستنتج ان تقدير القيمة العادلة يقوم على مبدأين¹:

المبدأ الأول: إذا أمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار فلا شيء اخر يؤخذ به

المبدأ الثاني: إذا لم يمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية فانه يجب في هذه الحالة اتخاذ أفضل الأساليب المتاحة والتي تكون أفضل تقريب للقيمة العادلة

الجدول رقم (5): مستويات قياس القيمة العادلة

المدخلات	درجة الموثوقية	مصدر المعلومات
مدخلات المستوى الأول	عالية	سعر غير معدل في سوق نشطة لأصول او خصوم متطابقة
مدخلات المستوى الثاني	متوسطة	سعر غير معدل لأصول مماثلة (مقارنة)، في سوق نشطة او سوق اقل سيولة
مدخلات المستوى الثالث	منخفضة	المعطيات الملاحظة في السوق غير متاحة حيث تحدد القيمة العادلة على أساس معلومات غير ملاحظة والتي من الضروري ان تعكس فرضيات المشاركين في السوق وليس فرضيات المؤسسة

المصدر: احمودة وفاء، دور محاسبة القيمة العادلة في تحقيق اهداف الابلاغ المالي، ص 42

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 507.

المطلب الرابع: تقنيات التقييم بالقيمة العادلة

يجب الثبات على تقنية واحدة لدى تقييم الأصول لقياس القيمة العادلة ولكن يمكن التحول من طريقة الى أخرى بحسب الظروف إذا كان هذا التحول سيكون أكثر تمثيلا للقيمة العادلة وهذا التحول يشمل:¹

1. ظهور أسواق جديدة
2. تتاح معلومات جديدة
3. اختفاء معلومات كانت متاحة
4. تحسن في تقنيات التقييم
5. تغير ظروف السوق

الفرع الأول: مدخل السوق

يستخدم الأسعار المعلنة في السوق، وكل المعلومات ذات العلاقة الناشئة عن الأسواق التي تخضع أصول والتزامات مماثلة او قابلة للمقارنة مع الأصول والالتزامات موضوع التقييم²، ومن اهم التقنيات القياس تبعا لمدخل السوق نجد مضاعفات السوق المشتقة من مجموعة من النظائر وقد تكون المضاعفات ضمن نطاقات فيها مضاعف مختلف لكل نظير، يتطلب اختيار المضاعف المناسب ضمن النطاق والاجتهاد، مع الاخذ في الحسبان العوامل النوعية والكمية الخاصة بالقياس.³

الفرع الثاني: مدخل التكلفة

يعتمد هذا المدخل على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الموجود بعد تسويقها بسبب عوامل التقادم اذ يتم قياس الموجود بتكلفة الحصول على موجود بديل بطاقة مشابهة للموجود القائم بالوحدة الاقتصادية في تاريخ قياسه⁴،

من منظور بائع مشارك في السوق، يستند السعر الذي يتم تسلمه مقابل الأصل الى التكلفة بالنسبة لمشتري مشارك في السوق لاقتناء وتشديد اصل بديل بمنافع مقارنة له، معدلة لأجل التقادم، وذلك نظرا لان المشتري المشارك في السوق لن يدفع مقابل اصل اكثر من المبلغ الذي يستطيع به ان يستبدل الطاقة الخدمية لذلك الأصل، يشمل التقادم التدهور الطبيعي، والتقاعد الوظيفي (التكنولوجي) والتقاعد الاقتصادي (الخارجي) وهو أوسع في مفهومه من الاستهلاك لأغراض

¹ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص9

² قوادري عيلة، مرجع سبق ذكره، ص77

³ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص18

⁴ محمد زرقون، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية، المجلد 3، العدد 4، 2016 ص6

التقرير المالي (تخصيص التكلفة التاريخية) أو للأغراض الضريبية (استخدام اعمار خدمية محددة). وفي العديد من الحالات تستخدم تكلفة الاحلال الحالية لقياس القيمة العادلة للأصول الملموسة التي تستخدم بالاشتراك مع أصول أخرى أو بالاشتراك مع أصول والتزامات أخرى.¹

الفرع الثالث: مدخل الدخل

يستخدم مدخل الدخل لقياس القيمة العادلة لتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية، يركز القياس وفقاً لهذا المدخل على القيمة المشار إليها عن طريق التوقعات الحالية للسوق المتعلقة بهذه المبالغ المستقبلية. ومن أهم تقنيات القياس وفقاً لهذا المدخل نجد:²

1. أساليب القيمة الحالية: يركز هذا الأسلوب على تعديل معدل الخصم أو أسلوب التدفقات النقدية المتوقعة حيث يتم حساب التدفقات النقدية المستقبلية المخصوصة وذلك باستعمال فرضية نصف السنة حسب الصيغة التالية:

القيمة العادلة = التدفق النقدي للسنة 1 / (1 + معدل الخصم)^{0.5} + التدفق النقدي للسنة 2 / (1 + معدل الخصم)^{1.5} + التدفق النقدي المعياري للسنة ن / معدل الخصم - معدل النمو طويل الاجل / (1 + معدل الخصم)^{0.5} ن

تتطلب طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية ثلاثة مدخلات رئيسة تتمثل فيما يلي:

أ- التدفقات النقدية المتوقعة استلامها خلال فترة التوقعات المحددة

ب- القيمة النهائية أو القيمة الدائمة التي تجسد القيمة بعد فترة التوقعات المحددة

ج- معدل الخصم

2. طريقة زيادة الأرباح لفترات متعددة

تتمثل هذه الطريقة في التغيرات في تحليل التدفقات النقدية المخصوصة وهي عادة ما تستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول المعنوية، وعلى خلاف طريقة خصم التدفقات النقدية التي تقيس القيمة العادلة بخصم التدفقات النقدية للمؤسسة ككل، تقاس القيمة العادلة وفقاً لهذه الطريقة بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمتعلقة بالأصل المعنوي بمفرده، إذ يعتبر الأصل بمفرده المواد الرئيسي للتدفقات النقدية المنشأة ومن أجل عزل التدفقات النقدية

¹ مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 18

² احمودة وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 47

المتعلقة بالأصل المعنوي المحدد نقوم بخصم التدفقات النقدية المتعلقة بباقي الأصول من اجمالي التدفقات النقدية للشركة.

خلاصة

في نهاية هذا الفصل يمكن القول ان مؤسسات اصدار معايير المحاسبة الدولية وجدت مخرجا لتبرير صحة معاييرها وذلك بتقديم أدلة بأن غياب الشفافية، عدم تماثل المعلومات، ضعف الالتزام بالجوانب الأخلاقية والسلوكية وكذلك الممارسات المحاسبية الخاطئة للمعايير هي الأسباب الرئيسية وراء نشوء الازمة المالية العالمية، الامر الذي أدى الى وضع تنظيم للاختلافات الموجودة بين المعايير المحاسبة الدولية لما يتعلق الامر بتقييم أصل على أساس القيمة العادلة، بإصدار معيار الإبلاغ المالي IFRS 13 الذي اعطى تعريف شامل للقياس بالقيمة العادلة، وحدد المحاور والارشادات التي تقوم عليها ووضع هيكل للقيمة العادلة بتصنيف المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم وفق لثلاث مستويات متتالية، و يمنح الهيكل اكبر أولوية للأسعار المتداولة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول المماثلة و اقل أولوية للمدخلات غير الملاحظة، أي انه لا يجوز تطبيق المستوى التالي للقياس القيمة العادلة الا بانتفاء إمكانية القياس في المستوى السابق، كما اعتمد على ثلاث تقنيات تقييم وهي مدخل السوق، مدخل التكلفة ومدخل الدخل.

الفصل الثاني

معالجة الأصول الثابتة

في ضوء المعايير

المحاسبية الدولية

والنظام المحاسبي

المالي

تمهيد

يلاحظ بأن تقييم الأصول الثابتة من الظواهر الهامة في المحاسبة الحديثة، حيث تطرقت إليها مؤسسات إصدار المعايير المحاسبية الدولية سواء أن كانت الأصول الثابتة ذات كيان مادي والتي يتوقع استخدامها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة زمنية طويلة، أو ذات طبيعة معنوية والتي ازداد الاهتمام بها بتحول اقتصاديات العالم من اقتصاديات صناعية إلى اقتصاديات المعرفة، والتي تقوم على نشر واستخدام المعلومات في الأنشطة التجارية، الإنتاجية والخدمية وتجديد الإبداع والابتكار، أو ذات طبيعة مالية والتي برزت مع تزايد انتشار وتشعب الأسواق المالية و تطور وظائف البنوك وشركات التأمين.

فمن ناحية الأصول الثابتة المادية أصدر المعيار IAS 16 "العقارات والآلات والمعدات" والذي تضمن 83 فقرة، ومن جانب الأصول الثابتة المعنوية فقد أصدر المعيار IAS 38 "الأصول الغير ملموسة" أما فيما يخص الأصول الثابتة المالية فقد تم إصدار عدة معايير تعالجها نظرا للتعقيدات المرتبطة بها، كالمعيار IAS 32 "الأدوات المالية-العرض"، المعيار IAS39 "الأدوات المالية –القياس-" والذي عوض بمعيار التقرير المالي IFRS 9 "الأدوات المالية".

وسنقوم في هذا الفصل بدراستها على الشكل التالي:

المبحث الأول: معالجة الأصول الثابتة المادية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: معالجة الأصول الثابتة المعنوية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: معالجة الأصول الثابتة المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

المبحث الرابع: معالجة العقارات الموظفة في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: معالجة الأصول الثابتة المادية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

تعد الأصول الثابتة المادية من الأصول التي تتأثر بشكل كبير بتغيرات الأسعار وارتفاع معدلات التضخم، نظرًا للقيم المالية الكبيرة للعديد منها من جهة، وللتحديثات والتطورات الكبيرة التي تشهدها العديد من هذه الأصول من جهة أخرى. ولذلك أعطيت لها أهمية بالغة عند إصدار المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي، حيث تناولت معظم هذه المعايير الإجراءات المحاسبية المتعلقة بها، بما في ذلك أساليب الاعتراف بها وإعادة تقييمها والإفصاح عنها.

المطلب الأول: مفهوم الأصول الثابتة المادية

قبل اللجوء إلى تعريف الأصول الثابتة المادية يتوجب علينا تعريف الأصول حيث عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية "الأصل أنه مورد يخضع لسيطرة المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة، وتتوقع المؤسسة أن تحصل منه على منافع اقتصادية مستقبلية. وتتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل بمساهمته المحتملة بشكل مباشر أو غير مباشر في التدفقات النقدية المتوقعة أو ما يعادلها." ويمكن للمنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل أن تتدفق للمؤسسة بعدة طرق، حيث يمكن للأصل:¹

- أن يستخدم منفردًا أو بمشاركة غيره من الأصول من أجل إنتاج السلع والخدمات المعدة للبيع من قبل المؤسسة.
- أن يستبدل بغيره من الأصول.
- أن يستخدم لسداد عنصر من عناصر الالتزامات.
- أن يوزع على ملاك المؤسسة.

أما الأصول الثابتة المادية فهي مصطلح يطلق على تلك الأصول التي تكون ذات طبيعة مادية ملموسة، يتم اقتنائها من قبل المؤسسة للمساعدة في العملية الإنتاجية لعدد من الفترات المحاسبية، ومن العناصر الشائعة لهذه الأصول: الأرض، المباني، الآلات، الأثاث، التركيبات، المعدات المكتبية، والسيارات، ولكل منها عمر إنتاجي محدد. وقد عرّف معهد المحاسبين القانونيين بالإنجلترا وويلز الأصول طويلة الأجل على أنها "تلك الأصول التي تستخدم من قبل المؤسسة بقصد الحصول على إيراد وليس بقصد بيعها أثناء النشاط العادي"، تأسيساً لما تقدم فإن اهتلاك هذه الأصول يجري خلال أكثر من فترة محاسبية توافقاً مع توزيع تكلفة الخدمات المستنفذة لكل أصل من هذه الأصول.²

وعرفها المعيار المحاسبي الدولي IAS16 "العقارات والآلات والمعدات" بأنها البنود الملموسة التي:³

- يحتفظ بها للاستخدام في إنتاج وتوريد السلع والخدمات، أو لتأجيرها للغير، أو للأغراض الإدارية.
- يتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة واحدة.

المطلب الثاني: الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالأصول الثابتة المادية

يعتبر الاعتراف بالأصول الثابتة المادية الذي يمثل اثباتها وإلغاء الاعتراف بها والذي يمثل التنازل عنها أو التوقف عن استخدامها من الأمور التي تطرقا إليها المعيار المحاسبي الدولي IAS 16 والنظام المحاسبي المالي والذي سنوجزه في هذا المطلب.

¹ حسين قاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص 183.

² وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 287.

³ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار IAS 16، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2013، ص 2.

الفرع الأول: الاعتراف بالأصول الثابتة المادية

إن الاعتراف بالمتلكات، المنشآت والمعدات والتي يقصد بها الأصول المادية الثابتة يتطلب وجوب توفر مجموعة من القواعد على النحو التالي:¹

1- أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتولدة عن الأصول إلى المؤسسة.

2- أن يتم قياس تكلفة الأصول بموثوقية.

وهذان الشرطان هما اللذان يجب توفرهما في البنود التي يتم الاعتراف بها كأصول.

وهو ما يتوافق مع النظام المحاسبي المالي حسب الملحق الأول من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، في نقطته 3.121 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة.

وتطبق المبادئ التالية لتجميع الأصول الثابتة المادية أو الفصل فيما بينها:

1. بالنسبة للمعالجة المحاسبية لقطع الغيار المستخدمة من قبل المؤسسة، فيشير المعيار المحاسبي الدولي إلى أنه من الممكن أن تثبت أو يتم معالجتها والاعتراف بها في قائمة الدخل على إنها تكلفة تحمل على الفترة التي استخدمت خلالها، أما قطع الغيار الرئيسية والمعدات الاحتياطية فإنها تعد أصول ثابتة بشرط أن تستخدمها الشركة خلال أكثر من فترة محاسبية واحدة، وكذلك عندما يكون استخدام قطع الغيار والأدوات مرتبطاً باستخدام أحد الأصول الثابتة، مما يعني أن المعالجة المحاسبية لقطع الغيار تعالج كما يلي:²

أ- تكلفة تحمل في قائمة الدخل خلال الفترة التي تم استخدام قطع الغيار فيها.

ب- أصل ثابت: ويتم معالجة قطع الغيار الرئيسية والاعتراف بها كأصل ثابت إذا ما توافر فيها الشروط التالية:

- إذا ما استخدمتها الشركة خلال أكثر من فترة محاسبية واحدة.

- عندما يكون استخدام قطع الغيار والأدوات مرتبطاً باستخدام أحد الأصول الثابتة.

2. ونص النظام المحاسبي المالي حسب الملحق الأول السابق ذكره اعلاه، في نقطته 4.121 بأن تدرج قطع الغيار ومعدات الصيانة ذات الخصوصيات كتثبيات والتي لا يمكن استخدامها إلا مع أصول ثابتة أخرى، ويعزم الكيان استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة.³

3. لم يحدد المعيار وحدة قياس الاعتراف بالأصول الثابتة، فقد يكون من الملائم تجميع الأصول ضئيلة القيمة في بند واحد مثل أدوات مكتبية ويطبق عليها المعيار على القيمة المجمعة، وهو ما دعا إليه النظام المحاسبي المالي "إذا كانت الأصول ذات القيمة الضعيفة مجانسة من حيث الطبيعة وتم اقتنائها في نفس التاريخ يمكن تجميعها في بند واحد والاعتراف بها كتثبيات".⁴

¹ خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، اثرأ للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص358

² محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الجزء الثاني، 2014، ص19

³ Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, **manuel de la comptabilité financière**, ENAG, 2013, P

⁴ Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, **op. cit.** p

4. طبقا لمتطلبات المعيار على المؤسسة القيام بتقييم أصولها بالتكلفة وقت حدوثها حيث تتمثل هذه التكلفة في تكلفة الشراء أو الانشاء المبدئية والنفقات اللاحقة التي يتم تحملها من قبل المؤسسة لإضافة أو إحلال جزءا من تلك الأصول أو خدماتها،¹ أي أن تكلفة الأصل تقسم إلى:²

أ- التكاليف التي يتم تحملها عند اقتناء الأصل، وهي التكاليف التي تنفق في سبيل الحصول على الأصل حتى يصبح جاهزا للاستخدام، ويطلق عليها التكلفة التاريخية، ويشمل ذلك ثمن الشراء وتكاليف النقل وتكاليف تجهيز الموقع ومصاريف المناولة والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والضرائب وأي تكاليف أخرى مثل تكلفة تحسين الأرض أو الضرائب المدفوعة عن الأتاوى بسبب مد الطرق أو الأرصفة فتعتبر عند الدفع جزء من ثمن الأرض.

ب- التكاليف التي يتم تحملها لاحقا للإضافة على الأصول أو استبدال جزء منها أو خدماتها، ويشمل ذلك التحسينات والإضافات والإستبدالات والإصلاحات ذات التكلفة الكبيرة وعمليات إعادة ترتيب الأصول التي تؤدي إلى نتائج ملموسة تنعكس على الأصل كزيادة الطاقة الإنتاجية للأصل أو زيادة عمره الإنتاجي أو زيادة جودة كمية إنتاجه أو زيادة القيمة المتبقية للأصل أو خليط لأكثر من نتيجة، وهذه التكاليف تعامل في ضوء بديلين:

- 1- إذا لم يكن بالإمكان عند الاعتراف المبدئي بالأصل تحديد تكلفة الجزء المستبدل القديم بشكل منفصل فيجب رسملة الجزء المستبدل الجديد وإضافتها لتكلفة الأصل واهتلاكها إن كان الأصل قابلا للاهلاك على مدى عمر الأصل المتبقي أو عمرها (أي الجزء المستبدل الجديد) أيهما يأتي أولا، وكذلك يتم اتخاذ التكلفة الجديدة كأساس لتطبيق الانخفاض أو التدني في قيمة الأصل المرحلة عن قيمته العادلة.
- 2- أما إذا كان بالإمكان عند الاعتراف المبدئي بالأصل تحديد تكلفة الجزء المستبدل القديم بشكل منفصل فيتم التوقف عن الاعتراف بالقيمة المرحلة للجزء المستبدل القديم بناء على شروط عدم الاعتراف التي تضمنها المعيار IAS 16، أي يتم استبعاد تكلفة الجزء المستبدل القديم من تكلفة الأصل، ويتم اهلاك الجزء المستبدل الجديد بشكل منفصل على مدى عمره النافع.

وهو ما يتوافق مع النظام المحاسبي المالي الذي نصّ على أن تدرج الأصول الثابتة في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، وتندرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء، ووضعها في أماكنها والرسوم المدفوعة والاعباء المباشرة الأخرى. ولا تدرج المصاريف العامة والمصاريف الإدارية، ومصاريف الانطلاق في النشاط التي تدرج ضمن هذه التكاليف،³ كما تدرج في الحسابات النفقات اللاحقة المتعلقة بالأصول الثابتة العينية المدرجة في الحسابات في شكل تثبيت كعب من أعباء السنة المالية المستحقة خلالها إذا كانت تمكن من استرجاع مستوى نجاعة الأصل، أما إذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية لتلك الأصول، أي إذا كان من المحتمل ان تؤول منافع اقتصادية مستقبلية تفوق المستوى الأصلي للنجاعة إلى الكيان فإنها تدرج في الحسابات في شكل تثبيات وتضاف إلى قيمة الأصل.⁴

¹ محمد عبد الحميد محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² خالد جمال الجعرات، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الثاني، 2017، ص 302

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 8

⁴ الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص 8

الجدول رقم (6): التكاليف اللاحقة للاقتناء

التكاليف اللاحقة للاقتناء		
نوع التكلفة	خصائصه	المعالجة المحاسبية
تكاليف الإصلاح والصيانة العادية	متكررة، عادية، غير مهمة نسبياً، تهدف إلى المحافظة على الأصل، ولا تؤدي إلى زيادة عمر الأصل أو طاقته الإنتاجية أو قيمته المتبقية.	تكاليف تحمل في نفس السنة المالية التي تم تحملها فيها.
تكاليف الإصلاح والصيانة غير العادية.	غير متكررة، غير عادية، مهمة نسبياً، تؤدي إلى زيادة طاقة الأصل الإنتاجية أو عمره أو قيمته المتبقية، أو تخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج، أو تخفيض التكاليف التي تنفق من أجل تجهيز الأصل للاستخدام المقصود.	تكاليف ترسم وتضاف على قيمة الأصل.
تكاليف الإصلاح والصيانة غير العادية	غير متكررة، غير عادية، مهمة نسبياً، تؤدي إلى زيادة عمر الأصل فقط.	تكاليف تطرح من الاهتلاك المتراكم للأصل.
الاستبدال الجزئي لجزء معلوم القيمة المرحلة.		يرسم ويضاف إلى تكلفة الأصل ويهتلك على عمر الأصل المتبقي أو عمر الجزء المستبدل الجديد أيهما يأتي أولاً.
الاستبدال الجزئي لجزء غير معلوم القيمة المرحلة.		يرسم ولا يضاف إلى تكلفة الأصل ويهتلك على عمر الجزء المستبدل الجديد.

المصدر: خالد جمال الجعرات، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دارالصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الثاني، 2017، ص 309
5. تعتبر الأصول المرتبطة بالبيئة والامن كما لو كانت أصول ثابتة عينية إذا كانت تسمح للكيان برفع المنافع

الاقتصادية المستقبلية لأصول أخرى قياساً إلى ما كان يمكن الحصول عليه في حالة عدم اكتسابها.¹

ومن أجل التنظيم والتسجيل الموحد للعمليات المتعلقة بتثبيت المادية وسواء تعلق الأمر بالاقتناء أو أقساط الاهتلاك أو التنازل أو إعادة تقييم جاء النظام المحاسبي المالي بمدونة حسابات لإدراج التثبيتات المادية في حسابات الميزانية وفق الأرقام الحسابات التالية:

❖ الأصول الثابتة العينية (21)

¹ الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص 8

211- الأراضي

212- عملية الترتيب وتهيئة الأراضي

213- البناءات

215- المنشآت التقنية الادوات والمعدات الصناعية

218- التثبيتات العينية الأخرى

❖ الأصول الثابتة في شكل امتياز (22)

221- الأراضي الممنوح امتيازها

222- عملية الترتيب وتهيئة الأراضي الممنوح امتيازها

223- البناءات الممنوح امتيازها

225- المنشآت (التركيبات) التقنية الممنوح امتيازها

228- التثبيت العينية الأخرى الممنوح امتيازها

229- حقوق مانح الامتياز

❖ الأصول الثابتة الجاري إنجازها (23)

232- التثبيتات العينية الجاري إنجازها

237- التثبيتات المعنوية الجاري إنجازها

238- التسبيقات والحسابات المدفوعة عن طلبات بالتثبيتات

الفرع الثاني: التنازل عن الأصول الثابتة المادية

وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (16) يتم إلغاء الاعتراف بالمبلغ المسجل لأي بند من الأصول الثابتة المادية:¹

- عند عدم التصرف به.

- عندما لا يتم توقع أية منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو التصرف به.

تحدد الارباح والخسائر المتأتية من وضع تثبيت عيني خارج الخدمة او من خروجه عن طريق الفرق بين منتوجات الخروج

الصافية المقدرة والقيمة المحاسبية للأصل، وتدرج في الحسابات كمنتوجات أو كأعباء عملياتية في حساب النتائج.²

المطلب الثالث: تحديد كيفية قياس الأصول الثابتة المادية

تعتبر التكلفة التاريخية مدخل القياس الواسع الاستخدام في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وقد جعلها النظام

المحاسبي المالي أساس الادراج والتقييد في الحسابات حيث جاء في القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008

والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة والكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ان طريقه تقييم

¹ أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية، دار الصفاء للنشر، الطبعة 1، عمان، 2015، ص 18
² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 9

العناصر المقيدة في الحسابات تركز على اتفاقية التكاليف التاريخية كقاعدة عامة، في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة إلى بعض العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى:¹

1. القيمة الحقيقية: المبلغ الذي يمكن ان يتم من اجله تبادل الأصول او خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية.
2. قيمة الإنجاز: مبلغ أموال الخزينة الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصول اثناء الخروج ارادي
3. القيمة المحينة: التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط.
4. قيمة المنفعة: القيمة المحينة لتدفقات أموال الخزينة المقبلة المنتظرة من الاستعمال المستمر للأصول وخروجها عند نهاية مدة منفعتها.

الفرع الأول: القياس الأولي للأصول الثابتة المادية

تحديد تكلفة الأصول الثابتة المادية بدقة يُعتبر أمراً بالغ الأهمية، حيث يتم تثبيت مثل هذه التكاليف وتستمر في التأثير على مدى فترة استخدام الأصل. سواء كانت هذه التكاليف تكاليف أولية تكبدت لشراء الأصل أو تكاليف لاحقة وسنبرز في هذا المطلب أهم القواعد العامة لتحديد تكلفة الأصول الثابتة المادية.

أولاً: قياس الأصول الثابتة المادية في حالة الشراء

تتألف تكلفة أصل ثابت مادي من سعر شرائه بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة بعد الخصم التجاري والخصم المالي، وأية تكاليف أخرى مباشرة متكبدة لوضع الأصل في حالة التشغيل جاهزا للاستخدام المقصود، والتقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة البند واسترداد الموقع الموجود فيه، الذي يتكبد المشروع التزامه.² وفيما يلي أمثلة للتكاليف التي تعتبر تكاليف لأحد بنود الأصول الثابتة:³

1. تكلفة منافع الموظفين الناشئة بشكل مباشر من إنشاء أو امتلاك بند من الأصول الثابتة.
2. تكلفة إعداد الموقع.
3. تكاليف الاستلام والمناولة الأولية.
4. تكاليف التركيب والتجميع.
5. تكاليف اختبار ما إذا كان الأصل يعمل بشكل صحيح، بعد اقتطاع صافي العوائد من بيع أية بنود يتم إنتاجها أثناء تهيئة الأصل لذلك المكان والوضع (مثل العينات التي يتم إنتاجها عند اختبار المعدات).
6. الاتعاب المهنية

اما التكاليف التي تعتبر لا تكاليف لأحد بنود الأصول الثابتة:⁴

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 6

² احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 228

³ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار IAS 16، مرجع سبق ذكره، ص 4.

⁴ خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 307

1. تكاليف ما قبل التشغيل.
 2. تكاليف الإعلان والترويج.
 3. تكاليف التدريب والتكاليف الصناعية الإضافية العامة والتكاليف الإدارية وخسائر التشغيل المبدئية.
- وعموماً يتوقف الاعتراف بالتكاليف في المبلغ المسجل لأي بند من بنود الأصول الثابتة المادية عندما يكون البند في المكان والوضع اللازم له ليكون قادراً على العمل بالطريقة التي تنويها المؤسسة.
- كل التكاليف التي لا تعتبر جزء من سعر الشراء وليست مرتبطة بشكل مباشر لوضع الأصل في موقعه وتأهيله للخدمة يتم الاعتراف بها كأعباء في قائمة الدخل.¹
- ثانياً: قياس الأصل بالتبادل مع أصل آخر
- يتم ادراج الأصول الثابتة المادية التي تحصلت عليها المؤسسة عن طريق التبادل حسب النظام المحاسبي المالي في الحسابات بقيمتها الحقيقية (العادلة)، إلا في الحالات الاستثنائية:²
- 1- كون عملية التبادل لا تمثل حقيقة تجارية.
 - 2- عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للأصل موضوع التبادل بصورة صادقة أو القيمة العادلة للأصل المتنازل عليه في إطار عملية التبادل. وإذا تعذر تحديد القيمة العادلة للأصل المتحصل عليه في إطار عملية التبادل فإنه يقيم ويسجل في حسابات المؤسسة بالقيمة المحاسبية الصافية للأصل المتنازل عنه.
- فيما نص المعيار IAS (16) على قياس تكلفة الأصل الذي تحصل عليه المؤسسة نتيجة عملية تبادل كلي أو جزئي مع أصل آخر، هذا وقد فرق المعيار المذكور بين حالتين للتبادل وبالتالي معالجة مختلفة لكل منها:³
- 1- التبادل مع أصول غير متماثلة:
- تقاس تكلفة الأصل في هذه الحال بالقيمة العادلة للأصل المستلم والتي تعادل القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه معدلة بمبلغ النقدية أو ما يعادلها.
- 2- التبادل مع أصول متماثلة:
- ويقصد بذلك أن يتم التبادل مع أصول ذات طبيعة مماثلة للأصل المتنازل عنه، كأن يقدم الأصل المستلم نفس الخدمة أو يستخدم في نفس خط الإنتاج، مثل مبادلة آلة تسوية مثلاً مع أخرى مشابهة أو سيارة مكان أخرى. وينص المعيار المذكور على عدم الاعتراف بأية مكاسب أو خسائر في عملية التبادل بحيث تكون تكلفة الأصل الجديد معادلة للقيمة المرحلة للأصل المتنازل عنه.

¹TAZDAIT Ali, maitrise du système comptable financier, ENAG, 2014, p219

² علاوي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص43

³ حسين قاضي، مرجع سبق ذكره، ص193.

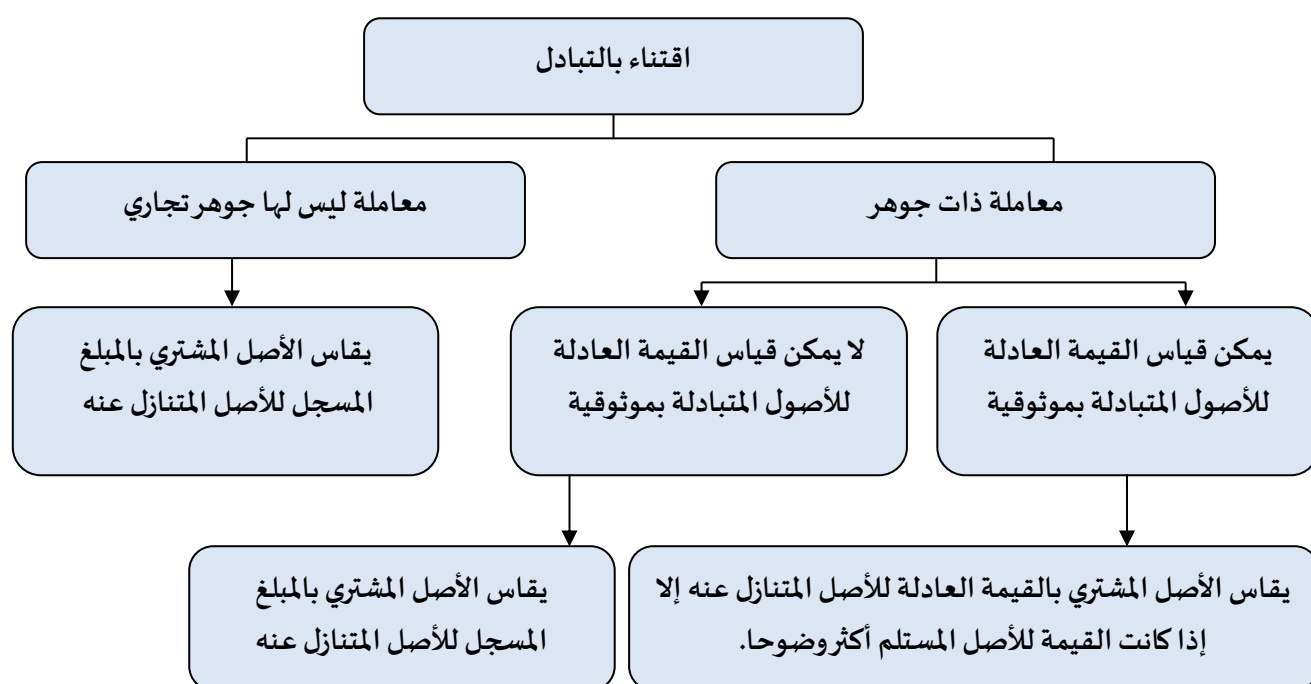
ويمكن القول سواء كان الأصل الجديد مماثل أو غير مماثل، فإن التكلفة يتم قياسها بالقيمة العادلة إلا إذا:¹

7. كانت عملية التبادل ليس لها وجود مادي.

8. كانت القيمة العادلة للأصل المستلم أو الأصل المستغنى عنه لا يمكن قياسها بموثوقية.

وإذا لم يتم قياس الأصل المكتنى بالقيمة العادلة، فإن تكلفة تكون القيمة المرحلة للأصل المستغنى عنه، أي تكلفة الأصل القديم مطروحا منها الاهتلاك المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة، وإذا تم استلام أي تعويضات عن خسائر الانخفاض أو خسائر التخلص من الأصل فيتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر.

الشكل رقم (9): الحصول على الأصول عن طريق التبادل



المصدر: عزوز مخلوفي، النظام المحاسبي المالي كإطار لتصميم معايير وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة الاغواط، 2016،

ص 67

ثالثا: اقتناء الأصل مقابل إصدار أسهم أو سندات

إذا تم شراء الأصل مقابل إصدار أسهم أو سندات فيتم تسجيل الأصول بالقيمة العادلة للأسهم والسندات التي أصدرت مقابلها. مع الأخذ بعين الاعتبار علاوة أو خصم الإصدار.²

¹ خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 311

² خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 312

رابعاً: اقتناء أصول كمجموعة واحدة

إذا تم شراء أصول كمجموعة واحدة فيتم توزيع التكلفة التي دفعت مقابلها حسب القيم التقديرية التي يقدرها الخبراء.¹

خامساً: في حالة انتاجه داخلياً

تُحدد تكلفة الأصل المُشيد داخلياً باستخدام المبادئ نفسها كما هي لأصل تم اقتناؤه. فعندما تصنع المؤسسة أصولاً مشابهة للبيع في السياق العادي للأعمال، فإن تكلفة الأصل تكون - عادة - هي نفسها تكلفة تشييد أصل للبيع، وبناءً عليه، تُستبعد أي أرباح داخلية عند الوصول إلى مثل هذه التكاليف. وبالمثل، لا تدرج ضمن تكلفة الأصل تكلفة المبالغ غير العادية للفاقد من المواد الخام، أو العمل، أو الموارد الأخرى التي تم تحملها عند التشييد الداخلي للأصل.²

تشمل تكلفة انتاج أصلاً داخلياً تكلفة حيازة المواد الأولية المستهلكة، بالإضافة إلى المصاريف المباشرة وغير مباشرة المرتبطة بالأصل التي تتكبدها المؤسسة أثناء عملية الإنتاج. ويتزامن تسجيل التكاليف مع قرار بداية انتاج الأصل داخلياً وتتوقف عندما يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام.³

سادساً: اقتناء أصل مقابل قرض

1- تدمج تكاليف القروض المنسوبة مباشرة إلى اقتناء أو بناء أو انتاج أصل يتطلب مدة طويلة من التحضير (أكثر من 12 شهراً) قبل ان يستعمل أو يباع في تكلفة الأصل.⁴

2- ترسم تكاليف القرض على أنها جزء من تكلفة الأصل عندما يكون من المحتمل ان تنتج منافع اقتصادية، ويمكن قياسها بطريقة يعتمد عليها، وتكون تكاليف القرض مؤهلة للرسملة عندما يكون من الممكن تجنبها إذا لم يتم الانفاق على الأصل.⁵

3- يتم طرح أي دخل استثمار على الاستثمار المؤقت لتلك القروض من قيمة تكاليف القرض.

4- تتم الرسملة عندما تستوفي المؤسسة لأول مرة جميع الشروط التالية:⁶

أ- تتحمل نفقات الأصل

ب- تتحمل تكاليف القرض

ج- تباشر الأنشطة التي تعد ضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود.

5- تعلق رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات الطويلة التي يتوقف فيها تطوير النشاط للأصل.

6- يجب على المؤسسة ان توقف رسملة تكاليف الاقتراض عندما تكمل تقريبا جميع الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل.

¹ خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 313

² مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار 16 IAS ص 5.

³ TAZDAIT Ali, op cit, p219

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 14.

⁵ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار 23 IAS، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2013، ص 1.

⁶ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المرجع نفسه، ص 3.

سابعاً: استلام الأصول كتبرعات

إذا تم استلام الأصول كتبرعات يتم تسجيلها بقيمتها العادلة عندما تنقل ملكيتها، وإذا لم تنقل ملكيتها يتم الإفصاح عنها ضمن الملاحق.¹

الفرع الثاني: القياس اللاحق للأصول الثابتة المادية

يجوز المعيار IAS 16 استخدام نموذجين محاسبين في التعامل مع كيفية قياس تكلفة الأصل بعد الاقتناء، وهذان النموذجان هما:²

أولاً: نموذج التكلفة

يتم تسجيل الأصل بالتكلفة ناقصا الاهتلاك المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة، ويطلق على القيمة الناتجة عن ذلك بالقيمة المرحلة للأصل.

أي تتحقق المعادلات التالية:

التكلفة التاريخية للأصل = ثمن الشراء + التكاليف اللازمة لتجهيز الأصل للاستخدام المقصود.

القيمة المرحلة للأصل = التكلفة التاريخية - الاهتلاك المتراكم - خسائر الانخفاض المتراكمة.

وحسب المعالجة المرجعية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي يتم ادراج اي تثبيت مادي في الحسابات بعد ادراجه الاول باعتباره اصلا، بتكلفته منقوص منها مجموع خسائر القيمة، غير أنه يرخص للمؤسسة أن تدرج في الحسابات الأصول الثابتة المادية المنتسبة إلى فئة أو فئات من التثبيات التي تحددها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقيمه الذي سنعرضه في النقطة الموالية.³

ثانياً: نموذج إعادة التقييم

يتم تسجيل الأصل بالقيمة المعاد تقيّمها وهي قيمته العادلة بتاريخ إعادة التقييم ناقصا الاهتلاك وخسائر الانخفاض اللاحقة حيث يزود هذا النموذج بقيمة عادلة يمكن قياسها بموثوقية.

أي تتحقق المعادلات التالية:⁴

التكلفة التاريخية للأصل = ثمن الشراء + التكاليف اللازمة لتجهيز الأصل للاستخدام المقصود.

التكلفة التاريخية الجديدة للأصل = القيمة العادلة للأصل بتاريخ إعادة التقييم.

القيمة المرحلة للأصل = التكلفة التاريخية - الاهتلاك المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة اللاحقة.

أما إذا لم يكن هناك دليل متركز على السوق خاص بالقيمة العادلة بسبب الطبيعة المتخصصة للأصل وكان نادراً ما يتم بيع البند، قد يحتاج المشروع إلى تقدير القيمة العادلة باستخدام الدخل أو منهج تكلفة الاستبدال المستهلكة.⁵

¹خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 314

²خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 315

³جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 86-87

⁴خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 315

⁵احمد حلمي، مرجع سبق ذكره، ص 230

وعموما إن تكرار إعادة التقييم يعتمد على مدى التغيير في القيمة العادلة للأصول التي يجري إعادة تقييمها، فعندما تختلف القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه بصورة جوهرية عن القيمة المرحلة فإن الحاجة تدعو إلى إعادة تقييم أخرى.¹ ويخضع نموذج إعادة التقييم لمجموعة من القواعد على النحو التالي:²

- 1- أن تتم عمليات إعادة التقييم بانتظام، الأمر الذي يؤدي إلى عدم اختلاف القيمة المرحلة للأصل كثيرا عن قيمته العادلة في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي.
- 2- أن تتم إعادة التقييم للفئة الكاملة للأصول عندما يتم إعادة تقييم أصل معين ينتمي إلى هذه الفئة.
- 3- أن يتم اهتلاك الأصول التي تمت إعادة تقييمها بذات الطريقة المستخدمة بموجب نموذج التكلفة، وإذا ترتب على عملية إعادة التقييم فرق في مصروف الاهتلاك وفقا للقيمة المعاد تقييمها عن مصروف الاهتلاك وفقا للتكلفة، فيتم تحويل الفرق من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحتجزة.
- 4- وإذا ترتب على عملية إعادة التقييم زيادة في قيمته، فيجب ان يتم تجميعها ضمن حقوق الملكية تحت مسمى فائض إعادة التقييم إلا إذا كانت الزيادة تمثل عكسا لنقص إعادة تقييم سابق لذات الأصل تم الاعتراف بها كتكلفة (أي كخسارة انخفاض)، ففي هذه الحالة يجب الاعتراف بالزيادة كدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- 5- ويجب الاعتراف بالنقص في عملية إعادة التقييم كتكلفة إلى المدى الذي تزيد عن أي قيمة جعل بها فائض إعادة التقييم الذي يتعلق بذات الأصل دائما في السابق.
- 6- وعند التخلص من الأصل الذي تم إعادة تقييمه فإن أي فائض يتم تحويله مباشرة إلى الأرباح المحتجزة أو يمكن أن يتم إبقاء في حقوق الملكية تحت مسمى فائض إعادة التقييم، ويجب ألا يتم إجراء تحويل لهذا الفائض إلى الأرباح المحتجزة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

وأشار النظام المحاسبي المالي إلى القيمة العادلة في هذه النقطة عندما نص ان يدرج في الحسابات كل تثبيت معنى بعد ادراجه الأولي باعتباره أصلا، بمبلغه المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم منقوص منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة³

المطلب الرابع: اهتلاك الأصول الثابتة المادية

يتوجب على المؤسسة حسب المعيار IAS 16 أن تقوم بتوزيع قيمة الأصل على عمره الإنتاجي باستخدام طريقة الاهتلاك المناسبة التي تتماشى مع نوعية الأصول الثابتة المادية لهته المؤسسة. مع تحميل كل فترة قسط الاهتلاك الخاص بها.

¹ أحمد حلمي، مرجع سبق ذكره، ص 230

² خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 316

³ جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 86-87

الفرع الأول: تعريف اهتلاك الأصول الثابتة المادية

يعتبر الاهتلاك توزيعاً لتكلفة الأصل على مدى عمره الإنتاجي، حيث أن الأصول الثابتة تتعرض للتناقص في قيمتها بسبب الاستخدام، ويتم اعتبار هذا التناقص تكلفة تحمل للفترة المالية التي حدثت فيها تحت مسمى الاهتلاك والانخفاض استناداً إلى مفهوم مقابلة الإيرادات بالمصاريف.¹

ويقوم احتساب الاهتلاك على العوامل التالية:²

1. **تكلفة الأصل:** والتي يتم تحديدها وفقاً لما تم التطرق إليه سابقاً، أي التكلفة التاريخية للأصل أو القيمة العادلة للأصل.

2. **القيمة المتبقية:** وهي القيمة التي يتوقع أن تكون للأصل في نهاية عمره الإنتاجي، ويتم تقديرها مبدئياً عند اقتناء الأصل، كذلك يتم مراجعتها في نهاية كل سنة مالية، حيث تؤخذ التعديلات على القيمة المتبقية بعين الاعتبار إذا اختلفت التوقعات الجديدة عن التقديرات السابقة ويعامل أي تغير في التقدير بأثر مستقبلي بموجب المعيار IAS8

3. **مجمع الاهتلاك:** وهو حساب يتم فيه تجميع أقساط الاهتلاك وخسائر الانخفاض، ويطلق عليه كذلك الاهتلاك المتراكم، ويظهر كحساب مقابل لحساب الأصل ذي العلاقة مطروحاً.

بالإضافة إلى:³

4. **العمر الإنتاجي للأصل:** وهو العمر الذي يتوقع أن تتدفق على مداره المنافع الاقتصادية من الأصل للمؤسسة، ويتم تقديره مبدئياً عند اقتناء الأصل، تبدأ فترة اهتلاك الأصل أو يبدأ اهتلاك الأصل عندما يكون الأصل متوافراً للاستخدام، كما يتم التوقف عن حساب اهتلاك الأصل في التاريخ الذي يتم فيه تصنيف الأصل على أنه محتفظ به برسم البيع، أو التاريخ الذي يتم فيه إلغاء الاعتراف بالأصل أيهما أقرب، ولا يتم التوقف عن حساب اهتلاك الأصل عندما يصبح الأصل غير مستخدم، إلا إذا كان قد تم استهلاكه بالكامل، على أن يتم حساب الاهتلاك على الأقل نهاية كل سنة أو فترة مالية، مع الأخذ في الاعتبار عملية الفصل بين الأراضي والمباني المقامة عليها حيث إن العمر الإنتاجي للأراضي غير محدد وبناءً عليه فإن الأراضي لا تهتك بعكس المباني والأصول الثابتة الأخرى التي يمكن تحديد عمر إنتاجي لها فإنها تهتك.

5. **القيمة القابلة للاهتلاك:** يمكن تحديد المبلغ القابل للاهتلاك "قيمة الأصل" المتعلق بالأصل بعد خصم القيمة المتبقية للأصل، وفي الغالب ما تكون القيمة المتبقية غير هامة مما يجعلها غير مادية عند حساب المبلغ القابل للاهتلاك، ومن الممكن أن تزيد القيمة المتبقية عن المبلغ المسجل به الأصل وعندها تكون تكلفة الاهتلاك المتعلقة بالأصل تساوي صفراً أي لا يوجد اهتلاك له حتى تنخفض القيمة المتبقية في المستقبل إلى مبلغ أقل من القيمة

¹ خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 321

² خالد جمال الجعرات، المرجع نفسه، ص 321

³ محمد عبد الحميد محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 26

المسجل بها الأصل، مع مراعاة أنه يتم تحديد المبلغ القابل للاهلاك الخاص بالأصل الثابت وفقا لأساس منتظم خلال عمره الإنتاجي.

الزم النظام المحاسبي المالي كل المؤسسات الملتزمة بالقانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي وكذلك المؤسسات الخاضعة للقانون التجاري ملزمة بتحديد وتسجيل أقساط اهتلاك أصولها في نهاية السنة المحاسبية حيث ان:¹

7- الاهتلاك هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بالأصل، ويتم حسابه كعبء الا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية في أصل انتجته المؤسسة لنفسها.

8- يعبر المبلغ القابل للاهلاك عن القيمة الذي تم بها الاعتراف في القوائم المالية مطروح منها القيمة المتبقية المتوقع تحصيلها عقب نهاية مدة منفعة الأصل، والتي يشترط ان تكون قابلة للتحديد بشكل صادق.

يتم اهتلاك كل عنصر من عناصر اصل تم الاعتراف به بشكل منفصل على حدة، حيث تقوم المؤسسة بتوزيع مبلغ الأصل على العناصر المكونة له وتستهلكه بشكل منفصل

الفرع الثاني: أساليب الاهتلاك

أما عن أساليب الاهتلاك التي يتكرر استخدامها فهي كما يلي:

أولا: أسلوب القسط الثابت

ويتم توزيع القيمة القابلة للاهلاك للأصل على أقساط متساوية يتم تحميل كل سنة مالية بقسط منها ويحدد قسط الاهتلاك بقسمة القيمة القابلة للاهلاك على سنوات عمر الأصل النافع.²

1. مميزات هذا الأسلوب

يتميز هذا الأسلوب ب:³

أ- تتميز هذه الطريقة بالسهولة في التطبيق.

ب- سهولة حسابها.

ج- أكثر الطرق استخداما.

2. عيوب هذا الأسلوب

تتمثل عيوب هذا الأسلوب في:⁴

أ- لا تأخذ في الاعتبار إلا عنصر الزمن فقط عند حساب الاهتلاك دون أخذ مقدرة الأصل الإنتاجية.

ب- إنها لا تأخذ تكاليف صيانة الأصل في الاعتبار حيث تزايد تكاليف الصيانة كلما تقدم العمر بالأصل

وبالتالي فإن عبء الأصل من الاهلاك زائدا تكاليف الصيانة في السنوات النهائية يكون أكبر منه في

¹Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, op. cit. p84-85

² خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص322

³ خالد حسين التيجاني حسين، أثر المعايير المحاسبية في اعادة تقييم الاصول الثابتة، رسالة ماجستير، جامعة شندي، السودان، 2014، ص19

⁴ خالد حسين التيجاني حسين، المرجع نفسه، ص19

السنوات الأولى لتشغيل الأصل فإن هذه الطريقة لا تكون عادلة في تحميل كل سنة بما تستحقه من القيمة الاهلاكية للأصل.

ج- تقتضي إمساك سجلات للأصول الثابتة لمعرفة تكلفة الأصل وما حدث له من إضافات واهتلاكات وإزالات وغير ذلك.

ثانيا: أسلوب القسط المتناقص:

ويتم تحميل سنوات عمر الأصل باهلاك يتناقص تدريجيا كلما زاد عمر الأصل، حيث تتحمل السنوات الأولى الجزء الأكبر من الاهتلاك، ويحدد قسط الاهتلاك استنادا إلى طرق متعددة منها: مجموع أرقام السنوات، ومضاعف القسط الثابت.¹

وتبعا لهذا الأسلوب فإن:²

معدل الاهتلاك السنوي (2.5 أو 2 أو 1.5) $t = 1/N$ على التوالي وتبعا لطول فترة استخدام الأصل، 3 أو 4 سنوات، 5 أو 6 سنوات، أكثر من 6 سنوات، مثال ذلك والنسبة لمعدات فترة استخدامها 5 سنوات يكون $t = (1/5) \times 2 = 0.4$ أي 40 % سنويا، أما إذا كانت فترة الاستخدام 10 سنوات فإن $t = (1/10) \times 2.5 = 25\%$ وهكذا....

ان قسط الاهتلاك السنوي يساوي القيمة المحاسبية الصافية للمعدات في بداية السنة مضروبة في معدل الاهتلاك في سنة ما إذا أصبح قسط الاهتلاك تبعا للأسلوب المتناقص اقل من القسط تبعا للأسلوب الخطي، فإننا نتحول إلى تطبيق الأسلوب الخطي بداية من تلك السنة.

1. مميزات أسلوب القسط المتناقص:

يتميز هذا الأسلوب ب:³

أ- تناقص قسط الاهلاك السنوي مع تزايد مصاريف الصيانة كلما تقدم عمر الأصل وبالتالي يميل العبء السنوي المحمل لحساب النتيجة للتساوي وبالتالي تحقق العدالة.

ب- تناقص الاهتلاك السنوي يتوافق مع القدرة الانتاجية للأصل الثابت كلما تقدم بع العمر.

2. عيوب اسلوب القسط المتناقص

تتمثل عيوب هذا الأسلوب في:⁴

أ- ضرورة استخدام اهتلاك مرتفع في السنوات الأولى من عمر الاصل حتى يمكن اهتلاك قيمة الاصل بالكامل في نهاية عمره الانتاجي مما ينتج عنه تحميل السنوات بعبء يفوق طاقتها دون سند أو مبرر.

ب- ضرورة الاحتفاظ بسجلات تفصيلية للأصول حتى يمكن تتبع ما يطرأ على الأصل من تغيرات خلال عمره الإنتاجي.

¹ خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 322
² محمد عبد الحميد محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 11
³ خالد حسين التيجاني حسين، مرجع سبق ذكره، ص 23
⁴ خالد حسين التيجاني حسين، مرجع سبق ذكره، ص 23

ج- طول العمر المنتج الذي تطلبه هذه الطريقة لا يتناسب مع تطور الاختراعات الحديثة والتقدم التكنولوجي الذي يسود في العصر الحال وما يترتب على ذلك من سرعة استبدال الأصول.

ثالثاً: أسلوب وحدات الإنتاج (عدد ساعات التشغيل):

تعتمد هذه الطريقة في احتساب قسط الاستهلاك على عدد ساعات تشغيل الأصل ويجري تطبيقها فقط على الآلات والمعدات التي يتناقص عمرها الإنتاجي بمقدار ساعات استخدامها مثل الطائرات والقطارات الكهربومغناطيسية والبواخر... الخ. تتماشى هذه الطريقة مع مبدأ أساس الاستحقاق اذ يتم تحميل السنة المالية بقسط استهلاك يتناسب تناسباً طردياً مع عدد تشغيل الأصل.

ولتطبيق هذه الطريقة نستخدم المعادلات التالية:¹

تكلفة الآلة القابلة للاستهلاك

$$(1) \text{ معدل استهلاك الساعة الواحدة} = \frac{\text{تكلفة الآلة القابلة للاستهلاك}}{\text{عدد ساعات تشغيل الآلة}}$$

عدد ساعات تشغيل الآلة

تكلفة الأصل – القيمة المتبقية

$$(2) \text{ قسط الاستهلاك} = \frac{\text{تكلفة الأصل – القيمة المتبقية}}{\text{عدد ساعات التشغيل}}$$

عدد ساعات التشغيل

الفرع الثالث: القواعد المتعلقة بالاهتلاك

يجب مراعاة القواعد التالية المتعلقة بالاهتلاك على النحو التالي:²

- 1- أن يتم توزيع تكلفة الأصل القابلة للاهتلاك (تكلفة الأصل – القيمة المتبقية) بناء على أساس منتظم خلال فترة حياة الأصل.
- 2- أن يعكس أسلوب الاهتلاك نموذج استهلاك منافع الأصل الاقتصادية من قبل المؤسسة.
- 3- أن يتم تحميل الاهتلاك لقائمة الدخل إلا إذا تم اعتباره كجزء من القيمة المرحلة لتكلفة أصل آخر وخاصة عند بناء الأصول داخلياً.
- 4- يبدأ احتساب قسط الاهتلاك عندما يكون الأصل جاهزاً للاستخدام ويستمر ذلك لحين التوقف عن الاعتراف بالأصل حتى لو كان الأصل صالحاً للاستخدام، أو إعادة تصنيفه كمقتنى للبيع.
- 5- يتم اهتلاك الجزء من الأصل الذي يمكن تحديد قيمته القابلة للاهتلاك بموثوقية بنسبة مختلفة عن النسبة المستخدمة للأصل إذا كان عمر الجزء أقل من العمر المتبقي للأصل، مثلاً اهتلاك السفن والطائرات والقطارات.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 278

² خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 323

- 6- يجب ان تدرس دوريا طريقة الاهتلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على الأصول الثابتة المادية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة.
- 7- تشكل الأراضي والمباني أصولا متميزة وتعالج كلا على حدا في المحاسبة حتى ولو تم اقتناؤها معا. فالبنايات هي أصول قابلة للاهلاك بينما تعد الاراضي على العموم أصولا غير قابلة للاهلاك.¹

المبحث الثاني: الأصول الثابتة المعنوية حسب المعايير المحاسبية الدولية

عرفت البيئة المحاسبية خلال العقود الأخيرة الكثير من التحولات ولعل أبرزها تزايد أهمية العناصر الغير الملموسة، التي أصبح لها دور محوري في نشاط المؤسسة كالبرمجيات والرخص وسنتناول في هذا المبحث إرشادات المعيار IAS 38 والنظام المحاسبي المالي في معالجة الأصول الثابتة المعنوية.

المطلب الأول: تعريف الأصول المعنوية وطرق اقتنائها والاعتراف بها.

في عالم الأعمال اليوم، لم يعد النجاح يُقاس فقط بحجم المصانع أو عدد الآلات التي تمتلكها الشركات. فإلى جانب الأصول المادية الملموسة، تلعب الأصول المعنوية دورًا حاسمًا ومتزايد الأهمية في بناء القيمة وخلق الميزة التنافسية. هذه الأصول، بطبيعتها غير المادية، لا يمكن رؤيتها أو لمسها، ومع ذلك فهي تمثل موارد اقتصادية قوية تمتلكها المؤسسة وتتوقع منها تدفقات نقدية ومنافع مستقبلية.

الفرع الأول: تعريف الأصول المعنوية

الأصل غير الملموس هو أصل محدد غير نقدي ليس له وجود مادي يتم السيطرة عليه بواسطة المؤسسة كنتيجة لأحداث سابقة (كالشراء أو البناء الذاتي) ويتم توقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية منه (تدفقات داخلية أو أي أصول أخرى)، لذلك فالميزات الأربعة الهامة للأصول غير الملموسة هي:²

- 1- محددة.
 - 2- ليس لها وجود مادي.
 - 3- مسيطر عليها (القدرة على الحصول على منافع من الأصل).
 - 4- تولد منافع اقتصادية مستقبلية (مثل الإيرادات أو تخفيض التكاليف المستقبلية).
- وعن الميزة الأولى وهي إمكانية تحديد الأصل غير الملموس يمكن القول إنه يمكن تحديد الأصل غير الملموس:³
- أ- عندما يكون قابلا للفصل ويمكن بيعه أو التنازل عنه أو الترخيص به أو تبادله بشكل منفصل أو مع عقد أو أصل أو التزام ذا صلة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 9

² خالد جمال الجعرات مرجع سبق ذكره، ص 351

³ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 76

ب- عندما ينشأ عن حقوق تعاقدية أو غيرها من الحقوق القانونية بصرف النظر عن مدى إمكانية التنازل عن هذه الحقوق أو فصلها عن الشركة أو عن باقي الحقوق والالتزامات الأخرى.

ومن مميزات الأصل غير الملموس إمكانية السيطرة عليه ويمكن للشركة التحكم في الأصل والسيطرة عليه إذا كان لديها القدرة على الحصول على منافع مستقبلية يتوقع تدفقها من الأصل، أو تستطيع الشركة الحد من قدرة حصول الآخرين على هذه المنافع، ويمكن القول إن هذه القدرة تنشأ من الحقوق القانونية أو وسائل أخرى.¹

هناك ثمة ميزة أخرى من خصائص الأصل غير الملموس وهي تحقق المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تتضمن الإيرادات من بيع المنتجات أو الخدمات أو تخفيض التكاليف، أو منافع أخرى ناتجة عن استخدام الأصل.²

وينطبق المعيار على كل الأصول غير الملموسة المحددة مثل:³

1. برامج الكمبيوتر.
2. براءات الاختراع.
3. حقوق الطبع.
4. أفلام الصور المتحركة.
5. قوائم العملاء.
6. حقوق خدمة الرهن العقاري.
7. الرخص.
8. حصص الاستيراد.
9. حقوق التأليف.
10. علاقات العملاء والموردين.
11. حقوق النشر.
12. الأسماء التجارية.
13. العلامات التجارية.
14. حقوق الامتياز.

الفرع الثاني: الاعتراف المبدئي بالأصول الثابتة المعنوية:

للاعتراف بأصل غير ملموس في الميزانية فهو لا يحتاج فقط إلى تلبية التعريف المشار إليه أعلاه، بل يحتاج كذلك إلى الوفاء ببعض معايير الاعتراف التي تشمل:⁴

1. من المحتمل أن تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق إلى المؤسسة.

¹ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 76

² محمد عبد الحميد عطية، المرجع نفسه، ص 77

³ خالد جمال الجعرات مرجع سبق ذكره، ص 349

⁴ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، الجزء الثالث، 2016، ص 434.

2. يمكن قياس تكلفة الأصل بموثوقية (بشكل معتمد عليه).

ومن أجل التنظيم والتسجيل الموحد للعمليات المتعلقة بتثبيت المعنوية وسواء تعلق الأمر بالاقتناء أو أقساط الاهتلاك أو التنازل أو إعادة تقييم جاء النظام المحاسبي المالي بمدونة حسابات لإدراج الأصول الثابتة المعنوية في حسابات الميزانية وفق الأرقام الحسابات التالية:

❖ الأصول الثابتة المعنوية (20)

203- مصاريف التنمية القابلة للتثبيت

204- برمجيات المعلوماتية وما شابهها

205- الامتيازات والحقوق المماثلة وبراءات والرخص والعلامات

207- فريق الاقتناء

208- التثبيتات المعنوية الأخرى

الفرع الثالث: طرق اقتناء الأصول غير الملموسة:

يمكن الحصول على الأصول الغير ملموسة بعدة طرق كالآتي:¹

1- الشراء المنفصل: أي اقتناء الأصل بعملية شراء منفردة، وذلك ينطبق على الأصول غير الملموسة المحددة، ولا ينطبق الشراء المنفصل على الأصول غير الملموسة غير المحددة كالشهرة، إذ أنه لا يمكن شراؤها منفردة عن غيرها.

2- الاقتناء كجزء من اندماج الأعمال: حيث يمكن الحصول على الأصول غير الملموسة ضمن عملية اندماج الأعمال وبشكل محدد، وإذا كان هناك فارق موجب بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة لصافي الأصول المكتتاة ولم يتم تحديدها كأصل غير ملموس معين، فيعتبر هذا الفارق بسبب ذلك شهرة.

3- الاقتناء بموجب منحة حكومية: حيث أن الأصول المكتتاة كذلك يتم قياسها بالقيمة العادلة وتعتبر جزء من رأس المال الإضافي.

4- الاقتناء بالمبادلة مع أصول أخرى: سواء كانت هذه المبادلة مع أصول مماثلة ضمن مجموعة الأصول غير الملموسة أو أصول غير مماثلة ضمن مجموعة الأصول الملموسة وغير الملموسة.

5- البناء الذاتي (التوليد الداخلي): وتؤخذ نظرية التكاليف المطبقة واللازمة لقياس تكلفة الأصول بعين الاعتبار كما تم التطرق إليها آنفا في معرض الحديث عن المعيار IAS 16 المتعلق بالأصول الثابتة المادية في المبحث الأول.

المطلب الثاني: القياس الأولي للأصول الثابتة المعنوية

القياس الأولي للأصول الثابتة المعنوية يُشير إلى تحديد قيمتها في الوقت الذي يتم فيه اكتسابها أو إنشاؤها لأول مرة. هذا القياس يُعتبر أساسياً لأنه يساهم في تحديد التكاليف الفعلية لهذه الأصول وتحديد قيمتها في سجلات المحاسبة،

¹ خالد جمال الجعرات مرجع سبق ذكره، ص 354-355

مما يسهل عملية تقدير القيمة الدفترية وحساب الإهلاكات المستقبلية، وسنتناول في هذا المطلب القياس الأولي للأصول الثابتة المعنوية عند كل حالة.

الفرع الأول: قياس الأصول المعنوية في حالة الشراء

نصّ المعيار رقم 38 على أن يقاس الأصل مبدئياً بمقدار تكلفته. وتضمّن التكلفة، سعر الشراء بالإضافة إلى أية رسوم استيراد وضرائب شراء غير مستردة، وأي إنفاق آخر لجعل الأصل قابلاً للاستخدام مثل الرسوم المهنية للخدمات القانونية، ويتم خصم أية خصومات وحسومات تجارية للتوصل إلى التكلفة.¹

وهناك تكاليف لا تعتبر جزءاً من تكلفة الأصل غير الملموس، وتعتبر مصاريف عند تكبدها وتشمل:²

1. التكاليف الإضافية الناجمة عن شراء الأصل بمدفوعات آجلة، وبالتالي يسجل الأصل بالسعر النقدي له أو السعر ضمن شروط الدفع العادية. وما يتم دفعه زيادة على ذلك يسجل تكاليف تمويل خلال فترة التمويل ضمن بيان الدخل.

2. مصاريف الدعاية والإعلان بما فيها الحملات الإعلانية الكبيرة.

3. تكاليف ممارسة العمل في موقع جديد أو بأساليب جديدة، مثل تكاليف التدريب.

4. التكاليف الإدارية.

5. التكاليف المتكبدة في الفترة التي يكون الأصل جاهز للاستخدام.

6. الخسائر التشغيلية الأولية، مثل الخسائر الناجمة عن طرح مخرجات الأصل بكميات محدودة في بداية عمل الأصل.

الفرع الثاني: قياس الأصول الثابتة المعنوية كجزء من عمليات اندماج الأعمال:

وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) عمليات اندماج الأعمال، فإن تكلفة الأصل غير الملموس تقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الاستملاك حيث إن القيمة العادلة للأصل تعكس التوقعات حول احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل، ووفقاً لمتطلبات (38) IAS، والمعيار (3) IFRS فإنه ينبغي على الشركة الاعتراف بالأصل غير الملموس في تاريخ الاندماج بالشراء وبشكل منفصل عن الشهرة إذا كان من الممكن قياس القيمة العادلة للأصل بصورة موثوقة فيها وذلك بعض النظر عما إذا كان سبق الاعتراف به من قبل الشركة المشتراة قبل الاندماج أو لا، هذا في حالة وجود سوق نشط للأصل غير الملموس الذي يتم قياسه، أما في حالة عدم وجود سوق نشط فإنه قيمته العادلة تتمثل في المبلغ الذي كانت ستدفعه الشركة مقابل الأصل.³

الفرع الثالث: قياس الأصول المعنوية في حالة منحة حكومية

في بعض الحالات، من الممكن امتلاك أصل غير ملموس بدون تكلفة، أو مقابل عوض رمزي، من خلال منحة حكومية، وقد يحدث هذا عندما تقوم حكومة بتحويل أو تخصيص أصول غير ملموسة لمشروع مثل حقوق النزول في مطار، أو التراخيص

¹ حسين قاضي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

² محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، الأردن، 2008، ص 614.

³ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 78.

لتشغيل محطات راديو أو تلفزيون، أو تراخيص أو حصص استيراد أو حقوق الوصول إلى مواد أخرى مقيمة، وبموجب معيار المحاسبة الدولي (20) الموسوم: محاسبة المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية، فقد تختار المؤسسة الاعتراف بكل من الأصل غير الملموس والمنحة بمقدار القيمة العادلة مبدئياً، وإذا اختارت المؤسسة عدم الاعتراف بالأصل مبدئياً بمقدار القيمة العادلة فإن المؤسسة تعترف بالأصل مبدئياً بمقدار مبلغ رمزي بموجب المعاملة الأخرى التي يسمح بها معيار المحاسبة الدولي (20) بالإضافة إلى أي نفقات تعزي مباشرة لإعداد الأصل لاستعماله المستهدف.¹

الفرع الرابع: قياس الأصول المعنوية في حالة التبادل

وإذا تم اقتناء الأصل غير الملموس بموجب عملية تبادل مع أصل آخر، فإنه يتم قياس الأصل المقتنى بالقيمة العادلة إلا إذا كانت عملية التبادل تفتقر إلى الطابع التجاري أو أن القيمة العادلة لا يمكن قياسها بموثوقية، ففي هذه الحالة يتم قياس الأصل غير الملموس بالقيمة المرحلة للأصل المستغنى عنه (القيمة المرحلة = التكلفة ناقصا الاهتلاك المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة) وأي تعويضات يتم استلامها عن خسائر الانخفاض أو خسائر التخلص من الأصل فيجب الاعتراف بها قائمة الأرباح أو الخسائر.²

الفرع الخامس: قياس الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً:

تعتبر الشهرة المولدة داخلياً من أشهر الأمثلة على الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً والتي يمنع المعيار الاعتراف بها كأصل غير ملموس. إلا أن هناك أصول غير ملموسة يتم تطويرها ذاتياً من قبل المؤسسة حيث يتم الاعتراف بها إذا أمكن قياس تكاليفها بموثوقية وكانت قابلة للتحديد والتمييز عن الأصول الأخرى ويتوقع أن يتحقق منها تدفق منافع مستقبلية.³ ومن أجل المساعدة في تحديد الأصل المولد داخلياً، فإن تطوره يعتقد أن يتعلق بمرحلي البحوث والتطوير، وهاتان المرحلتان متعلقتان بالأصول غير الملموسة وغير قاصرتين على نفقات في مجال البحوث والتطوير.⁴

1- مرحلة البحوث:

كل النفقات المحددة على أنها ناشئة خلال مرحلة البحوث يجب الاعتراف بها كمصاريف عند تكبدها. وخلال هذه المرحلة فإن احتمال حدوث منافع اقتصادية مستقبلية تتولد للمؤسسة يكون قليلاً، ومن أمثلة الأنشطة في مرحلة البحوث ما يلي:⁵

- البحث عن مواد أو أجهزة أو منتجات أو عمليات أو نظم أو خدمات بديلة.
- صياغة وتصميم وتقييم والاختيار النهائي للبدائل الممكنة بالنسبة للمواد أو الأجهزة أو المنتجات أو العمليات أو النظم أو الخدمات الجديدة أو المحسنة.

2- مرحلة التطوير:

¹ احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 288.
² خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 362.
³ محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص 615.
⁴ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 437.
⁵ طارق عبد العال حماد، المرجع نفسه، ص 437.

الفصل الثاني: معالجة الأول الثابتة في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس المولد داخليا عدا الشهرة عندما يكون قابل للتمييز أو التحديد عن الأصول الأخرى مثل الاعتراف بتطوير تقنية إنتاج جديدة.

وبشكل عام يجب الاعتراف بتكاليف عملية التطوير كأصل غير ملموس فقط إذا تمكنت المؤسسة من إثبات توفر جميع البنود المحددة التالية:¹

1. الجدوى الفنية لاستكمال الأصل غير الملموس بحيث يصبح متوفرا للاستخدام أو البيع.
2. نية المؤسسة لاستكمال الأصل واستخدامه أو بيعه.
3. قدرة المؤسسة على استخدام أو بيع الأصل.
4. كيف سيولد الأصل غير الملموس منافع اقتصادية مستقبلية محتملة.
5. بيان وجود سوق لإنتاج الأصل غير الملموس أو للأصل غير الملموس نفسه.
6. توفر الموارد الفنية والمالية المناسبة وغيرها من الموارد لإكمال تطوير واستخدام أو بيع الأصل غير الملموس.
7. القدرة على قياس النفقات المتعلقة بالأصل غير الملموس خلال تطويره بشكل موثوق.

أما خلال المرحلة التي تسبق توفر البنود المحددة أعلاه فيتوجب الاعتراف بالتكاليف المنفقة لغايات التطوير كأعباء وعدم تثبيتها، في حين تبدأ عملية تثبيت تكاليف التطوير اعتبارا من تاريخ تحقق المؤسسة من توفر هذه البنود.

جدول رقم (7): أساليب تحديد تكلفة الأصول غير الملموسة

الأصل (غير الملموس)	أسلوب تحديد التكلفة	فترة الاهتلاك
1. حقوق الاختراع	أ- في حالة الشراء	خلال العمر الاقتصادي للاختراع أو خلال الفترة القانونية (17) سنة أيهما أقل.
	ب- المنتج داخليا	
	على أساس القيمة السوقية للحقوق المتنازل عنها أو للاختراع نفسه، يضاف لها مصاريف تسجيل الحق، والمصاريف القضائية الخاصة بحماية هذا الحق من الاستغلال أو التقليد.	
	جميع المصاريف المرتبطة بهذا الحق، يضاف لها مصاريف التسجيل، والمصاريف القضائية.	

أ- في حالة الشراء	على أساس الثمن المدفوع للمؤلف.	
-------------------	--------------------------------	--

¹ محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص 616 – 617.

2. حقوق التأليف والنشر	ب- التأليف الداخلي	التكاليف المتعلقة بتسجيل الكتاب المؤلف، أو المصاريف القضائية الخاصة بإثبات هذا الحق أو الدفاع عنه.	5 سنوات كحد أقصى أو بالاتفاق مع المؤلف المتنازل عن حقه.
3. مصروفات التأسيس		تكاليف تسجيل المؤسسة لدى الجهات الرسمية، طبع النماذج الخاصة به ونشرها في الصحف، وتكاليف دراسات الجدوى، وتكاليف المتابعة وإظهار المشروع إلى حيز الوجود.	5 سنوات لأغراض الإعفاء الضريبي أو قد يزيد عن ذلك من باب تشجيع الاستثمار.
4. الأسماء والعلامات التجارية.		تكلفة الحصول عليها، أو تصميمها، يضاف إليها مصاريف التسجيل لدى الجهات المختصة.	40 سنة كحد أقصى.

المصدر: سائد محمود كشكو، مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، جامعة غزة، 2016، ص 24.

المطلب الثالث: القياس اللاحق للأصول المعنوية

يجب على المؤسسة أن تختار بين أسلوب التكلفة ونموذج إعادة التقييم لكل فئة من فئات الأصول غير الملموسة .

الفرع الأول: أسلوب التكلفة

بعد الاعتراف المبدأ بالأصول غير الملموسة، فإن المعاملة الأصلية هي وجوب تسجيل الأصل غير الملموس بالتكلفة ناقصا مصاريف الإطفاء و خسائر الانخفاض ، ويجب افتراض أن القيمة المتبقية للأصل غير الملموس هي صفر إلا إذا كان هناك التزام من قبل طرف ثالث لشراء الأصل في نهاية عمره النافع أو هناك سوق نشط لمثل هذا الأصل ويمكن تحديد هذه القيمة المتبقية استنادا إلى هذا السوق الذي يفترض وجوده عند نهاية عمر الأصل، وفي هذه الحالة يتوقع أن يتم التخلص من الأصل قبل انتهاء عمره الاقتصادي، ويجب إعادة تقدير القيمة المتبقية في تاريخ إعادة قائمه المركز المالي ويتم الاعتراف بأي تغيرات فيها كتغيير في التقدير استنادا إلى المعيار IAS8¹.

الفرع الثاني: أسلوب إعادة التقييم

¹ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 82

وفقا لهذا الأسلوب فإنه يتم قياس الأصل غير الملموس وإثباته في القوائم المالية بعد الاعتراف به وفقا لمبلغ إعادة تقييمه والذي يتمثل في القيمة العادلة في تاريخ التقييم مطروحا منها مجمع الاهتلاك ومجمع خسائر انخفاض القيمة، على أن يتم تحديد القيمة العادلة عند إعادة التقييم بالرجوع إلى السوق نشط وان تتم عملية إعادة التقييم بشكل منتظم بحيث لا تختلف القيمة المحاسبية الصافية للأصل عن قيمته العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ويقضى المعيار بان أسلوب إعادة التقييم لا يسمح بإعادة تقييم الأصول غير الملموسة التي لم يعترف بها من قبل كأصول، الاعتراف المبدئي للأصول الغير الملموسة بمبالغ خلاف التكلفة¹.

ويتم تطبيق هذا النموذج وفق المتطلبات التالية:²

1. إذا تم تطبيق نموذج إعادة التقييم على فئة من فئات الأصول الغير ملموسة فيجب إعادة تقييم كامل الفئة التي ينتهي لها الأصل غير الملموسة المعاد تقييمه وتشير فئات الأصول غير الملموسة إلى مجموعات من البنود المتشابهة مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية أو حقوق الامتياز أو الأسماء التجارية ويجب أن تعامل الأصول في كل فئة بطريقة مشابهة من اجل تجنب الخلط بين التكاليف والقيم.
2. إذا كان من غير الممكن إعادة تقييم الأصل غير الملموس في فئة الأصول غير الملموسة التي تم إعادة تقييمها لعدم وجود سوق نشط لهذا الأصل يتم تسجيل الأصل بمبلغ التكلفة مطروحا منه أي اهتلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة.

وبموجب نموذج إعادة التقييم يتم إقفال الزيادات التي تظهر بسبب إعادة التقييم مباشرة في احتياطي إعادة التقييم في حقوق الملكية ما عدا ما يتعلق منها بخسائر انخفاض التي تم الاعتراف بها سابقا بسبب إعادة التقييم في قائمة الأرباح أو الخسائر وإذا كان للأصل غير الملموس الذي تم إعادة تقديره عمر محدد يتم اهتلاكه على مداره فإنه عندئذ يتم اهتلاك القيمة المعاد تقديرها على مدار هذا العمر³.

وفي حالة انخفاض أو نقص القيمة المحاسبية الصافية للأصل غير الملموس نتيجة لإعادة التقييم فإنه ينبغي على الشركة الاعتراف بمقدار النقص أو الانخفاض في الأرباح والخسائر إلا انه يسمح بخصم هذا النقص مباشرة من حقوق الملكية من بند فائض إعادة التقييم في حدود مبلغ أو رصيد فائض إعادة التقييم الخاص بهذا الأصل⁴، ويمكن معالجة فائض أو نقص إعادة تقييم من خلال الشكل التالي:

¹ محمد عبد الحميد عطية، المرجع نفسه، ص 82

² محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص 62

³ خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 363

⁴ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 83

الشكل رقم (10): نتيجة إعادة التقييم



المراجع: محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الجزء الثاني، 2014، ص83.

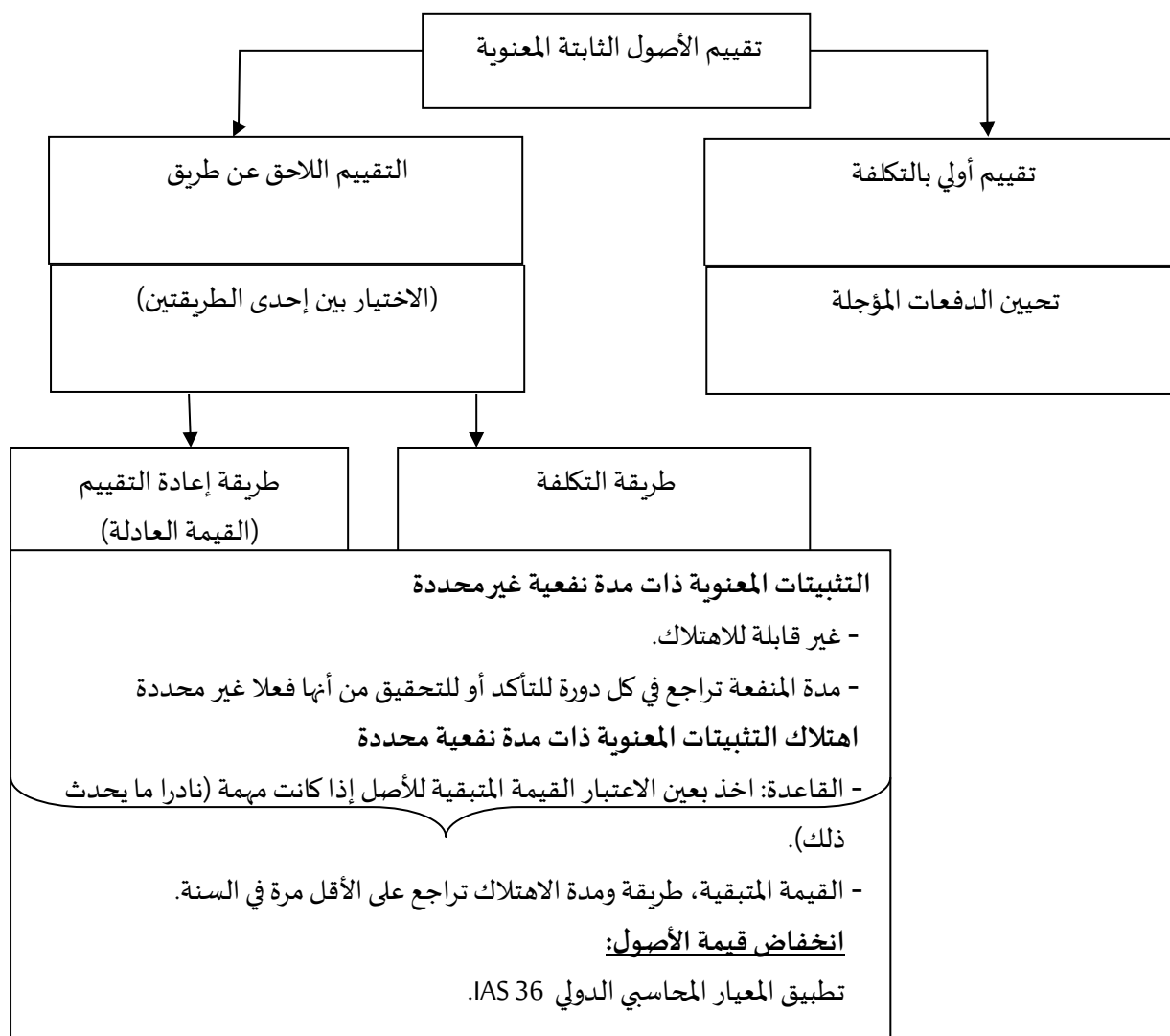
وعندما تتم إعادة التقييم للأصل غير الملموس فإن معالجة الاهتلاك المتراكم في تاريخ إعادة تقييم تكون¹:

1. يتم إعادة عرض الاهتلاك المتراكم بالتناسب مع التغير في إجمالي القيمة المحاسبية الصافية للأصل بالشكل الذي تتساوى فيه القيمة المحاسبية الصافية للأصل بعد إعادة تقييم مع المبلغ المعاد تقييمه للأصل.
2. أو يتم إلغاء الاهتلاك المتراكم مقابل إجمالي القيمة المحاسبية الصافية للأصل وصافي المبلغ المعاد عرضه إلى المبلغ الذي تم إعادة تقييم الأصل به.

ويجب إعادة تقييم فتره الاهتلاك وطريقته في نهاية كل سنة مالية وإذا كانت فترة الاهتلاك و/ أو طريقته لا تعكس النفاذ المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية، فإنه يتم فترة الاهتلاك أو طريقته لتعكس التغير في التوقيت المتوقع للنفاذ ونموذجه ويعتبر مثل هذا التغير تغييرا في السياسات المحاسبية استنادا إلى المعيار IAS8².

¹ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص82
² خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص364

الشكل رقم (11): مخطط تنفيذ المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة المعنوية وفق المعيار المحاسبي الدولي 38



المصدر: سفاحلور شيد، النظام المحاسبي المالي ومعالجته للأصول غير الجارية، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2011، ص 57

المطلب الرابع: تصنيف الأصول المعنوية وإهلاكها

الفرع الأول: تصنيف الأصول المعنوية

يمكن تصنيف الأصول غير الملموسة كما يلي:

أولا: غير محددة الأعمار

لا يوجد حدود منظورة للفترة التي خلالها يتوقع للأصل أن يولد تدفقات نقدية داخلية صافية للمؤسسة مثل الشهرة، ولا يتم إهلاك مثل هذه الأصول ولكن يتم فحصها من أجل تحديد الانخفاض في قيمتها عند وجود مؤشرات تدل على

ذلك، كذلك يجب إعادة النظر في كيفية تصنيف الأصول إلى أصول غير محددة الأعمار في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي وإذا كان هناك ثمة تغير فيجب معاملته كتغير في التقدير المحاسبي.¹

ثانياً: الأصول غير الملموسة التي يتوجب إهلاكها

نظراً لوجود عمر إنتاجي محدد لها أو فترة محددة للاستفادة منها واستخدامها، مثال ذلك الحصول على ترخيص استغلال علامة تجارية لفترة محددة.²

وبالتالي تؤخذ العديدة من العوامل بعين الاعتبار في تحديد العمر الإنتاجي لأصل غير ملموس، ومنها ما يلي:³

1. الاستخدام المتوقع للأصل من قبل المؤسسة وما إذا كان من الممكن إدارة الأصل بكفاءة من قبل فريق آخر.
2. دورات عمر المنتج النموذجية للأصل والمعلومات العامة حول تقديرات الأعمار الإنتاجية للأصول المشابهة التي يتم استخدامها بطريقة مشابهة.
3. التقادم الفني أو التقني أو التجاري أو الأنواع الأخرى من التقادم.
4. استقرار الصناعة التي يعمل فيها الأصل والتغيرات في طلب السوق للمنتجات أو الخدمات الناتجة عن الأصل.
5. التصرفات المتوقعة من قبل المنافسين أو المنافسين المحتملين.
6. مستوى نفقات الصيانة المطلوب للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل، وقدرة المشروع ونيته بشأن الوصول إلى مثل هذا المستوى.
7. فترة السيطرة على الأصل والقيود القانونية أو القيود المماثلة على استخدام الأصل، مثل تواريخ انتهاء عقود الإيجار ذات العلاقة.
8. ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل يعتمد على العمر الإنتاجي للأصول الأخرى في المشروع.

الفرع الثاني: إهلاك الأصول المعنوية

1. يجب أن تعكس طريقة الإهلاك المستخدمة النمط الذي تهلك به الشركة المنافع الاقتصادية للأصل غير الملموس بصورة موثوقة، فإذا لم يكن نمط إهلاك الأصل بصورة موثوق بها فإنه يتم استخدام طريقة القسط الثابت لحساب الإهلاك على أن يتم الاعتراف بعبء الإهلاك كأعباء تحمل للفترة ما لم يسمح هذا المعيار أو معيار محاسبي دولي آخر بتضمين عبء الإهلاك في القيمة المحاسبية الصافية لأصل آخر.⁴
2. يتم الاعتراف باهلاك الأصول غير الملموسة وفقاً لمعالجة من المعالجات التالية:⁵
 - الاعتراف بعبء الإهلاك في الأرباح والخسائر كمصروف يتم تحميله من خلال قائمة الدخل.

¹ خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 366

² محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص 619

³ احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 305

⁴ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 85

⁵ محمد عبد الحميد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 86

- إذا ما تم استخدام المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل بالكامل في إنتاج أصول أخرى فإن اهتلاك الأصول غير الملموسة يعتبر جزء من تكلفة الأصل الآخر وعليه فإن اهتلاك الأصل غير الملموس يعتبر جزء من القيمة الدفترية للأصل الآخر.
- 3. يجب توزيع المبلغ القابل للاهتلاك للأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد ويكون المبلغ القابل للاهتلاك هو تكلفة الأصل (أو مبلغ آخر غير التكلفة، مثلاً في نموذج إعادة التقييم) مطروحاً منه قيمته المتبقية، ويبدأ الاهتلاك عندما يكون الأصل جاهزاً للاستخدام ويتوقف عندما يتم إلغاء الاعتراف به أو يتم إعادة تصنيفه على أنه محتفظ به برسم البيع بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (5).¹
- 4. يجب أن تفترض القيمة المتبقية لأصل غير ملموس مع العمر الإنتاجي صفراً إلا إذا:²
 - أ- كان هناك التزام من طرف ثالث لشراء الأصل في نهاية عمره الإنتاجي.
 - ب- أو كان هناك سوق نشط للأصل:
- يمكن تحديد القيمة المتبقية بالرجوع إلى ذلك السوق.
- من المحتمل أن هذا السوق سيكون موجوداً في نهاية العمر الإنتاجي للأصل.
- 5. يتطلب المعيار إعادة تقييم العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية للأصل غير الملموس سنوياً، وكذلك مراجعة طريقة الاهتلاك سنوياً، ويتم معاملة هذه التغيرات محاسبياً كتغيرات في التقديرات المحاسبية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (8).³
- 6. يفترض أن لا تتجاوز المدة النفعية لأي تثبيت معنوي 20 عاماً وفي حالة حصول اهتلاك في مدة أطول أو عدم حصوله بتاتا فإن المعلومات الخاصة بذلك تقدم في ملحق الكشوف المالية.⁴

المبحث الثالث: الأصول الثابتة المالية

- تمثل الأصول الثابتة المالية تمثل جزءاً من أصول الشركة التي تُحتفظ بها لفترات طويلة وتُستخدم في دعم العمليات الرئيسية للشركة بدلاً من بيعها. تشمل هذه الأصول عادة الاستثمارات في الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وغيرها، وتهدف إلى تحقيق عوائد مالية طويلة الأجل، وسنعرض في هذا المبحث كيفية معالجة الأصول الثابتة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي.
- المطلب الأول: تعريف الأصول المالية وكيفية الاعتراف بها**
- سننتقل في هذا المطلب إلى فهم طبيعة الأصول المالية، وكيفية تصنيفها، وقياسها، والاعتراف بها في القوائم المالية
- الفرع الأول: تعريف الأصول المالية**

¹ محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص 620

² احمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 308

³ محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص 620

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 9

تتمثل الأصول المالية الثابتة في مختلف الأسهم والسندات التي تشتريها مؤسسة ما في مؤسسات أخرى، ولا يتم بيعها إلا بعد انقضاء مدة زمنية طويلة، كما تتمثل في مختلف الحقوق المالية المترتبة لصالح مؤسسة ما من جراء اقراضات طويلة الأجل للغير¹

وبصفة عامة تعرف الأصول الثابتة المالية على أنها كل ما يكون في صورة:²

1. نقدية.
 2. أداة حق ملكية لمؤسسة أخرى (الأسهم).
 3. حق تعاقدية: لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من مؤسسة أخرى، أو مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط من المحتمل اعتبارها مفضلة للمؤسسة.
- ومن أمثلة الأصول المالية:
- النقد.
 - الاستثمارات المالية في أسهم الشركات الأخرى.
 - الذمم المدينة.
 - القروض والسلف الممنوحة للغير.
 - الاستثمارات المالية في السندات.
 - الذمم المدينة لعقود الإيجار التمويلي.

الفرع الثاني: الاعتراف بالأصول المالية

ويقصد هنا بالاعتراف الوقت الذي يجب أن تسجل فيه المؤسسة بشكل أولي (لأول مرة) أصلا ماليا في الميزانية، ويتم إثبات عمليات شراء وبيع الأصول المالية باستخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والإثبات في الدفاتر.

1. تاريخ التعامل: هو التاريخ الذي تلتزم المؤسسة به بشراء أو بيع أصل مالي، ومحاسبة تاريخ التعامل تتضمن الاعتراف بأصل سيتم استلامه ومطلوب سيتم دفعه لقاء هذا الأصل بتاريخ العملية، واستبعاد الأصل الذي تم بيعه والاعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع والاعتراف بالذمم المدينة الناجمة عن البيع بتاريخ التعامل.
2. تاريخ التسوية: أما تاريخ التسوية فهو التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمؤسسة أو الذي ستحول المؤسسة به أصل معين للغير، ويتم الاعتراف بأصل معين بتاريخ استلامه من قبل المؤسسة، وكذلك الاعتراف بالتخلص من أصل معين (بيع أصل) والاعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع الأصل بتاريخ تحويل ذلك الأصل للطرف الآخر.

¹ هشام دغوم، مطبوعة المحاسبة المالية المعمقة 2، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022، ص 164

² هشام دغوم، المرجع نفسه، ص 164

المطلب الثاني: تصنيف الأصول المالية

سنبرز في هذا المطلب أهم الاختلافات الموجودة بين تصنيفات الأصول المالية الثابتة في المعايير المحاسبية والدولية وكذلك النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: تصنيفات المعايير المحاسبية الدولية

تصنف الأصول المالية ضمن أربع فئات حسب المعيار IAS39 وهي:¹

1. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
2. الاستثمارات المقتناة لحين الاستحقاق.
3. القروض والحسابات المدينة.
4. أصول المالية المتاحة للبيع.

ولكن مع إصدار المعيار IFRS9 وما حمله من تعديلات تم تصنيف الأصول المالية كما يلي:²

يتم تصنيف الأصول المالية التي تدخل في نطاق المعيار ضمن فئتين وبذلك تم الإبقاء على نموذجي قياس بالقيمة العادلة والتكلفة المتهلكة، ويعتمد هذا التصنيف على أمرين:

الأمر الأول: نموذج أعمال المؤسسة لإدارة الأصول المالية.

الأمر الثاني: خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي وعند الاعتراف المبدئي يجب تصنيف الأصل أما كتكلفة مستهلكة أو بالقيمة العادلة.

أولاً: أصول مالية يتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة (المتهلكة).

ينبغي قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة (المتهلكة) إذا تحقق كل من الشرطين التاليين:

1. يتم الاحتفاظ بالأصل المالي في إطار نموذج أعمال المؤسسة من أجل الحصول على تدفقات نقدية تعاقدية (مثل شراء سندات للحصول على فائدة سنوية ثابتة).
2. ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي غير المسدد، والمثال الواضح هو السندات وما يمثلها التي تحتفظ بها المؤسسة لغرض الحصول على فوائد سنوية ثابتة، ويلاحظ أن الفائدة المسددة مقابل السندات والقروض هي عبارة عن عوض نقدي مقابل القيمة الزمنية للنقود وكذلك مخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي غير المسدد وذلك خلال فترة زمنية محددة.

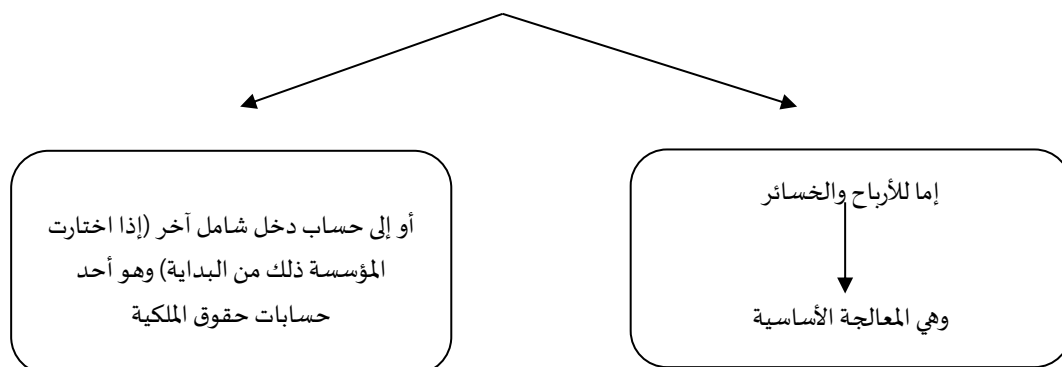
ثانياً: أصول مالية يتم القياس اللاحق لها بالقيمة العادلة

ويتم قياس الأصول المالية الأخرى (غير المصنفة على أنها بالتكلفة المستهلكة) بالقيمة العادلة، وهنا يوجد فئتين عند القياس اللاحق للأصول المالية بالقيمة العادلة:

¹ خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 42 - 43

² طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، الجزء الثالث، 2016، ص 342.

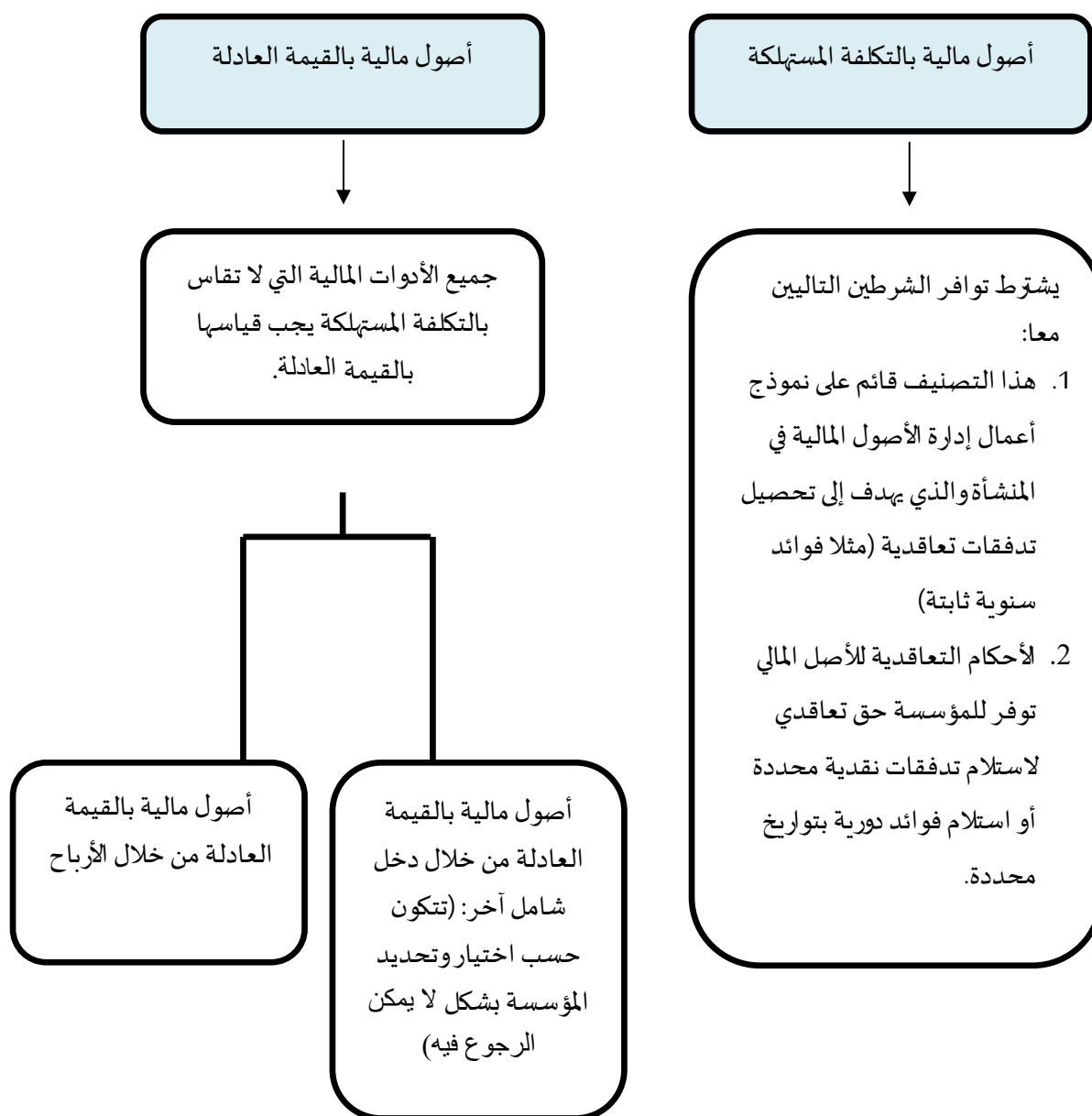
1. الأصل أن يتم القياس اللاحق للأصل المالي بالقيمة العادلة (ما لم يتم تصنيفه بالتكلفة المستهلكة) وأن يرحد الفرق بين القيمة المحاسبية الصافية والقيمة العادلة سواء ربح أو خسارة إلى الأرباح والخسائر.
2. إذا كان الأصل المالي بالقيمة العادلة عبارة عن استثمار في أداة حق ملكية واختارت المؤسسة عرض الأرباح والخسائر على ذلك الاستثمار في دخل شامل آخر (أحد حسابات حقوق الملكية) فإنه يرحد إلى دخل شامل آخر وهكذا يرحد الفرق بين القيمة العادلة والقيمة المحاسبية الصافية في حالة الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة إلى:



و بذلك نلاحظ أن المعيار IFRS 9 ركز على كيفية القياس كأساس للتصنيف، وليس النية من اقتناء الاستثمارات لتصنيفها عند الاعتراف المبدئي، فالفئات الأربع التي تضمنها المعيار IAS 39 السابق تقع ضمن فئتي القياس المذكورتين، حيث كان يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة FVTPL و الأصول المالية المتاحة للبيع AFS بالقيمة العادلة، أما الأصول المالية المقتناة لحين الاستحقاق HTM و القروض و الحسابات المدينة فقد كان يتم قياسها بالتكلفة المهنكة، كما أن المعيار IFRS 9 نقل متطلبات الاعتراف و التوقف عن الاعتراف التي تضمنها المعيار IAS 39 إلى المعيار الجديد IFRS¹.

¹ خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 143

الشكل رقم (12): أسس تصنيف الأدوات المالية



المرجع: طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، الجزء الرابع، 2016، ص 347

الفرع الثاني تصنيف النظام المحاسبي المالي للأصول الثابتة المالية

أما النظام المحاسبي المالي فقد صنف الأصول الثابتة المالية كما يلي:

أولاً: تصنيف الأصول المالية الثابتة حسب منفعتها

تدرج الاصول المالية المملوكة لمؤسسة ما من غير القيم العقارية الموظفة والاصول المالية الجارية في الحسابات حسب طبيعتها ووفقا لمنفعتھا والأسباب السائدة عند اكتسابها كما جاء في النظام المحاسبي المالي في احدى الفئات الأربع التالية:¹

1- سندات المساهمة والحسابات المدينة

وهي السندات التي يعتبر امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة لأنها تسمح لها بممارسة النفوذ او السيطرة على المؤسسة التي أصدرت تلك السندات ويندرج ضمن هذا النوع:

المساهمات في الشركات التابعة

المساهمات في المؤسسات المشاركة

المساهمات في المؤسسات المشتركة

2- السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة

وهي السندات المحتفظ بها من طرف المؤسسة بغرض التحقيق مردودية مرضية في المدى الطويل ولكن دون أن تتدخل في تسيير المؤسسة التي أصدرت هذه السندات

3- سندات مثبتة أخرى

وتمثل في حصص رأس المال (كالأسهم) او التوظيفات (السندات) طويلة الأجل والتي تكون المؤسسة قادرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ولديها النية أو أنها ملزمة بالاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

4- القروض والحسابات المدينة التي أنشأتها المؤسسة

وهي التي لا تنوي المؤسسة أو ليس لها القدرة على بيعها في الأجل القصير مثل القروض التي تمنحها المؤسسة للغير افراد او مؤسسات لفترة فوق اثنا عشر شهرا، الودائع والكفالات المدفوعة للغير والتي تستحق بعد اثنا عشر شهر، الحقوق لدى العملاء وغيرها من الحقوق المماثلة.

يمكن لبعض المؤسسات مثل تلك التي تعمل القطاع المالي أو في قطاع التأمينات أن تجري تميزات تختلف عن التميزات المقترحة. وتذكر معلومات عن التميزات التي تم القيام بها حينئذ في الملحق².

ثانيا: تصنيف الاصول المالية حسب مدونة الحسابات

ويكون على التصنيف لأغراض المعالجة المحاسبية حيث تصنف الأصول المالية لأغراض المعالجة المحاسبية إلى المساهمات والتثبيات المالية الأخرى في الحسابات.

1- الحساب 26 مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات

يعبر هذا الحساب عن إسهامات المؤسسة في رؤوس أموال الشركات الأخرى.

¹بوسبعين تسعديت، حسابني عبد الحميد، محاسبة الأدوات المالية وفق SCF ومعايير المحاسبة الدولية، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018، ص90.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص11

الفصل الثاني: معالجة الأول الثابتة في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

والسندات كما عرفها المشرع الجزائري من خلال القانون التجاري (المادة 715 مكرر 73 إلى 715 مكرر 80) هي دين على الجهة التي أصدرتها ومديونية للمتحصل عليها مقابله الجزء الثابت يعتبر فائدة على الدين وجزء متغير مرتبط بدخل النشاط حسب ما يقتضيه عقد الإصدار وهي قابلة للتداول.

يتفرع هذا الحساب إلى:

الجدول رقم (9): تصنيفات الحساب 26

الحساب	العنوان	ماهية الحساب
الحساب 261	سندات الفروع المنتسبة	هي السندات التي تمتلكها المؤسسة الفروع التابعة لها الفروع التي تحوز فيها نسبة كبيرة من المساهمة وتكون مرتبطة بسلطة القرار، حيث تعتبر سلطة القرار من أهم ما في الموضوع لاعتبار الشركة فرع (تابعة).
الحساب 262	سندات المساهمات الأخرى	هي السندات التي تحوزها المؤسسات في شركات ليس لها بها ارتباط سابق
الحساب 265	سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة (المؤسسة المشاركة)	هي تلك السندات المحصلة نتيجة بيع سلعة معينة لشركات مرتبطة مع المؤسسة البائعة بعلاقة شراكة. كأن يتم تمويل الشركات المرتبطة ببضائع في مقابل إصدار سندات مقومة بالمعادلة لقيمة البضائع.
الحساب 266	الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات المجمع	هي المعاملات التي تتم داخل الشركات من نفس المجموعة، حيث تربطها علاقة تساهمية، كالمعاملات المتمثلة في شراء سندات من فرع داخل المجموعة أو مختلف المعاملات الإقراض التي تتم داخل هذه المجموعة.
الحساب 267	الحسابات الدائنة الملحقة بمساهمات خارج المجمع	يمثل هذا الحساب الأصول المالية التي تخص المعاملات بين الشركة لكن خارج المجموعة التي تنتمي إليها
الحساب 268	الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة	يسجل هذا الحساب المعاملات التي تتم في شكل آخر من المساهمة
الحساب 269	عملية الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات القيام بها عن سندات المساهمة غير مسددة	يسجل هذا الحساب القيم الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة

المصدر: علاوي لخضر، المحاسبة المعمقة وفق SCF، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2018، ص 232.

2- الحساب 27 "تثبيات مالية أخرى"

تختلف الأصول المالية من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب الشكل القانوني للمؤسسة وطبيعة نشاطها ويعالج هذا الحساب التثبيات المالية الأخرى التي لم يسبق التطرق إليها في الحسابات السابقة. يتفرع هذا الحساب إلى:

الجدول رقم (10): تصنيفات الحساب 27

الحساب	العنوان	ماهية الحساب
الحساب 271	السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة	السندات من غير سندات المساهمة، المثبتة لنشاط الحافظة، هي السندات التي لا تنوي المؤسسة أو لا يسعها بيعها في الاجل القصير، وقد يتعلق الأمر بسندات استلزم احتيازها المستديم أكثر مما يرغب فيه، يتم اقتناؤها أحيانا كسندات وأحيانا أخرى في مقابل مديونية كانت موضع شك في التحصيل.
الحساب 272	السندات التي تمثل حق الدين الدائم (السندات والقسائم)	تتمثل في السندات التي تعطي حق المديونية لحاملها لمدة تفوق الدورة المالية الواحدة، بحيث يعتبرها المالك (الحائز عليها) أصولا مالية ولكن ذو صبغة خاصة بسبب نيته في استقبالها كأصول مالية دائمة
الحساب 273	السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة	نشاط الحافظة يتمثل بالنسبة إلى مؤسسة ما في استثمار كل أصولها أو جزء منها في محفظة سندات كي تستمد منها في الامد الطويل أو القصير مردودية مرضية، ويمارس هذا النشاط دون تدخل في تسيير المؤسسات المحتازة سنداتها.
الحساب 274	القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار تمويلي	القروض التي هي أموال مسددة للغير بموجب أحكام تعاقدية تلتزم المؤسسة بمقتضاها بأن تنقل إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين استعمال وسائل دفع لمدة معينة، فالحسابات الدائنة المناسبة للإيجارات في إطار عقد إيجار تمويل هي بمثابة قروض ممنوحة
الحساب 275	الودائع والكفالات المدفوعة	فيما يتعلق بهذا الحساب فالودائع والكفالات المدفوعة هي المبالغ التي تدفعها المؤسسة في مقابل كفالة العنصر محل الضمان، وتعتبر المؤسسة هذا الضمان بمثابة أصل ذو قيمة ثابتة نسبيا لأنه في أغلب الأحيان يتعدى الدورة المحاسبية الواحدة
الحساب 276	الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة	الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة والتي لا يمكن تصنيفها في الفئات السابقة كأوراق القبض طويلة الأجل أو القروض للغير. مثلا القروض التي تمنحها للغير لأكثر من دورة مالية مقابل فوائد معينة.
الحساب 279	ما بقي عن عمليات الدفع الواجب القيام بها عن السندات المثبتة غير المسددة	يسجل هذا الحساب القيم الباقية الواجب القيام بها عن سندات المثبتة غير المسددة.

المرجع: علاوي لخضر، المحاسبة المعمقة وفق SCF، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2018، ص 233-234.

المطلب الثالث: قياس الأصول المالية

إن قياس الأصول المالية من أهم الأسباب التي أدت إلى أتهم معايير المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة بالتسبب في الازمة المالية العالمية 2008، وسندرس في هذا المطلب كيفية قياس المبدئي واللاحق للأصول المالية الثابتة.

الفرع الأول: القياس المبدئي للأصول المالية

تقيس المؤسسة عند الاعتراف المبدئي الأصل المالي بقيمته العادلة مضافا إليها أو مطروحا منها تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى امتلاك أو إصدار الأصل المالي في حال لم يكن الأصل المالي محددا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:¹

عند الشراء: القيمة العادلة = سعر الشراء + تكاليف المعاملة المباشرة.

عند البيع: القيمة العادلة = سعر البيع - تكاليف المعاملة المباشرة.

إذا كانت القيمة العادلة للأصل عند الاعتراف الأولي تختلف عن سعر المعاملة، فإن المؤسسة التي تستخدم محاسبة تاريخ التسوية لأصل معين مقاس لاحقا بالتكلفة المستهلكة، سوف تعترف بالأصل مبدئيا بقيمته العادلة في تاريخ المتاجرة.

ويلاحظ أن تاريخ المتاجرة هو تاريخ الشراء أو البيع ولكن الأمر قد يحتاج إلى يوم أو أكثر لتسوية المعاملة ونقل الملكية في البورصة ويطلق على تاريخ نقل الملكية وإتمام التسجيل تاريخ التسوية.

أما النظام المحاسبي المالي فقد نص على أن تدرج الأصول المالية تدرج ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة، والرسوم الغير المستردة، ومصاريف البنك ولكن لا تدرج فيها الحصص والفوائد المتوقعة استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب.²

الفرع الثاني: القياس اللاحق للأصول المالية

بعد الاعتراف المبدئي (الأولي) للأصول المالية يتم بتاريخ إعداد القوائم المالية إعادة قياس تلك الأصول بالقيمة العادلة أو بالتكلفة وفق نوعها وكما يلي:³

أولا: الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (الأرباح والخسائر)

يتم تقييمها عند إعداد القوائم المالية أو في أي تاريخ لاحق للاقتناء بالقيمة العادلة مع الاعتراف بفروقات التغير في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل (الأرباح والخسائر).

ثانيا: الأصول المالية المعد لبيع

يتم إعادة قياسها عند إعداد القوائم المالية أو في أي تاريخ لاحق لاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة مع الاعتراف بفروقات التغير في القيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال قائمة التغير في حقوق الملكية. باستثناء الحالة

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 244 - 245

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 12

³ محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص 641 - 642

التي تتدنى (تنخفض) فيها قيمة الأصل المالي انخفاضاً مستمراً، أو إذا كان هناك فروقات ناتجة عن أسعار الصرف المتعلقة بتلك الأصول والتي سيتم مناقشتها لاحقاً.

و تستمر المؤسسة بالإعتراف بفروقات التغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية حتى يتم إلغاء الإعتراف بالأصل المالي عندها يتم تحويل رصيد الربح أو الخسارة المتراكم المدرج ضمن حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

ويشار هنا إلى أنه في حالة وجود أصول مالية معدة للبيع ومن فئة البنود النقدية أي الاستثمارات في السندات أو أي أداة مالية لها قيمة محددة (الأصول المالية النقدية) وقيمتها محددة بالعملة الأجنبية بالدولار مثلاً، يتم إظهار التغيرات في القيمة المسجلة لها والمتعلقة بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن بيان الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي (21).

ثالثاً: الأصول المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق

يتم إعادة قياسها عند إعداد القوائم المالية أو في أي تاريخ لاحق للإعتراف المبدئي بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة وتخضع هذه الأصول إلى اختبار التدني عند وجود مؤشرات كافية لحدوث انخفاض جوهري في قيمة تلك الأصول.

رابعاً: القروض والذمم المدينة

يتم إعادة قياسها عند إعداد القوائم المالية أو في أي تاريخ لاحق للإعتراف المبدئي بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

وتعرف التكلفة المستهلكة كالآتي:¹

هي المبلغ الذي قيس به الأصول المالية بمقداره عند الاعتراف المبدئي ناقصاً التسديدات الرئيسية مضافاً أو مخصوماً منه الإطفاء التراكمي لأي فرق بين ذلك المبلغ ومبلغ الاستحقاق، ومخصوصاً منه كذلك أي تخفيض (مباشرة أو من خلال استعمال حساب مخصص) خاص بانخفاض القيمة أو عدم وجود التحصيل.

أما سعر الفائدة الفعال فيعرف كما يلي:²

هو معدل العائد الداخلي للتدفقات النقدية المتعلقة بالأصل المالي والتي تتضمن المبلغ المدفوع أو المقبوض مبدئياً ودفعات الفائدة وأقساط الدين المدفوعة.

وبعبارة أخرى هو سعر الفائدة الذي يساوي بين سعر الأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتعلقة بالأصل.

أما فيما يخص النظام المحاسبي المالي فقد نص على أن بعد الإدراج الأولي يتم قياس الأصل المالي حسب تصنيفه في إحدى الفئات الأربعة الخاصة بالأصول المالية، وعلى أساس هذا تصنيف يمكن للأصل مالي أن يقيم إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة.

وسنوضح من خلال هذا الجدول كيفية القياس اللاحق للأصول المالية الثابتة

¹ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار 39 IAS، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2013، ص 9

² خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 75

الجدول رقم (11): القياس اللاحق للأصول المالية الثابتة

الاصـل	الخصائص	طريقة التقييم	تسجيل فارق التقييم في نهاية الدورة
سندات المساهمة والحقوق ذات صلة التي تمت حيازتها على المدى الطويل	المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة التي لم تتم حيازتها للتنازل عنها في الاجل القريب، وتسمح لها بممارسة النفوذ على المؤسسة التي تم حيازة سنداتها.	التكلفة المتهلكة واختبار خسائر القيمة.	- في حالة خسارة: تسجل في حسابات النتائج. - في حالة فائض: لا يسجل.
السندات المثبتة لنشاط المحفظة وسندات المساهمة التي تمت حيازتها للتنازل عنها لاحقاً	توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر او اخر مردودية مرضية، دون التدخل في تسيير المؤسسة التي تم حيازة سنداتها. وتعتبر في هذه الحالة ادوات مالية متاحة للبيع.	القيمة الحقيقية (العادلة) وهي بالخصوص: -بالنسبة إلى السندات التي تم تسعيرها: بالسعر المتوسط للشهر الاخير -بالنسبة إلى السندات التي لم يتم تسعيرها: سعر البيع المحتمل الذي يحدد بطرق متعارف عليها.	انخفاض او ارتفاع لرؤوس الاموال الخاصة (فارق التقييم)، وفي حالة التنازل يتم تحويل الفارق إلى حسابات النتائج (نتيجة الدورة). اما إذا تجلى مؤشر موضوعي عن تناقص في قيمة الاصل (وفي هذه الحالة فان الخسارة الصافية المتجمعة المدرجة في الحسابات مباشرة كرؤوس اموال خاصة يجب اخراجها من رؤوس الاموال الخاصة وتسجيلها في النتيجة الصافية باعتبارها خسارة قيمة)
السندات المثبتة الاخرى	تنوي المؤسسة الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق او يتعين عليها ذلك.	التكلفة المتهلكة واختبار خسائر القيمة.	تسجل في حسابات النتائج الارباح او الخسائر (نتيجة الدورة)
القروض والحسابات الدائنة (حقوق الزبائن وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال الاكثر من 12 شهر او القروض التي تزيد عن 12 شهر)	لا تنوي المؤسسة بيعها او يسعها ذلك في الاجل القصير	التكلفة المتهلكة واختبار خسائر القيمة.	تسجل في حسابات النتائج الارباح او الخسائر (نتيجة الدورة)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،

الفرع الثالث: انخفاض قيمة الأصول المالية

بموجب هذا المعيار يجب على المؤسسة وبتاريخ كل ميزانية عمومية تقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل

المالي أو مجموعة من الأصول المالية، وتشير المؤشرات التالية على وجود انخفاض (تدني) في قيمة الأصول المالية:¹

1. وجود صعوبات مالية كبيرة لدى الجهة المصدرة للأصل المالي أو الطرف المقابل في التعاقدات المالية.
2. عدم التزام الجهة المصدرة للأصل المالي ببند العقد، مثل عدم دفع قيمة الأصل المالي أو الفوائد أو التأخر فيها. ومن الأمثلة عليها عدم تسديد أو تأخر مصدر السندات الفوائد الدورية أو عدم دفع قيمة السندات عند الاستحقاق.
3. احتمالية مرتفعة لإفلاس الجهة المصدرة للأصل المالي، أو جدولة الديون المتعثرة.
4. عدم وجود سوق نشط لذلك الأصل المالي بسبب صعوبات مالية لدى مصدر ذلك الأصل (مثل الجهة مصدرة السندات). أما اختفاء سوق نشط للأداة المالية لا يعتبر بحد ذاته دليل على انخفاض القيمة العادلة ما لم يكن مقترن بمعلومات حول وجود صعوبات مالية لدى المصدر.
5. توفر معلومات حول انخفاض مهم في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من مجموعة أصول مالية منذ تاريخ أول اعتراف بتلك الأصول.

6. الاعتراف بخسارة انخفاض في قيمة الأصل المالي في فترة تقديم التقارير المالية السابقة.

وإذا ما تمكنت الشركة من تحديد أن هناك انخفاض في قيمة الأصل المالي فكيف يمكن قياس هذا الانخفاض، يتوقف ذلك على الطريقة التي أثبت بها الأصل المالي في الدفاتر ويمكن بيان ذلك من خلال ما يلي:²

أولاً: الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المستهلكة

إذا ما ثبت عن طريق الأدلة الموضوعية حدوث انخفاض في قيمة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمسجلة في الدفاتر بالتكلفة المستهلكة فإنه يتم قياس مقدار الانخفاض على أنه الفرق بين القيمة المحاسبية الصافية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي المتعلق بالأصل المال، والمقصود بسعر الفائدة الفعلي هو سعر الفائدة المحسوب عند الاعتراف المبدئي، ويمكن حساب مقدار الانخفاض (الخسارة) عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{الخسارة} = \text{القيمة الدفترية للأصل} - \text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي للأصل}$$

على أن يتم تخفيض القيمة المحاسبية الصافية للأصل المالي إما مباشرة بمقدار الخسارة أو عن طريق استخدام حساب مخصص للخسارة على أن يتم الاعتراف بالخسارة في الأرباح والخسائر.

ثانياً: الأصول المالية المسجلة بالتكلفة

إذا ما ثبت عن طريق الأدلة الموضوعية حدوث انخفاض في قيمة أداة حق الملكية غير المسجلة في سوق الأوراق المالية وكذلك غير مسجلة بالقيمة العادلة، أو الأصول المتعلقة بالمشتقات المالية ذات العلاقة بأدوات حقوق الملكية والتي يجب تسويتها بتقديم أو تسليم أدوات الملكية المتعلقة بها، فإنه يمكن قياس مقدار الخسارة الناتج عن انخفاض قيمة

¹ محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره، ص 654 - 655

² محمد عبد الحميد محمد عطية، ص 661 - 662

الفصل الثاني: معالجة الأول الثابتة في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

الأصل على أنه الفرق بين القيمة المحاسبية الصافية الأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي بالنسبة للاستثمارات المشابهة ويمكن حساب مقدار الخسارة من خلال المعادلة التالية:

الخسارة = القيمة الدفترية للأصل – القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي بالنسبة للاستثمارات المشابهة.

على ألا يتم رد خسائر انخفاض القيمة في قيمة الأصل مرة أخرى.

ثالثاً: الأصول المالية المتوافرة للبيع

عند الاعتراف بالانخفاض القيمة العادلة للأصل المالي المتوافر للبيع في قائمة الدخل الشامل مع وجود دليل موضوعي يشير إلى انخفاض قيمة الأصل فإن الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر يجب أن يعاد تصنيفه فبدلاً من تصنيفه ضمن حقوق الملكية فإنه يتم تصنيفه والاعتراف به في الأرباح والخسائر حتى وأن لم يستبعد الأصل المالي من الدفاتر، ويمكن حساب مقدار الانخفاض في القيمة العادلة للأصل رابعاً: لا تنطبق متطلبات خسائر الانخفاض على:

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، حيث يتم الاعتراف بأي تغيرات في القيمة العادلة لهذه الأصول مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر ولا يؤخذ بعين الاعتبار وجود دليل على انخفاض هذه الأصول من عدمه.

المطلب الرابع: إعادة التصنيف والتوقف عن الاعتراف بالأصول المالية

الفرع الأول: إعادة تصنيف الأصول المالية

أولاً: إعادة تصنيف الأصول المالية حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS 09

تتم إعادة تصنيف الأصول المالية حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS 09 كالتالي:¹

1. يتطلب إعادة تصنيف الأصول المالية من فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة FVTPL إلى فئة التكلفة المبتلكة وبالعكس فقط إذا تغير الهدف من نموذج أعمال المؤسسة لأصولها المالية حيث لا يعود تطبيق النموذج السابق ممكناً.
2. يتم معاملة إعادة التصنيف بأثر مستقبلي اعتباراً من تاريخ إعادة التصنيف، أي يتم من اليوم الأول للفترة الإبلاغية الأولى التي تلي التغير في نموذج الأعمال، ولا تقوم المؤسسة بإعادة التصريح عن المكاسب، الخسائر والفوائد.
3. إذا تم إعادة تصنيف الأداة المالية من فئة التكلفة المبتلكة إلى فئة القيمة العادلة، فيجب قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف مع الاعتراف بالفرق بين القيمة المرحلة والقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر بشكل منفصل.
4. إذا تم إعادة تصنيف الأصل المالي من فئة القيمة العادلة إلى فئة التكلفة المبتلكة، فإن القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف تعتبر هي القيمة المرحلة.
5. لا يجوز المعيار عمليات إعادة التصنيف في الحالات التالية:
أ. عند ممارسة خيار الدخل الشامل للأصل المالي.

¹ خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص 155

- ب. عند ممارسة خيار القيمة العادلة تحت أي ظرف للأصل المالي.
6. وإذا قامت المؤسسة بإعادة تصنيف الأصول المالية استناداً إلى المعيار، فيتطلب منها الإفصاح عن تاريخ إعادة التصنيف والقيم التي تم إعادة تصنيفها خارج وداخل كل فئة، بالإضافة إلى وصف مفصل في نموذج الأعمال ووصف نوعي يتعلق بعملية إعادة التصنيف.

ثانياً: إعادة تصنيف الأصول المالية بعد إدراجها الأولى في الحسابات حسب النظام المحاسبي المالي

تتم إعادة تصنيف الأصول المالية حسب النظام المحاسبي المالي كالتالي:¹

1. تحويل الأصول المالية بين الأربع فئات التي تضمنها النظام المحاسبي المالي
يتم تصنيف الأصول المالية عند الاعتراف الأولى في أربع فئات سابقة الذكر حسب إرادة المؤسسة. ويتيح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات تحويل أحد هذه الأصول المالية ضمن هذه الفئات شريطة أن يكون التحويل حقيقي وغير مفترض.

2. تحويل أصول المالية الثابتة إلى أصول مالية متداولة

ينص النظام المحاسبي المالي إلى عدم جواز تحويل أصول المالية الثابتة إلى أصول المالية متداولة إلا في الحالات الخاصة التالية:

- 9- عند اقتراب تاريخ استحقاق الأصل
10- عندما تكون قيمة الأصل ضئيلة بالمقارنة مع إجمالي استثمارات المحفظة
11- عند احتمال ظهور أحداث مفاجئة تضع قيمة الأصل في خطر كانهيار الأسعار في البورصة
3. التحويل من الأصول المالية الجارية إلى إحدى الفئات الأصول المالية الثابتة

يمنع النظام المحاسبي المالي تحويل الأصول المالية الجارية إلى أصول مالية ثابتة بعد إدراجها الأولى

الفرع الثاني: التوقف عن الاعتراف بالأصول الثابتة المالية

ينص المعيار IFRS 09 عند لتوقف عن الاعتراف بالأصول الثابتة المالية على:²

1. لقد تم نقل متطلبات التوقف عن الاعتراف بالأصل المالي من المعيار IAS 39.
2. يتم تحديد فيما إذا كان الأصل المالي الذي سيتم التوقف عن الاعتراف به:
- أ- أصل في مجموعة.
- ب- أنه تم تحديد تدفقات نقدية من الأصل أو مجموعة الأصول المالية المماثلة.
- ج- أن للأصل أو مجموعة الأصول المماثلة حصة نسبية كاملة في التدفقات النقدية.
- د- أنه تم تحديد حصة نسبية كاملة للتدفقات النقدية من الأصل أو مجموعة الأصول المالية المماثلة.

¹ Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, op. cit , p132 133

² خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره، ص152 - 153

3. وإذا تم تحديد الأصل الذي سيتم التوقف عن الاعتراف به، فإنه يتم تقييم فيما إذا تم تحويل الأصل، وإذا تم تحويل الأصل، وإذا تم تحويله، يتم تقييم فيما إذا كان الأصل لاحقاً مؤهل للتوقف عن الاعتراف به.
4. يتم تحويل الأصل عند قيام المؤسسة بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام نقدية، أو احتفظت المؤسسة بحقوقها التعاقدية باستلام نقدية من الأصل لكنها ستتحمل التزام تعقدي لتسليم هذه التدفقات النقدية بموجب ترتيب تعاقدية تتوفر فيه الشروط الثلاثة التالية:
 - أ- ليس لدى المؤسسة التزام لدفع مبالغ للمستفيد النهائي إلا إذا قامت بتحصيل مبالغ مساوية من الأصل الأساسي.
 - ب- أن المؤسسة لا يجوز لها بيع الأصل الأساسي أو رهنه، وليس كضمان للمستفيد النهائي.
 - ج- أن المؤسسة لديها التزام بتحويل هذه التدفقات النقدية دونما تأخير.
5. عندما تحدد المؤسسة أن الأصل تم تحويله، يجب عليها بعد ذلك تحديد فيما إذا تم تحويل كافة المخاطر والحوافز المتعلقة بملكية الأصل، وإذا تم تحويل كافة هذه المخاطر والحوافز، فيجب التوقف عن الاعتراف بالأصل، أما إذا تم الاحتفاظ بكافة المخاطر والحوافز، فيجب إيقاف إجراءات التوقف عن الاعتراف بالأصل.
6. وإذا لم تقم المؤسسة بتحويل كافة المخاطر والحوافز المتعلقة بالأصل ولم تقم أيضاً بالاحتفاظ بها، فيجب عليها تقييم فيما إذا تنازلت عن السيطرة على الأصل أم لا، فإذا لم تعد تسيطر على الأصل فيكون ملائماً أن تتوقف عن الاعتراف به، وإذا ما زالت تسيطر على الأصل فيجب عليها الاستمرار في الاعتراف به إلى المدى الذي يوجد لها تدخل في الأصل.

في حين نص النظام المحاسبي في نفس السياق على:¹

1. تدرج في الحسابات القيم الفائضة أو الناقصة التي تبرز عند القيام بالتنازل على الأصول الثابتة المالية في تاريخ التنازل منتوجات أو أعباء عملياتية.
2. إذا تم تنازل جزئي لجزء من التوظيف المالي الخاص فإن قيمة الكسر المحتفظ به تقدر بتكلفة الشراء المتوسطة المرجحة.

المبحث الرابع: معالجة العقارات الموظفة في ضوء المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

تُعد المعالجة المحاسبية للعقارات الموظفة ذات أهمية قصوى، حيث تشمل كيفية الاعتراف بها مبدئياً، وقياس تكلفتها، واحتساب الاهتلاك الدوري لقيمتها على مدار عمرها الإنتاجي، الفهم الدقيق لهذه الأصول يُمكن المستثمرين والمحللين من تقييم كفاءة إدارة المنشأة لمواردها، وقدرتها على تحقيق الأرباح المستدامة، وحجم استثماراتها في المستقبل.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 12

المطلب الأول: ماهية العقارات الموظفة

عرفه المعيار IAS 40 "العقارات الاستثمارية" بأنه عقار (أرض أو مبنى، أو جزء من مبنى أو كلاهما) محتفظ به لكسب إيرادات إيجارية أو لإنماء رأس المال أو كليهما، وليس:¹

1. لاستخدامه في إنتاج أو توريد سلع أو تقديم خدمات أو أغراض إدارية
2. لبيعه في السياق العادي للأعمال

في حين عرفه النظام المحاسبي المالي كالاتي:²

يشكل أي عقار موظف ملكا عقاريا (أراضي، بناية أو جزء من بناية) مملوكا لتقاضي إيجار و/أو تثمين رأس مال فهو غير موجه إلى:

3. الاستعمال في إنتاج أو تقديم السلع أو الخدمات أو لأغراض إدارية.
4. البيع في إطار النشاط العادي.

وبالتالي، فإن العقارات الموظفة تولد تدفقات نقدية مستقلة تماما عن باقي أصول المؤسسة وهذا ما يوضح الفرق بينها وبين الأصول المستخدمة في النشاط العادي للمؤسسة، فإنتاج السلع والخدمات يولد أيضا تدفقات نقدية لكن تكون مرتبطة بالتثبيت المستخدم وكذلك بعوامل الإنتاج الأخرى.

المطلب الثاني: الاعتراف بالعقارات الموظفة

يجب أن يتم إثبات العقار الاستثماري على أنه أصل عندما:

1. يكون من المتوقع أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى المؤسسة.
2. إذا كانت تكلفة العقار الاستثماري من الممكن تقييمها بصورة صادقة.

تقوم المؤسسة عند إثبات العقار الموظف بتقويم جميع تكاليفه حال تحملها. وتشمل هذه التكاليف، التكاليف التي تم تحملها عند اقتناء العقار والتكاليف التي يتم تحملها لاحقا للإضافة إلى العقار، أو استبدال جزء منه، أو خدمته.

لا يجوز للمؤسسة أن تعترف بتكاليف الخدمة اليومية للعقار الموظف ضمن تكلفة الأصل، وبدلا من ذلك يتم اثباتها في قائمة الدخل، وتشمل تكاليف الخدمة اليومية بشكل رئيسي تكلفة العمالة والمواد المستهلكة، وقد تشمل تكلفة الأجزاء الثانوية. وغالبا ما يكون الغرض من هذه النفقات صيانة وإصلاح العقار.

قد يتم اقتناء أجزاء من العقارات الموظفة من خلال الاستبدال فعلى سبيل المثال، قد تكون الجدران الداخلية استبدالا للجدران الأصلية. وبموجب مبدأ الإثبات، تثبت المؤسسة تكلفة الاستبدال جزء من عقار موظف موجود حال تحمل تلك

¹ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار IAS 40، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2013، ص1.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص10

التكلفة في المبلغ الدفتری للعقار الموظف، وذلك إذا كانت ضوابط الإثبات تم استيفاءها. ويتم إلغاء إثبات المبلغ الدفتری لتلك الأجزاء التي يتم استبدالها وفقا لمقتضيات الغاء الإثبات.

المطلب الثالث: تصنيف الأصول كعقارات موظفة

لكي يتم تصنيف الأصل كعقار موظف يجب تحقيق الشروط التي تم الإشارة إليها في التعريف. في بعض الحالات الخاصة يكون التصنيف صعب ففي هذه الحالة يتم تقديم توضيحات في الملاحق. مثال يمكن استخدام جزء من بناية لتأمين رأس المال ولتحقيق إيرادات من خلال التأجير وجزء الآخر يستخدم في إنتاج السلع والخدمات ولأغراض إدارية، فإذا كان بالإمكان بيع الجزئين بشكل مستقل يتم تسجيلهما محاسبيا كل على حدا، أما إذا لم يكن بالإمكان ذلك يتم اعتبارها عقارا موظفا.¹ ويعتبر عقارا موظفا كل من:²

1. أراضي مقتناة لتأمين رأس المال في الأجل الطويل وليس من أجل البيع في المدى القصير في إطار النشاط العادي للمؤسسة.
 2. أراضي مقتناة لم يحدد بعد استخدامها مثل (إذا لم تقم المؤسسة بتحديد استخدام الأرض أما في إنتاج السلع والخدمات أو بيعها في إطار النشاط العادي للمؤسسة في هذه الحالة تعتبر الأرض عقارا موظفا).
 3. بنايات ملوكة للمؤسسة تقوم بتأجيرها في إطار عقود الإيجار التشغيلية.
 4. بنايات شاغرة تم اقتنائها بهدف تأجيرها في إطار عقود الإيجار التشغيلية.
 5. عقار جاري انجازه تنوي المؤسسة تصنيفه ضمن العقارات الموظفة في المستقبل.
- وفيما يلي أمثلة عن البنود التي لا تعد عقارا استثماريا، وبناء عليه تقع خارج نطاق هذا المعيار:³
6. عقار بقصد البيع في إطار النشاط العادي للمؤسسة.
 7. عقار يشغله المالك، بما في ذلك عقار محتفظ به لاستخدامه مستقبلا على أنه عقار يشغله المالك، أو عقار يشغله الموظفون.
 8. عقار مؤجر لمؤسسة أخرى بموجب عقد الإيجار التمويلي.

المطلب الرابع: قياس العقارات الموظفة

يتم تقييم العقار الموظف عند الإدراج الأوليو عند القياس اللاحق كما يلي

الفرع الأول: عند القياس الأولي

يتم تقييم العقار الموظف عند الإدراج الأولي بتكلفته وذلك بإدراج جميع مصاريف المعاملة.

¹ Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, op. cit P20

² Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, op. cit P119

³ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص2

إن تقييم وتسجيل العقار الموظف يستند إلى نفس الشروط المطبقة على باقي الأصول المادية الثابتة.¹

الفرع الثاني: عند القياس اللاحق

عند القيام بالقياس اللاحق للعقارات الموظفة تتبع الارشادات التالية:

- 1- بعد أن يتم إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتات عينية، يمكن القيام بتقييمها:²
 - أما بتكلفة يطرح منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيم حسب الطريقة المستعملة في الإطار العام للتثبيتات العينية (طريقة التكلفة).
 - وأما على أساس قيمتها الحقيقية (طريقة القيمة الحقيقية).
- 2- تطبق الطريقة المختارة على جميع العقارات الموظفة إلى حين خروجها من التثبيتات أو إلى حين تغيير وجهة تخصيصها (في حالة تغيير استعمال أي عقار موظف).
- 3- وفي حالة ما إذا تعذر تحديد القيمة الحقيقية تحديدا ذات مصداقية لأي عقار موظف تحوزه المؤسسة اختارت طريقة القيمة الحقيقية، فإن هذا العقار يدرج في الحسابات حسب طريقة التكلفة، وتقدم معلومات عن ذلك في الملحق الذي يخص وصف العقار، والأسباب التي جعلت طريقة القيمة الحقيقية غير مطبقة، ويقدم عند الإمكان تقدير هذه القيمة الحقيقية.
- 4- تدرج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغير القيمة الحقيقية للعقار الموظف ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها.
- 5- يجب أن تعكس القيمة الحقيقية الحياة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية.³
- 6- عند تحديد القيمة الحقيقية لعقار الموظف يتوجب على المؤسسة الحذر من التسجيل المزدوج للأصول القائمة بحد ذاتها مثلا:⁴
 - يتم عادةً اعتبار المعدات كالمصاعد ومكيفات الهواء جزء من العقار (حيث تكون قيمتها متضمنة في قيمة العقار)، فلا تسجل كأصول منفصلة.
 - إذا تم تأجير مكاتب مؤثثة ومفروشة، القيمة العادلة لهذه المكاتب تتضمن القيمة العادلة للأثاث والمفروشات لأن عائدات الإيجار تعود إلى مكاتب مؤثثة ومفروشة. وفي هذه الحالة لا تقوم المؤسسة بتسجيل الأثاث كأصل منفصل.

¹ Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, op. cit P20

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص10

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص10

⁴ Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, op. p121

خلاصة

قمنا في هذا الفصل بدراسة المعايير التي تهتم بتقييم الأصول الثابتة المادية، المعنوية والمالية والذي حددنا من خلاله مفاهيم الأصول الثابتة وكيفية الاعتراف والتنازل عنها، قياسها الأولي واللاحق وطرق الاهتلاك المختلفة، كما اهتممنا بالتعديلات الجديدة التي رافقت المعيار IFRS9 "الأدوات المالية" في تصنيف وإعادة تصنيف الأصول المالية، كما عرجنا على توصيات النظام المحاسبي المالي في كل جانب فيما يخص معالجة الأصول الثابتة.




الفصل الثالث

القيمة العادلة في

المحيط الاقتصادي

للمؤسسات الجزائرية



تمهيد

تعتبر المؤسسات الجزائرية جزءًا حيويًا من المحيط الاقتصادي في البلاد، حيث تتأثر بتحديات وفرص السوق المحلية والدولية. يشكل الاقتصاد الجزائري بيئة تنافسية وديناميكية، تتضمن تقلبات في أسعار السلع والخدمات، وتغيرات في السياسات الحكومية والتشريعات الضريبية والمالية، وتحديات فيما يتعلق بالتضخم وسياسات النقد والتمويل. تواجه المؤسسات الجزائرية أيضًا تحديات متعددة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والابتكار، وتحولات في طبيعة العمل والعلاقات العمالية، وتغيرات في سلوك المستهلكين وتوقعاتهم. يتطلب التكيف مع هذا المحيط الاقتصادي التحديات المستمرة والتغيرات السريعة، حيث يتعين على المؤسسات الجزائرية تطوير استراتيجيات قوية ومرنة للبقاء على قمة التنافسية وتحقيق النمو المستدام في سوق متغيرة بسرعة.

وتم تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المبحث الثاني: المحيط الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية

المبحث الثالث: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

المبحث الرابع: تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر

المبحث الأول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تعد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو القطاع، وسنتناول في هذا المبحث ماهية المؤسسات الاقتصادية وتصنيفها وكذا تطورها في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

تطور تعريف المؤسسة على مر الأزمنة.

سابقا كانت المؤسسات تتميز بعمليات السوق، حيث عرفت كمنظمة تسويقية لإنتاج السلع والخدمات، وكانت المؤسسات الأولى تعرف كمنظمات فلاحية صغيرة، تتميز بصغر حجمها، بقدرة تكنولوجية صغيرة، بعلاقات مباشرة وشخصية بين صاحب المؤسسة والمساهمة الشخصية.

تطور هذا الوضع إلى ثلاثة اتجاهات¹:

1. اتساع الحجم

2. كثرة النزاعات الاجتماعية

3. تعقد أنماط التسيير

تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، والمالية، والمادية والإعلامية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف نطاق زمكاني.²

تعرف المؤسسة على أنها مجموع الوسائل البشرية، والمادية والمالية تستخدم بعضها مع البعض من أجل تحقيق الغرض الذي انشئت من أجله.³

وعليه نستطيع القول أن المؤسسة عبارة عن نظام اقتصادي اجتماعي يقوم بمزج مجموعة من وسائل الإنتاج من أجل تحقيق الأهداف المرجوة

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تتعدد أهداف المؤسسة الاقتصادية وسنحاول سردها في هذا المطلب.

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية

يمكن أن نذكر من الأهداف الاقتصادية ما يلي:⁴

1. تحقيق الربح: لا يمكن أن يستمر وجود مؤسسة ما لم تستطيع تحقيق مستوى أدنى من الربح، والذي يمكنها من

رفع رأسمالها وتوسيع نشاطها أمام المؤسسات الاقتصادية المنافسة

¹ عيد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص27.

² عيد الرزاق بن حبيب، المرجع نفسه، ص27

³ حواس صالح، المحاسبة المالية حسب scf، دار عبد اللطيف، ص11

⁴ عزيزة بن ياسمين، اقتصاد المؤسسة، دار الايام للنشر والتوزيع، الجزء الاول، الاردن، 2017، ص19

2. عقلنة الإنتاج: يتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الانتاج، ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج، وهو ما يسمح بتحقيق رضا المستهلكين والأرباح وتدنية التكاليف وعكس ذلك يؤدي إلى إفلاس المؤسسة.¹

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية

تتمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة فيما يلي:²

1. ضمان مستوى مقبول من الأجور مقابل مجهوداتهم، وهو ما يسمح بتحسين مستوى معيشة العمال في ظل التطور السريع للمجتمعات التكنولوجية، مما جعل رغبتهم تزايد باستمرار، وبالتالي على المؤسسات تحسين الانتاج وتوفير إمكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعامل
2. الدعوة إلى تنظيم لتماسك العمال من خلال علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص رغم اختلافاتهم في المستوى التعليمي، الانتماء السياسي والاجتماعي، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان حركية مستمرة للمؤسسة وتحقيق اهدافها، او بعبارة اخرى ترسيخ ثقافة المؤسسة لدى عمالها.
3. توفير التأمينات والمرافق للعمال مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم....

الفرع الثالث: الأهداف الثقافية

يمكن الإشارة هنا الى تدريب العمال المبتدئين خاصة مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج بالمؤسسة قد تجد نفسها مجبره على تدريب عمالها الجدد تدريباً كفيلاً بإعطائها إمكانيات استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها عقلانياً، رغم إمكانيات تحصيلهم على التكوين النظري في إطار المنظومة التربوية والجامعية.³

الفرع الرابع: الأهداف التكنولوجية

يمكن أن نذكر من بين هذه الأهداف ما يلي:⁴

البحث والتنمية: ان تطور المؤسسات أدى إلى توفير ادارة او مصلحة خاصة بطور الوسائل والطرق الإنتاجية علمياً، وتصد لهذه العمليات مبالغ قد تزداد أهمية لتصل الى نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، الى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية.

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الاقتصادية

ينقسم تصنيف المؤسسات الاقتصادية الى المعايير التالية

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات حسب المعيار الملكية

يتم تصنيف المؤسسات طبقاً لهذا المعيار الى ثلاث أصناف رئيسية كالتالي:⁵

المؤسسات الخاصة، المؤسسات العمومية والمؤسسات المختلطة

¹ غول فرحات، **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص13

² غول فرحات، **المرجع نفسه**، ص13.

³ بن سعد وسيلة، **تقييم المؤسسة ودوره في تحقيق الميزة التنافسية**، رسالة ماجستير، جامعة سيدي بلعباس، 2016، ص24

⁴ عزيزة بن ياسمين، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

⁵ غول فرحات، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

- 1- المؤسسات الخاصة: قد تكون مؤسسات فردية أو شركات، فالمؤسسات الفردية تنشأ من شخص واحد هو رب العمل أو صاحب رأس المال، عوامل الانتاج بالإضافة الى عمل الإدارة والتنظيم احيانا، ما مؤسسة الشركاء فتكون تحت حيازة عدة حاملين رؤوس الأموال، بحوزتهم شخصية معنوية وذمة خاصة، حيث يتوزع التنظيم والتسيير ورأس المال على أكثر من شخص.
- 2- المؤسسة العمومية: في هذا النوع من المؤسسات يكون رأس المال مملوكا لمجموعة عمومية ممثلة في الدولة أو الجماعات المحلية، كما أن سلطة القرار ترجع إليهما، فهي مؤسسات تابعة للقطاع العام وتخضع للتشريعات الخاصة به.
- 3- المؤسسات المختلطة: وهي التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم

من أهم المعايير المعتمد عليها في تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب هذا المعيار عدد العمال، رقم الاعمال، القيمة المضافة، الارباح المحققة...

واعتمادا على معيار عدد العمال تختلف تقسيمات المختصين للمؤسسات، حيث نجد من يميز بين خمسة أنواع من المؤسسات والبعض يميز بين أربعة والآخر ثلاثة أنواع فقط...، أما فيما يخص الجزائر فحسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر رقم 02-17 يكون التصنيف المؤسسات يكون على النحو التالي:¹

1. من 1 إلى 9 عمال: المؤسسات المصغرة
 2. من 10 إلى 49 عامل: المؤسسات الصغيرة
 3. من 50 إلى 250 عامل: المؤسسات المتوسطة
 4. بداية من 251 عامل: المؤسسة الكبيرة.
- يمكن الاشارة الى ثلاث معايير لتصنيف المؤسسات حسب معيار رقم الأعمال فيما يلي:²
5. لا يتجاوز 40 مليون دينار جزائري مصغرة
 6. لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري صغيرة
 7. بين 400 مليون واربعة مليار دينار جزائري متوسطة

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسة حسب المعيار القانوني

من خلال هذا المعيار تنقسم المؤسسات الى نوعين حسب الطبيعة القانونية سواء كانت عبارة عن مؤسسات فردية او جماعية وقد تكون مؤسسات تقوم على الاعتبار الشخصي في المؤسسات الفردية هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها الى شخص واحد او تشترك في ملكيتها عائلة واحدة والمؤسسات الجماعية قد تكون في شكل شركات والتي تمتاز بالإدارة والمساهمة عن طريق الجانب البشري والمالي

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 2، الصادرة يوم 11 جانفي 2017، ص6
² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع نفسه، ص6

وقد تأخذ شكل تتعاون ما بين شخصين أو أكثر في إحداث شخص معنوي جديد وملكية هذا الشخص المعنوي مستقل كل الاستقلال عن أعضاء الشركة أو الشركاء انطلاقاً من مبدأ استقلالية الذمة المالية ما بين الشخص المعنوي والشركاء.¹

فمن هذا المنظور فإنها تنقسم إلى نوعين من الشركات شركات الأشخاص وشركات الأموال.²

أولاً: شركات الأشخاص

يعتبر الشريك في هذا النوع مسؤولاً مسؤولية مطلقة عن ديون الشركة حيث تمتد المسؤولية إلى أمواله الخاصة، ويكتسب صفة التاجر أي أن الاعتبار الشخصي للشريك يشكل الأساس في هذا النوع من الشركات. ويمكن أن نعدد ثلاث أنواع لشركات الأشخاص:

1. شركات التضامن: ويكون فيها الشركاء مسؤولين مسؤوليات تضامنية غير محدودة تمتد للأموال الخاصة، كما يمكن أن يكون المدير من خارج الشركاء، يختارونه للإدارة نيابة عنهم.
2. شركة التوصية البسيطة: تتضمن نوعين من الشركاء:
 - شركاء متضامنين مسؤولين بصفة شخصية تضامنية.
 - شركاء موصين مسؤوليتهم محدودة بقدر حصتهم في رأس المال.
3. شركة المحاصة: وهي شركات مستترة ليس لها وجود قانوني إزاء الغير، يتعامل فيها الشركاء مع غيرهم في صفتهم الشخصية ولكن لحساب الشركة، ويقتسمون الأرباح والخسائر حسب الاتفاق.

ثانياً: شركة الأموال

تتكون من مجموعة من الأموال حيث يقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية قابلة للتداول، وتحدد مسؤولية الشريك بعدد الأسهم التي اشتراها، لا تكسب صفة التاجر، يدير شؤونها مجلس إدارة منتخب من قبل حملة الأسهم أي أن هذا النوع من الشركات لا أثر للاعتبار الشخصي للشريك يمكن أن نعدد ثلاث أنواع من شركة الأموال:

1. شركة المساهمة: تعتبر من أهم أشكال شركات الأموال، حيث يقسم رأس مالها الذي يعتبر الضمان الوحيد لدائنها، إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول، والمسؤولية فيها محدودة قدر المساهمة في رأس المال.
2. شركة التوصية بالأسهم: هي خليط بين شركات الأشخاص وشركات الأموال حيث تضم نوعين من الشركاء:
 - شركاء متضامنون، مسؤوليتهم غير محدودة (أي تمتد مسؤوليتهم عن ديون الشركة إلى أموالهم الخاصة)
 - شركاء موصين مسؤوليتهم محدودة بعدد الأسهم (مسؤوليتهم بمقدار مساهمته في رأس المال الذي هو مقسم إلى أسهم متساوية بالطبع)

¹ بن سعد وسيلة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² امينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

3. شركة ذات مسؤولية محدودة: وهي التي لا يزيد عدد الشركاء فيها عن عدد معين ينص عليه القانون ويكون الشخص مسؤول فيها بقدر حصته في رأس المال حيث يقسم رأسمالها الى حصص تداول بين الشركاء ولا تنتقل إلى الغير الا بشروط خاصة.

الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي

حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسة إلى:¹

- 1- المؤسسات الصناعية: وهي مختلف المؤسسات التي تقوم بخلق السلع عن طريق عدة عوامل اقتصادية
- 2- المؤسسات التجارية: هي الوسيط في قنوات التوزيع والبيع بالتجزئة، حيث تكون همزة وصل بين المورد والزبون.
- 3- المؤسسات المالية: هي مؤسسات تهتم بشؤون المال وتقوم بتمويل المؤسسات الاقتصادية.
- 4- مؤسسات الخدمات: هي تلك المؤسسات التي تقوم بعدة أنواع من الخدمات للمستهلكين، كما نشير أن الميزة الخاصة بشركة الخدمات هي سعر حجمها، أي أن معظمها يتطلب ويعتمد بصورة كبيرة على الإشراف الشخصي الدقيق.

المطلب الرابع: التطور التاريخي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

شهدت الجزائر، منذ استقلالها عام 1962، تحولات عميقة في بنيتها المؤسساتية. يمكن تقسيم هذا التطور إلى مراحل رئيسية، تعكس كل منها توجهات سياسية واقتصادية مختلفة.

الفرع الأول: مرحلة التسيير الذاتي (1963-1965)

وهي أول تجربة اتخذتها الجزائر بعد الاستقلال نتيجة الظروف السائدة في تلك الفترة ومن أهمها غياب نص قانوني وإدارة مهيكلة لتنظيم الاقتصاد الوطني. ويتوقف تحقيق التسيير الذاتي على منح الاستقلالية الاقتصادية والإدارية للعمال في تسيير شؤون وحداتهم الإنتاجية مع حصولهم على جزء من الأرباح الإنتاجية التي يشتغلون فيها، وهذا كله في إطار الخطة العامة التي تحددها الدولة، فقد خضع نظام التسيير الذاتي في الجزائر في إنشائه وتنظيمه لنصوص قانونية تتعلق بمراسيم 22 مارس 1963، هذه النصوص تعلن أن المؤسسات الصغيرة تسيير بواسطة الأجهزة التالية (الجمعية العامة للعمل، مجلس العمال، لجنة التسيير، المدير)، وتشكل هذه الأجهزة التنظيم الرسمي الذي كانت تقوم عليه المؤسسة المسيرة ذاتيا في أداء وظائفها،²

الفرع الثاني: مرحلة الشركة الوطنية (1965-1971)

إن الصعوبات التي واجهتها المؤسسات خلال مرحلة التسيير الذاتي والتي لم تسمح لها بالتوسع جعلت الدولة تفكر في تأسيس الشركات الوطنية وذلك للحد من نفوذ رأس المال الأجنبي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فشرعت السلطة انطلاقا من سنة 1966 بإجراء تأميمات مكثفة للمناجم والبنوك والعديد من الصناعات الأخرى وتسيير هذا انشأت الدولة العديد من الشركات منها: الشركة الوطنية للمناجم، الشركة الوطنية لمواد البناء، الشركة الوطنية للعربات والحافلات، الشركة الوطنية للمصبرات وغيرها. أما بخصوص تسيير في هذه الشركات فإن الأمر يتمثل في وجود مدير عام

¹ عزيزة بن ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص24.

² حبي سعيدة وقجة رضا، القيادة التشاركية في ظل مراحل تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 58، 2021، ص967.

يتم تعيينه بموجب قرار وزاري، يتولى تسيير الشركة تحت سلطة الوزارة الوصية ويتمتع بسلطات واسعة، وإلى جانبه توجد هيئة استشارية تساعد في تسيير شؤون الشركة، تتألف من ممثلين عن بعض الوزارات والحزب، ولقد منحت للمسير السلطة المطلقة في التسيير دون مشاركة العمال في ذلك وفي عملية اتخاذ القرارات، وهذا أدى إلى بروز المشاكل البيروقراطية المرتبطة بسوء الاتصال العمودي، مما أثار العديد من الصراعات داخل المؤسسات بين الإدارة والعمال والمشرفين، ولإزالة التناقضات الموجودة في علاقات العمل اضطرت السلطة إلى انتهاج نظام جديد في العشرية الموالية.¹

الفرع الثالث: مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات (1971-1980)

بعد الذي أصاب المؤسسة العمومية من أزمات خانقة في السبعينات والثمانينات ناتجة عن التسيير السابق اضطرت الدولة إلى الانتقال لنظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي شرعت فيه سنة 1971 كحل لهذه الأزمة فعملت خلال هذه المرحلة على إعادة تنظيم العلاقات بين العمال والمسيرين في المؤسسات الصناعية بإعطاء العمال الحق في مجالس الإدارة والتسيير الإنتاج وتطويره، على أن تكون هذه العلاقات مبنية على الشعور بالمسؤولية والعمل الجدي على خلق روح الإبداع والتطوير، وأصبح التنظيم القانوني لهذه المشاركة العمالية رسميا بصدور ميثاق قانون التسيير الاشتراكي في 16 نوفمبر 1975 حيث نص هذا الميثاق على: أن إنشاء ومشاركة العمال في التسيير المؤسسات الاشتراكية ووضعها على هذا النحو يشكل مدرسة للتكوين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجماهير الكادحة ويستمد منها العمال المعلومات التي ترقى شعورهم بالمسؤولية وتزيد في كفاءتهم على تسيير الشؤون ويقومون فيها بدورهم كمنتجين قائمين بالتسيير كما يمكنهم أن يقوموا فيها بتحسين حالاتهم.²

الفرع الرابع: مرحلة إعادة الهيكلة (1980-1988)

عند تقييم الجزائر مسارها التنموي الذي خاضته خلال العشرية السابقة ونظرا لظهور العديد من النقائص، ظهرت إعادة الهيكلة الذي كان مضمونها يهدف إلى ما يلي:³

1. تدعيم اللامركزية وتنوع السلطة لتشمل مختلف المستويات دون تمييز بين الأنشطة الإدارية والأنشطة الإنتاجية
2. تشجيع المبادرة التي تقوم بها هيئات المؤسسة ووحداتها الإنتاجية بهدف استعمال الكفاءات البشرية استعمالا عقلانيا

3. مراعاة الملائمة القصوى بين حجم المؤسسة، ومستوى عملها واختصاصها الإقليمي

فلقد كانت إعادة الهيكلة انتقالية نوعية نحو نمط جديد يختلف عما كان سائدا في السابق، وعرفت إعادة الهيكلة شكلين: إعادة الهيكلة العضوية، وإعادة الهيكلة المالية.⁴

أولا: إعادة الهيكلة العضوية

وكان الغرض منه تحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات صغيرة الحجم وأكثر تخصصا وكفاءة ولقد كانت أعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة، وتعداد المؤسسات الجهوية والمحلية 526 مؤسسة، وكان العمل المستهدف

¹ حشماوي مختارية، تكوين الإطارات المسيرة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2012، ص42.

² فرفار سامية، المسار التنموي للمؤسسة الصناعية في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 3، 2015، ص97

³ حشماوي مختارية، مرجع سبق ذكره، ص45.

⁴ بن عنتر عبد الرحمن، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، 2020، ص115.

هو تفكيك الاولى الى 145 مؤسسة والثانية إلى 1200 مؤسسة وقد أسهمت هذه الإجراءات في زيادة إجمالي الناتج الوطني الذي يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(12): معدل الزيادة في الناتج الوطني

السنوات	1981	1982	1983
مقدار الزيادة	%2.4	% 4.3	% 7.3

المصدر: بن عنتر عبد الرحمن، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية و آفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، 2020، ص115.

ثانيا: إعادة الهيكلة المالية:

وتعتبر بمثابة إعادة توزيع الجغرافي لمراكز اتخاذ القرار لإعادة الهيكلة العضوية وكان الغرض منها إعادة هيكلة ديون المؤسسة بإعادة تنظيم سجلات استحقاقات الفائدة ورأس المال وتصفيات ذمم بين المؤسسات.

الفرع الخامس: مرحلة استقلالية المؤسسات

كانت المؤسسة العمومية بحكم التجربة المحققة مستهدفة آنذاك لعملية إصلاح شامل تأخذ على عاتقها الفعالية والكفاءة، أو المهارة التي يمكن تحقيقها نتيجة حرية العمل وحرية أخذ القرار للارتقاء بمستوى أداء المؤسسة، وتحفيزها على النشاط الموكل اليها الى مستوى الأهداف المرجوة في هذه المرحلة، وهذا ما أكدته الميثاق الوطني لسنة 1986 على صنع المزيد من الاستقلالية الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص او على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة خاصة عن طريق احترام معايير الانتاج والانتاجية، وعن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير¹، عن طريق².

أولا: خوصصة المؤسسات العمومية:

اعتبرت الخوصصة من بين أهم الإجراءات الأساسية في برنامج الإصلاحات الهيكلية، كما القيت العديد من الاهتمامات في الدول السائرة في طريق التحرير الاقتصادي، والانتقال نحو الاقتصاد السوق، نظرا للدور الفعال الذي تساهم به في تخفيف عبء التسيير والرقابة على الدولة ومؤسساتها، ومع إبرام برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي سنة 1995 والذي يعتبر جزءا هاما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وذلك لخلق استقرار والتوازن بعيدا عن تدخل الدولة، وتوجهت تلك المساعي بإصدار مرجع تشريعي لتنظيم عملية تحويل المؤسسات الاقتصادية، أما برنامج الخوصصة لسنة 1997 فقد تضمن 250 مؤسسة تساهم بنسبة 30% من إجمالي اليد العاملة في القطاع العام. وتواصلت عملية خوصصة المؤسسات العمومية بوتيرة ضعيفة بعد سنة 1998 ويرجع ذلك إلى الوضعية الصعبة لتلك المؤسسات وخاصة التقادم التكنولوجي لوسائل الإنتاجية، فمن بين 1112 مؤسسة قابلة للخوصصة في سنة 2003 أكدت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار أن 731 مؤسسه منها في وضعية صعبة، كما يمكن إرجاع أسباب الضعف العملية إلى صعوبة تقييم

¹ بن عنتر عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص114.

² عامر حبيبة وبوقرة رابح، برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو جزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016، ص59.

المؤسسة بغرض الخصوصية، أما برنامج 2005، فقد تضمن قائمة ب 942 مؤسسة تضم 1280 وحده إلا أن العملية أيضا لم تحقق ما كان ينتظر منها لكونها مست بالدرجة الأولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية

ثانيا: تأهيل المؤسسة الاقتصادية

اعتبرت التدابير المتعلقة بتأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، بمثابة السياسية المساندة للأهداف المرجوة من طرف السلطات العمومية والمتعلقة أساسا بالتحرير الاقتصادي وإنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي بعد سنة 2017، والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وعند تحقيق تلك الأهداف تظهر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عاجزة عن مواكبة تلك التطورات والمنافسة مع مثيلاتها الأجنبية، خاصة بعد عمليات الخصوصية أين أصبحت معظم المؤسسات العاملة بالجزائر مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ولهذا الغرض قامت السلطات العمومية بوضع برنامجا لتأهيل المؤسسة الاقتصادية، يهدف الى تحسين وترقية فعالية أدائها على مستوى منافستها في السوق المحلي والأجنبي، كما يسعى برنامج التأهيل إلى تحديث المحيط الصناعي والتقنية المؤسسة الاقتصادية، تطوير كفاءة الأفراد، تحسين طرق الإنتاج، واعتمدت الجزائر على عدة برامج لتأهيل لدى الاتفاقية المشاركة

المبحث الثاني: المحيط الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية

تعمل المؤسسات الجزائرية في بيئة اقتصادية تتسم بالتحديات والفرص المتنوعة. تشمل التحديات التي تواجهها تقلبات في الأسواق المحلية والدولية، وتغيرات في السياسات الحكومية والتشريعات الضريبية والمالية،

المطلب الأول: البيئة القانونية الجزائرية.

نتيجة للإصلاح المحاسبي في الجزائر واعتماد النظام المحاسبي المالي توجب على المشرعين إعادة النظر في النصوص الجبائية وإجراء تعديلات تتماشى وقواعد النظام المحاسبي الجديد، خاصة أن هدف المحاسبة في عهد المخطط المحاسبي الوطني كان يقتصر على تحديد النتيجة الجبائية وكذا الوعاء الضريبي بخلاف المحاسبة المالية التي تهدف إلى عكس الصورة المالية للمؤسسة في الكشوف المالية التي بدورها تسهل على المديرين والملاك اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص الاستثمار والتسيير.

الفرع الأول: النظام الجبائي الجزائري

أولا: إصلاحات النظام الجبائي الجزائري

بغيت تكييف النظام الجبائي مع النظام المحاسبي حددت التعديلات الجديدة المعالجات الضرورية الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية خاصة فيما يتعلق بالاهتلاكات والمؤونات الخ... والتي اصدرت تباعا في مختلف القوانين المالية، بعدما ارتكز مضمون الإصلاح الجبائي لسنة 1992 على تأسيس ثلاثة ضرائب وهي: الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على ارباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة.

القوانين المالية: قامت الجزائر بالعديد من التدابير الهامة لضمان سيروية النظام المحاسبي المالي وعلى رأسها تشكيل لجان مختصة تدرس القوانين السارية المفعول والحاجة الى تعديلها او اصدار قوانين جديدة، كما هو الحال بالنسبة لوزارة المالية التي تناولت قانون المالية التكميلي الصادر في جويلية 2009 القانون المالية ب 2010 كجانب عام من

القوانين المعدلة والجديدة التي تهدف إلى التوافق مع التغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي وفلسفة المعايير المحاسبية الدولية كما يلي:¹

- 1- قانون المالية التكميلي لسنة 2009: يتضمن عدة مواد قانونية ذات صلة بالجهود المبذولة في إطار تكيف القواعد القانونية بالمفاهيم والقواعد الخاصة بالنظام المحاسبي المالي ويتمثل في الآتي:
 - الإطار العام: تشير مادة 6 إلى أنه يجب على المؤسسة إحترام التعريف المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة للوعاء الضريبي ويجب نص المادة وبصورة صريحة علما اذا كانت الادارة الجبائية ستقوم باعتماد جميع قواعد ومفاهيم النظام المحاسبي المالي أم لا ، إذ يشير إلى أن الإدارة الجبائية معنية بقبول جميع مقترحات ونتائج المحاسبة والنظام المحاسبي المالي في حالة ما لم تكن معارضة للنصوص الجبائية الموجودة وفي حالة تعارض القاعدتين، فأولوية التطبيق للقاعدة الجبائية.
 - متابعة العقود الطويلة الأجل وخصم الاهتلاكات والمؤنات وإعادة تقييم الأصول.
- 2- قانون المالية لسنة 2010: تضمن هذا القانون مجموعة من القواعد القانونية المتعلقة بالتكيف مع المضمون النظام المحاسبي المالي ومن بينها (الاهتلاكات المتعلقة بالقرض الايجاري ومؤنات المؤسسات المالية، معالجة الإعانات، العجز المالي، وخصم مصاريف الاعدادية).
- 3- وفي القانون المالية لسنة 2017 تم إصدار بعض التعديلات الجبائية من أجل التشجيع الاستثمار من ناحية وتدعيم موارد الميزانية من ناحية أخرى وتتمثل تلك الإجراءات في:²
 - إجراءات تقريب النظام الجبائي لمداخيل رأس المال مع مداخيل العمل
 - إجراءات توسيع ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة ومراجعة نسبه
 - إجراءات لدفع التشغيل والاستثمار
 - إجراءات لتدعيم موارد الميزانية وتحسين لاستخلاص الأداء
 - إجراءات لدعم الضمانات للمطالبين بالأداء والتصدي التهرب الضريبي
 - إجراءات في إطار مواصلة الإصلاح الديواني
 - إجراءات ذات طابع اجتماعي
 - إجراءات مختلفة

ثانيا: القيمة العادلة في النظام الجبائي الجزائري

أشار النظام الجبائي الجزائري للقيمة العادلة في قسمه الخاص بإعادة تقييم الأصول من خلال المادتين 186 و186 مكرر التين نصتا على:³

1. يقيد فائض مخصصات الاهتلاكات المتأتي من عمليات إعادة التقييم.

¹ جرد نور الدين، تطوير البيئة المحاسبية لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019، ص44.
² عبد الخالق اودينة، اثر الإفصاح عن التثبيات وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي ميلة، 2021، ص151.
³ وزارة المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 58.

2. لا يندرج في النتيجة الجبائية فائض القيمة الناتج عن إعادة التقييم الأصول الثابتة غير القابلة للإهلاك
3. كما يسجل فائض القيمة الناتج عن إعادة التقييم في خصوم الميزانية ضمن حساب يحتوي على فارق إعادة التقييم، ويكون هذا الأخير غير قابل للتوزيع.

الفرع الثاني: القانون التجاري الجزائري

أولاً: تعريف القانون التجاري

يعتبر القانون التجاري المرجع الأساسي لتنظيم النشاط التجاري في الجزائر من خلال ضبط العلاقات والمعاملات التجارية بين مختلف الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين فهو يتضمن أنواع الشركات التجارية وشروط تأسيسها والإجراءات اللازمة في حالة الاندماج والتصفية كما يحدد مختلف المستندات وأنواع الدفاتر المحاسبية الاجبارية التي يجب على الشركات مسكها وكذلك القوائم المالية التي يجب الإفصاح عنها والجهة التي تصادق عليها وطرق وشروط تعيينها.

ثانياً: تعديلات القانون التجاري الجزائري

وقد عرف القانون التجاري الجزائري منذ صدوره سنة 1975 عدة تعديلات هامة أثرت على المحاسبة بشكل مباشر نذكر منها ما يلي:¹

1. المرسوم التشريعي رقم 93-08 وقد تضمن أحكام خاصة بسند النقل وسند الخزن وعقود تحويل الفاتورة كما تضمن مجموعة من الأحكام المتعلقة بتنظيم عمل شركات المساهمة
2. الأمر 95-25 يتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة حيث تضمن أحكام خاصة بالشركات القابضة العمومية، اختصاصها بتنظيمها وسيرها ومراقبتها ومهامها.
3. الأمر 96-27 الذي تضمن مواد متممة ومعدله الامر 75-59 ومن بينها أحكام خاصة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة، المؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة، وكذلك أحكام للشركات التابعة، المساهمات والشركات المراقبة.
4. قانون 04-02 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية ويهدف إلى تحديد قواعد ومبادئ الشفافية ونزاهة ممارسات التجارية التي تقوم بين الأعوان الاقتصاديين وكذلك حماية المستهلك واعلامه.

ويتضمن القانون التجاري الجزائري فيما يتعلق بالشركات الناشطة في الجزائر ما يلي:²

5. إجراءات عملية تأسيس أي نشاط سواء تعلق الأمر بشخص طبيعي أو شخص معنوي ويعالج حالة رفع رأس المال أو تخفيضه، وكيفية عقد الجمعيات العامة.
6. معالجة موضوع الاندماج والتصفية، وحساب النتيجة وتوزيع الأرباح والمكافآت على المساهمين والعمال
7. يعالج مسألة الجداول المالية التي يجب على الشركاء مسكها
8. موضوع حساب الإهلاكات والمؤونات والاحتياطات الواجب اقتطاعها من الأرباح

¹ سميرة دواق، مدى ملائمة البيئة المحاسبية في الجزائر لمتطلبات القياس والافصاح وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2020، ص168.

² عبد الخالق اودينة، مرجع سبق ذكره، ص150.

9. إلزام الشركات بتعيين محافظي حسابات لمراقبة الحسابات المالية لها
10. متطلبات النظام المحاسبي المالي
11. متطلبات لجنة أنشطة عمل البورصة ومراقبتها فيما يخص الشركات المدرجة في البورصة.

المطلب الثاني: التعليم والتكوين المحاسبي

يعتبر التعليم والتكوين المحاسبي أساسيًا لفهم وتطبيق مبادئ المحاسبة والتقارير المالية بدقة وفعالية. يهدف هذا التعليم إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات الضرورية للعمل في مجال المحاسبة والمالية، وفي مختلف الصناعات والقطاعات الاقتصادية. يشمل التعليم المحاسبي دراسة المفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية والإدارية، بالإضافة إلى استخدام الأدوات والتقنيات المحاسبية الحديثة.

الفرع الأول: التعليم المحاسبي

أولاً: تعريف التعليم المحاسبي

يقصد بالتعليم المحاسبي جملة المقاييس المتعلقة بالمحاسبة التي يتم تدريسها بالجامعة إضافة لطبيعة الشهادات الجامعية، لذلك فإن هذا التحليل يرتبط به:¹

- طبيعة الجامعات أو الكليات التي تضمن التعليم، وبطبيعة المقاييس ومحتوى البرامج التي تدرس
- طبيعة الجامعات أو الكليات التي تضمن التعليم وبطبيعة الطلبة الدارسين
- البحث العلمي في ميدان المحاسبة
- المحيط العام والسياق التي تتفاعل فيه العناصر السابقة.

ويمكن تعريف التعليم المحاسبي على أنه تلك العملية التي من خلالها تؤهل الأفراد ليصبحوا قادرين على ممارسة العمل المحاسبي بكفاءة ومهارة مهنية، ويتمتعون بقدرات كافية لاستخدام تقنيات المعلومات في المجال المحاسبي.²

ثانياً: تعريف معايير التعليم المحاسبي

تبرز أهمية التعليم المحاسبي وبصورة واضحة من خلال البيان الذي أصدره الاتحاد الدولي للمحاسبين في مقدمته عن المعايير التعليم المحاسبة الدولية، حيث أكد في تلك المقدمة على أن شرط إيجاد محاسب مهني مؤهل يكون من خلال المزاوجة بين التعليم والمحاسبي والخبرة العملية³

¹ مخلوفي نعيمة، مدى إمكانية تطبيق مفهوم القيمة العادلة في الجزائر على ضوء المتغيرات المحاسبية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016، ص131.

² عمار درويش، متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 6، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017، ص276.

³ أمل عبد المحسن كحيط وأحمد ميري أحمد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي المهني في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 39، جامعة الكوفة، العراق، 2016، ص354.

وعرفت معايير التعليم المحاسبي الدولي بأنها الممارسات الجيدة والمقبولة عموماً لعملية التعليم والتنمية اللازمة لإعداد محاسبين مؤهلين، كما أنها تتضمن العناصر الأساسية لمحتوى عملية التعليم والتنمية على المستوى الذي يسعى إلى الحصول على اعتراف وقبول وتطبيق دولي.¹

ثالثاً: محتوى معايير تعليم المحاسبة الدولية

ان من اهداف إصدار معايير التعليم المحاسبي هو تعزيز مهنة المحاسبة وتطويرها اعتماداً على مرجعية تمثل الحد الأدنى لمتطلبات التعلم اللازمة لإعداد وتكوين محاسبين مؤهلين، حيث تتضمن المحتوى التعليم ومتطلبات الخبرة العملية وتطوير المهني المستمر، وتتكون معايير التعليم المحاسبة الدولية من ثمانية معايير لكننا سنكتفي بذكر اثنين منهما الذين لديهما علاقة مع موضوع بحثنا.

1- معيار التعليم الدولي (1): متطلبات القبول في برامج تعليم المحاسبة المهنية

يضع هذا المعيار شروط القبول لبرامج التعليم المهني، كما يوفر بعض التعليقات على كيفية تقييم مؤهلات دخول هذا المستوى، وان الهدف من هذا المعيار هو ضمان أن الطلاب الذين يصبحون محاسبين مهنيين يكون لديهم خلفية التعليم التي تمكنهم من الحصول على امكانيات معقولة لتحقيق النجاح في الدراسة والامتحانات وتصفيات فترة الخبرة العملية، ولتحقيق هذا المطلب قد تضع بعض الجامعات والمؤسسات التعليمية على الداخلين إلى البرنامج التعليمي شروط قبول معينة لابد من استيفائها قبل دخول اختبارات الكفاءة.²

القبول هي الخطوة الأولى في هذه العملية، وتتضمن هذه المتطلبات خلفية عن البيئة الاقتصادية والتشريعية وإدارة الأعمال، والمعارف الأساسية المطلوبة، والتعليم المتوقعة اكتسابه، وما هو دور المحاسب، وأي عوامل أخرى ذات صلة.³

2- معيار التعليم المحاسبي (2): التطوير المهني-الكفاءة المهنية

بمقتضى الإعداد المهني الجيد للمحاسب يجب ان يكتسب مجموعة من المعارف المحاسبية النظرية وكذا المهنية من خلال عملية التدريب والتربص، ويتضمن هذا المعيار أهم المعارف التي يجب أن يكتسبها لطلاب المحاسبة ويتم تصنيفها كما يلي:⁴

المحاسبة والتمويل والمعارف المرتبطة بها

المعارف المتعلقة بالتنظيم والأعمال

المعارف المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات

وقد أوضح هذا المعيار بعد تعديله في 2009 مخرجات التعليم المحاسبي التي تثبت الكفاءة المهنية المطلوبة لممتني المحاسبة في نهاية المرحلة التطوير المهني الأولى وتتمثل هذه المخرجات ومتطلباتها فيما يلي:

¹ أبو بكر مفتاح شايون وعائشة محمد العربي، أثر تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية على جودة مهنة المحاسبة والمراجعة في ضوء متطلبات سوق العمل في ليبيا، جامعة مصراتة، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2021. ص 168

² أبو بكر مفتاح شايون وعائشة محمد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 172.

³ أبو بكر مفتاح شايون وعائشة محمد العربي، المرجع نفسه، ص 172.

⁴ جرد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الفصل الثالث: القيمة العادلة في المحيط الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية

الجدول رقم (13): مخرجات التعليم المحاسبي حسب المعيار 2 (التطوير المهني-الكفاءة المهنية).

الحد الأدنى الكفاءة	مخرجات التعلم	مجال الكفاءة
متقدمة	<ul style="list-style-type: none"> - تطبيق مبادئ المحاسبة على المعاملات وغيرها من الأحداث - تطبيق IFRS او المعاهد الاخرى ذات العلاقة بالعملية والاحداث - تصنيف البيانات المالية بشكل مناسب في القوائم المالية - اعداد القوائم المالية الأولية بما في ذلك القوائم المالية الموحدة - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية - تفسير التقارير المتخصصة بما في ذلك التقارير المتكاملة 	المحاسبة المالية والتقارير
متوسطة	<ul style="list-style-type: none"> - مقارنة مصادر التمويل المختلفة والمتاحة للمؤسسة، بما في ذلك التمويل المصرفي والصكوك المالية وأسواق المال المختلفة - تحليل التدفقات النقدية للمؤسسة ورأس مال العامل بها - تحليل الوضع المالي الحالي والمستقبلي للمؤسسة، باستخدام أساليب مختلفة - تحليل النسب والاتجاه والتدفقات النقدية - تقييم المكونات المستخدمة في حساب تكلفة رأس المال للمؤسسة - تطبيق الأساليب المناسبة لتقييم القرارات الاستثمار الرأسمالي وعند إعداد الموازنة الرأسمالية 	التمويل والإدارة المالية

المرجع: جرد نور الدين، تطوير البيئة المحاسبية لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر

3، 2019، ص 57.

الفصل الثالث: القيمة العادلة في المحيط الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية

رابعاً: البرنامج التكويني الجامعي لمرحلة الليسانس في تخصصات المحاسبة

1- البرنامج التكويني الجامعي للسنة اولى جذع مشترك

2- الجدول رقم (14): البرنامج التكويني الجامعي للسنة اولى جذع مشترك

السداسي الأول		السداسي الثاني	
الوحدات	المقاييس + الحجم الساعي	الوحدات	المقاييس + الحجم الساعي
الأساسية	مدخل اقتصاد (45 سا) + تاريخ الوقائع الاقتصادية (45 سا) + محاسبة عامة (45 سا) جزئي 1 (45 سا)	الاساسية	مدخل للتسيير (45 سا) + محاسبة عامة 2 (45 سا) + اقتصاد جزئي 2 (45 سا)
المنهجية	احصاء + رياضيات + منهجية	المنهجية	اعلام الي (22.5 سا) + احصاء 2 + رياضيات
الاستكشافية	مدخل للقانون + مدخل لعلم الاجتماع	الاستكشافية	قانون تجاري (22.5 سا) + علم الاجتماع المنظمات (22.5 سا)
الافقية	إنجليزية (22.5 سا)	الافقية	إنجليزية (22.5 سا)

المصدر: القرار الوزاري رقم 581 المؤرخ في 2014/06/23

3- البرنامج التكويني الجامعي للسنة الثانية تخصص مالية ومحاسبة

الجدول رقم (15): البرنامج التكويني الجامعي للسنة الثانية تخصص مالية ومحاسبة

السداسي الثالث		السداسي الرابع	
الوحدات	المقاييس + الحجم الساعي	الوحدات	المقاييس + الحجم الساعي
الاساسية	محاسبة تحليلية (45 سا) + تسيير مؤسسة (45 سا) + اقتصاد كلي (45 سا)	الاساسية	اقتصاد مؤسسة (45 سا) + اقتصاد كلي (45 سا) + رياضيات مالية (45 سا) + المعايير المحاسبية الدولية (45 سا)
المنهجية	احصاء 3 (45 سا) + مالية مؤسسة (45 سا) + منهجية 2 (22.5 سا)	المنهجية	المالية العامة (45 سا)
الاستكشافية	اعلام آلي 2 (22.5 سا)	الاستكشافية	اعلام آلي 3 (45 سا)
الافقية	إنجليزية 3 (22.5 سا) + اقتصاد نقدي واسواق رأس المال (45 سا)	الافقية	اسس واخلاقيات العمل (22.5 سا)

المصدر: الموقع الرسمي لجامعة خميس مليانة

الفصل الثالث: القيمة العادلة في المحيط الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية

4- البرنامج التكويني الجامعي للسنة الثالثة تخصص مالية ومحاسبة

الجدول رقم (16): البرنامج التكويني الجامعي للسنة الثالثة تخصص مالية ومحاسبة

السادسي الخامس		السادسي السادس	
الوحدات	المقاييس + الحجم الساعي	الوحدات	المقاييس + الحجم الساعي
الاساسية	محاسبة معمقة 1 (45 سا) + مراقبة التسيير (45 سا) + تحليل مالي (45 سا)	الاساسية	محاسبة معمقة 2 (45 سا) + السياسات المالية للمؤسسة (45 سا) + نظام المعلومات المحاسبي (45 سا)
المنهجية	محاسبة الشركات (45 سا) + جباية مؤسسة (22.5 سا)	المنهجية	التدقيق المالي والمحاسبي (45 سا) + تقييم المشاريع (45 سا) + تقرير التبرص
الاستكشافية	الافلاس والتسوية القضائية (22.5 سا)	الاستكشافية	الاسواق المالية (22.5 سا)
الافقية	إنجليزية (22.5 سا)	الافقية	إنجليزية (22.5 سا)

المصدر: القرار الوزاري رقم 671 المؤرخ في 2015/08/05.

5- البرنامج التكويني الجامعي للسنة الثالثة تخصص محاسبة وجباية

الجدول رقم (17): البرنامج التكويني الجامعي للسنة الثالثة تخصص محاسبة وجباية

السادسي الخامس		السادسي السادس	
الوحدات	المقاييس + الحجم الساعي	الوحدات	المقاييس + الحجم الساعي
الاساسية	محاسبة معمقة 1 (45 سا) + جباية مؤسسة (45 سا) + محاسبة الشركات (45 سا)	الاساسية	محاسبة معمقة 2 (45 سا) + تسيير مالي (45 سا) + مراجعة جباية (45 سا)
المنهجية	الموازنة التقديرية (45 سا) + التسيير الجباي (22.5 سا)	المنهجية	مراقبة التسيير (45 سا) + المحاسبة العمومية (22.5 سا) + تقرير التبرص
الاستكشافية	الادوات الاحصائية لتحليل البيانات (22.5 سا)	الاستكشافية	القانون الجباي (22.5 سا)
الافقية	إنجليزية (22.5 سا)	الافقية	إنجليزية (22.5 سا)

المصدر: القرار الوزاري رقم 671 المؤرخ في 2015/08/05.

الفصل الثالث: القيمة العادلة في المحيط الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية

6- البرنامج التكويني الجامعي للسنة الثالثة تخصص محاسبة ومراجعة

الجدول رقم (18): البرنامج التكويني الجامعي للسنة الثالثة تخصص محاسبة ومراجعة

السادسي الخامس		السادسي السادس	
الوحدات	المقاييس+ الحجم الساعي	الوحدات	المقاييس+ الحجم الساعي
الاساسية	محاسبة معمقة 1 (45 سا) + مراقبة الشركات (45 سا) + معايير المراجعة الدولية (45 سا)	الاساسية	محاسبة معمقة 2 (45 سا) + التسيير المالي (45 سا) + مراجعة مالية (45 سا)
المنهجية	نظام الرقابة الداخلية (22.5 سا) + معايير المراجعة المحلية (22.5 سا)	المنهجية	محاسبة عمومية (22.5 سا) + الموازنة التقديرية (45 سا) + تقرير التبرص
الاستكشافية	الافلاس والتسوية القضائية (22.5 سا)	الاستكشافية	قانون الاعمال (22.5 سا)
الافقية	إنجليزية (22.5 سا)	الافقية	إنجليزية (22.5 سا)

المصدر: القرار الوزاري رقم 671 المؤرخ في 2015/08/05.

7- البرنامج المفصل للمقاييس التي يمكن ان تتضمن دراسة قياس القيمة العادلة

- محاسبة عامة (1): مدخل للمحاسبة المالية، الميزانية، الحساب، نظرة عامة حول نظام المحاسبي المالي، التنظيم المحاسبي، المعالجة المحاسبية للمشتريات.
- محاسبة عامة 2: المعالجة المحاسبية للمنتجات، المعالجة المحاسبية للمبيعات، المعالجة المحاسبية للتخفيضات، المعالجة المحاسبية للأغلفة التجارية
- المعايير المحاسبية الدولية: أسباب وجود معايير المحاسبة الدولية، كيفية إصدار المعايير المحاسبية الدولية، أسباب انتقال المعايير المحاسبية الدولية إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية، المعايير المحاسبية الدولية التي تبنتها الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي، إعداد القوائم المالية، جدول تدفقات الخزينة
- المحاسبة المعمقة 1، محاسبة الأغلفة المتقدمة، محاسبة الأوراق التجارية، محاسبة الاجور، محاسبة الضرائب المؤجلة، محاسبة عقود الإيجار التمويلي، العقود على المدى الطويل
- المحاسبة المعمقة 2، محاسبة الأدوات المالية، عمليات نهاية السنة المحاسبية، اعادة تقييم الاصول، المقاربة البنكية، الجرد المادي وعمل التسوية المرتبطة به، تسوية التكاليف والإيرادات الأحداث اللاحقة بعد الاقفال.

خامسا: قياس القيمة العادلة في البرنامج التكويني الجامعي لمرحلة الليسانس في تخصصات المحاسبة

من خلال هذا الجدول سنحاول دراسة مدى تضمن قياس القيمة العادلة في البرنامج التكويني الجامعي لمرحلة

الليسانس في تخصصات المحاسبة، باستغلال الجداول السابقة وكذا البرامج المفصلة للمقاييس المتعلقة بالمحاسبة.

الجدول رقم (19): قياس القيمة العادلة في البرنامج التكويني الجامعي لمرحلة الليسانس في تخصصات المحاسبة

المقياس	الدرس	اشار الى القياس بالقيمة العادلة	تطرق الى القياس بالقيمة العادلة
محاسبة عامة 1	-	-	-
محاسبة عامة 2	-	-	-
محاسبة معمقة 1	-	-	-
محاسبة معمقة 2	اعادة تقييم الاصول	نعم	-
معايير المحاسبة الدولية	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

من خلال تحليل الجداول نستنتج ان البرنامج التكويني الجامعي الجزائري لمرحلة الليسانس تخصصات المحاسبة لا يركز بشكل كبير على تدريس معايير المحاسبة الدولية فمن مجمل ستة سداسيات تم اعتماد مقياس معايير المحاسبة الدولية في سداسي واحد فقط بحجم ساعي مقدّر ب 45 ساعة بين محاضرات وأعمال تطبيقية، ومقارنة مع متطلبات معايير تعليم المحاسبة الدولية التي تنص على تدريس المعايير بصفة متقدمة نجد ان الحجم الساعي المقدم يتعارض مع توصيات هذه المعايير، خاصة وأن اجمالي معايير المحاسبة الدولية يقدر ب 25 معيار اضافة الى 17 معيار ابلاغ مالي، في حين يقتصر المقياس على معيارين فقط معيار إعداد القوائم المالية ومعيار جدول تدفقات الخزينة اضافة الى بعض المفاهيم النظرية كأسباب وكيفية اصدار المعايير .

ومن جهة اخرى فإن مقاييس المحاسبة الأخرى لم تركز بدورها على القياس بالقيمة العادلة، سوى في مقياس محاسبة معمقة 2 الذي يحدد بعض المفاهيم عند إعادة تقييم الأصول.

وعليه نستطيع القول إن المتخرج بشهادة ليسانس تخصص محاسبة لم يتلقى التكوين اللازم فيما يتعلق بمعيار الابلاغ المالي IFRS 13 "قياس القيمة العادلة" والذي يشكل أحد أهم العقوبات لاعتماد المعيار في تقييم الأصول الثابتة.

الفرع الثاني: التكوين المحاسبي

يقتصر التعليم المحاسبة في الجزائر على الجامعات ومراكز التكوين المهني، حيث يستخرج سنويا العديد من المحاسبين بدرجة التقني سامي من مراكز التكوين المهني والمعاهد، أو بدرجة ليسانس، ماستر، دكتوراه، من المدارس العليا والجامعات، أما فيما يتعلق بمنح الاعتماد المحاسبين والخبراء المحاسبين المحافظين الحسابات، فإن ذلك كان يتم عن من خلال إجراء دراسات تطبيقية على مستوى مكاتب الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، ولكن العملية إيداع طلبات من الاعتماد وتوقف منذ 2010، حيث تم تغيير النظام وذلك بإنشاء مدرسة وطنية للتكوين ومنح الاعتمادات وتمت

المصادقة على مشروعها من طرف السلطات المختصة، وصياغة كافة الأطر القانونية لها، إلا أنها لم ترى النور إلى حد الآن والتكوين بها لم ينطلق.¹

المطلب الثالث: النظام البنكي الجزائري

تُعتبر المؤسسات المالية في الجزائر جزءاً أساسياً من البنية التحتية الاقتصادية للبلاد. يلعب القطاع البنكي دوراً حيوياً في توفير الخدمات المالية للشركات والأفراد على حد سواء، حيث تقدم البنوك خدمات تداول الأموال، والتمويل الاستثماري، والقروض للمشاريع التجارية والشخصية. بالإضافة إلى ذلك، توجد مؤسسات تمويل إسلامية تقدم خدمات مالية مبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية، وهي تلقى اهتماماً متزايداً في السوق المالية الجزائرية. يسهم هذا التنوع في تعزيز النظام المالي والمساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الأول: تطور النظام البنكي الجزائري

أولاً: المرحلة الأولى

كانت البداية سنة 1966 بتأميم البنوك الأجنبية لتصبح بنوك عمومية لتحقيق الأهداف الاشتراكية. بعد ذلك احتفظت البنوك الجزائرية بنفس تركيبها وأهدافها إلى غاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث تميز بنظام البنكي في هذه الفترة بما يلي:²

- نظام البنكي مكون من مجموعة من البنوك الوطنية التي تسيطر عليها الدولة ومجموعة أخرى مملوكة من طرف القطاع الخاص الأجنبي
- احتكار الخزينة العمومية للمعاملات المالية، وهيمنتها على جميع أوجه النشاط المالي البنكي
- اختصار دور البنوك على الجانب الإداري فقط، حيث كانت تعتبر مجرد وسيلة لاستقبال وتوزيع تدفقات النقدية بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية.

ثانياً: المرحلة الثانية

ومن أجل تطوير نشاط البنكي قامت الجزائر بإصلاح المنظومة البنكية من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات حيث تم إصدار القانون 86-12 الصادر بتاريخ 19/08/1986، والمتعلق بنظام البنك وشروط الإقراض، كمحاولة لإصلاح المنظومة البنكية بما يتوافق والإصلاحات التي مست باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية، و بصدد القانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 من المتضمن قانون النقد والصرف والذي يعتبر نقطة التحول لمسار النظام البنكي، سمح هذا القانون بتأسيس محيط بنكي جديد يتماشى أكثر مع التوجه نحو تحرير اقتصاد كما سمحت بترشيد العامل البنكي وبروز المنافسة، لكن سرعان ما توقف هذا التطور الإيجابي بسبب فضيحة البنك الخليفة وقضية البنك الصناعي التجاري، التي أثرت على مسار تطور القطاع الخاص بالجزائر.³

وتستدعي المهام البنكية الجديدة الواردة في قانون النقد والقروض أن تجدد المناهج التنظيم والتشغيل، في القطاع المصرفي يحتاج لتشغيله إلى بنية نقدية متطورة، وتشمل هذه البنية كل الفروع التكنولوجية للخدمات البنكية، انظمة

¹ عبد الخالق أودينة، مرجع سبق ذكره، ص55.

² مخلوفي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

³ سميرة دواق، مرجع سبق ذكره، ص163.

المشاركة في التنافس بين البنوك، ومن الضروري إقامة نظام يتكيف مع المعايير البنكية العصرية وذلك لن يكون إلا بإصلاحات عميقة فعالة عن طريق:¹

- خلق المنافسة بين البنوك
- فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية
- ضروري التوفير الاستراتيجية الفعالة لأداء البنوك
- إصلاح الجانب المحاسبي للبنوك بما يتلاءم واقتصاد السوق
- ضرورة تكوين إطارات مسيرة كفأة
- ضرورة توسيع نشاط السوق النقدي والمالي
- إعطاء البنك الاستقلالية في التمويل والإقراض

ثالثا: المرحلة الثالثة

و لقد خضع القانون 90/10 إلى ثلاثة التعديلات كان الأول في 2001 بموجب الرقم 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، الذي حمل بشكل اساسي الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض وإلغاء مدة عهده المحافظ ونوابه، بينما كانت تعديل الثاني في 2003 بموجب الأمر 03/11 المؤرخ 26 أوت 2003، حيث حمل هذا التعديل الثاني في واقع الأمر نصا جديدا من حيث تنظيمه وصياغته، وعلى الرغم من أنه حذف أشياء كانت موجودة في النص 90/10، وأضاف أشياء لم تكن موجودة وضبط أخرى كانت مصاغة بشكل عام إلا أنه حافظ على أهم المبادئ العامة التي قام عليها القانون في صيغته الأولى، ثم جاء التعديل الثالث في سنة 2010 بموجب الامر 10/04 المؤرخ في 26 أوت 2010 الذي أدخل بعض التعديلات عن نص 03/11 تركزت بشكل أساسي على تعزيز دور بنك الجزائر في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز الدور الرقابي في اللجنة المصرفية إضافة الى إعادة صياغة نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في البنوك العاملة في الجزائر، ولذلك فان دراسة هيكل النظام النقدي الجديد وآليات عمله تتم في إطار قانون 2003 والاضافات التي جاء بها تعديل 2010 ولا يتم العودة إلى نص 1990 إلا بغرض المقارنة او الايضاح.²

الفرع الثاني: مشاكل النظام البنكي الجزائري

وتشمل هذه التحديات الكثير من السلبيات التي مازال يعاني منها الجهاز البنكي الجزائري التي لم تستطع مختلف الإصلاحات البنكية التي تم تبنيها جعله يتخطاها ومن أهمها:³

أولا: صغر حجم البنوك الجزائرية

رغم التطور الذي عرفته البنوك الجزائرية فيما يتعلق بزيادة أصولها ورؤوس أموالها إلا أنها ما زالت تعتبر صغيرة الحجم إذا ما قارنت بالبنوك العربية والدولية الاخرى وهو أمر سيحد لا محالة من قدرتها على التمويل طويل الأجل وكبير

¹ رابح عبد الحق، مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص125.

² حديدي ادم، مرجع سبق ذكره، ص251.

³ بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالقرض والنقد والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2013، ص 43.

الحجم وفي نفس الوقت يقلل من مستوى الخدمات والمنتجات التي يمكن أن تقدمها للزبائن وبالتالي تخفض من قدرتها التنافسية خاصة في ظل التحولات المحلية والدولية التي تعرفها البيئة البنكية.

ثانيا: هيكل ملكية البنوك

رغم مرور أكثر من 20 سنة على إجراء الإصلاحات البنكية في الجزائر وفتح القطاع البنكي أمام القطاع الخاص إلا أننا نلاحظ أن هيكل ملكية القطاع البنكي الجزائري ما زال يسيطر عليه القطاع العام ويمثل نسبة كبيرة منه فنجد أن من حوالي 20 بنك معتمدا يمتلك القطاع العام ثمانية بنوك وهي الأكبر حجما على الساحة البنكية من بين أهم السمات التي تميز الجهاز البنكي الجزائري هو ارتفاع درجة التركيز التي تتمثل في ارتفاع نصيب عدد قليل من البنوك من مجمل الأصول البنكية حيث نجد البنوك العمومية السبعة تمتلك أكثر من 95% من إجمالي الأصول البنكية، وهذا الأمر يحد من المنافسة نظرا لأنه في مثل هذه الحالات فإن لممارسات بعض البنوك انعكاسات هامة على البنوك الأخرى.

ثالثا: ضعف استخدام التكنولوجيا

لقد خطت الجزائر خطوات قليلة في مجال تطوير واستخدام التكنولوجيا في العمل البنكي إلا أنها ما زالت تحتاج إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

ويزيد استخدام التكنولوجيا من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، اذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا مما يزيد ثقة المستثمرين. كذلك فإن استخدام التقنيات الحديثة يمكن البنوك من التوسع وتنويع الخدمات التي تقدمها لزبائنهم ويساهم بالتالي في رفع كفاءة الوساطة المالية.

رابعا: ضعف الإفصاح والرقابة

ما زالت المؤسسات البنكية العاملة في الجزائر خاصة العمومية منها تفتقر الى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح، وهو ما يلاحظ من خلال غياب البيانات وصعوبة الحصول عليها لإجراء الدراسات والمقارنات بينها وبين البنوك الدولية، ويمكن اضافة العناصر التالية:

- تأخر في انتشار وتوزيع البنوك على كافة مستوى التراب الوطني
- عدم فعالية البنوك وطرق تسييرها
- طول مدة منح القروض البنكية
- التخصيص بعض البنوك في قطاعات محددة الأمر الذي يحد من المنافسة
- عدم استقلالية البنوك
- عدم إقرار الضمانات في حالة منح القروض البنكية وتوطينها على أساس التوطين المسبق والمركزي

الفرع الثالث: اصلاحات النظام البنكي الجزائري

أولا: تعزيز صلابة الجهاز البنكي في ظل معايير بازل

سعى النظام الجزائري بمسيرة التطورات الحاصلة على الساحة البنكية العالمية حتى وان كان الامر قد سجل تأخرا ملحوظا منها مقررات بازل 3 من خلال إصدار بعض الانظمة والمراسيم التي كان الهدف منها وضع أرضية مساعدة على تطبيق مضمون الاتفاقية من خلال:¹

1- تعزيز متطلبات رأس المال وكفايته

يمثل رأس المال دعامة الضمان الاولى بالنسبة للزبائن والمودعين، ولهذا فوجود حجم كافي من رأس المال يعتبر أمرا مهما في ضمان ملائمة هذه الهيئات أمام تعدد المخاطر وما هو ما ينعكس على سلامة النظام البنكي ككل، ونظرا لأهمية هذا التنظيم الاحترازي فقد أولى له المشرع الجزائري أهمية كبيرة جعله عرضة للكثير من التغيرات وهو ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (20): تطور رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر

رقم النظام	السنة	رأس مال البنوك	رأس مال المؤسسات المالية
النظام 01-90	1990	500 مليون دينار جزائري	100 مليون دينار جزائري
النظام 01-04	2004	2 مليار و 500 مليون دينار جزائري	500 مليون دينار جزائري
النظام 04-08	2008	10 ملايين دينار جزائري	3 ملايين و 500 مليون دينار جزائري
النظام 03-18	2018	20 مليار دينار جزائري	6 ملايين و 500 مليون دينار جزائري

المصدر: عباسي طلال وأولاد زاوي عبد الرحمن، واقع صلاية وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل 3، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة سوق أهراس، المجلد 6، العدد 3، ديسمبر 2019، ص 471.

يمكن القول أن رفع مستوى رأس المال يسمح بإعطاء دفعة قوية في مجال تعزيز القاعدة المالية للبنوك والنظام البنكي بصفة عامة ويعطيها القدرة في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد الوطني، وكملاحظة فرفع الحد الأدنى لرأس المال سوف يمس البنوك الخاصة فقط عكس البنوك العمومية والتي يتجاوز رأس مالها أضعاف الحد القانوني

2- إنشاء نظام التنقيط بنكي SNB

يعد نظام SNB طريقة إشراف موحدة جديدة، مستمدة من أحسن الممارسات الدولية والمتمثلة في CAMELS حيث يقوم هذا النظام على تقييم مؤشر أداء وملائمة البنوك والمؤسسات المالية عن طريق اعطائها علامة بفضل مقاربتها التنبؤية للمخاطر، والذي تم تطويره بمساعدة تقنية للخزينة الأمريكية وصندوق النقد الدولي يتمشى ومبادئ الرقابة البنكية لبازل يسمح هذا النظام ب:

- رد فعل مستهدف وسريع اللجنة البنكية باتخاذ تدابير تصحيحية ملائمة لمواجهة الصعوبات التي قد تعرفها المؤسسة المالية.

¹ عباسي طلال وأولاد زاوي عبد الرحمن، واقع صلاية وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل 3، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة سوق أهراس، المجلد 6، العدد 3، ديسمبر 2019، ص 471، 474.

- تخفيض تكلفة الإشراف بتقييم أحسن لخطر كل مؤسسة والاستعمال العقلاني لموارد الإشراف.
- استهداف المؤسسات التي تعرف صعوبات.

1- تعديل المخطط المحاسبي البنكي الجزائري

في 23 جويلية من سنة 2009، ومسايرة للإصلاحات التي قامت بها الجزائر على نظام المحاسبي المالي، تم اصدار النظام رقم 09/04 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ويهدف هذا النظام الى تحديد مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، بحيث تلتزم هذه المؤسسات بتسجيل عملياتها وفقا للمخطط الحسابات البنكية، ولا يمكن لها مخالفته بصفة مؤقتة إلا بترخيص خاص من بنك الجزائر، وحزب هذا النظام تلغى كل الأحكام المخالفة لاسيما نظام رقم 92/08 المتضمن مخطط الحسابات البنكي، وتطبيق أحكام 09/04 ابتداء من واحد جانفي 2010¹

2- الاتجاه نحو خصخصة البنوك

تعد خصخصة البنوك أحد المداخل الرئيسية للبدء في تطوير القطاع البنكي وزيادة كفاءته، وبالتالي قدرته التنافسية، وقد كانت التفكير في الخصخصة نتيجة لتزايد الآثار السلبية للتدخل الحكومي في أعمال البنوك حيث تتدنى تكلفة الإقراض مما شجع على الإفراط في عمليات الائتمان، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وتراكم الديون المتعثرة، وتزايد الفساد داخل البنوك العامة الى جانب تزايد العمالة بشكل ملحوظ.²

إن الاعتماد على المعيار IFRS13 لتقييم الأصول الثابتة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يتطلب درجة كبيرة من الإفصاح والشفافية لتسهيل مهمة المقيمين والخبراء في تحديد قيم الأصول المراد تقييمها، ولكن مما سبق نستنتج أن ضعف الإفصاح والالتزام بالتحفظ والسرية في البنوك الجزائرية يعد من اهم التحديات لتطبيق قياس القيمة العادلة لتقييم الأصول الثابتة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الرابع: بورصة الجزائر

بعد الاستقلال مباشرة إتبع الجزائر نمودجا للتنمية الاقتصادية مرتكزا على التخطيط المركزي للاقتصاد وعلى نمودج الصناعة المصنعة، وقد قامت هذه الاستراتيجية على التمويل غير مباشر والإصدار النقدي للمسيرين، ولم تكن هناك حاجة لا إلى سوق مالي ولا إلى بورصة.

الفرع الاول: نشأة بورصة الجزائر

وعندما اضطرت الجزائر الى التخلي على هذا المنهج اثر ازمة 1960 انخفاض أسعار البترول وزيادة حجم المديونية، واللجوء الى برامج التصحيح الهيكلي المرسومة والمدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، كان لابد من إنشاء سوق مالي وبورصة لتواكب التطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي، إذن فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية الجزائرية جاءت إثر الإصلاحات التي أعلن عنها سنة 1987، لتتولى بعدها عدة قوانين و مراسيم تشريعية اقتصادية لتتوج بصور

¹ حديدي ادم، مرجع سبق ذكره، ص253.

² فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2017، ص87.

المرسوم التشريعي رقم 93/10 المؤرخ في 23 ماي 1993 الذي يقضي بإنشاء بورصة للقيم المنقولة في الجزائر، والتي لم تظهر للوجود إلى سنة 1996 لتباشر نشاطها الفعلي في 13 ديسمبر 1999.

وشهدت هذه المرحلة إصدار مجموعة من التشريعات التي تنظم عمل شركة القيم المنقولة مثل المرسوم التنفيذي 169-91 و 170-91 اللذان ينظمان معاملات الخاصة بالقيم المنقولة وكذا طبيعتها وأشكالها وشروط ستارها المرسوم التنفيذي 171-91 المؤرخ بتاريخ 21 ماي 1991 المتعلق بلجنة البورصة.¹

الفرع الثاني: الهيئات المتدخلة في البورصة

تتكون الهيئات المتدخلة في البورصة من:²

- 1- لجنة التنظيم عملية بالبورصة: تمثل سلطة السوق المالي الساهرة على ضمان احترام أنظمة البورصة سارية المفعول وحماية المدخرين.
- 2- شركة تسيير بورصة القيم: هي شركة ذات أسهم مملوكة للوسطاء في عملية البورصة، وتتمثل مهامها في التنظيم العملي لعمليات إدخال الشركات إلى البورصة وتنظيم جلسات التداول، ونظام التسعيرة ونشر المعلومات والاحصائيات المتعلقة بالبورصة.
- 3- الوسطاء في عملية البورصة: هم البنوك والمؤسسات المالية والشركات التجارية التي تتمحور نشاطاتها أساسا حول القيم المنقولة، ويتم اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة من طرف لجنة التنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
- 4- ماسكوا الحسابات حافظو السندات: وهم البنوك والمؤسسات المالية وشركات التجارية التي تمتلك صفة الوسطاء في عملية البورصة، ويوفر ماسكوا الحسابات حافظو السندات للمستثمرين خدمات فتح وتسجيل الحسابات الجارية المخصصة للقيام بالمنقولة المكتتب عليها في السوق الأولية أو المكتسبة في السوق الثانوية.
- 5- هيئة التوظيف الجماعي للقيم المنقولة: وتتألف من شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير والصناديق المشتركة للتوظيف وتمثل هذه الهيئات بمثابة محفزات حقيقية لضمان السيولة على مستوى سوق البورصة ولهم دور فعال في نشر القيم المنقولة في أوساط فئة واسعة من جمهور المستثمرين.
- 6- المؤتمر المركزي للسندات: تم تأسيسه طبقا للقانون 03-04 المؤرخ في 17 فيفري 2003، وهو عبارة عن هيئة أسست على شكل شركة ذات أسهم، و بتريخيص من طرف لجنة تنظيم المراقبة عمليات البورصة، راس مالها موزع بين مختلف المساهمين فيها وهم ستة بنوك وثلاث شركات مسعرة (صيدال، الأوراسي، المؤسسة الجهوية للصناعات الغذائية مشتقاتها سطيف) وتتمثل وظيفتها الأساسية في مسك الحسابات وحفظ السندات المتداولة في البورصة بالإضافة الى تنفيذ العمليات على السندات التي تقررها للشركات المصدرة (دفع أرباح الأسهم، رفع رأس المال...)، نشر المعلومات المتعلقة بالسوق وكذا ترميز سندات المقبولة.

¹ بودية خالد، دراسة عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2018، ص 103.

² عبد الخالق أودينة، مرجع سبق ذكره، ص 180.

7- المصدرون: وهم عبارة عن أشخاص معنويين في شكل شركات مساهمة تتدخل من أجل تمويل نشاطاتهم وتتم لتدخلاتهم في البورصة بتقديم عرض عمومي للادخار.

الفرع الثالث: أسواق بورصة الجزائر

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين كمايلي:¹

أولاً: سوق سندات رأس المال

تتكون سوق سندات رأس المال من:

1- السوق الرئيسية: الموجهة للشركات الكبرى. ويوجد حالياً أربعة (04) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي:

- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني.
 - مؤسسة التسيير الفندي الأوراسي: الناشطة في قطاع السياحة،
 - أليانس للتأمينات: الناشطة في قطاع التأمينات،
 - مؤسسة بيوفارم: الناشطة في القطاع الصيدلاني.
- 2- سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، المعدل والمتّم للنظام رقم 03-97 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلّق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة. (صادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو 2012)

ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق مُحكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم.

AOM Invest هي الشركة الوحيدة المدرجة في هاته السوق

ثانياً: سوق سندات الدين

تتكون سوق سندات الدين من:

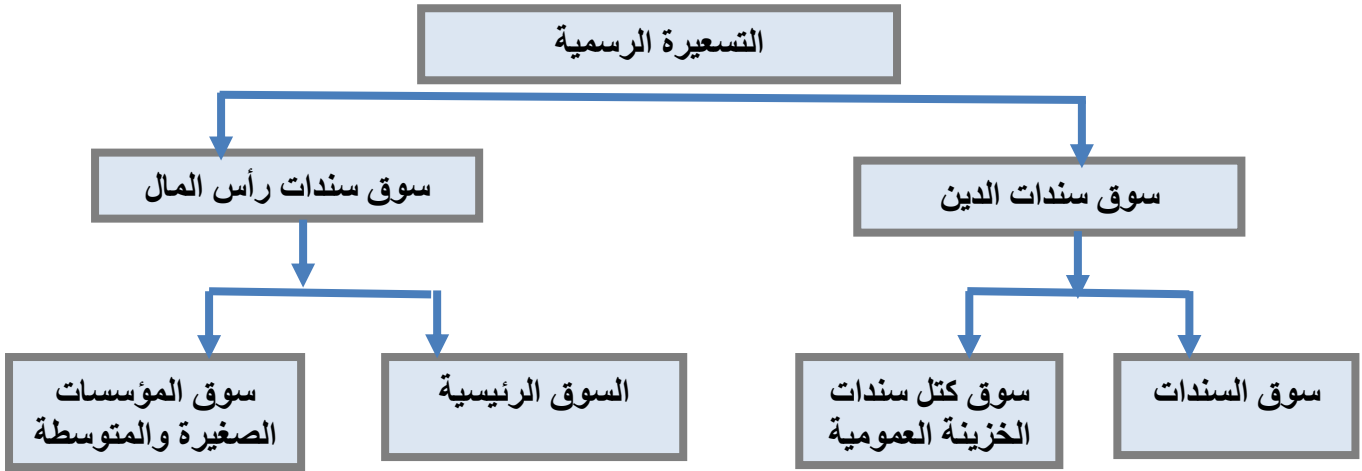
- 1- سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم.
- 2- سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. وتأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حالياً أكثر من 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينار جزائري.

ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات استحقاقها بين 7 و 10 و 15 عاماً، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

¹ الموقع الرسمي لبورصة الجزائر <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145>

ويمثل الشكل البياني التالي التسعيرة الرسمية لبورصة القيم

الشكل رقم (13): التسعيرة الرسمية لبورصة القيم



المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145>

الفرع الرابع: شروط الإدراج في بورصة الجزائر

تتباين شروط الإدراج في سوق سندات رأس المال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، فالأولى تنشط على مستوى سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والثانية تنشط على مستوى السوق الرئيسية، وقد حددت مؤسسة تسيير بورصة القيم المنقولة الشروط اللازمة للإدراج لكلا النوعين من المؤسسات، وسنلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (21): جدول تلخيصي لشروط الإدراج في سوق سندات رأس المال

الشروط	سوق سندات رأس المال	
	السوق الرئيسية	سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الشكل القانوني	شركة ذات أسهم	شركة ذات أسهم
رأس المال الأدنى المدفوع	500.000.000 دج	لا يوجد حد معين
نتائج السنة المالية الأخيرة	رابحة	ليست مطلوبة
الحصة المطروحة للاكتتاب العلني من رأس المال الأدنى	20%	10%
الكشوف المالية المصدقة والمنشورة	للسنوات الثلاث الأخيرة، على أن تكون نتائج السنة الأخيرة رابحة	للسنتين الأخيرتين، ما لم تحصل على إعفاء من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
هيكل التدقيق المحاسبي الداخلي	مطلوب	مطلوب+تعيين مرقى البورصة
عدد أصحاب الأسهم يوم الإدراج في البورصة	150 مساهما	50 مساهما أو 3 مستثمرين من المؤسسات.

المصدر: شركة تسيير بورصة القيم، دليل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 9

الفرع الخامس: مشاكل ومعوقات نشاط البورصة

يمكن تصنيف عوائق نشاط البورصة كالتالي:

أولاً: عوائق اقتصادية

من أهم العوائق الاقتصادية لنشاط البورصة ما يلي:¹

- فشل العمليات الخوصصة: عندما قررت الجزائر انتهاج اقتصاد السوق انطلقت في عملية بيع مؤسسات القطاع العام الى الخواص، وهي عملية انتابتها العديد من النقائص التي حالت دون نجاحها وتوسعها، وينسب الخبراء الاقتصاديون ذلك الى غياب إرادة سياسية واستراتيجية واضحة المعالم في هذه العملية، وعدم مرونة القوانين الإدارية وقانون العمل، والوضعية المعقدة للمؤسسات الاقتصادية (انتاجيا، ماليا، جبائيا...) والمثقلة الأعباء الاجتماعية وسوء التسيير
- التضخم: تؤدي ظاهرة التضخم الى عزوف الأفراد على الادخار وتقليل حجم المدخرات

¹ جرد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- السوق الموازية: يعتبر اللجوء إلى الأسواق الموازية أمرا محفزا بسبب حجم وأهمية الأرباح المحققة فيه دون ظهورها إلى العالم أو خضوعها إلى الضرائب على خلاف التوجه نحو الاستثمار في الأوراق المالية
- الضغط الجبائي: يتميز النظام الجبائي الجزائري بتعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف مردودية الأموال المستثمرة في الأوراق المالية، وبالتالي تغيير السلوك الادخاري والاستثماري للأفراد
- ضعف القدرة الشرائية لدى جمهور المواطنين وبالتالي قلة المدخرات الفردية، مشكلة تدني الدخل الفردي وعدم استقرار أوضاع الفئات التي تحققه تحد من حجم الطلب على الأوراق المالية.

ثانيا: عوائق تشريعية

لا تزال أوجه الضعف في مجال الأطر التشريعية والتنظيمية واضحة في العديد من الجوانب فمن جانب يتمثل القصور في غياب الاستقلال الإداري لبورصة الجزائر وقلة الصلاحيات المخولة لها وافتقارها أدوات تساعد على إدارة الأوراق المالية، ومن جانب آخر غياب الشركات صانعة الأوراق وشركة التسوية والمقاصة ذلك بإطالة تطبيق تشريعات فاعلة غالب التشريعات لا تطبق إلا بعد مدة طويلة.¹

ثالثا: العوائق التنظيمية

إن الممارسة الميدانية لنشاط البورصة تشترط تكويننا عاليا لقراءة المعطيات المتاحة وتفسيرها وتحليلها واتخاذ القرارات المناسبة وهذه الكفاءة يجب أن تتوفر في كل العاملين بالبورصة وحتى لدى باقي متدخلين، وحتى لو اعتمد البورصة في المرحلة الأولى من الانطلاق على إطارات البنوك والمؤسسات المالية وإطارات شركات المساهمة في إدارتها فهذا غير كافي. ويعد غياب المتخصصين أكبر عائق في عملية سير البورصة فعمل البورصة يتوقف على وجود الوسطاء الذين يتقنون التحكم في بيع وشراء الأسهم والسندات ويكون لهم من الناحية القانونية الأولوية في ممارسة هذه العملية وهذا رغم كل الجهود المبذولة في هذا المجال.

رابعا: العوائق الاجتماعية والثقافية

- يميل الفرد الجزائري نحو حيافة الموجودات العقارات أو تلك التي تتضمن السيولة ودرجة الامان والعائد المضمون قبل أي اعتبار وذلك بفعل تأثير عوامل اجتماعية وثقافية تتمثل في:
- عوامل تاريخية ترتبط أساسا بالأمية، وعدم الثقة في هذه الأداة والخوف من مراقبة المصالح الجبائية.
- غياب ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية.
- العامل الديني

المبحث الثالث: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي مجموعة من السياسات والإجراءات التي تستخدمها المؤسسات لتسجيل وتلخيص وتحليل وإبلاغ المعلومات المحاسبية في الجزائر، تم اعتماده في عام 2009 ليحل محل المخطط الوطني للمحاسبة الذي كان

¹ جرد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص35.

قيد الاستخدام منذ عام 1975، دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2010 ويطبق على جميع الشركات والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

يمثل النظام المحاسبي المالي (SCF)، نقلة نوعية في الممارسة المحاسبية بالجزائر. حيث تطلعت هذه الأخيرة الى تكييف نظامها المحاسبي مع التغيرات الاقتصادية العالمية ومتطلبات الشفافية المالية.

الفرع الأول: مراحل تطور التشريع المحاسبي الجزائري

أولاً: الفترة من 1962 إلى 1975

ورثت الجزائر غداة الاستقلال المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية نتيجة الأوضاع المزرية للحرب وعدم الاستقرار الناتج عنها حيث أصدرت السلطات الجزائرية القانون الأساسي رقم 62/157 الصادر في 1962/12/31 القاضي بتمديد العمل بالقوانين الفرنسية، لهذا تمت المواصلة بالعمل بالمخطط المحاسبي العام PCG، خلال الفترة الممتدة ما بين 1962 إلى 1975¹

لكن منذ بداية السبعينيات تميز الوضع الجديد بوضع مرجعية حسابية جديدة فيما يتناسب مع الأوضاع السائدة آنذاك إذ قامت الدولة بتأسيس هيكل جديد يشرف على المحاسبة يسمى بالمجلس الأعلى للمحاسبة تحت وصاية وزارة المالية تم إنشائه بموجب الأمر 82/71 مؤرخ في 29 ديسمبر 1971 والذي أوكلت له مهمتين أساسيتين:

- الأولى هي تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسبي في الجزائر
- والثانية إنشاء مخطط محاسبي وطني يعوض المخطط المحاسبي العام الفرنسي

إن القانون الجزائري الذي نص على الاستمرار بالعمل بالتشريعات الفرنسية كان هدفه إعطاء الوقت الكافي للبدء في صدور التشريعات الوطنية ففي فترة السبعينيات جاء القانون المحاسبي والمتضمن في الأمر رقم 35/75 الصادر في 29 أفريل 1975 المتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني الذي يسري مفعوله ابتداءً من 01 جانفي 1976 بهدف التأقلم ومسيرة أدوات التسجيل والقياس والافصاح المحاسبي للنشاطات الوطنية مع التغيير الحاصل في تنظيم هذه النشاطات حسب التوجه الاقتصادي المتسم بالاشتراكية.²

ثانياً: الفترة من 1975 إلى 2007

استمر العمل بالقانون الجديد دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانينات، وبعبارة أخرى أدى مهمته بنجاح لغاية البدء في إصلاحات جديدة ابتداء من 1988، والبدء في التفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه قوى السوق، فهنا بدأت تظهر محدودية المخطط المحاسبي الوطني للتكفل بأنشغالات الجديدة.³

وفي سنة 2007 تم إصدار نظام محاسبي جديد والمتمثل في النظام المحاسبي المالي ومن خلالها اعتمدت الجزائر توجه جديد في مجال التوحيد المحاسبي يوافق تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة وإعداد التقارير المالية ويهدف هذا التوجه لوضع نظام

¹ طيبة محمد رضا، لوالبية فوزي، مراحل تطور الاطر القانونية للمحاسبة في الجزائر، مداخلة مراحل الإصلاح المالي في الجزائر وأهم محاوره، جامعة المسيلة، ص1.

² مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي واشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، 2008، ص195

³ مختار مسامح، المرجع نفسه، ص196

يتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة التي جاءت نتيجة الاصلاحات الاقتصادية والمالية الرامية إلى مواكبة متطلبات اقتصاد السوق، باستجابة المحاسبة لاحتياجات أطراف عديدة من المعلومات، والتي يأتي في مقدمتها المستثمرون الأجانب، من خلال لتوفيق البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية.

الفرع الثاني: مفهوم النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي هو تقنية تسيير موحدة تهدف إلى تنظيم المعلومات المالية حيث تسمح بتخزين المعطيات القاعدية والعديدية عن طريق تصنيفها، تقييمها وتسجيلها كما تهدف أيضا إلى عرض جداول مالية تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزنتها في نهاية السنة.¹ وتضمن النظام المحاسبي للمؤسسات معطيات جديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية والقوائم المالية، كما يتضمن: تصنيف الكتل المحاسبية والمجموعات، تحديد الحسابات، وضع القوائم المالية، تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.² إن الهدف الذي يسعى إليه النظام المحاسبي المالي من تنظيم المعلومات المالية وتبويبها في جداول هو إعطاء صورة صادقة وقابلة للمقارنة وملائمة عن الوضعية المالية للمؤسسة لغرض اشباع حاجة مستعملي هذه المعلومات المالية كل حسب صفته.³

الفرع الثالث: خصائص النظام المحاسبي المالي

من خلال هذا التعريف نستخلص خصائص النظام المالي الآتية:⁴

- نظام للمعلومة المالية يركز على المفهوم المالي.
- يقدم النظام المحاسبي المالي كشوف (قوائم) مالية تعكس صورة صادقة عن المركز المالي.
- من خلال الكشوف المالية التي يقدمها يمكن قياس أداء ونجاعة الكيان.
- يتعامل النظام المحاسبي المالي مع معلومات قابلة للقياس.
- يقوم بتصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية.
- قياس وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية.

المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يحدد الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ما يلي:

- المفاهيم التي على أساسها تحضر وتعرض القوائم المالية
- مجال التطبيق

¹ علاوي لخضر، المحاسبة المعقدة وفق SCF، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2018، ص10
² شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص19.
³ علاوي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص10
⁴ هني محمد فؤاد، طرق التقييم الحاسبي لعناصر قوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2013، ص127.

- الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومة المالية بحيث يشكل مرجع لإصدار معايير جديدة
- كما يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات غير المنصوص عليها بشكل صريح في النصوص المحاسبية

الفرع الأول: أهداف الإطار التصوري

يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية الى المساعدة على:¹

- تطوير المعايير
- تحضير الكشوف المالية
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية
- ابداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

الفرع الثاني: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

تحدد المواد 2.3.4.5 من القانون رقم 11-07 والمتضمن النظام المحاسبي المالي ما يلي:²

تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها.

يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري،
- التعاونيات،
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة،
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

الفرع الثالث: الفرضيات والمبادئ المحاسبية وخصائص النوعية للمعلومة المالية

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 للسنة الخامسة والأربعون، الصادر بتاريخ 22 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 28 ماي 2008، ص 11.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 للسنة الرابعة والأربعون، الصادر بتاريخ 15 ذو القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007، ص 3.

أولاً: الفرضيات المحاسبية

لتحقيق أهداف الإطار التصوري حدد هذا الأخير أن تعد الكشوفات المالية على أساس فرضيتين محاسبة التعهد واستمرارية الاستغلال¹

1- محاسبة التعهد: أو محاسبه الحقوق والالتزامات التي تم إقرارها بمعنى أن تسجيل الأحداث والمعاملات في المحاسبة يكون بمجرد حدوثها دون انتظار وقت التسديد أو القبض النقدي بحيث تسجل في الحسابات وتظهر في القوائم المالية في السنوات التي ترتبط بها

2- محاسبة استمرارية الاستغلال: بمعنى أن يتم اعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة ستستمر بالنشاط في المستقبل المنظور.

ثانياً: المبادئ المحاسبية

1. استقلالية الذمة المالية: يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها.

تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول الكيان وخصومه وأعبائه ومنتوجاته وأصول وخصوم وأعباء ومنتوجات المشاركين في رؤوس أمواله الخاصة أو مساهميه.

2. الأهمية النسبية: بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية:²

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان.
- يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة
- يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

3. التكلفة التاريخية: تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.³

4. مبدأ الصورة العادلة: أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو أن تعبر عنها بشكل معقول اعتماداً على مقاييس وأسس الاعتراف.

¹ Conseil national de la comptabilité, **MANUEL DE LA COMPTABILITE FINANCIERE**, Ministere de finance, 2013, p17

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 للسنة الخامسة والأربعون، الصادر بتاريخ 22 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 28 ماي 2008، ص12.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع نفسه، ص12.

5. مبدأ عدم المقاصة (عدم التعويض): ينبغي القيام بمقاصة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم، الإيرادات والأعباء، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونيا أو جراء اتفاقية مثلا المقاصة التي تتم بين الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والرسم على القيمة المضافة على المبيعات.
6. مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية أو السابقة: يعني هذا المبدأ مراعاة استقلالية الدورات المالية من خلال احترام الدورة المالية المقفلة وعدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية الحالية لمخالفة هذا لمصادقية المحاسبة.
7. مبدأ الوحدة النقدية: يفرض هذا المبدأ على جميع المؤسسات داخل الإقليم الوطني تقديم القوائم المالية بالعملة الوطنية، وفي حالة الأحداث التي تقع بالعملة الأجنبية فقد حدد النظام المحاسبي المالي طرق معالجتها.
8. الحيطة والحذر: مراعاة درجة معقولة من الحيطة في القيام بالأحكام اللازمة لإعداد التقديرات ضمن شروط الشك، بكيفية لا يتم تقييم الأصول والمنتجات أكثر من قيمتها، أو تقييم الخصوم أو الأعباء أقل من قيمتها.¹
9. مبدأ استقلالية الدورات: إن مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات أو الأعباء.
10. مبدأ المداومة: يعتمد هذا المبدأ على الحفاظ على الطرائق المحاسبية (المداومة) بحيث يتم استعمال نفس طرائق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية.
11. مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: يعتجر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث يقر مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.²

ثالثا: خصائص النوعية للمعلومة المالية

تتمثل الخصائص النوعية للمعلومة المالية فيما يلي:³

- 1- القابلية للفهم: تعني هذه الخاصية أنه يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية أن تكون مفهومة من طرف مستخدمين تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي وتكون لهم الرغبة في دراسة القوائم المالية في ظرف زمني سريع نسبيا.
- 2- الملائمة: يقصد بملائمة المعلومة المالية بأنها تؤثر على القرارات التي تتخذ من طرف المسيرين إذ تساعد على تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، كما أن المعلومة تؤكد أو تصحح التقييمات السابقة. عادة ما تكون ملائمة المعلومات المالية مرتبطة بطبيعتها وأهميتها النسبية.
- 3- الموثوقية: تكون المعلومة موثوقة حينما لا تحتوي على خطأ أو تحيز.

¹ علاوي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص12-13.

² شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص22.

³ جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية، الصفحات الزرقاء، 2011، ص13-14.

4- القابلية للمقارنة: يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا قادرين على إجراء مقارنة من حيث الزمن وأخرى من حيث الحجم.

تعني المقارنة من حيث الزمن دراسة القوائم المالية المتتالية لنفس المؤسسة، بينما يقصد بالمقارنة من حيث الحجم، أخذ مجموعة من المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع وبحجم متقارب ثم مقارنتها.

المطلب الثالث: الإطار التنظيمي والقانوني للنظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: الإطار التنظيمي للنظام المحاسبي المالي

من خلال النظام المحاسبي المالي يجب على المؤسسات والخاضعين لهذا النظام المحاسبي المالي مراعاة واحترام المبادئ والقواعد التالية:¹

- 1- المحاسبة ينبغي أن يحترم فيها مبادئ الحيطة والحذر، الدقة والمصدقية، والشفافية والإفصاح.
- 2- كل العمليات تقاس بالعملة الوطنية، وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب المعايير المحاسبية.
- 3- ينبغي أن تكون داخل كل مؤسسة دليل عمل للمراقبة والمراجعة الداخلية والخارجية.
- 4- عناصر الخصوم والأصول، ينبغي أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية والقيمة، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، ويجب أن يعكس الجرد الوضعية الحقيقية للأصول والخصوم.
- 5- كل تسجيل محاسبي ينبغي أن يخضع لمبدأ القيد المزدوج بحيث يكون هناك حساب مدين والآخر دائن، يجب أن تكون المبالغ المدينة مساوية للمبالغ الدائنة، مع مراعاة التسلسل الزمني في عملية التسجيل كما يجب تحديد مصدر كل تسجيل محاسبي.
- 6- كل تسجيل محاسبي يجب أن يتم انطلاقاً من وثائق مؤرخة ومكتوبة في شكل يضمن المصدقية.

دليل أعمال نهاية الدورة يجب أن يكون موثق بصفة واضحة في كل مؤسسة.

بالإضافة إلى:²

- 7- لا يمكن إجراء أي مناقصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية وتعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلاً تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات.

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 17
² علاوي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 20-21

8- تعتمد المؤسسات الخاضعة لأحكام النظام المحاسبي المالي إلى مسك دفاتر محاسبية تشمل دفترا يوميا، دفترا كبيرا ودفتر الجرد، يتفرع الدفتر اليومي والدفتر الكبير إلى عدد من الدفاتر المساعدة والسجلات المساعدة بالقدر الذي يتوافق مع احتياجات المؤسسة.

9- تسجل في الدفتر اليومية حركات الأصول والخصوم والأموال الخاصة وأعباء ومنتجات المؤسسة، وفي حالة استعمال دفاتر مساعدة فإن الدفتر اليومي يتضمن فقط الأرصدة الشهرية للعمليات المسجلة في الدفاتر المساعدة.

10- يتضمن الدفتر الكبير مجموع حركات الحسابات خلال الفترة المالية.

11- ينقل في دفتر الجرد الميزانية وحسابات النتائج الخاصة بالمؤسسة.

12- تحفظ الدفاتر المحاسبية ووثائق الثبوتية لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ إقفال الدورة المالية.

13- تخضع الدفاتر المحاسبية إلى تأشيرة رئيس المحكمة مقر تواجد المؤسسة.

14- يجب على المؤسسة احترام التسلسل الزمني في تسجيل الأحداث وضمان عدم المساس بالتسجيلات في دفاترها المحاسبية أو إجراء أي تغيير أو نقل إلى الهامش.

15- المؤسسات الخاضعة لمحاسبة مالية مبسطة، تلتزم بضبط يومي للإيرادات والأعباء.

وأیضا: ¹

16- تشمل الكشوف المحاسبة الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.

17- يجب أن تعرض الكشوف المحاسبة الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يحدث على الحالة المالية، كما يجب أن تعكس هذه الكشوف كل المعاملات والأحداث المتعلقة بنشاط الكيان (المؤسسة).

18- تضبط الكشوف المحاسبية تحت إشراف المسؤولين خلال مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر من تاريخ الإقفال.

19- كما يجب أن تتوفر في الكشوف المحاسبية معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع الدورة المحاسبية السابقة،

20- يجب أن تتضمن الملاحق إيضاحات في شكل مقارنة وصفية عددية، وتشمل التعديلات في الطرائق المحاسبية وغير ذلك من التوضيحات والتي من خلالها يمكن قراءة القوائم المالية بشكل يسمح بمقارنة دورة محاسبية أخرى.

21- كل مؤسسة لها مؤسسات فرعية يجب أن تنشر الكشوف المحاسبية المدمجة للمؤسسة الأم ككل سنويا.

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 18-19

22- يمكن أن يلجأ الكيان إلى إعادة التقدير بغرض تحسين مستوى ونوعية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف المالية.

23- تركز عملية إعادة التقدير على الظروف التي تمت على أساسها هذه العملية والتي تعتمد على معلومات جديدة بهدف الحصول على معطيات أكثر موثوقية.

24- لا يتم أي تغيير في الطرائق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يهدف إلى تحسين نوعية الكشوف المالية

الفرع الثاني: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي

يتضمن الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي ما يلي:¹

أولاً: القانون رقم 07/11 المؤرخ في 25/11/2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي والذي يهدف إلى تحديد النظام المحاسبي المالي وكذا شروط وكيفية تطبيقه من خلال:

1- تعريف النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

2- الإطار تصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية

3- تنظيم المحاسبة

4- الكشوفات المالية

5- الحسابات المجمعة الحسابات المدمجة

6- التغير في التقديرات والطرق المحاسبية

ثانياً: المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26 ماي 2008 يهدف إلى تحديد كيفية تطبيق المواد 5، 7، 8، 22، 25، 30، 36، 40، من القانون 07/11 حيث قدم شروحات حول الفرضيات والمبادئ المحاسبية كما عرج على خصائص المعلومات المالية.

ثالثاً: القرار رقم 71 المؤرخ في 26/07/2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها والذي يهدف إلى تحديد كيفية تطبيق أحكام المواد 4، 16، 18، 25، 26، 30، 31، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 41، 42، 43 من المرسوم التنفيذي 08/156.

رابعاً: القرار رقم 72 المؤرخ في 26/07/2008 الذي يحدد السقف الأعمال وعدد المستخدمين ونشاط مطبق على الكيانات الصغيرة، بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، وقد تضمن هذا القرار باختصار التفصيل التالي:

1- النشاط التجاري: رقم الأعمال عشرة ملايين دينار وعدد المستخدمين تسعة أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

2- النشاط الإنتاجي والحرفي: رقم الأعمال ستة ملايين دينار وعدد المستخدمين تسعة أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

¹ مختلف الجرائد الرسمية.

3- النشاط الخدمات والنشاطات الأخرى: رقم الأعمال ثلاثة ملايين دينار وعدد المستخدمين تسعة أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

خامسا: مرسوم تنفيذي 110/09 مؤرخ في 07/04/2009 الذي يحدد شروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي

سادسا: تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29/10/2009 والمتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، وهي تتضمن كيفية إجراءات تنفيذ الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي الجديد.

المطلب الرابع: استحداثات النظام المحاسبي المالي

باعتباره يهدف الى توفير قواعد جديدة لمعالجة البيانات الأساسية بطريقه يسمح بتحويلها الى معلومات تفيد في اتخاذ القرار، ونظرا للقواعد الجديدة المطبقة في الممارسات المحاسبية، فإن النظام المحاسبي جاء باستحداثات مهمة من خلال تخليه عن العديد من الممارسات المحاسبية السابقة والانتقال الى لغة جديدة في العمل المحاسبي ويمكن استخلاص أهم الاستحداثات فيما يلي

1- استحداثات متعلقة بالقوائم المالية

2- واستحداثات من ناحية الحسابات والمعالجة المحاسبية

الفرع الاول: استحداثات متعلقة بالقوائم المالية

شملت استحداثات النظام الحاسبي المالي المتعلقة بالقوائم المالية ما يلي:¹

1- تحديد المفاهيم لمختلف المصطلحات التي تشكل أساس القوائم المالية منها الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف.

2- انشاء إطار للمحاسبة المالية يكون مرجعا لإعداد القوائم المالية.

3- ادخال فكرة حسابات التجميع، وتغيير عرض القوائم المالية.

4- الزامية عرض البيانات الدورة السابقة بالنسبة للميزانية وقائمة الدخل

5- الزامية إعداد قائمتين جديدتين هما قائمه التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) وقائمة تغيرات الأموال الخاصة، أما الإيضاحات المتممة فقد أصبحت أكثر تعبيراً عن النشاط المؤسسة ولها الدور الأساسي في الإفصاح المحاسبي.

6- تقليص عدد القوائم المالية إلى خمسة قوائم من أصل 17 قائمه مع اعطاء الاولوية للميزانية مقارنة بقائمة الدخل (حسابات النتائج).

الفرع الثاني: استحداثات من ناحية الحسابات والمعالجة المحاسبية

تتمثل التطورات الأساسية في محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مع المخطط المحاسبي الوطني فيما يلي:²

¹ عيادي عبد القادر، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المرجع المحاسبي الدولي في اعداد القوائم المالية، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، العدد 2، المجلد 10، ص67.

² هني محمد فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص132-133.

الفصل الثالث: القيمة العادلة في المحيط الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية

- 1- اللجوء إلى القيمة الحقيقية من أجل تقييم بعض الأدوات المالية
 - 2- اللجوء إلى مفهوم التحديث أو التحيين من أجل تقييم القروض والديون المقدمة من طرف المؤسسة
 - 3- غياب مؤونات الأعباء والتكاليف والأخذ بعين الاعتبار معايير لمعاينتها
 - 4- اختلاف تكاليف الأصول الثابتة (مثل عدم استعمال أعباء التأسيس)
 - 5- منع إعادة تقييم الأصول الثابتة في فترات غير محددة (أي تتم في نهاية كل دورة)
 - 6- الأخذ بعين الاعتبار معايير تسجيل المحاسبي وتقييم الأصول الثابتة العينية
 - 7- إثبات خسارة القيمة على الأصول وزيادة القيمة أو نقصها على مبيعات الأصول غير المتداولة
 - 8- إدراج فرق التقدير والأرباح الأخرى أو الخسائر السنوية (في حساب الأموال الخاصة)
 - 9- اعتماد مصطلح الضرائب المؤجلة على الأصول والضرائب المؤجلة على الخصوم
- يلاحظ أن العمل المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي يتميز عن العمل المحاسبي في ظل المخطط الوطني المحاسبي بالطرق والنماذج الجديدة للمعالجة المحاسبية والتقييم، يضاف إلى ذلك العرض الجديد للحسابات وطبيعة المعلومات المقدمة في القوائم المالية

تبنى النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة وهذا ما سنوجزه في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): جدول تلخيصي لتقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة

المعايير المحاسبية الدولية	التقييم بالقيمة العادلة حسب SCF	الأصول الثابتة
IAS 16	في حالة إعادة التقييم تستخدم القيمة الحقيقية تعتبر القيمة السوقية عن القيمة الحقيقية تعتبر القيمة السوقية عن القيمة الحقيقية، في حال غياب مؤشرات السوق تستخدم طريقة التكلفة	الأصول المادية الأراضي والمباني منشآت الإنتاج
IAS 38	في حالة إعادة التقييم تستخدم القيمة الحقيقية بشرط إمكانية تحديد القيمة الحقيقية بالاستناد إلى سوق نشط	الأصول المعنوية
IAS 32 IAS 39	إعادة تقييمها بقيمة العادلة عند نهاية كل دورة	الأصول المالية
IAS 40	في حالة إعادة التقييم تستخدم القيمة الحقيقية في حال تعذر تحديد القيمة الحقيقية تستخدم طريقة التكلفة.	عقارات التوظيف

من إعداد الطالب

المبحث الرابع: تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر

يخضع تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر لمجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تعزيز ممارسات المحاسبة وضمان كفاءتها وموثوقيتها، وكذا السير الحسن لمختلف الهيئات المهنية.

المطلب الأول: المجلس الوطني للمحاسبة

يعدّ المجلس الوطني للمحاسبة هيئة محورية في المشهد المحاسبي بالجزائر. تأسس المجلس بهدف أساسي يتمثل في تنظيم وتطوير وتوحيد الممارسات المحاسبية في البلاد، بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والمعايير الدولية.

الفرع الأول: تعريف المجلس الوطني للمحاسبة

ينشأ مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ويتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية، يضم المجلس ثلاث أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل، وتحدد باقي تشكيلة أعضاء المجلس وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم

الفرع الثاني: تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة

يوضع المجلس تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ويرأسه الوزير المكلف بالمالية أو ممثله ويتشكل من:¹

- 1- ممثل الوزير المكلف بالطاقة
- 2- ممثل الوزير المكلف بالإحصاء
- 3- ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية
- 4- ممثل الوزير المكلف بالتجارة
- 5- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي
- 6- ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني
- 7- ممثل الوزير المكلف بالصناعة
- 8- رئيس المفتشية العامة للمالية
- 9- المدير العام للضرائب
- 10- المدير المكلف بالتقييس المحاسبي لدى وزارة المالية
- 11- ممثل برتبة مدير عن بنك الجزائر
- 12- ممثل برتبة مدير عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة
- 13- ممثل برتبة مدير عن مجلس المحاسبة
- 14- ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني المصنف الوطني للخبراء المحاسبين
- 15- ثلاثة أعضاء منتخبين عن مجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات
- 16- ثلاث أعضاء منتخبين على المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين
- 17- ثلاثة أشخاص يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجالي المحاسبة والمالية وعينهم الوزير المكلف بالمالية

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، الصادر في 11 جويلية 2010 ، ص4

يجب أن تتوفر في ممثلين الوزراء على الأقل رتبة مدير بالإدارة المركزية ويتم اختيارهم لكفاءتهم في المجال المحاسبي والمالي

الفرع الثالث: لجان المجلس الوطني للمحاسبة

تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة اللجان المتساوية الأعضاء الآتية:¹

- 1- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية.
- 2- لجنة الاعتماد.
- 3- لجنة التكوين.
- 4- لجنة الانضباط والتحكيم.
- 5- لجنة مراقبة النوعية.

الفرع الرابع: مهام المجلس الوطني للمحاسبة

يمارس مجلس الوطني للمحاسبة مجموعة من المهام كالتالي:

أولاً: يمارس المجلس بعنوان الاعتماد المهام الآتية:²

- 1- استقبال طلبات الاعتماد والتسجيل في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين والفصل فيها.
- 2- تقييم صلاحية إجازات وشهادات كل الراغبين في الحصول على الاعتماد والتسجيل في الجدول.
- 3- إعداد ونشر قائمة المهنيين في الجدول.
- 4- استقبال كل الشكاوى التأديبية في حق المهنيين المحاسبين والفصل فيها.
- 5- تنظيم النوعين المهنية وبرمجتها.
- 6- استقبال ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة المنجزة من مختلف أصناف لمهنيين وعرضها للموافقة.

ثانياً: يمارس المجلس بعنوان التقييس المحاسبي المهام الآتية:³

- 1- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريبها.
- 2- تحقيق أو العمل على تحقيق كل الدراسات والتحليل المتعلقة بتطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية.
- 3- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات.
- 4- دراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها.
- 5- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة
- 6- متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق.
- 7- متابعة تطوير المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي.
- 8- تنظيم كل التظاهرات والملتقيات التي تدخل في إطار صلاحياته.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع نفسه، ص4

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، الصادر في 02 فيفري 2011، ص5

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص5

ثالثا: يمارس المجلس بعنوان تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية المهام التالية¹:

- 1- المساهمة في ترقية المهن المحاسبية.
- 2- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين.
- 3- متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي.
- 4- متابعة وضمان تحيين العناية المهنية.
- 5- إجراء دراسات في المحاسبة الميادين المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونشر نتائجها.
- 6- مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى متعلقة بهذا التكوين.
- 7- تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة.
- 8- القيام بالأبحاث المناسبة التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي يستعملها المهنيين المحاسبين.

المطلب الثاني: التنظيمات المهنية في الجزائر

تتكون الساحة المهنية المحاسبية في الجزائر بشكل أساسي من ثلاث مهن رئيسية، كل منها لها تنظيمها المهني

الخاص

الفرع الأول: المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين

يكلف المجلس على الخصوص بما يأتي²:

- 1- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وتسييرها.
- 2- اقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية،
- 3- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة،
- 4- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها، تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة،
- 5- الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية،
- 6- تمثيل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير،
- 7- تمثيل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين لدى المنظمة الدولية المماثلة،
- 8- إعداد النظام الداخلي للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

يكلف المجلس على الخصوص بما يأتي³:

1. إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها،

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص6.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص8

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص11

2. إقفال حسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة الموالية،
3. تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة،
4. ضمان تعميم نتائج الأعمال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها،
5. تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة،
6. الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية
7. تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير،
8. تمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدى المنظمات الدولية المماثلة،
9. إعداد النظام الداخلي للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

الفرع الثالث: المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

يكلف المجلس على الخصوص بما يأتي¹:

1. إدارة وتسيير الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين،
2. إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية،
3. تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة،
4. ضمان تعميم ونشر وتوزيع نتائج الأعمال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة،
5. تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة،
6. الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية،
7. تمثيل المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير،
8. تمثيل المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لدى المنظمات الدولية المماثلة،
9. إعداد النظام الداخلي للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

المطلب الثالث: المهن المحاسبية في الجزائر

تُعَدّ المهن المحاسبية في الجزائر ركيزة أساسية لضمان الشفافية المالية، ودعم اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتسهيل الرقابة. هي مهن حرة ومنظمة بشكل صارم بموجب التشريعات الجزائرية، وتتطلب تأهيلاً علمياً ومهنيّاً عالياً.

الفرع الأول: مهنة الخبير المحاسبي

أولاً: تعريف الخبير المحاسبي

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 13

يعد خبيراً محاسباً، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات.¹

ثانياً: مهام الخبير المحاسبي

تتمثل مهام الخبير المحاسبي في:²

1. يؤهل الخبير المحاسبي، مع مراعاة الأحكام الواردة في القانون، لممارسة وظيفة محافظ الحسابات.
2. يقوم الخبير المحاسب بمسك ومركزة وفتح وضبط مراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل.
3. يعد الخبير المحاسب المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات. ويؤهل لتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي.

الفرع الثاني: مهنة محافظ الحسابات

أولاً: تعريف محافظ الحسابات

يعد محافظ حسابات، في مفهوم القانون، كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لإحكام التشريع المعمول به.³

ثانياً: مهام محافظ الحسابات

يضطلع محافظ الحسابات بالمهام الآتية:⁴

1. يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماماً لنتائج عمليات السنة المنصرمة ما وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات،
2. يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص،
3. يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو الميسير
4. يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات والهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو الميسرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة،
5. يعلم الميسرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 6

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 7

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 7

وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

الفرع الثالث: مهنة المحاسب المعتمد

أولاً: تعريف المحاسب المعتمد

يعد محاسباً معتمداً في مفهوم هذا القانون، المهني الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار والشركات أو الهيئات التي تطلب خدماته.¹

ثانياً: مهام المحاسب المعتمد

تتمثل مهام المحاسب المعتمد في:²

1. عرض تحت مسؤوليته وعلى أساس الوثائق والأوراق المحاسبية المقدمة إليه، الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر والشركة أو الهيئة التي أسندت إليه مسك محاسبتها.

2. يمكن المحاسب المعتمد أن يعد جميع التصريحات الاجتماعية والجبائية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف بها.

3. كما يمكنه أن يساعد زبونه لدى مختلف الإدارات المعنية.

4. يمكن الزبون أن يلتمس من المحاسب المعتمد القيام بمهام المساعدة في إعداد الجداول المالية.

تعد وتبقى الحسابات والموازنات والسجلات المحاسبية وكذا جميع الوثائق المتعلقة بها التي يتكلف بها المحاسب المعتمد، ملكية الزبون.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 8

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 9

خلاصة

تتمثل البيئة المحاسبية الجزائرية في كل ما يؤثر ويتأثر بمهنة المحاسبة، وقد قمنا في هذا الفصل بسرد أهم المحاور التي تؤثر على اعتماد قياس القيمة العادلة كمرجع لتقييم الأصول الثابتة في الجزائر، انطلاقا من طبيعة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، القوانين والتشريعات، التعليم والتكوين المحاسبي، النظام البنكي والبورصة والنظام المحاسبي المالي، وقد خالصنا الى بعض التحديات سوف نقوم بدراستها في الفصل التطبيقي.

الفصل الرابع

الجزء التطبيقي

تمهيد

يعتبر سوق رأس المال من أهم المصادر التي يرجع اليها المقيمون لتقييم الأصول الثابتة المالية، وهو ما سنحاول اسقاطه في الشطر الأول من هذا الفصل على بورصة الجزائر، قصد معرفة مدى إمكانية الاعتماد على أسعارها المعلنة كمدخلات لتقييم الأصول الثابتة المالية في الجزائر، أما الشطر الثاني من هذا الفصل فقد خصصناه لدراسة ميدانية عن طريق توزيع استبيان شمل 60 عينة من مختلف المتخصصين في المجال.

وتم تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: تداول سندات رأس المال في بورصة القيم المنقولة

المبحث الثاني: تقييم سندات رأس المال في بورصة الجزائر

المبحث الثالث: الإطار العام للدراسة الميدانية

المبحث الرابع: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

المبحث الأول: تداول سندات رأس المال في بورصة القيم المنقولة

تداول سندات رأس المال في بورصة القيم المنقولة في الجزائر هو عملية يتم من خلالها شراء وبيع السندات الصادرة عن الشركات في السوق المالي الجزائري (بورصة الجزائر)

المطلب الأول: تقديم شركة تسيير بورصة القيم المنقولة

الفرع الأول: تعريف شركة تسيير بورصة القيم المنقولة

هي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 485200000.00 دينار جزائري، وقد تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993 وتحقق إنجازها في 25 مايو 1997؛ وتمثل الشركة إطاراً منظماً ومضبوطاً في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة بصفتهم الاحترافيين لتمكينهم من أداء مهامهم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها¹. وقد شرعت الشركة، منذ نشأتها، في تنصيب الأجهزة التنفيذية والتقنية اللازمة للمعاملات على القيم المنقولة المقبولة في البورصة.

الفرع الثاني: المساهمون في شركة تسيير بورصة القيم المنقولة

يساهم في شركة تسيير بورصة القيم المنقولة كل من:²

- بنك التنمية المحلية
- البنك الخارجي الجزائري
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- القرض الشعبي الجزائري
- البنك الوطني الجزائري
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
- BNP PARISBAS El Djazair
- Societé Générale Algérie
- Tell Markets
- البركة بنك الجزائر
- السلام بنك للجزائر

¹ الموقع الرسمي لبورصة الجزائر <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141>

² الموقع الرسمي لبورصة الجزائر <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141>

الفرع الثالث: مهام شركة تسيير بورصة القيم المنقولة

تتكفل شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بالأنشطة التالية¹:

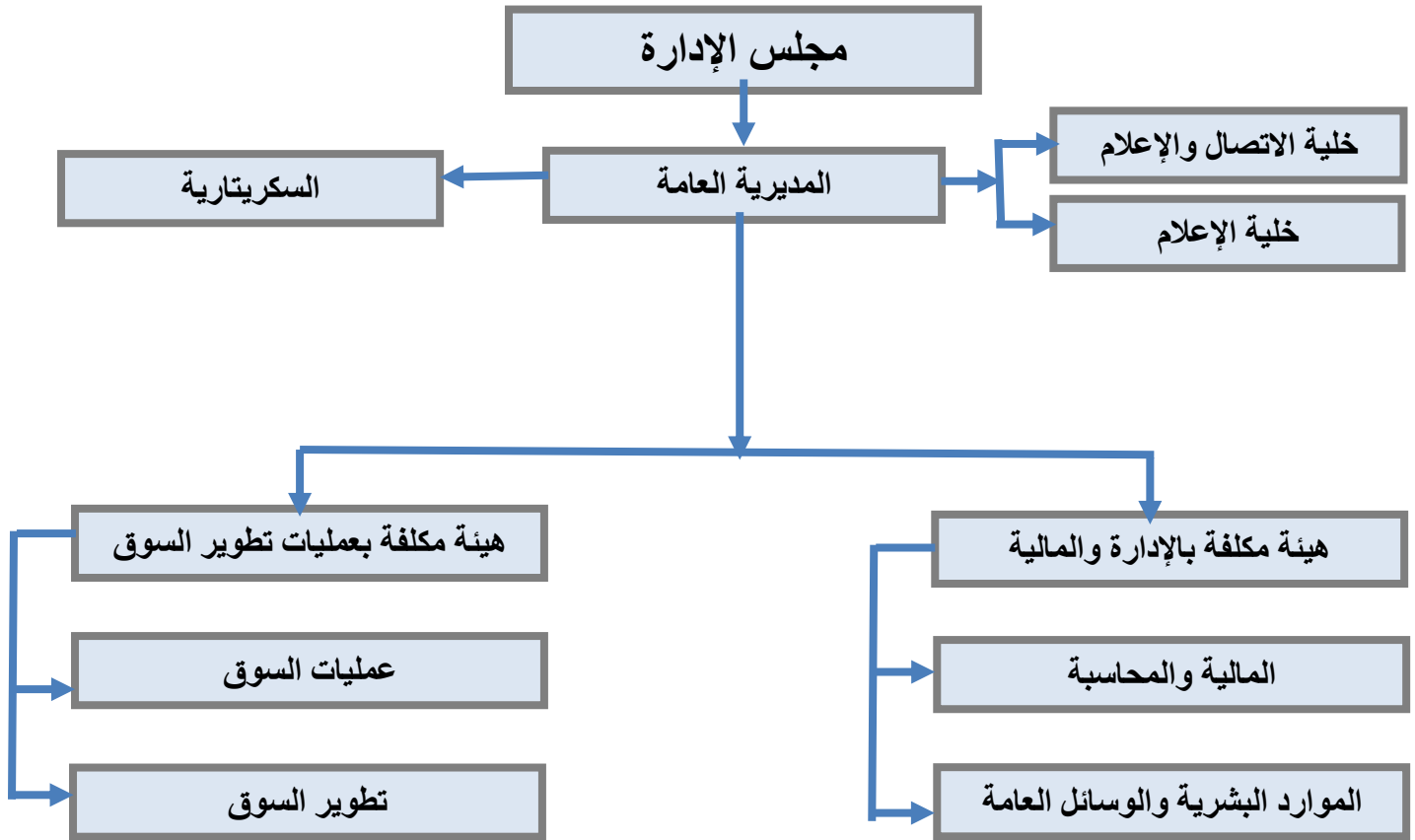
- التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة؛
- التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة.

ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت اشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)

¹ الموقع الرسمي لبورصة الجزائر <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=141>

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لبورصة القيم المنقولة

الشكل رقم (14): الهيكل التنظيمي لبورصة القيم المنقولة



المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=144>

المطلب الثاني: الأشخاص المشاركون في جلسة التداول

ويصرح للأعضاء التالية حضور جلسة التداول:

الفرع الأول: الأشخاص المفاوضون

يتمثل المفاوضون في وسطاء عمليات البورصة وشركائهم سواء كانوا موظفين أو متعاقدين بشرط ان يكونوا معتمدين من طرف لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة¹

الفرع الثاني: الاشخاص الغير مفاوضين.

يتمثل الأشخاص الغير مفاوضون الذين لهم إذن للدخول الى مقصورة التفاوض في:²

1. عمال مؤسسة تسيير بورصة القيم
2. مراقب لجنة تنظيم ومراقبة عملية البورصة
3. الأعضاء المرافقين للمدير العام للبورصة أو الشخص المندوب عنه

المطلب الثالث: مسار عملية التداول في البورصة

يلتقي الأعضاء المصريح لهم في مقصورة التداول، حيث تحدد مؤسسة تسيير بورصة القيم عدد حصص التفاوض في الأسبوع الواحد، وكذا موعد افتتاحها وإغلاقها. كما تجدر الإشارة انه يتم نشر المعلومات سابقة الذكر في بيان رسمي³، وتؤطر حصة التفاوض من طرف المدير العام لمؤسسة تسيير بورصة القيم المنقولة⁴ وأعضاء لجنة التفاوض المكونة من ثلاث اعضاء على الاقل أو عدد فردي معينين من طرف مجالس إدارة مؤسسة تسيير بورصة القيم المنقولة يتم انتقائهم من وسطاء عمليات البورصة.⁵

بعد تحضير الحصة وإعطاء إشارة الافتتاح تعقد جلسات التفاوض وفقاً للخطوات المذكورة أدناه:

الفرع الأول: تجميع الأوامر

¹ المادة 7 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسيير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص2
² المادة 9 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسيير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص3
³ المادة 2 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسيير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص1
⁴ المادة 14 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسيير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص3
⁵ المادة 15 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسيير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص4

كمرحلة أولى يتم تسجيل الأوامر من طرف وسطاء عمليات البورصة وبالتالي يمكنهم إدخال أوامر جديدة وكذلك تعديل أو إلغاء الأوامر الموجودة بالفعل. خلال هذه الفترة، يتم تسجيل الأوامر دون حدوث معاملات¹، بحيث يحتوي الأمر اجبارياً على:²

- 1- اسم أو رمز الورقة المالية التي يتم تداولها.
- 2- البيان الذي يشير إلى ما إذا كان أمر شراء أم بيع.
- 3- عدد الأوراق المالية التي سيتم التفاوض عليها.
- 4- البيان الذي يشير إلى الأمر زبون/غير زبون.
- 5- تعليمات يحدد فيها السعر الذي يمكن اعتماده.
- 6- تعليمات تتعلق بصلاحية مدة الأمر.

الفرع الثاني: تأكيد الأوامر

في هذه المرحلة يتم تأكيد الأوامر من طرف وسطاء عمليات البورصة بعد تسجيلها وتصحيحها وطبعها.³

في البداية يجب التمييز بين الأمر الزبون والأمر الغير الزبون:⁴

- الأمر غير زبون يعتبر الأمر الصادر عن وسائط عملية البورصة والتي في نيتها استثماره لحسابها الخاص.
- الأمر الزبون هو الأمر الذي تصدره وسائط عمليات البورصة ممثلة لعون اقتصادي آخر بهدف إجراء تداول في البورصة

ويتم قبول الأوامر التالية للتداول في البورصة:⁵

أولاً: تصنيف حسب السعر

1. أوامر "السعر الأفضل"

¹ المادة 2 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص1
² المادة 26 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص6
³ المادة 2 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص1
⁴ المادة 29 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص8
⁵ المادة 27 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص6-7

هي أوامر بيع أو شراء التي لا تحدد أي مؤشرات حول السعر حيث يتم تداولها حسب أفضل سعر ممكن في السوق

2. أوامر "محددة السعر"

هي أوامر بيع وشراء الذي يحدد فيها القوائم بالأمر أقصى سعر يمكن اعتماده للقيام بعملية الشراء أو أدنى سعر يمكن اعتماده لعملية بيع الأوراق المالية

ثانياً: تصنيف حسب مدة صلاحية الأمر

1. الأمر "اليومي"

هو أمر بيع أو شراء يمكن تداوله في البورصة في الحصة الموالية من إرسالها فقط.

2. الأمر "بالسحب"

هو أمر بيع أو شراء قائم الى يوم تنفيذه أو سحبه من السوق أو حتى الحصة الأخيرة من التفاوض في الشهر الذي تم فيه إيداع الأمر.

3. الأمر "محدد المدة"

هو أمر شراء أو بيع يحتوي على مدة صلاحية محددة كأقصى تقدير 30 يوم.

4. الأمر "بالتنفيذ"

هو أمر بيع أو شراء الذي لا يحتوي أي مدة صلاحية

5. حالة خاصة: الأمر "الكل أو لا شيء"

هو أمر بيع أو شراء الذي لا يمكن تداول جزء منه فقط

الفرع الثالث: فحص الأوامر

بمجرد تأكيد الأمر من قبل الوسيط في عمليات البورصة، يتم تقديمه من أجل تنفيذه. وتتم عمليات التبادل بشكل أوتوماتيكي من خلال نظام إلكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت.¹

الفرع الرابع: تسجيل الكتل

¹ المادة 2 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسيير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص1

يتم إجراء عمليات الكتل التي تمثل أوامر البيع والشراء على عدد كبير من الأسهم و/أو السندات. وينبغي أن تتم هذه المعاملات وفقاً للسعر المحدد في السوق.¹

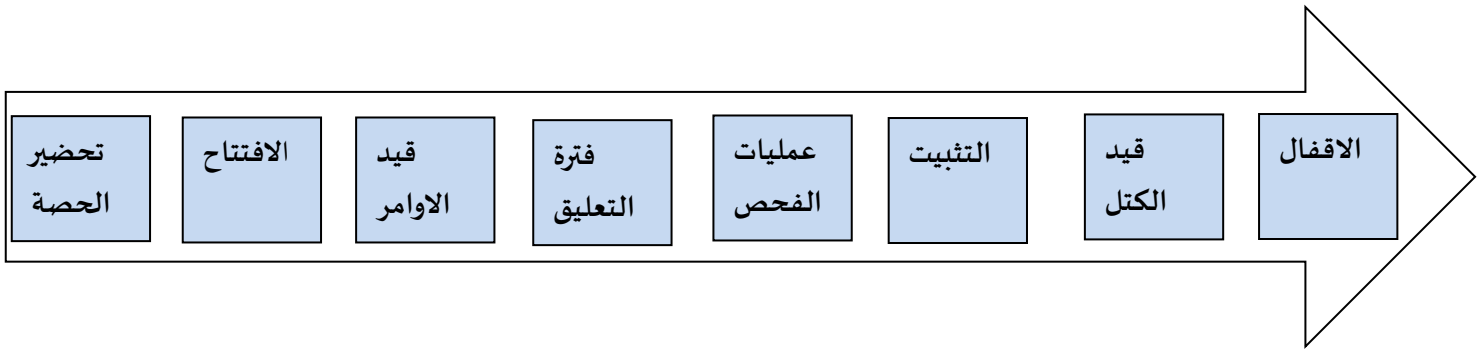
الفرع الخامس: تأكيد المعاملة

في ختام الحصة، يتم تسليم لوسطاء عمليات البورصة استمارات المعاملات المنجزة لتأكيداتها.²

الفرع السادس: إغلاق الحصة

تغلق الحصة بإشارة الاقفال وعندئذ لا يمكن إجراء أي عملية أخرى.³

الشكل رقم (15): مسار حصة التداول



المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر

المطلب الرابع: توجيه الأوامر في بورصة الجزائر

تعد فقط الأوامر التي تم تسجيلها قبل انتهاء فترة قيد الأوامر مقبولة للتداول في النظام الإلكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت. فإلغاء أو تعديل الأوامر يبقى ممكناً قبل هذه الفترة فقط.

وتنفذ الأوامر حسب الأولويات التالية:

- 1- تعطى الأولوية في تنفيذ "الأوامر الزبون" على حساب "الأوامر غير زبون"
- 2- تعطى الأولوية في تنفيذ "الأوامر السعر الأفضل" على باقي الأوامر
- 3- أما "الأوامر محددة السعر" فتطبق عليها عند تنفيذها الأولويات التالية:

¹ المادة 2 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص1

² المادة 2 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص1

³ المادة 2 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسير حصص التفاوض في بورصة القيم. ص1

- أ- من جهة أوامر الشراء، يتم تنفيذ الأوامر ذات السعر الأكبر من سعر الإغلاق، بترتيب تنازلي للأوامر من السعر الأكبر إلى السعر الأصغر.
- ب- من جهة أوامر البيع، يتم تنفيذ الأوامر ذات السعر الأصغر من سعر الإغلاق، بترتيب تصاعدي للأوامر من السعر الأصغر إلى السعر الأكبر.
- بعد تنفيذ الأوامر حسب الأولويات، وفي حال وجود عدم توازن بين أوامر البيع وأوامر الشراء في نفس السعر، تنفذ الأوامر حسب أولوية التوقيت في التسجيل أي الأوامر التي سجلت أولا هي التي تنفذ أولا.
- وفي حالة عدم تنفيذ أو تنفيذ جزئي لأمر ما في حصة تداول، يبقى مسجلا ويعرض في الحصة الموالية إذا كانت آجاله تسمح بذلك.

وعند تعديل الأوامر تتأثر الأولويات حسب الحالات التالية:

4. إذا تقلص عدد السندات التي سيتم التعامل بها، يحافظ الأمر على أوالية ترتيبه،
5. أما إذا ارتفع عدد السندات التي سيتم التعامل بها، أو تم تعديل السعر، يفقد الأمر أولوية ترتيبه ويتم اعتباره أمرا جديدا.

المبحث الثاني: تقييم سندات رأس المال في بورصة الجزائر

المطلب الأول: تقييم الأسهم

تتم عملية تقييم الأسهم في بورصة الجزائر بشكل أوتوماتيكي من خلال نظام إلكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت.

يتمثل نظام التسعير الثابت في تطبيق سعر واحد على جميع المعاملات التي تُجرى بالنسبة لكل سند خلال حصة التداول، ويتيح هذا النوع من التسعير¹:

1. تضخيم حجم السندات المتبادلة،
2. تقليص اختلال التوازن من جهة المشتري أو البائع،
3. تقليص تقلبات الأسعار مقارنة مع سعر الإغلاق في آخر حصة للبورصة

مع العلم أن:²

- تحدد مؤسسة تسيير بورصة القيم هامش التغير الأقصى في الأسعار ب +/ - 5% مقارنة بالسعر المرجعي فيما يخص تداول سندات رأس المال

¹ <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=147>

² Article 37 du la loi 18/01 ' Règles de gestion des séances de négociation à la bourse des valeurs', p11.

- كما يمكن مؤسسة تسيير بورصة القيم تعديل هامش التغير الأقصى في الأسعار مقارنة بالسعر المرجعي إلى +/-

10% إذا كانت ظروف السوق تبرر ذلك، ومع الزامية اخطار المتدخلون في السوق، ويمكن ان نوجز تلك

الظروف كما يلي: يشترط مرور أربع حصص مفاوضات بدون تبادل وأن كل الأوامر تخضع للشروط التالية:

- ❖ ان يتم الإعلان عنها في جلسة المفاوضات
- ❖ متوفرة لدى جميع وسائط عمليات البورصة دون تمييز
- ❖ في مجال هامش التغير الأقصى في الأسعار المعتمد
- ❖ تم إعلانها وفق الشروط وإجراءات التنظيم المعلن عنها من طرف مؤسسة تسيير بورصة القيم.

يمكن ان تمر عملية التقييم على عدة معايير:¹

المعيار الأول: اعتماد السعر الذي يحقق أكبر عدد من المعاملات

كمرحلة أولى يتم تصنيف أوامر الشراء من الأكبر الى الأصغر وأوامر البيع من الأصغر الى الأكبر، بعدها تتم عملية تصادم بين الأسعار ويتم اعتماد السعر الذي يحقق أكبر عدد من المعاملات.

المعيار الثاني: اعتماد السعر الذي يحقق أقل قدر ممكن من اختلال التوازن

في حالة وجود سعرين أو أكثر يحققون أكبر عدد من المعاملات حسب المعيار الأول، يتم الانتقال الى المعيار الثاني ويتم اعتماد السعر الذي يحقق أقل قدر ممكن من اختلال التوازن بين عدد أسهم وسندات المحددة في أمر البائع وعدد أسهم وسندات المحددة في أمر المشتري،

المعيار الثالث: الاعتماد على السعر الأقرب الى السعر المرجعي

في حالة وجود سعرين أو أكثر يحققون شرطي المعيارين الأول والثاني، يتم الانتقال الى المعيار الثالث والذي ينص على الاعتماد على السعر الأقرب الى السعر المرجعي أي السعر إغلاق آخر حصة تم فيها التداول.

المطلب الثاني: تداول الكتل

الفرع الأول: شروط تداول الكتل

تداول الكتل يعبر عن تداول عدد كبير من الأوراق المالية بين وسيط عملية البورصة للمشتري

ووسيط عملية البورصة للبائع²

¹Article 32 du la loi 18/01 ' Règles de gestion des séances de négociation à la bourse des valeurs', p10.

² Article 30 du la loi 18/01 ' Règles de gestion des séances de négociation à la bourse des valeurs', p8

يتم قبول تداول الكتل حسب الشروط التالية:¹

1. يجب أن تكون تداول الكتل مقبول من طرف مؤسسة تسيير بورصة القيم التي بدورها تحرص على مراقبة انتظام المعاملة ومطابقة أوامر وسطاء عملية البورصة للمشتري ووسطاء عمليات البورصة للبائع.
2. أن يساوي عدد الأوراق المالية في المعاملة على الأقل الحجم العادي للكتلة
3. أوامر تداول الكتل لها مدة صلاحية ليوم واحد فقط تعلن عنها مؤسسة تسيير بورصة القيم قبل اغلاق حصة التفاوض.

الفرع الثاني: تقييم الكتل

قبل إغلاق الحصة يتم تسجيل قيمة الكتل حسب طريقة التسعير الثابت، حيث يعتمد سعر إغلاق الحصة الجارية، يضاف اليه الهامش التغير الأقصى المسموح به، وفي حالة لم يتم تحديد سعر اغلاق خلال الحصة يستبدل سعر الاغلاق بالسعر المرجعي الذي يمثل سعر إغلاق اخر حصة.

ويحدد هامش التغير الأقصى كما يلي:

4. 1% إذا كان الحجم أكبر او يساوي الحجم العادي للكتلة
5. 5% إذا كان الحجم أكبر او يساوي خمس مرات الحجم العادي للكتلة
6. 10% إذا كان الحجم أكبر او يساوي عشرة مرات الحجم العادي للكتلة

يحدد الحجم العادي للكتلة عن طريق المعادلة التالية:

$$ح ع ك = \frac{\text{الحد الأدنى للكتلة}}{\text{آخر سعر أعتمد}}$$

بحيث حدد السعر الأدنى للكتلة ب 5 مليون دينار، بالنسبة للسندات رأس المال

¹ Article 30 bis du la loi 18/01 ' Règles de gestion des séances de négociation à la bourse des valeurs', p8

المطلب الثالث: عرض حالات تقييم سندات رأس المال في بورصة الجزائر

الفرع الأول: اعتماد السعر الذي يحقق أكبر عدد من المعاملات

أولاً: تحضير الحصة

بتاريخ 2022/01/04 تم تداول سندات رأس المال الخاصة بشركة "بيوفارم" في الحصة رقم 2317، وكانت المعطيات تدل على ان السعر المرجعي يساوي 1302 دج وأن السند لم يتم تداوله في الخمس الحصص الأخيرة كما يلي:

الجدول رقم (23): تداول الحصص

رقم الحصة	التاريخ	
2311	2021/12/21	آخر حصة تم التداول فيها
2312	2021/12/23	الخمس الحصة التي لم يتم التداول فيها
2313	2021/12/26	
2315	2021/12/28	
2316	2021/12/30	
2317	2022/01/02	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النظام الالكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت

ومن هذا المنطلق تم تحديد هامش التغير الأقصى في الأسعار ب $\pm 10\%$

ثانياً: تشغيل نظام إلكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت

في المرحلة الأولى يتم عرض أوامر البيع وأوامر الشراء لجميع المستثمرين

الجدول رقم (24): عرض أوامر البيع وأوامر الشراء لجميع المستثمرين

أوامر بيع		أوامر شراء	
السعر المعروض	الكمية	السعر المعروض	الكمية
1 292	0	1 312	0
1 293	0	1 311	0
1 294	0	1 310	0
1 295	0	1 309	0
1 296	0	1 308	0

0	1 307	0	1 297
0	1 306	0	1 298
0	1 305	0	1 299
253	1 304	350	1 300
845	1 303	793	1 301
1 000	1 302	1 200	1 302
500	1 301	800	1 303
450	1 300	500	1 304
200	1 299	200	1 305
300	1 298	0	1 306
0	1 297	0	1 307
0	1 296	0	1 308
0	1 295	0	1 309
0	1 294	0	1 310
0	1 293	0	1 311
0	1 292	0	1 312

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النظام الالكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت

وفي المرحلة الثانية تتم عملية تصادم الأسعار وأسفرت على النتائج التالية:

الجدول رقم (25): عملية تصادم الأسعار

عدد المبادلات	عدد الأسهم التي يمكن شرائها	عدد الأسهم التي يمكن بيعها	الأسعار
0	3 548	0	1 292
0	3 548	0	1 293
0	3 548	0	1 294
0	3 548	0	1 295
0	3 548	0	1 296
0	3 548	0	1 297
0	3 548	0	1 298
0	3 248	0	1 299
350	3 048	350	1 300
1 143	2 598	1 143	1 301

2 098	2 098	2 343	1 302
1 098	1 098	3 143	1 303
253	253	3 643	1 304
0	0	3 843	1 305
0	0	3 843	1 306
0	0	3 843	1 307
0	0	3 843	1 308
0	0	3 843	1 309
0	0	3 843	1 310
0	0	3 843	1 311
0	0	3 843	1 312

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النظام الالكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان السعر الذي يحقق أكبر عدد من المبادلات هو 1302 دج ب 2098 سند، ففي هذه الحالة لا يوجد أكثر من سعر يحقق أكبر عدد من المبادلات، وعليه يتم بالاكتماء بالمعيار الأول في تحديد سعر المبادلة،

ثالثاً: نتائج المعاملة

السند	عدد المعاملات	حجم التداول	قيمة التداول	سعر الاغلاق
بيوفارم	3	2098	2 731 596,00	1302

الفرع الثاني: اعتماد السعر الذي يحقق أقل قدر ممكن من اختلال التوازن

أولاً: تحضير الحصّة

بتاريخ 2022/02/01 تم تداول سندات رأس المال الخاصة بشركة "بيوفارم" في الحصّة رقم 2329، وكانت المعطيات تدل على ان السعر المرجعي يساوي 1302 دج وأن السند تم تداوله في الحصّة السابقة أي الحصّة رقم 2328 بتاريخ 2022/01/30، وعليه تم تحديد هامش التغير الأقصى في الأسعار ب +/- 5%

ثانياً: تشغيل نظام إلكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت

في المرحلة الأولى يتم عرض أوامر البيع وأوامر الشراء لجميع المستثمرين

الجدول رقم (26): عرض أوامر البيع وأوامر الشراء لجميع المستثمرين

أوامر بيع		أوامر شراء	
السعر المعروض	الكمية	السعر المعروض	الكمية
1 297	0	1 307	0
1 298	0	1 306	0
1 299	0	1 305	0
1 300	0	1 304	200
1 301	0	1 303	400
1 302	500	1 302	100
1 303	0	1 301	500
1 304	0	1 300	0
1 305	0	1 299	0
1 306	0	1 298	0
1 307	0	1 297	0

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النظام الالكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت

وفي المرحلة الثانية تتم عملية تصادم الأسعار وأسفرت على النتائج التالية:

الجدول رقم (27): عملية تصادم الأسعار

الأسعار	عدد الأسهم التي يمكن بيعها	عدد الأسهم التي يمكن شرائها	عدد المبادلات	عدم التوازن
1297	0	1200	0	
1298	0	1200	0	
1299	0	1200	0	
1300	0	1200	0	
1301	0	1200	0	
1302	500	700	500	200
1303	500	600	500	100
1304	500	200	200	
1305	500	0	0	

1306	500	0	0
1307	500	0	0

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النظام الالكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان السعر الذي يحقق أكبر عدد من المبادلات هما سعرين 1302 دج و 1303 دج ب 500 سند، في هذه الحالة يتوجب اللجوء الى المعيار الثاني أي السعر الذي يحقق أقل قدر من عدم التوازن بين أوامر الشراء وأوامر البيع، ف سعر 1302 دج حقق 200 سند من عدم التوازن، اما سعر 1303 دج فقد حقق 100 سند من عدم التوازن وعليه تم اعتماد سعر 1303 دج كسعر اغلاق.

ثالثا: نتائج المعاملة

السند	عدد المعاملات	حجم التداول	قيمة التداول	سعر الاغلاق
بيوفارم	1	500	651 500.00	1303

الفرع الثالث: الاعتماد على السعر الأقرب الى السعر المرجعي

أولا: تحضير الحصاة

بتاريخ 2022/02/15 تم تداول سندات رأس المال الخاصة بشركة "اليانس" في الحصاة رقم 2335، وكانت المعطيات تدل على ان السعر المرجعي يساوي 320 دج وأن السند لم يتم تداوله في الحصتين السابقتين كما يلي:

الجدول رقم (28): تداول الحصص

رقم الحصاة	التاريخ	
2332	2022/02/08	آخر حصاة تم التداول فيها
2333	2022/02/10	الحصتين التي لم يتم التداول فيهما
2334	2022/02/13	

وعليه تم تحديد هامش التغير الأقصى في الأسعار ب +/- 5%

ثانيا: تشغيل نظام إلكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت

في المرحلة الأولى يتم عرض أوامر البيع وأوامر الشراء لجميع المستثمرين

الجدول رقم (29): عرض أوامر البيع وأوامر الشراء لجميع المستثمرين

الكمية	السعر المعروض	الكمية	السعر المعروض
0	325	10	315
0	324	15	316
25	323	0	317
15	322	0	318
0	321	0	319
0	320	75	320
35	319	0	321
0	318	0	322
20	317	0	323
0	316	0	324
0	315	0	325

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النظام الالكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت

وفي المرحلة الثانية تتم عملية تصادم الأسعار وأسفرت على النتائج التالية:

الجدول رقم (30): عملية تصادم الأسعار

حالة عدم التوازن	تصادم السندات	عدد الأسهم التي يمكن شرائها	عدد الأسهم التي يمكن بيعها	الأسعار
	10	95	10	315
	25	95	25	316
	25	95	25	317
	25	75	25	318
	25	75	25	319
60	40	40	100	320
60	40	40	100	321
60	40	40	100	322
	25	25	100	323
	0	0	100	324
	0	0	100	325

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النظام الالكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان السعر الذي يحقق أكبر عدد من المبادلات هما ثلاثة اسعار 320 دج و321 دج و322 دج ب 40 سند، في هذه الحالة يتوجب اللجوء الى المعيار الثاني أي السعر الذي يحقق أقل قدر من عدم التوازن بين أوامر الشراء وأوامر البيع، الا أن الأسعار الثلاثة حققت نفس القدر من عدم التوازن ب 60 سند، وعليه تم الاعتماد على المعيار الثالث والذي ينص على الاعتماد على السعر الاقرب الى السعر المرجعي كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (31): تحديد السعر الأقرب الى السعر المرجعي

السعر المرجعي	الأسعار المعلنة	السعر الأقرب الى السعر المرجعي
320	320	320
	321	
	322	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النظام الالكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت

ثالثا: نتائج المعاملة

السند	عدد المعاملات	حجم التداول	قيمة التداول	سعر الاغلاق
اليانس	1	40	12 800.00	320

المطلب الرابع: تحديات اعتماد قياس القيمة العادلة في بورصة الجزائر
سنحاول في هذا المطلب تقويم فرضية محدودية سوق المال في الجزائر من حيث عدد المؤسسات المدرجة أو من حيث حجم التداول، وذلك بالمقارنة مع بورصتي تونس والمغرب.
الفرع الأول: محدودية سوق سندات رأس المال
أولا: عدد الشركات المدرجة:
ستتم مقارنة عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر مع بورصتي تونس والمغرب.

الجدول رقم (32): عرض عدد الشركات المدرجة في كل من الجزائر، تونس والمغرب (2018-2022)

عدد الشركات المدرجة					
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	6	6	6	5	5
تونس	82	81	80	80	82
المغرب	76	75	76	76	76

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المنشورات السنوية لبورصة كل من الجزائر، تونس والمغرب.

يقدر عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ب خمس شركات، منها شركة مصنفة ضمن الشركات الصغيرة والمتوسطة بعد انسحاب شركة روية سنة 2020، وهذا ما يوضح محدودية بورصة الجزائر فكلما زاد عدد الشركات المدرجة زادت فعالية البورصة وزادت إمكانية الاعتماد عليها في رصد مدخلات المستوى الأول من مستويات القيمة العادلة. ومن أجل إثبات ذلك قمنا بالمقارنة عدد المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر مع عدد المؤسسات المدرجة في بلدين مجاورين تونس والمغرب

فبمقارنة بسيطة نجد أن عدد الشركات المدرجة في بورصة تونس أكثر بستة عشر ضعف مقارنة بعدد الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية وعدد الشركات المدرجة في بورصة المغرب أكثر بخمسة عشر ضعف، وهذا ما يوضح جليا ركود بورصة الجزائر مقارنة مع جيرانها.

ثانيا: حجم التداول:

1. عرض حجم تداول سندات رأس المال في بورصة الجزائر (من 2018 الى 2022)

الجدول رقم (33): تداول سندات رأس المال في بورصة الجزائر 2018

سنة 2018					
الشركة	عدد الأوامر	حجم الأوامر	الحجم المتداول	القيمة المتداولة دج	عدد الصفقات
آليانس للتأمينات	451	518 313	28 305	11 978 451,00	82
أ.و.م انفيست	10	14 400	1 100	330 000,00	4
بيوفارم	1431	1 791 016	156 006	172 958 405,00	193
الاوراسي	334	161 840	8 451	4 289 135,00	47
روية	947	8 249 554	11 110	3 299 660,00	29
صيدال	585	261 334	21 533	13 271 620,00	89
المجموع	3 758	10 996 457	226 505	206 127 271,00	444

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات موقع بورصة الجزائر https://www.sgbv.dz/?page=bilan_boc&lang=fr

الجدول رقم (34): تداول سندات رأس المال في بورصة الجزائر 2019

سنة 2019					
الشركة	عدد الأوامر	حجم الأوامر	الحجم المتداول	القيمة المتداولة دج	عدد الصفقات
آليانس للتأمينات	511	714 551	23 289	10 044 002,00	61
أ.و.م انفيست	36	18 740	280	117 200,00	3
بيوفارم	926	2 404 303	173 596	215 779 964,00	207
الاوراسي	307	139 782	18 034	9 792 246,00	58

21	4 479 215,00	19 834	9 367 879	780	روبية
87	8 777 396,00	14 663	225 936	730	صيدال
437	248 990 023,00	249 696	12 871 191	3 290	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات موقع بورصة الجزائر https://www.sgbv.dz/?page=bilan_boc&lang=fr

الجدول رقم (35): تداول سندات رأس المال في بورصة الجزائر 2020

سنة 2020					
الشركة	عدد الأوامر	حجم الأوامر	الحجم المتداول	القيمة المتداولة دج	عدد الصفقات
آليانس للتأمينات	292	275 254	15 071	6 160 895,00	31
أ.و.م انفيست	0	0	0	0,00	0
بيوفارم	504	3 726 869	53 037	63 589 050,00	96
الاوراسي	241	110 706	4 441	2 452 690,00	26
روبية	78	64 050	6 150	1 324 500,00	6
صيدال	274	84 206	9 097	4 931 329,00	20
المجموع	1 389	4 261 085	87 796	78 458 464,00	179

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات موقع بورصة الجزائر https://www.sgbv.dz/?page=bilan_boc&lang=fr

الجدول رقم (36): تداول سندات رأس المال في بورصة الجزائر 2021

سنة 2021					
الشركة	عدد الأوامر	حجم الأوامر	الحجم المتداول	القيمة المتداولة دج	عدد الصفقات
آليانس للتأمينات	638	913 498	150 048	38 352 460,00	48
أ.و.م انفيست	0	0	0	0,00	0
بيوفارم	707	862 352	54 464	67 787 903,00	121
الاوراسي	297	536 808	6 998	3 885 518,00	18
صيدال	581	604 300	32 889	17 881 720,00	32
المجموع	2 223	2 916 958	244 399	127 907 601,00	219

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات موقع بورصة الجزائر https://www.sgbv.dz/?page=bilan_boc&lang=fr

الجدول رقم (37): تداول سندات رأس المال في بورصة الجزائر 2022

سنة 2022					
الشركة	عدد الأوامر	حجم الأوامر	الحجم المتداول	القيمة المتداولة دج	عدد الصفقات
أليانس للتأمينات	719	1 693 691	124 403	47 060 876,00	65
أ.و.م انفيسست	66	762 200	26 500	6 338 100,00	8
بيوفارم	811	893 765	40 227	63 987 477,00	75
الاورامي	506	1 259 120	4 010	2 094 950,00	8
صيدال	964	682 045	34 643	18 812 728,00	55
المجموع	3 066	5 290 821	229 783	138 294 131,00	211

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات موقع بورصة الجزائر https://www.sgbv.dz/?page=bilan_boc&lang=fr

من خلال الجداول السابقة يتبين لنا أن أكثر السندات تداولاً في بورصة الجزائر هو سند "بيوفارم" بالرغم من تراجعها في الثلاث السنوات الأخيرة من 215 779 964,00 دج إلى 63 987 477,00 دج، وقد بلغ إجمالي تداوله في الخمس سنوات الأخيرة 215 674 691,00 دج بنسبة 73% من إجمالي التداول، في حين بلغ تداول باقي الشركات المدرجة 215 674 691,00 دج، ومن هنا نستنتج أن تداول باقي الشركات المدرجة ضعيف جداً، ففي حالة سحب سندات (بيوفارم) من البورصة ينخفض حجم التداول إلى 23% من التداول الكلي، أي أن التداول في البورصة مبني بشكل كبير على سندات (بيوفارم) مما يعزز فرضية ركود سوق البورصة الجزائري.

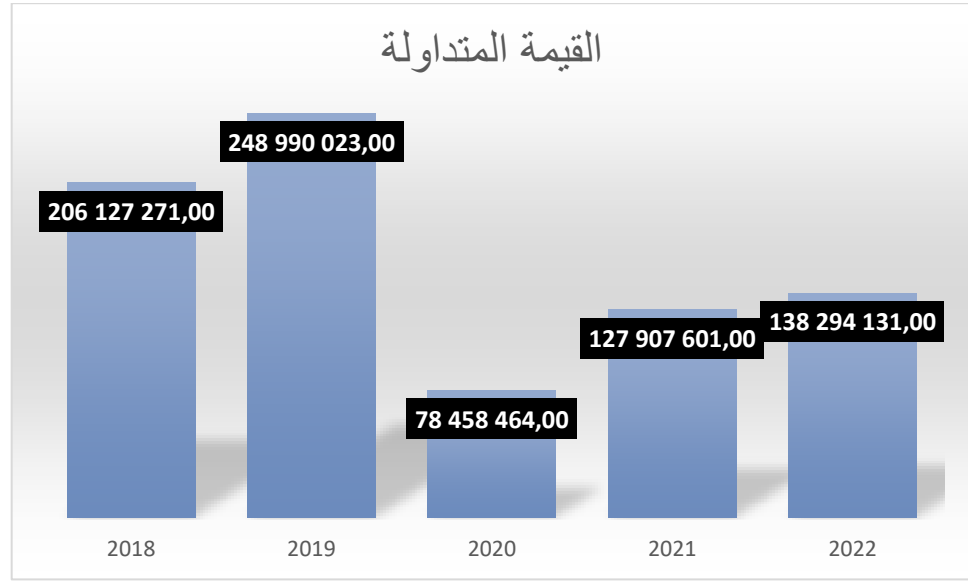
2. عرض التداول الإجمالي لبورصة الجزائر في الخمس سنوات الأخيرة

الجدول رقم (38): التداول الإجمالي لبورصة الجزائر في الخمس سنوات الأخيرة

السنة	عدد الأوامر	حجم الأوامر	الحجم المتداول	القيمة المتداولة دج	عدد الصفقات
2022	3 066	5 290 821	229 783	138 294 131,00	211
2021	2 223	2 916 958	244 399	127 907 601,00	219
2020	1 389	4 261 085	87 796	78 458 464,00	179
2019	3 290	12 871 191	249 696	248 990 023,00	437
2018	3 758	10 996 457	226 505	206 127 271,00	444
المجموع	13 726	36 336 512	1 038 179	799 777 490,00	1 490

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات موقع بورصة الجزائر

الشكل رقم (16): تطور التداول في بورصة الجزائر في السنوات الخمس الاخيرة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات موقع بورصة الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني السابقين اللذين يبينان حصيلة النشاط السنوي لبورصة الجزائر من سنة 2018 الى سنة 2022 تراجع القيمة المتداولة في سنة 2020 (78 458 464.00 دج) مقارنة بسنة 2019 (248 990 023.00 دج). ويفسر هذا التراجع بالظروف الصحية الذي شهدها العالم والجزائر في تلك الفترة بتفشي جائحة كوفيد 19 الذي أثر على كل بورصات العالم بشكل عام، في حين عرفت بورصة الجزائر بعض التعافي سنة 2021، حيث بلغ حجم التداول 601.00 127 907 دج، وكذلك في السنة الموالية واصل الارتفاع حيث لامس 140 000 000.00 دج.

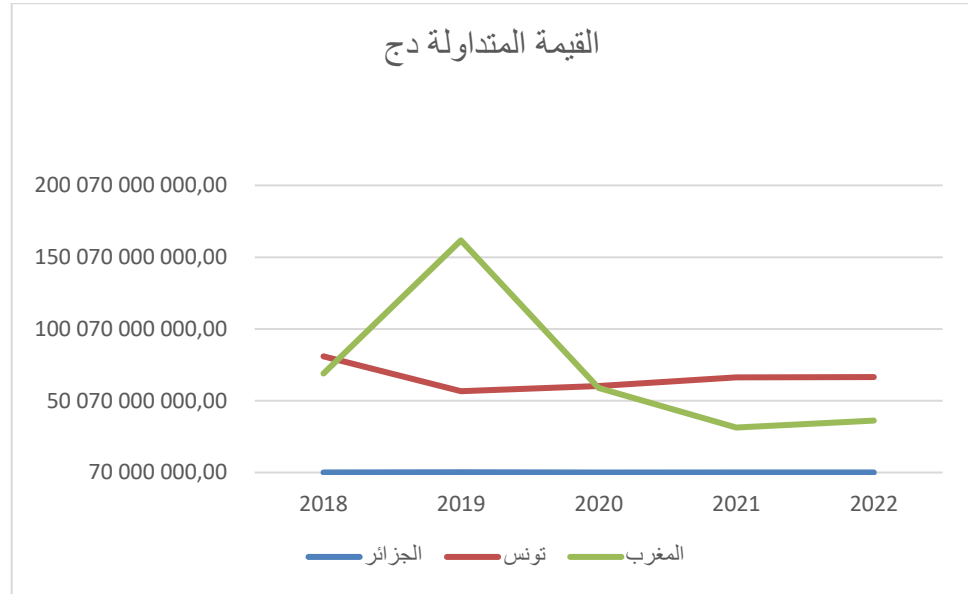
3. مقارنة حجم تداول في بورصة الجزائر مع الدول المجاورة

الجدول رقم (39): القيمة المتداولة سندات رأس المال لكل من الجزائر، تونس والمغرب.

القيمة المتداولة سندات رأس المال (دج)					
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	206 127 271,00	248 990 023,00	78 458 464,00	127 907 601,00	138 294 131,00
تونس	80 987 660 000,00	56 708 430 000,00	60 207 370 000,00	66 309 180 000,00	66 479 860 000,00
المغرب	69 050 020 000,00	161 784 500 000,00	59 085 940 000,00	31 394 760 000,00	36 218 640 000,00

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المنشورات السنوية لبورصة كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الشكل رقم (17): مقارنة حجم تداول في بورصة الجزائر مع بورصتي تونس والمغرب



المرجع: من اعداد الطالب

نلاحظ من الجدول والشكل البياني أعلاه الفرق الكبير بين تداول سندات رأس المال في الجزائر مع الدول المجاورة، فرغم تصنيف هذه الأخيرة ضمن الدول النامية إلا أن حجم التداول بها لا يقارن بحجم التداول في بورصة الجزائر، حيث بلغ تداول كل من بورصتي تونس والمغرب سنة 2018 (80 987 660 000,00 دج) و (69 050 020 000,00 دج) على التوالي، ثم تراجعت سنة 2022 لتبلغ (66 479 860 000,00 دج) و (36 218 640 000,00 دج) على التوالي، في حين بلغت القيمة المتداولة في بورصة الجزائر في نفس الفترة (206 127 271,00 دج) و (138 294 131,00 دج)، أي أن حجم التداول في بورصة تونس يمثل تقريبا 481 ضعف حجم التداول في بورصة الجزائر وحجم التداول في بورصة المغرب يمثل تقريبا 262 ضعف، وتعكس هذه الأرقام التأخر الكبير الذي تشهده بورصة الجزائر وعليه استحالة الاعتماد على أسعارها المعلنة كمدخلات مستوى الأول، ولكن يمكن الاعتماد عليها كمدخلات مستوى ثاني في حالة ما إذا لم تتدخل القوانين والتشريعات في تحديد الأسعار، وهذا ما سنراه في المطلب الموالي.

الفرع الثاني: التحديات القانونية

من خلال هذا المطلب سنحاول إبراز أثر نسبة الحدود السعرية المطبقة على تقييم سندات رأس المال.

أولا: عرض تداول سندات رأس المال للثلاثي الأول من سنة 2022 مع تحديد نسب الحدود السعرية المطبقة

الجدول رقم (40): الحصة رقم 2317 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلاق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2317 04/01/2022	اليانس	0	0,00	0		10
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	2098	2 731 596,00	4	1302	10
	صيدال	0	0,00	0		5
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (41): الحصة رقم 2318 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلاق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2318 06/01/2020	اليانس	0	0,00	0		10
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	458	596 316,00	4	1302	5
	صيدال	0	0,00	0		5
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (42): الحصة رقم 2319 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلاق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2319 09/01/2022	اليانس	0	0,00	0		10
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	3444	4 484 088,00	4	1302	5
	صيدال	0	0,00	0		5
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (43): الحصة رقم 2323 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2323 18/01/2022	اليانس	0	0,00	0		10
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	85	110 670,00	1	1302	5
	صيدال	95	51 585,00	1	543	10
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (44): الحصة رقم 2328 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2328 30/01/2022	اليانس	0	0,00	0		10
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	1600	2 083 200,00	1	1302	5
	صيدال	0	0,00	0		10
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (45): الحصة رقم 2329 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2329 01/02/2022	اليانس	0	0,00	0		10
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	500	651 500,00	1	1303	5
	صيدال	0	0,00	0		10
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (46): الحصة رقم 2330 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلاق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2330 03/02/2022	اليانس	0	0,00	0		10
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	0	0,00	0	0	5
	صيدال	20	10 860,00	1	543	10
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (47): الحصة رقم 2332 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلاق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2332 08/02/2022	اليانس	150	48 000,00	2	320	10
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	1000	1 303 000,00	1	1303	5
	صيدال	0	0,00	0		5
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (48): الحصة رقم 2335 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلاق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2335 15/02/2022	اليانس	40	12 800,00	1	320	5
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	210	273 630,00	2	1303	5
	صيدال	0	0,00	0		10
	أ.و.م انفيست					10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (49): الحصة رقم 2338 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلاق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2338 22/02/2022	اليانس	850	272 000,00	3	320	5
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	100	130 300,00	1	1303	5
	صيدال	0	0,00	0		10
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (50): الحصة رقم 2339 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلاق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2339 24/02/2022	اليانس	561	179 520,00	2	320	5
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	200	260 600,00	2	1303	5
	صيدال	0	0,00	0		10
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (51): الحصة رقم 2341 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلاق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2341 01/03/2022	اليانس	0	0,00	0		5
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	1600	2 083 200,00	1	1302	5
	صيدال	0	0,00	0		10
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (52): الحصة رقم 2344 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلاق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2344 08/03/2022	اليانيس	0	0,00	0		10
	الاوراسي	2000	1 100 000,00	2	550	10
	بيوفارم	0	0,00	0		5
	صيدال	0	0,00	0		10
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (53): الحصة رقم 2350 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلاق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2350 22/03/2022	اليانيس	0	0,00	0		10
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	100	130 600,00	1	1306	10
	صيدال	0	0,00	0		10
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

الجدول رقم (54): الحصة رقم 2351 لبورصة الجزائر

العدد/التاريخ	الشركات/ السند	الحجم المتداول	القيمة	عدد الصفقات	الأغلاق	نسبة الحدود السعرية المطبقة %
2351 24/03/2022	اليانيس	1650	539 550,00	2	327	10
	الاوراسي	0	0,00	0		10
	بيوفارم	40	52 240,00	1	1306	5
	صيدال	0	0,00	0		10
	أ.و.م انفيست	0	0,00	0		10

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

تحت المادة 37 من القانون 18/01 المتضمن قواعد تسيير حصص التفاوض في بورصة القيم المنقولة على ان هامش التغير الأقصى في الأسعار مقدر ب $\pm 5\%$ مقارنة بالسعر المرجعي فيما يخص تداول سندات رأس المال، كما يمكن ان يرتفع هذا الهامش الى $\pm 10\%$ في حال مرور 4 حصص دون تداول للسند مع توفر الشروط سالفة الذكر.

وتهدف مؤسسة تسيير بورصة القيم المنقولة بهذه المادة حماية الشركات المدرجة من انهيار أسعار سنداتهما في حالة توالي غياب التداول في الحصص او في حالة بروز ظواهر اقتصادية قد تؤثر بشكل كبير على أسعارها، ومنه نستخلص تدخل التشريعات والقوانين الحكومية بالجزائر في تحديد الأسعار في البورصة وهو ما يتناقض مع تحرير السوق.

ثانيا: عرض ملخص للتداول خلال الثلاثي الأول من سنة 2022 مع الحدود العرية المطبقة.

جدول رقم (55): ملخص للتداول خلال الثلاثي الأول من سنة 2022 مع الحدود السعرية المطبقة.

الشركات/ السند	الحجم المتداول الإجمالي للثلاثي الأول	القيمة الاجمالية للالثلاثي الأول	عدد الصفقات الاجمالية للثلاثي الأول	تكرار تطبيق الحدود السعرية 5%	تكرار تطبيق الحدود السعرية 10%
اليانيس	3 251	1 051 870	10	4	11
الاوراسي	2 000	1 100 000	2	0	15
بيوفارم	11 435	14 890 940	24	13	2
صيدال	115	62 445	2	4	11
أ.و.م انفيست	0	0	0	0	15

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بورصة الجزائر

إضافةً الى العائق السابق الذكر نلاحظ من الجدول السابق ان أكثر السندات تداولاً (بيوفارم) طبقت عليه نسبة حدود سعرية $\pm 5\%$ ثلاثة عشر مرة ونسبة حدود سعرية $\pm 10\%$ مرتين فقط، في حين أقل السندات تداولاً (أ.و.م انفيست والأوراسي) طبقت عليهما نسبة حدود سعرية $\pm 10\%$ خمسة عشر مرة ولم تطبق عليهما نسبة حدود سعرية $\pm 5\%$ ، وهو ما يتعارض مع قانون السوق (الأكثر طلباً الأكبر سعراً-الأقل طلباً الأقل سعراً) في تحديد الأسعار. ومنه نستنتج ان الأسعار المعلنة في بورصة الجزائر لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد القيمة العادلة.

المبحث الثالث: الإطار العام للدراسة الميدانية

بعد دراسة تحديات الاعتماد على أسعار البورصة في تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المالية في المبحثين السابقين من خلال اجراء دراسة حالة على مستوى بورصة الجزائر سنتطرق في المبحث الموالي الى دراسة تحديات اعتماد القيمة العادلة كأساس لتقييم الأصول الثابتة المادية والمعنوية وذلك عن طريق طرح استبيان على مجموعة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمالية

سنحاول في هذا المطلب شرح طريقة العمل التي اعتمدناها في الدراسة الميدانية بالإضافة إلى مبررات الاعتماد على أسلوبين للدراسة والهدف منها.

المطلب الأول: مبررات الاعتماد على أسلوبين للدراسة (استبيان – دراسة حالة)

تتكون الأصول الثابتة من ثلاث أنواع من الأصول (مادية، معنوية، مالية) قام الطالب من خلالها بمحاولة إسقاط الأسلوب المناسب على كل نوع، فيما يخص الأصول المادية والمعنوية فأغلب القائمين على المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لهم إدراك كاف لقواعد تقييم وتسجيل هذا النوع من الأصول، نتيجة تسجيلها وقيدها في القوائم المالية، ومنه قرر الطالب بالاعتماد في دراستها على الاستبيان، لإمكانية استغلال مخرجاته لأثراء موضوع دراستنا. بالإضافة الى ذلك فان الاستبيان يساعد للوصول الى ادق النتائج في الدراسة والبحث العلمي من خلال جمع بيانات شاملة ووافية تنعكس بالإيجاب على نتائج البحث. على نقيض الأصول الثابتة المالية التي لا يولي لها القائمون على المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أهمية كبيرة، باستثناء المؤسسات المدرجة في البورصة. ومن هذا المنطلق قرر الطالب بإجراء دراسة حالة على مستوى بورصة الجزائر لدراسة تحديات الاعتماد على المعيار IFRS 13 لتقييم الأصول الثابتة المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الثاني: الهدف والمنهج المتبع في الاستبيان

الفرع الأول: الهدف من الاستبيان

1- تحديد موقف المختصين من تحديات الاعتماد على القياس بالقيمة العادلة لتقييم الأصول الثابتة المادية

والمعنوية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

2- اختبار صحة فرضيات الدراسة

الفرع الثاني: المنهج المتبع

بغية الوصول إلى أهداف هذه الدراسة باتباع طرق علمية، وبعد الاطلاع على البحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث ظهر جلياً أنَّ المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي، والأسلوب المناسب لجمع البيانات هنا هو أسلوب المسح بالعينة الذي يقوم على اختيار عينة ممثلة للمجتمع محل الدراسة، ثمَّ تعميم النتائج المتوصل إليها على مجتمع الدراسة، وتمَّ الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات ومن ثم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية لمعالجتها وتحليل نتائجها للتأكد من صحة الفرضيات من عدمها.

المطلب الثالث: تقسيمات الاستبيان

تم تقسيم الاستبيان إلى جزئين:

الفرع الأول: المعلومات الشخصية

وتحتوي على البيانات الشخصية كالوظيفة، الخبرة المهنية والمؤهل العلمي

الفرع الثاني: عبارات الاستبيان

وقسمت الى ستة محاور:

المحور الأول: تحديات متعلقة بالأصل المراد تقييمه

المحور الثاني: تحديات متعلقة بالسوق الجزائري

المحور الثالث: عيوب قياس القيمة العادلة

المحور الرابع: معيقات تقنيات القياس

المحور الخامس: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومحيطها

المحور السادس: القوانين والتشريعات الجزائرية

المحور السابع: التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر

جدير بالذكر أننا قمنا بعرض الاستبيان للتحكيم على مجموعة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين من أجل

ضبط الأخطاء وتصحيحها.

ولتسهيل عملية الإجابة على الاستبيان، قمنا بإنشاء استبيان الكتروني على منصة Google Forms بالإضافة إلى

توزيع نسخ ورقية للمجيبين.

المطلب الرابع: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من الأكاديميين والمهنيين والإطارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتخصصين في

المالية والمحاسبة

وفي هذا الإطار قمنا بتوزيع 526 عينة لمختلف فئات العينة، تمكنا من استرجاع 60 عينة كلها صالحة للدراسة.

المبحث الرابع: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

المطلب الأول: اختبار ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان: انه يعطي نفس النتائج إذا ما أعيد على نفس المجموعة في نفس الظروف وبمعنى آخر لو

كررت علميات قياس الفرد الواحد لأظهرت نفس درجة شيئا من الاتساق أي أن درجته لا تتغير جوهريا بتكرار، أي أن

مفهوم الثبات يعني أن يكون الاختبار قادرا على أن يحقق دائما النتائج نفسها في حالة تطبيقه مرتين على نفس المجموعة.

وتوجد عدة معادلات وطرق إحصائية لحساب ثبات الاستبيان.

وفي دراستنا تم التحقق من ثبات عبارات محاور الاستبيان، من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ.

وطريقة معامل ألفا كرونباخ: تعد من أكثر مقاييس الثبات استخداما من طرف الباحثين، حيث يقيس درجة ثبات عبارات

الاستبيان، بمعنى ما نسبة الحصول على نفس النتائج أو الاستنتاجات فيما لو أعيد تطبيق نفس الأداة وفق ظروف مماثلة.¹ وهناك مجالات مختلفة لدرجة الثبات ل معامل Cronbach's Alpha :

جدول رقم (56): يوضح المجالات المختلفة لدرجة الثبات (Alpha)

دلالة (Alpha)	قيمة (Alpha)
غير كافية	$0.6 > \text{Alpha}$
ضعيفة	$0.65 > \text{Alpha} > 0.6$
مقبولة نوعا ما	$0.70 > \text{Alpha} > 0.65$
حسنة	$0.85 > \text{Alpha} > 0.70$
جيدة	$0.90 > \text{Alpha} > 0.85$
ممتازة	$0.90 < \text{Alpha}$

المصدر: Mana carricano et Fanny Poujol, Analyse de données avec spss, Edition PERSON, 2009, p53

وفي دراستنا تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (57): يبين قيمة معامل Cronbach's Alpha لمحاور الإستبيان

محاور الإستبيان	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
1 تحديات متعلقة بالأصل المراد تقييمه	6	0.838
2 تحديات متعلقة بالسوق الجزائري	7	0.889
3 عيوب قياس القيمة العادلة	6	0.853
4 معيقات تقنيات القياس	7	0.846
5 المؤسسات الاقتصادية ومحيطها	8	0.861
6 القوانين والتشريعات	9	0.920
7 التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر	6	0.915
مجموع العبارات ككل	49	0.974

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 25

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ ذات قيم مرتفعة في جميع محاور الاستبيان وهي أكبر من الحد الأدنى 0.70 مما يدل على ثبات أداة الدراسة وتجدر الإشارة أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كلما اقتربت من 01 دل على أن قيمة الثبات مرتفعة.

1- مصطفى طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان - تطبيقات عملية على برنامج Excel-، دار النشر الجامعي، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 149.

الجدول رقم (58): يوضح طريقة تنقيط الإجابات على بنود الاستبيان.

البدائل	غير موافق بشدة	موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على دراسات سابقة

ولتحديد مستويات الموافقة استخدمنا الأدوات الإحصائية التالية:

1. المتوسط الحسابي بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول عبارات المقياس ومقارنتها.
2. والانحراف المعياري ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات حول درجة المتوسط الحسابي وعدم تشتتها.
3. المدى لتحديد طول الفئة = (أعلى درجة (موافق بشدة) - أدنى درجة (غير موافق بشدة)) // عدد المستويات، وهذا لتحديد اتجاههم نحو كل عبارة هل هم: موافقون بدرجة مرتفعة جداً، مرتفعة، موافق نوعاً ما، منخفضة، مخفضة جداً.
4. تحديد طول الفئة باستخدام المدى حيث: $0.8 = 5/(1-5)$ حيث نحصل على مجالات كما يلي:

جدول رقم (59): مجالات مقياس ليكرت الخماسي

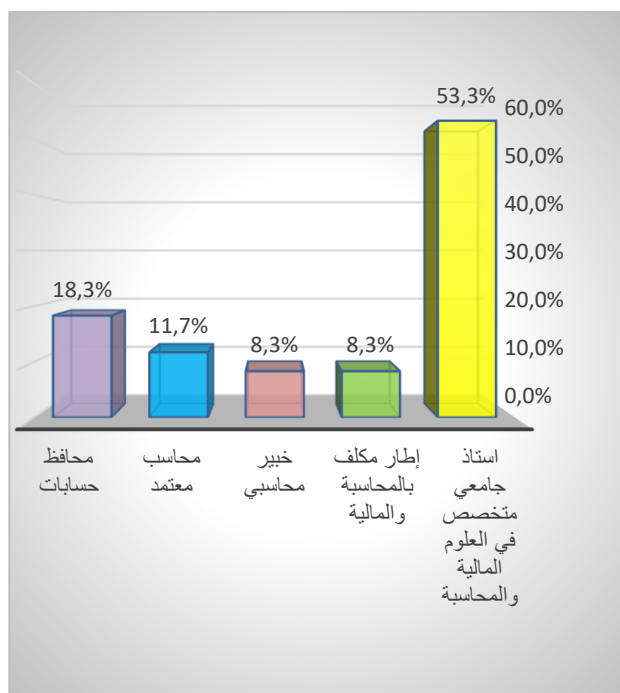
درجة الموافقة	مقياس ليكرت	مجال المتوسط الحسابي	
درجة منخفضة جداً	غير موافق بشدة	من 01 إلى 1.80 درجة	[1.80 - 1]
درجة منخفضة	غير موافق	من 1.81 إلى 2.60 درجة	[2.60 - 1.81]
درجة متوسطة	محايد	من 2.61 إلى 3.40 درجة	[3.40 - 2.61]
درجة عالية	موافق	من 3.41 إلى 4.20 درجة	[4.20 - 3.41]
درجة عالية جداً	موافق بشدة	من 4.21 إلى 5 درجة	[5 - 4.21]

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: وصف خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (60): توزيع أفراد العينة حسب المهنة

شكل رقم (18): توزيع أفراد العينة حسب المهنة



الإجابة	التكرار	النسبة %
استاذ جامعي متخصص في العلوم المالية والمحاسبة	32	53,3
إطار مكلف بالمحاسبة والمالية	5	8,3
خبير محاسبي	5	8,3
محاسب معتمد	7	11,7
محافظ حسابات	11	18,3
المجموع	60	100,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

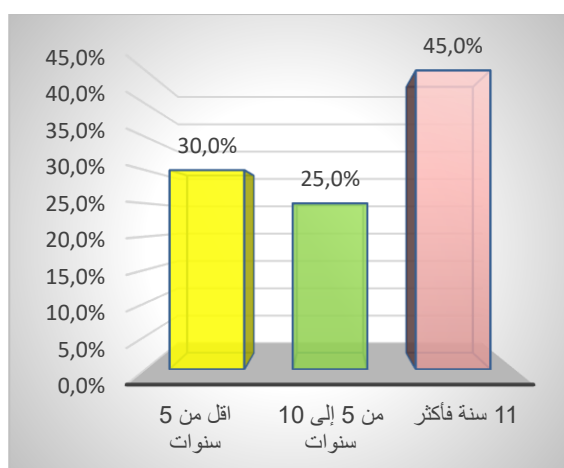
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات

برنامج SPSS.V 25

من خلال الجدول رقم (60) والشكل رقم (18) كذلك؛ يظهر أن 53.3% من العينة، والممثلة في 32 فردًا، يعملون كأستاذة جامعيين متخصصين في العلوم المالية والمحاسبة. بينما يشكل إطار مكلف بالمحاسبة والمالية نسبة 8.3%، ويمثلون 5 أفراد. كما يتبعهم خبراء المحاسبة بنفس النسبة 8.3% وعددهم 5 أفراد. ويعمل محاسبون معتمدون بنسبة 11.7% وعددهم 7 أفراد، في حين يعمل محافظو الحسابات بنسبة 18.3% وعددهم 11 فردًا. وبذلك، يُظهر هذا التوزيع تنوعًا في المهن داخل العينة.

شكل رقم (19): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

جدول رقم (61): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



الإجابة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	18	30,0
من 5 إلى 10 سنوات	15	25,0
11 سنة فأكثر	27	45,0
المجموع	60	100,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

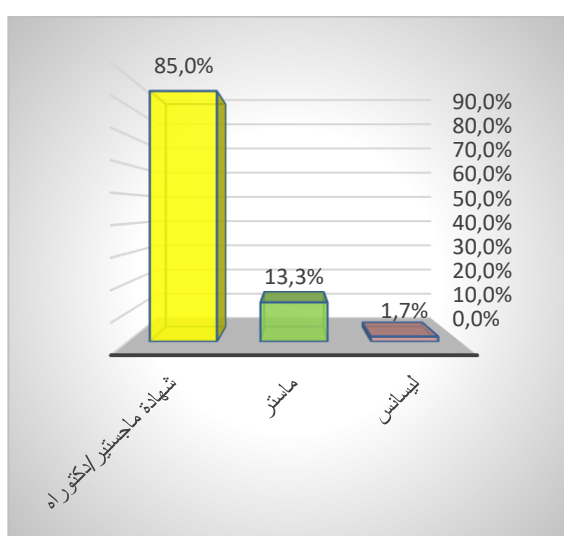
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات

برنامج SPSS.V 25

من خلال الجدول رقم (61) والشكل رقم (19) كذلك؛ يظهر أن 30% من العينة، ويعدون 18 فردًا، يمتلكون خبرة مهنية تقل عن 5 سنوات. في حين يمتلك 25% من العينة، ويشملون 15 فردًا، خبرة تتراوح بين 5 و10 سنوات. ويتمتع 45% من العينة، ويشكلون 27 فردًا، بخبرة مهنية تتجاوز 11 سنة. وبذلك، يعكس هذا التوزيع تنوعًا في خبرات الأفراد داخل العينة.

شكل رقم (20): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة أو المؤهل العلمي

جدول رقم (62): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة أو المؤهل العلمي



الإجابة	التكرار	النسبة %
شهادة ماجستير/دكتوراه	51	85,0
ماستر	8	13,3
ليسانس	1	1,7
المجموع	60	100,0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات

برنامج SPSS.V 25

من خلال الجدول رقم (62) والشكل رقم (20) كذلك؛ يظهر وجود نسبة كبيرة جدًا من الأفراد الذين يمتلكون درجات عليا، حيث أن 85% من العينة، وهم 51 فردًا، يحملون شهادة ماجستير أو دكتوراه. في حين يحملون مؤهل الماستر نسبة 13.3% ويمثلون 8 أفراد. ويشكلون الحاصلون على شهادة الليسانس نسبة 1.7% ويكونون فردًا واحدًا.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لنتائج الدراسة

الفرع الأول: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بـ: تحديدات متعلقة بالأصل المراد تقييمه.

جدول رقم (63): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور: تحديدات متعلقة بالأصل المراد تقييمه.

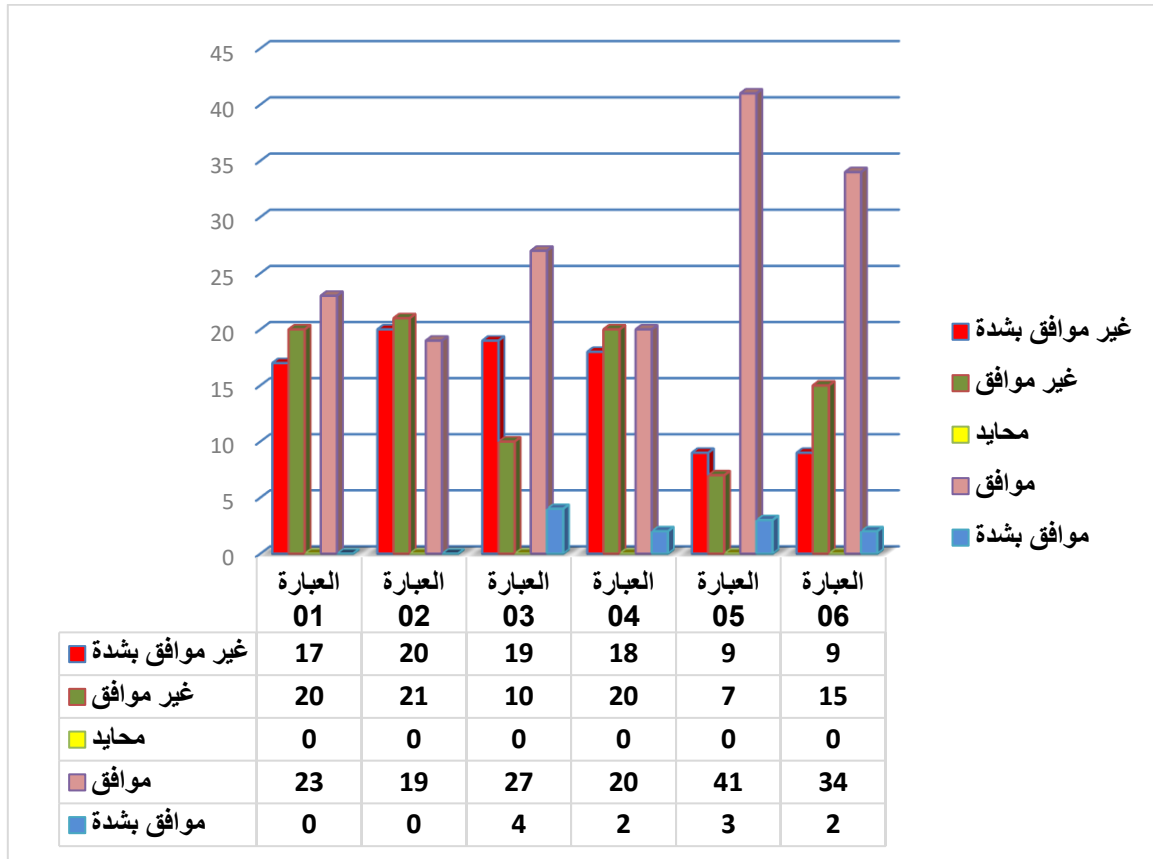
الرد	العبارة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
01	تتسم عملية تحديد أقصى وأفضل استخدام للأصول الثابتة المادية بالسهولة في الجزائر	17	28.3	20	33.3	0	0	23	38.3	0	0	2,4833	1,26881	درجة منخفضة
02	تتسم عملية تحديد أقصى وأفضل استخدام للأصول الثابتة المعنوية بالسهولة في الجزائر	20	33.3	21	35	0	0	19	31.1	0	0	2,3000	1,23919	درجة منخفضة
03	يمكن في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية فصل الأصل الثابت المادي في حالة استخدامه بالاشتراك مع أصول أخرى كمجموعة	19	31.7	10	16.7	0	0	27	45	4	6.7	2,7833	1,46243	درجة متوسطة
04	يمكن في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية فصل الأصل الثابت المعنوي في حالة استخدامه بالاشتراك مع أصول أخرى كمجموعة	18	30	20	33.3	0	0	20	33.3	2	3.3	2,4667	1,32085	درجة منخفضة
05	تحديد حالة الأصل الثابت المادي ممكنة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	9	15	7	11.7	0	0	41	68.3	3	5	3,3667	1,22082	درجة متوسطة
06	تحديد حالة الأصل الثابت المعنوي ممكنة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	9	15	15	25	0	0	34	56.7	2	3.3	3,0833	1,25268	درجة متوسطة
	مستوى تحديدات متعلقة بالأصل المراد تقييمه حسب وجهة نظر أفراد العينة											2,7473	0,96408	درجة متوسطة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 25

من خلال الجدول أعلاه نجد: المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول والمتعلق بـ: تحديات متعلقة بالأصل المراد تقييمه: بلغ ($\bar{X}=2.74$) بإنحراف معياري بلغ (0.96) وهذا الأخير أقرب من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الذي ضمن مجال (من 2.61 إلى 3.40 درجة) أي أن اتجاهات أفراد العينة حول مستوى التحديات المتعلقة بالأصل المراد تقييمه هي بدرجة متوسطة حسب وجهة نظرهم.

والشكل التالي يبين ترتيب عبارات محور تحديات متعلقة بالأصل المراد تقييمه:

الشكل رقم (21): ترتيب عبارات تحديات متعلقة بالأصل المراد تقييمه.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

الفرع الثاني: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بـ: تحديات متعلقة بالسوق الجزائري.

جدول رقم (64): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور: تحديات متعلقة بالسوق الجزائري.

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
07	تتوفر في الجزائر أسواق رئيسية يعتمد عليها في تقييم الأصول الثابتة المادية	22	36.7	25	41.7	0	0	11	18.3	2	3.3	2,1000	1,18893	درجة منخفضة
08	تتوفر في الجزائر أسواق رئيسية يعتمد عليها في تقييم الأصول الثابتة المعنوية	23	38.3	28	45.67	0	0	8	13.3	1	1.7	1,9333	1,03934	درجة منخفضة
09	يعتبر السوق غير الرسمي في الجزائر سوق أكثر ميزة يمكن الاعتماد عليه لقياس القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية	17	28.3	14	23.3	0	0	25	41.7	4	6.7	2,7500	1,42168	درجة متوسطة
10	يعتبر السوق غير الرسمي في الجزائر سوق أكثر ميزة يمكن الاعتماد عليه لقياس القيمة العادلة للأصول الثابتة المعنوية	21	35	15	25	0	0	23	38.3	1	1.7	2,4667	1,35880	درجة منخفضة
11	يمكن التمييز في السوق غير الرسمي الجزائري المشاركين الذين يتصرفون من أجل أفضل مصلحة اقتصادية لهم	17	28.3	12	20	0	0	28	46.7	3	5	2,8000	1,41181	درجة متوسطة
12	تعتبر المعاملات التي تجري في السوق غير الرسمي في الجزائر معاملات تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق	14	23.3	15	25	0	0	28	46.7	3	5	2,8500	1,36326	درجة متوسطة
13	تمتاز السوق الجزائرية بالمنافسة الكاملة وبعيدة عن التدخل الحكومي وتأثير الاحتكار	24	40	21	35	0	0	13	21.7	2	3.3	2,1333	1,25505	درجة منخفضة

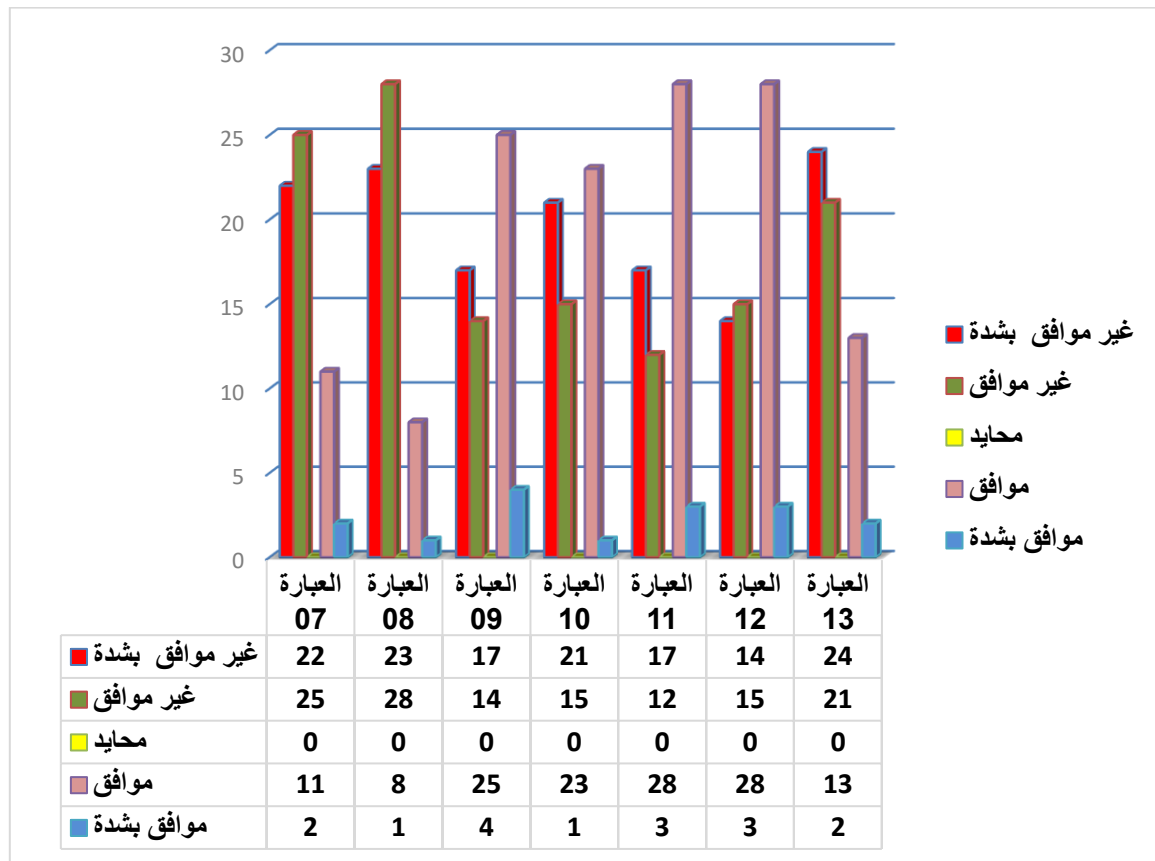
درجة منخفضة	1,00532	2,4333	مستوى تحديات متعلقة بالسوق الجزائري حسب وجهة نظر أفراد العينة
-------------	---------	--------	---

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS . V 25

من خلال الجدول أعلاه نجد: المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني والمتعلق بـ: التحديات المتعلقة بالسوق الجزائري: بلغ ($\bar{X} = 2.43$) بانحراف معياري بلغ (1.005) وهذا الأخير أقرب من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الذي ضمن مجال (من 1.81 إلى 2.60 درجة) أي أن اتجاهات أفراد العينة حول مستوى التحديات المتعلقة بالسوق الجزائري هي بدرجة منخفضة حسب وجهة نظرهم.

والشكل التالي يبين ترتيب عبارات محور تحديات متعلقة بالسوق الجزائري:

الشكل رقم (22): ترتيب عبارات تحديات متعلقة بالسوق الجزائري.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

الفرع الثالث: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثالث من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بـ: عيوب قياس القيمة العادلة.

جدول رقم (65): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور: عيوب قياس القيمة العادلة.

الترتيب	العبارة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%					
14	خضوع تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة لتقدير المكلف بالتقييم يؤدي الى عدم مصداقية نتائج عملية التقييم	19	31.7	15	25	0	0	24	40	2	3.3	2,5833	1,38137	درجة منخفضة
15	يفتح التقييم بالقيمة العادلة المجال للتلاعب في الإفصاح بما قد يخدم أطراف معينة على حساب أطراف أخرى	15	25	13	21.7	0	0	31	51.7	1	1.7	2,8333	1,34248	درجة متوسطة
16	تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة قد يتطلب بعض الوقت مما يؤدي الى عدم عرض القوائم المالية في وقتها المحدد	14	23.3	12	20	0	0	33	55	1	1.7	2,9167	1,33139	درجة متوسطة
17	ارتفاع تكلفة تحديد القيمة العادلة لبعض أنواع الأصول الثابتة مقارنة ببدائل القياس الأخرى	13	21.7	11	18.3	0	0	33	55	3	5	3,0333	1,35255	درجة متوسطة
18	يتميز القياس بالقيمة العادلة بالتعقيد لتعدد تقنيات ومستويات القياس به	12	20	12	20	0	0	33	55	3	5	3,0500	1,33309	درجة متوسطة
19	قلة المقيمين المؤهلين في المجال العقاري يعيق تحديد القيمة العادلة للعقارات	10	16.7	15	25	0	0	31	51.7	4	6.7	3,0667	1,31312	درجة متوسطة
مستوى عيوب قياس القيمة العادلة حسب وجهة نظر أفراد العينة														
												2,9142	1,01959	درجة متوسطة

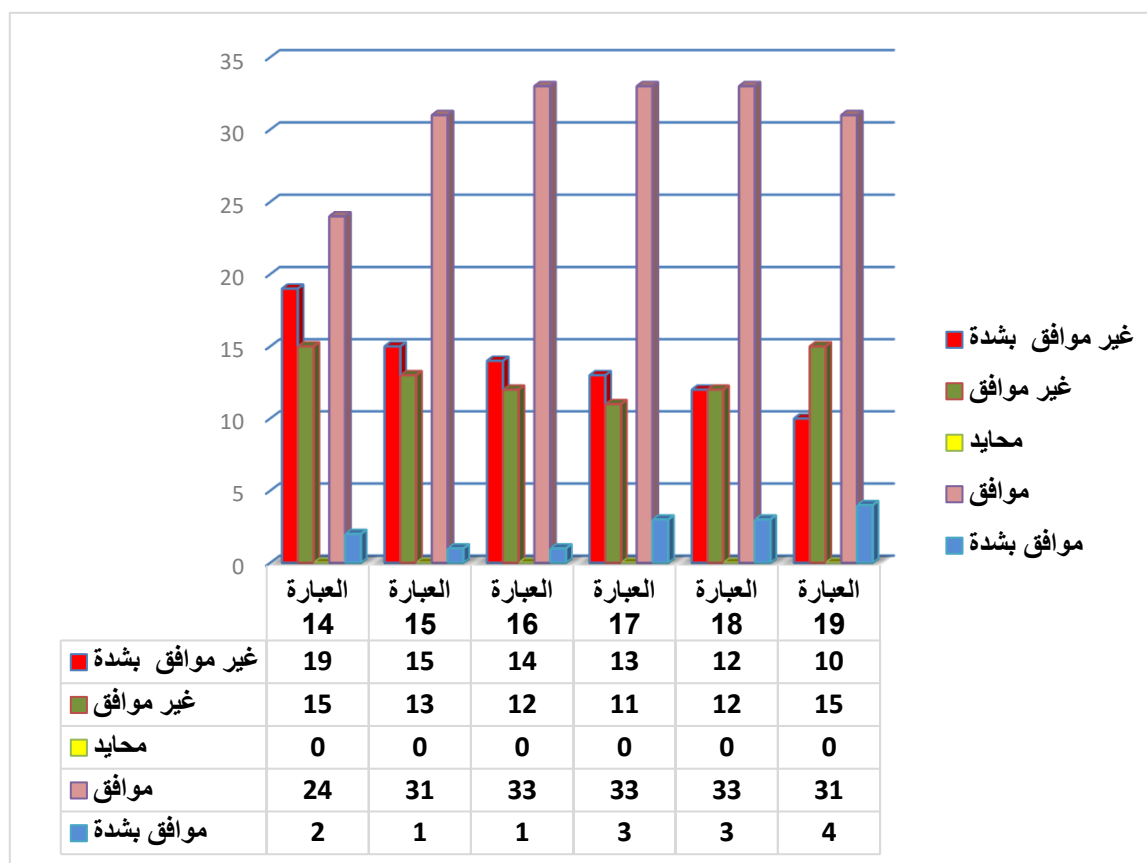
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS . V 25

من خلال الجدول أعلاه نجد: المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث والمتعلق ب: عيوب قياس القيمة العادلة: بلغ ($\bar{X}= 2.91$) بإنحراف معياري بلغ (1.019) وهذا الأخير أقرب من الواحد مما يشير إلى تقارب

أراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الذي ضمن مجال (من 2.61 إلى 3.40 درجة) أي أن اتجاهات أفراد العينة حول مستوى عيوب قياس القيمة العادلة هي بدرجة متوسطة حسب وجهة نظرهم.

والشكل التالي يبين ترتيب عبارات محور عيوب قياس القيمة العادلة:

الشكل رقم (23): ترتيب عبارات عيوب قياس القيمة العادلة.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

الفرع الرابع: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الرابع من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بـ: معايير تقنيات القياس.

جدول رقم (66): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور: معيقات تقنيات القياس.

الترتيب	العبارة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%						
20	يمكن الوصول الى صافي التدفقات المالية المستقبلية للأصول الثابتة المادية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	12	20	19	31.7	0	0	0	27	45	2	3.3	2,8000	1,29928	درجة متوسطة
21	يمكن الوصول الى صافي التدفقات المالية المستقبلية للأصول الثابتة المعنوية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	9	15	27	45	0	0	0	22	36.7	2	3.3	2,6833	1,21421	درجة متوسطة
22	تتوفر المدخلات اللازمة التي تسمح للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بتحديد معدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة	22	36.7	20	33.3	0	0	0	17	28.3	1	1.7	2,2500	1,27059	درجة منخفضة
23	تتمتع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمؤهلات تمكنها من توقع التغيرات المحتملة في مبلغ التدفقات النقدية وتوقيتها	16	26.7	24	40	0	0	0	19	31.7	1	1.7	2,4167	1,23908	درجة منخفضة
24	يعتبر تحديد علاوة المخاطر التي تمثل عدم التأكد الملازم للتدفقات النقدية أمرا ممكنا في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	18	30	15	25	0	0	0	27	45	0	0	2,6000	1,33022	درجة منخفضة
25	يمكن تحديد التكلفة الاستبدالية للأصول الثابتة المادية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	11	18.3	15	25	0	0	0	34	56.7	0	0	2,9500	1,25448	درجة متوسطة
26	يمكن تحديد التكلفة الاستبدالية للأصول الثابتة المعنوية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	16	26.7	17	28.3	0	0	0	1	1.7	0	0	2,6500	1,32544	درجة متوسطة

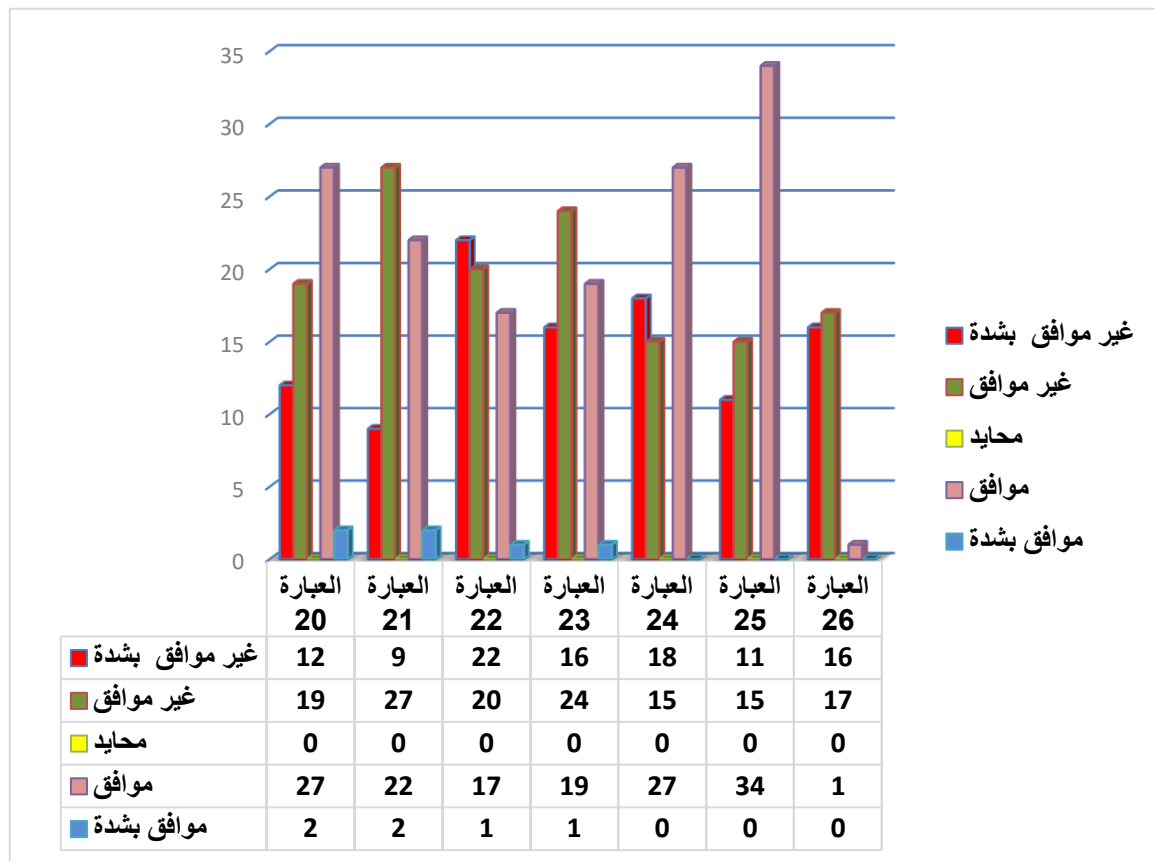
متوسطة	درجة	2,6213	0,91986	مستوى معيقات تقنيات القياس حسب وجهة نظر أفراد العينة
--------	------	--------	---------	--

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 25

من خلال الجدول أعلاه نجد: المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الرابع والمتعلق بـ: معيقات تقنيات القياس: بلغ ($\bar{X} = 2.62$) بإنحراف معياري بلغ (0.91) وهذا الأخير أقرب من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الذي ضمن مجال (من 2.61 إلى 3.40 درجة) أي أن اتجاهات أفراد العينة حول مستوى معيقات تقنيات القياس هي بدرجة متوسطة حسب وجهة نظرهم.

والشكل التالي يبين ترتيب عبارات محور معيقات تقنيات القياس:

الشكل رقم (24): ترتيب عبارات معيقات تقنيات القياس.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

الفرع الخامس: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الخامس من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بـ: المؤسسات الاقتصادية ومحيطها.

جدول رقم (67): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور المؤسسات الاقتصادية ومحيطها.

الرد	العبارة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
27	يفضل المكلفين بالمحاسبة في المؤسسات على اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول الثابتة	9	15	10	16.7	0	0	33	55	8	13.3	3,3500	1,32544	درجة متوسطة
28	إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل الشريحة الأكبر من المؤسسات في الجزائر تؤثر سلبا في انجذابها نحو قياس القيمة العادلة	14	23.3	13	21.7	0	0	26	43.3	7	11.7	2,9833	1,44377	درجة متوسطة
29	تقوم المؤسسات الاقتصادية بإجراء دورات تكوينية في تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة لموظفيها المحاسبين	19	31.7	23	38.3	0	0	15	25	3	5	2,3333	1,29754	درجة منخفضة
30	يتمتع إطار المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالكفاءة اللازمة لتطبيق قياس القيمة العادلة	17	28.3	26	43.3	0	0	16	26.7	1	1.7	2,3000	1,19745	درجة منخفضة
31	يتمتع مختلف الفاعلين في البيئة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من مستثمرين وموظفي البنوك والإدارة الضريبية بدرجة مقبولة من الوعي لفهم القوائم المالية التي تم الاستناد فيها إلى القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول الثابتة.	12	20	26	43.3	0	0	20	33.3	2	3.3	2,5667	1,24010	درجة منخفضة
32	جهود الهيئات المحاسبية الجزائرية غير وافية لتوضيح كيفية استخدام قياس القيمة العادلة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية	8	13.3	13	21.7	0	0	31	51.7	8	13.3	3,3000	1,31871	درجة متوسطة

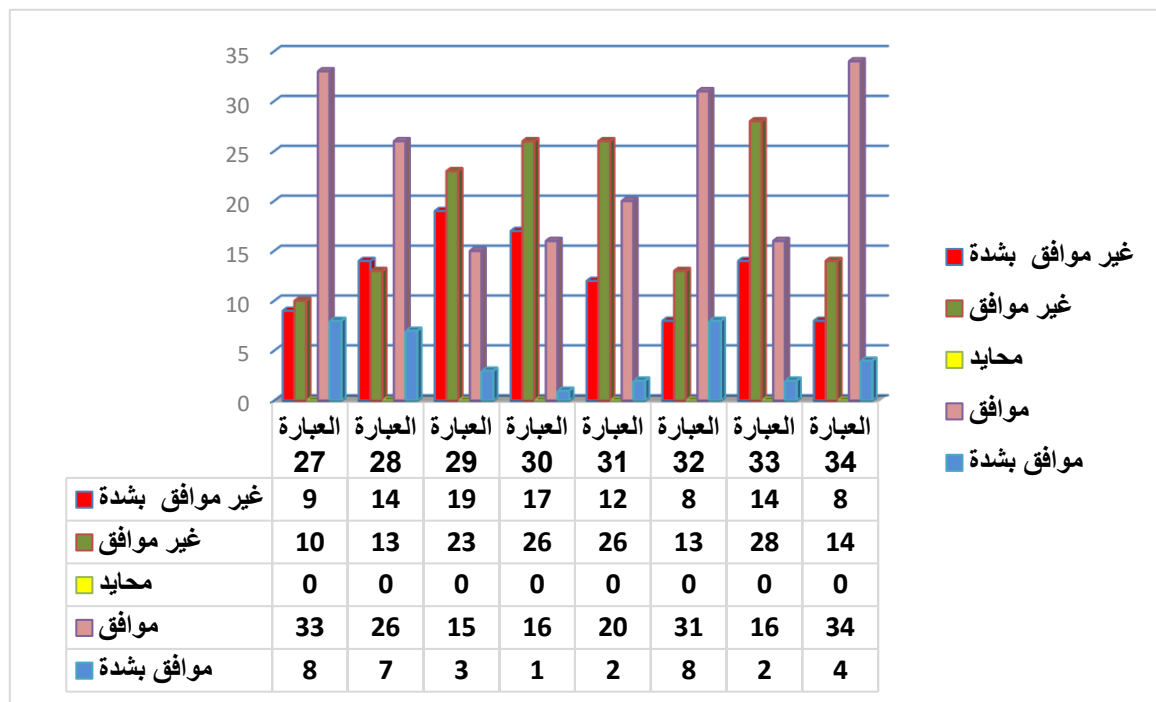
33	يتميز قياس القيمة العادلة بالشيوع والانتشار بين ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر	14	23.3	28	46.7	0	0	16	26.7	2	3.3	2,4000	1,21013	درجة منخفضة
34	ثقة ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر في التكلفة التاريخية لارتباطها بالوثائق الثبوتية يقلل من توجههم نحو قياس القيمة العادلة	8	13.3	14	23.3	0	0	34	56.7	4	6.7	3,2000	1,25954	درجة متوسطة
مستوى المؤسسات الاقتصادية ومحيطها حسب وجهة نظر أفراد العينة												2,8053	0,91756	درجة متوسطة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 25

من خلال الجدول أعلاه نجد: المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الخامس والمتعلق بـ المؤسسات الاقتصادية ومحيطها: بلغ (2.80) \bar{X} بإنحراف معياري بلغ (0.917) وهذا الأخير أقرب من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الذي ضمن مجال (من 2.61 إلى 3.40 درجة) أي أن اتجاهات أفراد العينة حول مستوى المؤسسات الاقتصادية ومحيطها هي بدرجة متوسطة حسب وجهة نظرهم.

والشكل التالي يبين ترتيب عبارات محور المؤسسات الاقتصادية ومحيطها:

الشكل رقم (25): ترتيب عبارات المؤسسات الاقتصادية ومحيطها.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

الفرع السادس: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور السادس من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بـ: القوانين والتشريعات.

جدول رقم (68): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور: القوانين والتشريعات.

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
		عد	%	عد	%	عد	%	عد	%	عد	%			
35	تشجع القواعد القانونية في التشريع الضريبي الجزائري على الاعتماد على القيمة العادلة	16	26.7	27	45	0	0	15	25	2	3.3	2,3333	1,21665	درجة منخفضة
36	تحتاج التشريعات الضريبية الجزائرية الى تعديل بما يتماشى مع متطلبات قياس القيمة العادلة	9	15	8	13.3	0	0	32	53.3	11	18.3	3,4667	1,34626	درجة عالية
37	حدد النظام المحاسبي المالي كيفية الاعتماد على القيمة العادلة	14	23.3	15	25	0	0	28	46.7	3	5	2,8500	1,36326	درجة متوسطة
38	يحتاج النظام المحاسبي المالي الى نصوص تنظيمية وتكميلية تنظم عملية القياس خاصة في شقه المتعلق بقياس القيمة العادلة	10	16.7	8	13.3	0	0	31	51.7	11	18.3	3,4167	1,38137	درجة عالية
39	تحدد القواعد القانونية في الجزائر شروط استخدام الأصول الثابتة المادية في حال وجود قيود نظامية عليها.	20	33.3	8	13.3	0	0	28	46.7	4	6.7	2,8000	1,48210	درجة متوسطة
40	تحدد القواعد القانونية في الجزائر شروط استخدام الأصول الثابتة المعنوية في حال وجود قيود نظامية عليها.	20	33.3	10	16.7	0	0	27	45	3	5	2,7167	1,45079	درجة متوسطة
41	تحدد القواعد القانونية في الجزائر شروط بيع الأصول الثابتة المادية في حال وجود قيود نظامية عليها.	14	23.3	10	16.7	0	0	31	51.7	5	8.3	3,0500	1,40731	درجة متوسطة

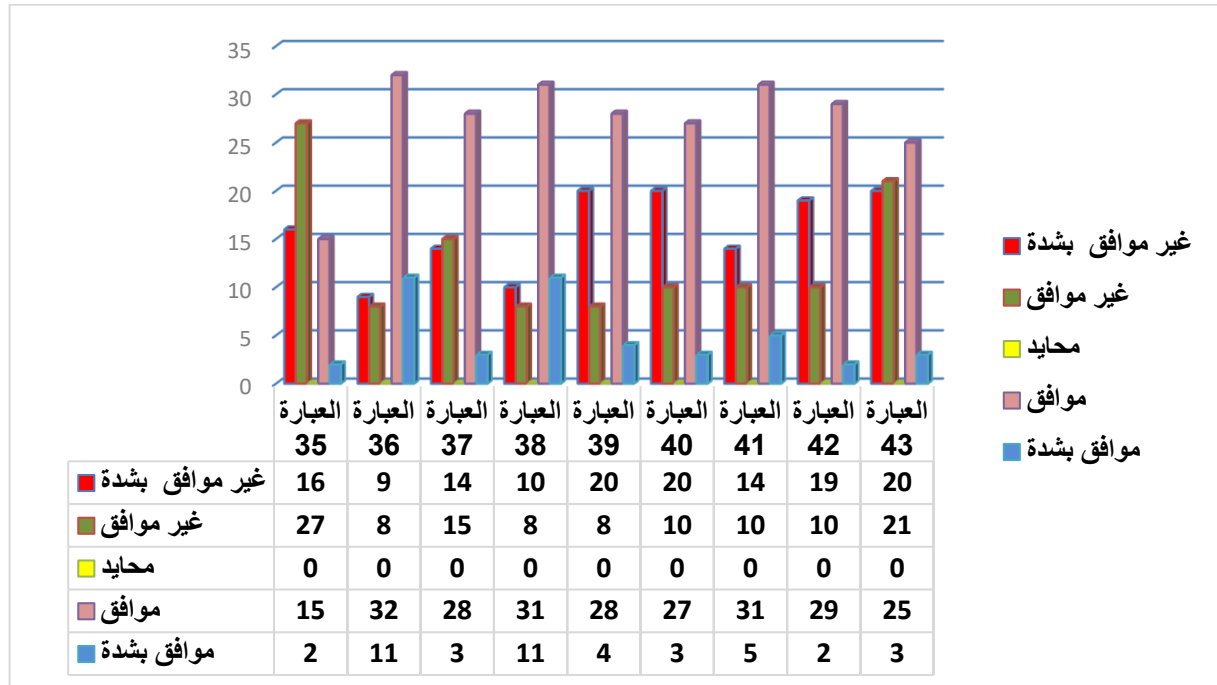
42	تحدد القواعد القانونية في الجزائر شروط بيع الأصول الثابتة المعنوية في حال وجود قيود نظامية عليها	19	31.7	10	16.7	0	0	29	48.3	2	3.320	2.7500	1.42168	درجة متوسطة
43	تسمح الأنظمة التشريعية الجزائرية باعتماد قياس القيمة العادلة عند الإثبات الأولي إذا كانت غير مساوية لسعر المعاملة	20	33.3	21	20	0	0	25	41.7	3	5	2.6500	1.43592	درجة متوسطة
مستوى القوانين والتشريعات حسب وجهة نظر أفراد العينة														درجة متوسطة
												2.8928	1.08608	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 25

من خلال الجدول أعلاه نجد: المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور السادس والمتعلق بـ: القوانين والتشريعات: بلغ ($\bar{X}=2.89$) بانحراف معياري بلغ (1.086) وهذا الأخير أقرب من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الذي ضمن مجال (من 2.61 إلى 3.40 درجة) أي أن اتجاهات أفراد العينة حول مستوى القوانين والتشريعات هي بدرجة متوسطة حسب وجهة نظرهم.

والشكل التالي يبين ترتيب عبارات محور القوانين والتشريعات:

الشكل رقم (26): ترتيب عبارات القوانين والتشريعات.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

الفرع السابع: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور السابع من الاستبيان الموجه للأفراد والمتعلق بـ: التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر.

جدول رقم (69): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحور: التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر.

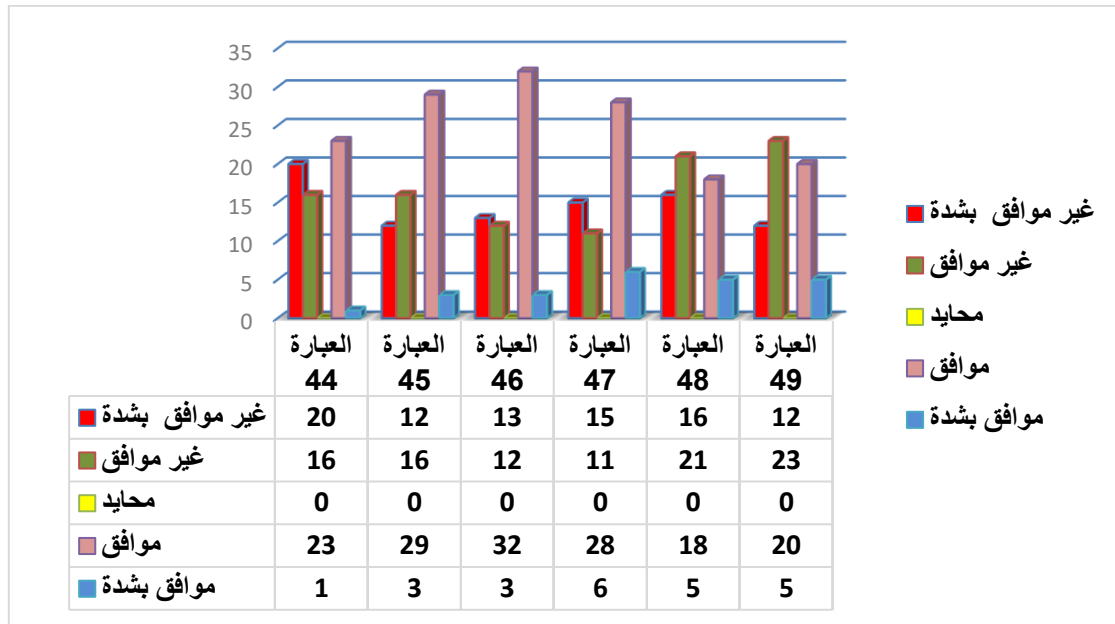
الرد	العبارة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة التقييم
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
44	تتوافق برامج التعليم المحاسبي في الجزائر مع متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي 2 "الكفاءة المهنية"	20	33.3	16	26.7	0	0	23	38.3	1	1.7	1,34658	2,4833	درجة منخفضة
45	تتضمن برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية شرح مفصل لمحتوى المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي	12	20	16	26.7	0	0	29	48.3	3	5	1,33139	2,9167	درجة متوسطة
46	يمكن الطالب من التعرف على كل أنواع الأصول الثابتة ومختلف المعالجات المحاسبية لكل نوع منها في الجامعات الجزائرية	13	21.7	12	20	0	0	32	53.3	3	5	1,35296	3,0000	درجة متوسطة
47	تتضمن برامج التعليم المحاسبي الجزائري معيار الإبلاغ المالي IFRS13 "قياس القيمة العادلة"	15	25	11	18.3	0	0	28	46.7	6	10	1,44377	2,9833	درجة متوسطة
48	يتلقى الطالب شرح مفصل حول تقنيات قياس القيمة العادلة	16	26.7	21	35	0	0	18	30	5	8.3	1,38137	2,5833	درجة منخفضة
49	يتلقى الطالب شرح مفصل حول اعتبارات قياس القيمة العادلة	12	20	23	38.3	0	0	20	33.3	5	8.3	1,34154	2,7167	درجة متوسطة
	مستوى التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر حسب وجهة نظر أفراد العينة											1,14491	2,7805	درجة متوسطة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 25

من خلال الجدول أعلاه نجد: المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور السابع والمتعلق بـ: التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر: بلغ ($\bar{X} = 2.78$) بإنحراف معياري بلغ (1.14) وهذا الأخير أقرب من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء الأفراد وتمركزها حول قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الذي ضمن مجال (من 2.61 إلى 3.40 درجة) أي أن اتجاهات أفراد العينة حول مستوى التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر هي بدرجة متوسطة حسب وجهة نظرهم.

والشكل التالي يبين ترتيب عبارات محور التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر:

الشكل رقم (26): ترتيب عبارات التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

المطلب الرابع: اختبار صحة فرضيات الدراسة

سنختبر في هذا المطلب صحة الفرضيات الخاصة بالأصول الثابتة المادية، المعنوية والمالية.

الفرع الأول: اختبار صحة الفرضية الرئيسية

لا يمكن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاعتماد على إرشادات المعيار IFRS13 لتقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة.

الجدول رقم (70): يوضح نتائج الفرضية الرئيسية.

المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	قيمة T	مستوى الدلالة
2.742	3	-2.256	0.025

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.742 وقد كان أصغر من المتوسط الفرضي، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار (T) قد كان دال إحصائياً، ومنه يمكننا القول بأن هذه الفرضية قد تحققت، وبالتالي لا يمكن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاعتماد على إرشادات المعيار IFRS13 لتقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة.

الفرع الثاني: اختبار صحة الفرضيات الفرعية

أولاً: اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى

يمكن للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية الاستجابة إلى متطلبات المعيار IFRS 13 الخاصة بالأصل المراد تقييمه.

الجدول رقم (71): يوضح نتائج الفرضية الفرعية الأولى.

المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	قيمة T	مستوى الدلالة
2.747	3	-2.030	0.047

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.747 وقد كان أصغر من المتوسط الفرضي، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار (T) قد كان دال إحصائياً، ومنه يمكننا القول بأن هذه الفرضية قد تحققت، وبالتالي يمكن للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية الاستجابة إلى متطلبات المعيار IFRS 13 الخاصة بالأصل المراد تقييمه.

ثانيا: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية:

لا يمكن اعتبار أغلب الأسواق في الجزائر أسواق الرئيسية أو أسواق الأكثر ميزة.

الجدول رقم (72): يوضح نتائج الفرضية الفرعية الثانية.

المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	قيمة T	مستوى الدلالة
2.423	3	-4.366	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.423 وقد كان أصغر من المتوسط الفرضي، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار (T) قد كان دال إحصائيا، ومنه يمكننا القول بأن هذه الفرضية قد تحققت، وبالتالي لا يمكن اعتبار أغلب الأسواق في الجزائر أسواق الرئيسية أو أسواق الأكثر ميزة.

ثالثا: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يصعب على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التغلب على عيوب القياس بالقيمة العادلة.

الجدول رقم (73): يوضح نتائج الفرضية الفرعية الثالثة.

المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	قيمة T	مستوى الدلالة
2.914	3	-0.652	0.517

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.914 وقد كان أصغر من المتوسط الفرضي، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار (T) لم يكن دالاً إحصائيا، ومنه يمكننا القول بأن هذه الفرضية لم تتحقق، ومنه يصعب على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التغلب على عيوب القياس بالقيمة العادلة.

رابعاً: اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يتمتع إطارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالكفاءة اللازمة للتحكم في تقنيات قياس القيمة العادلة.

الجدول رقم (74): يوضح نتائج الفرضية الفرعية الرابعة.

المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	قيمة T	مستوى الدلالة
2.621	3	-3.189	0.002

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.621 وقد كان أصغر من المتوسط الفرضي، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار (T) قد كان دال إحصائياً، ومنه يمكننا القول بأن هذه الفرضية قد تحققت، ومنه لا يتمتع إطارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالكفاءة اللازمة للتحكم في تقنيات قياس القيمة العادلة.

خامساً: اختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة:

يتمتع مختلف الفاعلين في البيئة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بدرجة مقبولة من الوعي لفهم القوائم المالية التي تم الاستناد فيها إلى القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول الثابتة.

الجدول رقم (75): يوضح نتائج الفرضية الفرعية الخامسة.

المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	قيمة T	مستوى الدلالة
2.805	3	-1.643	0.106

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.805 وقد كان أصغر من المتوسط الفرضي، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار (T) لم يكن دالاً إحصائياً، ومنه يمكننا القول بأن هذه الفرضية لم تتحقق، ومنه لا يتمتع مختلف الفاعلين في البيئة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بدرجة مقبولة من الوعي لفهم القوائم المالية التي تم الاستناد فيها إلى القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول الثابتة.

الفرضية الفرعية السادسة:

تشجع القوانين والتشريعات الجزائرية استخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول الثابتة المادية والمعنوية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الجدول رقم (76): يوضح نتائج الفرضية الفرعية السادسة.

المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	قيمة T	مستوى الدلالة
2.892	3	-0.764	0.448

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.892 وقد كان أصغر من المتوسط الفرضي، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار (T) لم يكن دالا إحصائيا، ومنه يمكننا القول بأن هذه الفرضية لم تتحقق، ومنه لا تشجع القوانين والتشريعات الجزائرية استخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول الثابتة المادية والمعنوية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

سابعاً: اختبار صحة الفرضية الفرعية السابعة:

لا يتلقى المكلف بعملية التقييم التكوين الاساسي الذي يمكنه من التحكم في المعيار IFRS 13
الجدول رقم (77): يوضح نتائج الفرضية الفرعية السابعة.

المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	قيمة T	مستوى الدلالة
2.780	3	-1.485	0.143

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 2.780 وقد كان أصغر من المتوسط الفرضي، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار (T) لم يكن دالا إحصائيا، ومنه يمكننا القول بأن هذه الفرضية لم تتحقق، ومنه لا يتلقى المكلف بعملية التقييم التكوين الاساسي الذي يمكنه من التحكم في العيار IFRS 13.

ثامناً: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثامنة

من خلال دراسة حالة تم اثبات صحة الفرضية الثامنة حيث لا يمكن الاعتماد الأسعار المعلنة في سوق البورصة الجزائري كمداخلات لتقييم الأصول الثابتة المالية بسبب ضعف قيمة التداول والمؤسسات المدرجة، وأيضا التدخل الحكومي في تحديد الأسعار

خلاصة

يمكن القول في ختام هذا الفصل أن هذه الدراسة قد حققت أهدافها ضمن نطاق الإمكانيات المتاحة والمعلومات المتوفرة، وذلك بالتعرف على أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لاعتماد قياس القيمة العادلة كأساس لتقييم الأصول الثابتة، من خلال الاعتماد على دراسة حالة في بورصة الجزائر والتي ساعدتنا في معرفة مدى إمكانية استغلال أسعارها المعلنة كمرجع لتقييم سندات رأس المال في الجزائر، ليس هذا فقط بل اعتمدنا على دراسة ميدانية وذلك بتوزيع استمارات استبيان تم الاجابة على 60 عينة منها، حددنا من خلالها تحديات اعتماد قياس القيمة العادلة كدليل لتقييم الأصول الثابتة المادية والمعنوية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال سبعة محاور وهي تحديات متعلقة بالأصل المراد تقييمه، تحديات متعلقة بالسوق الجزائري، عيوب قياس القيمة العادلة، معوقات تقنيات القياس، المؤسسات الاقتصادية ومحيطها، القوانين والتشريعات والتكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر، وذلك باستغلال مخرجات برنامجي SPSS و EXCEL STATISTIQUES، وسنعرض في الخاتمة الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية وكذلك النتائج المتوصل إليها.

خاتمة عامة

خاتمة

يشهد المحيط المحاسبي الجزائري تضاربًا في الآراء حول امكانية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاعتماد على قياس القيمة العادلة كأساس لتقييم الأصول الثابتة، لهذا سعت هذه الدراسة إلى إبراز أهم التحديات والعوائق التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطبيق هذا القياس، من خلال ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي لتحليل العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة تضمن الفصل التطبيقي دراسة حالة في بورصة الجزائر لتحديد أهم التحديات المتعلقة بالأصول الثابتة المالية ودراسة ميدانية تم من خلالها اسقاط الجانب النظري في شكل استبيان يحتوي على سبع محاور لتحديد أهم التحديات المتعلقة بالأصول الثابتة المادية والمعنوية، وكذلك بغية الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات والوصول الى النتائج المرجوة.

نتائج الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة النظرية

1. لا تتوافق برامج التعليم المحاسبي في الجزائر مع متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي 2 "الكفاءة المهنية"
2. ضعف الإفصاح والالتزام بالتحفظ والسرية في البنوك الجزائرية يعد من أهم التحديات لتطبيق قياس القيمة العادلة لتقييم الأصول الثابتة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية

3. يمكن للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية الاستجابة إلى متطلبات المعيار IFRS 13 الخاصة بالأصل المراد تقييمه ما عدا إمكانية تحديد أقصى وأفضل استخدام للأصل سواء كان الأصل الثابت مادي أو معنوي
4. لا تتوفر في الجزائر أسواق رئيسية يعتمد عليها في تقييم الأصول المادية والمعنوية
5. يمكن اعتبار الأسواق غير الرسمية في الجزائر أسواق أكثر ميزة يمكن الاعتماد عليه لقياس القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية وعلى النقيض من ذلك لا يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأصول الثابتة المعنوية، وفي نفس الصدد، لا تعتبر المعاملات التي تجري في السوق غير الرسمي في الجزائر معاملات تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق، كما تمتاز السوق الجزائرية بالتدخل الحكومي وتأثير الاحتكار، وبالتالي لا يمكن اعتبار الأسواق في الجزائر موثوقة يمكن الاعتماد عليها لتحديد أسعار الأصول الثابتة المادية والمعنوية.
6. يفتح التقييم بالقيمة العادلة المجال للتلاعب في الإفصاح بما قد يخدم أطراف معينة على حساب أطراف أخرى، كما يتطلب تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة بعض الوقت مما يؤدي إلى عدم عرض القوائم المالية في وقتها المحدد، ولابد من التأكيد على التكلفة المرتفعة عند تحديد القيمة العادلة لبعض أنواع الأصول الثابتة مقارنة ببدايل القياس الأخرى، وفضلاً عن ذلك، يتميز القياس بالقيمة العادلة بالتعقيد لتعدد تقنيات ومستويات القياس به، واستخلاصها لما سبق يمكننا القول أنه يصعب على إدارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التغلب على عيوب القياس بالقيمة العادلة
7. يفضل المكلفين بالمحاسبة في المؤسسات على اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول الثابتة المادية والمعنوية، وهو الأمر الذي يتشاركون فيه مع ممارسي مهنة المحاسبة لارتباطها بالوثائق الثبوتية، وعلى النقيض لا يتميز قياس القيمة العادلة بالشيوع والانتشار بين ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر
8. لا يتمتع إدارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالكفاءة اللازمة لتطبيق قياس القيمة العادلة علاوة عن ذلك، لا تقوم المؤسسات الاقتصادية بإجراء دورات تكوينية في تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة، خاصة أن إمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل الشريحة الأكبر من المؤسسات في الجزائر لا تسمح بذلك
9. لا يتمتع مختلف الفاعلين في البيئة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من مستثمرين وموظفي البنوك والإدارة الضريبية بدرجة مقبولة من الوعي لفهم القوائم المالية التي تم الاستناد فيها إلى القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول الثابتة

10. جهود الهيئات المحاسبية الجزائرية غير وافية لتوضيح كيفية استخدام قياس القيمة العادلة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

11. تحتاج التشريعات الجزائرية الى تعديل بما يتماشى مع متطلبات قياس القيمة العادلة، بما في ذلك القانون الضريبي والنظام المحاسبي المالي، هذا الأخير لم يحدد كيفية الاعتماد على قياس القيمة العادلة، وفي هذا الإطار يحتاج النظام المحاسبي المالي الى نصوص تنظيمية وتكميلية تنظم عملية القياس خاصة في شقه المتعلق بقياس القيمة العادلة

12. لا يتلقى المكلف بعملية التقييم التكوين الاساسي الذي يمكنه من التحكم في العيار IFRS 13، بالرغم من ان برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية تتضمن شرح مفصل لمحتوى المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي، ويتمكن الطالب من التعرف على كل أنواع الأصول الثابتة ومختلف المعالجات المحاسبية لكل نوع منها إلا أنه لا يتلقى شرح مفصل حول تقنيات قياس القيمة العادلة

ثالثا: نتائج دراسة الحالة

13. تشهد بورصة الجزائر تأخر كبير من حيث الشركات المدرجة والقيمة المتداولة مقارنة بدول الجوار النامية

14. إضافة لذلك يعتبر سهم "بيوفارم" الأكثر تداولاً بنسبة 73% مما يعني أن تداول باقي الشركات المدرجة ضعيف جداً، ففي حالة سحب سندات (بيوفارم) من البورصة ينخفض حجم التداول الى 23% من التداول الكلي، أي ان التداول في بورصة الجزائر مبني بشكل كبير على سندات (بيوفارم) مما يعزز فرضية ركود سوق البورصة الجزائري.

15. نظرا لهذا التأخر الذي تشهده بورصة الجزائر يستحيل الاعتماد على أسعارها المعلنة كمداخلات مستوى الاول

16. تدخل التشريعات والقوانين الحكومية بالجزائر في تحديد الأسعار في البورصة من خلال المادة 37 من القانون 18/01، وهو ما يتناقض مع تحرير السوق.

17. لا يمكن الاعتماد على الأسعار المعلنة في بورصة الجزائر في تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المالية.

التوصيات:

1. يتوجب على الجزائر تحسين المناخ الاستثماري الذي يعد من أهم الأسباب غياب البورصة إذ يفضل أصحاب المشاريع الاستثمار في السوق الموازي تهرباً من الضريبة على الاستثمار في البورصة الذي يتطلب الإفصاح عن قوائم مالية شفافة
2. مواكبة التطور الذي يشهده العالم فيما يخص تداول الأسهم عن طريق التطبيقات دون الحاجة الى اللجوء الى الوسائط
3. إعادة النظر في برامج التكوين المحاسبي على مستوى الجامعات الجزائرية
4. إنشاء دليل يوضح كيفية الاعتماد على قياس القيمة العادلة عن طريق نصوص تكميلية للنظام المحاسبي المالي

آفاق الدراسة

وفي ختام الدراسة نقترح مجموعة من المواضيع ذات العلاقة المباشرة مع موضوع بحثنا التي يمكن أن تكون مواضيع

بحث مستقبلية

- دراسة إمكانية استخدام طريقة التدفقات المالية المستقبلية لتقييم الأصول الثابتة المالية في الجزائر.
- دراسة إمكانية استخدام قياس القيمة العادلة لتقييم سندات الخزينة العمومية.
- دراسة إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي في شقه الخاص بالقيمة العادلة بما يتماشى مع متطلبات المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 13.

قائمة

العلاج

قائمة المراجع

الكتب

- 1- مطاوع السعيد السيد مطاوع، معايير المحاسبة الدولية والازمة المالية العالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2017.
- 2- عبد الرزاق الشخادة، المحاسبة الدولية، دار الاعصار العلمي، الأردن، 2019.
- 3- محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الجزء الأول، 2014.
- 4- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الجزء الاول، 2016.
- 5- معراج هوارى، مدخل الى محاسبة القيمة العادلة، دار كنوز المعرفة، الاردن، 2017.
- 6- محي الدين عبد الرزاق حمزة، نظرية المحاسبة، دار الاعصار العلمي، الاردن، 2017.
- 7- علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة افاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2011.
- 8- محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
- 9- جواد كاظم البصري، فح الاقتصاد الأمريكي الازمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2011.
- 10- محمد صالح المنجد، الازمة المالية، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2009.
- 11- مجدي سلامة محمود، معايير المحاسبة الدولية، شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017.
- 12- خالد جمال الجعرات، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الأول، 2017.
- 13- حسين قاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2012.
- 14- وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.
- 15- خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 16- محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، الجزء الثاني، 2014.
- 17- خالد جمال الجعرات، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الثاني، 2017.
- 18- أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية، دار الصفاء للنشر، الطبعة 1، عمان، 2015.
- 19- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، الجزء الثالث، 2016.
- 20- محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، الأردن، 2008.
- 21- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، الجزء الرابع، 2016.
- 22- مصطفى طويطي، التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان – تطبيقات عملية على برنامج Excel-، دار النشر الجامعي، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 149.

الأطروحات والرسائل

- 1- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه، الجزائر 3، 2008.
- 2- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015.
- 3- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015.
- 4- إسماعيل السبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والافصاح المحاسبي في المجموعة، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2016.
- 5- حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2017.
- 6- مسعود بوخلفي، أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الأغواط، 2013.
- 7- محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والافصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة، جامعة القاهرة، 2006.
- 8- تامر بسام جابر الاغا، أهمية القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة غزة، 2013.
- 9- سي محمد لخضر، أسس وقواعد التقييم المحاسبي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2017.
- 10- بلال كيموش، التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، جامعة سطيف. 2011
- 11- حديدي ادم، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015.
- 12- علي فلاح المناصير، الازمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها، تداعيتها وسبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009.
- 13- نادية عقون، العولمة الاقتصادية والازمات المالية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، 2013.
- 14- روابح عبد الرحمن، الازمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، 2018.
- 15- لبلع فطيمة، انعكاسات الازمة المالية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، 2017.
- 16- طالبي صلاح الدين، تحليل الازمات الاقتصادية العالمية (الازمة الحالية وتداعيتها -حالة الجزائر-)، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2010
- 17- إسماعيل رزقي، اعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010

- 18- ايت محمد مراد، ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014.
- 19- قوادري عبلة، أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية، جامعة سطيف 1، 2018.
- 20- عزوز مخلوفي، النظام المحاسبي المالي كإطار لتصوير معايير وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة الاغواط، 2016
- 21- خالد حسين التيجاني حسين، أثر المعايير المحاسبية في إعادة تقييم الأصول الثابتة، رسالة ماجستير، جامعة شندي، السودان، 2014.
- 22- سائد محمود كشكو، مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، جامعة غزة، 2016.
- 23- جرد نور الدين، تطوير البيئة المحاسبية لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2019
- 24- عبد الخالق أودينة، أثر الإفصاح عن التثبيات وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي ميلة، 2021.
- 25- سميرة دواق، مدى ملائمة البيئة المحاسبية في الجزائر لمتطلبات القياس والافصاح وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2020.
- 26- مخلوفي نعيمة، مدى امكانية تطبيق مفهوم القيمة العادلة في الجزائر على ضوء المتغيرات المحاسبية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016.
- 27- بودبة خالد، دراسة عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2018.

المقالات

- 1- عبد الستار عيدان الكبيسي، معايير المحاسبة الدولية والمسؤولية عن الأزمة المالية العالمية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، العدد 3، المجلد 2، جامعة الانبار، العراق، 2010.
- 2- موازين عبد المجيد، القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الاقتصادي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19.
- 3- رملي محمد ووسعي رابع، الازمة العالمية 1929 والازمة العالمية 2008، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة مولاي الطاهر، المجلد 3 العدد 1، 2019.
- 4- الازهر عزة، الازمة المالية ومعايير المحاسبة المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 2، جامعة الوادي، 2013.
- 5- مداني بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي "تجربة الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد 1، العدد 1، جامعة ورقلة، 2002.

- 6- باي مريم، ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، المركز الجامعي ميلة، 2017.
- 7- علي بوزيت وآخرون، عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2019.
- 8- محمد زرقون، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية، المجلد 3، العدد 4، 2016.
- 9- عمار درويش، متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 6، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017.
- 10- أمل عبد المحسن كحيط وأحمد ميري أحمد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي المهني في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 39، جامعة الكوفة، العراق، 2016.
- 11- أبو بكر مفتاح شابون وعائشة محمد العربي، أثر تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية على جودة مهنة المحاسبة والمراجعة في ضوء متطلبات سوق العمل في ليبيا، جامعة مصراتة، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2021.
- 12- عمار درويش، متطلبات تحسين جودة التعليم المحاسبي في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 6، جامعة مستغانم، الجزائر، 2017.
- 13- أمل عبد المحسن كحيط وأحمد ميري أحمد، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي المهني في العراق لمعايير التعليم المحاسبي الدولية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 39، جامعة الكوفة، العراق، 2016.
- 14- أبو بكر مفتاح شابون وعائشة محمد العربي، أثر تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية على جودة مهنة المحاسبة والمراجعة في ضوء متطلبات سوق العمل في ليبيا، جامعة مصراتة، المجلد 8، العدد 2، 2021.
- 15- بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالقرض والنقد والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2013.
- 16- عباسي طلال وأولاد زاوي عبد الرحمن، واقع صلاية وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل 3، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة سوق أهراس، المجلد 6، العدد 3، ديسمبر 2019.

الملتقيات

- 1- حسن عبد الكريم سلوم وبتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن، 2009.
- 2- حامد داود الطلحة، معايير المحاسبة الدولية المنشأة والمفهوم، الملتقى الدولي حول المعايير المحاسبية الدولية، الاردن، 2000.

- 3- منى سالم حسين مرعي، المعايير المحاسبية الدولية ومرونة التوافق أو التوحيد المحاسبي، مداخله ضمن المؤتمر العلمي للاقتصاد الخفي وإدارة الازمات، جامعة تكريت، العراق، 2020.

المطبوعات

- 1- خالد جمال الجعرات، مطبوعة مختصر المعايير المحاسبية الدولية، 2015.
2- هشام دغموم، مطبوعة المحاسبة المالية المعمقة 2، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022،

التقارير

- 1- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار IFRS 13، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013، الأردن
2- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار IAS 16، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2013.
3- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار IAS 23، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2013.
4- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار IAS 39، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2013.
5- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار IAS 40، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2013
6- شركة تسيير بورصة القيم، دليل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

الجرائد الرسمية والقوانين

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، القرار 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 2، الصادرة يوم 11 جانفي 2017،
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 للسنة الخامسة والأربعون، الصادر بتاريخ 22 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 28 ماي 2008.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 للسنة الرابعة والأربعون، الصادر بتاريخ 15 ذو القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، الصادر في 11 جويلية 2010.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 07، الصادر في 02 فيفري 2011.
7. القانون 18/01 المتضمن قواعد تسيير حصص التفاوض في بورصة القيم
8. وزارة المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،

المواقع

الموقع الرسمي لبورصة الجزائر <https://www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=145>

المراجع باللغات الأجنبية

1. Zannou Jean-Benoit ADOKO, **IFRS 13-Evaluation de la juste valeur.Quels sont les impacts de la norme IFRS 13 dans la détermination de la juste valeur des instruments financiers ?**, Louvain school of Management, Belgique, 2016
2. Raymond Chabot, **bulletin de nouvelles sur les IFRS**, 2012, p3
3. Ministère des finances, conseil national de la comptabilité, **manuel de la comptabilité financière**, ENAG, 2013.
4. TAZDAIT Ali, **maitrise du système comptable financier**, ENAG, 2014,
5. **Mana carricano et Fanny Pujol** ,**Analyse de données avec spss** ,Edition PERSON ,2009,

قائمة

الملاحق

الملحق الأول: استمارة الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique

Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muhend Ulhağ - Tubirett -
Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion



جامعة البويرة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضوع: طلب تحكيم استبانة أطروحة دكتوراه

استمارة استبيان في إطار تحضير أطروحة الدكتوراه للطالب: يحيى فاووي

سيدي، سيدي

في إطار تحضير أطروحة الدكتوراه أرجو منكم المساهمة في إثراء موضوع بحثي من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة المطروحة في هذه الاستمارة وهذا لمعرفة وجهة نظركم كمختصين في مجال المحاسبة ونظرا لأهمية هذا الاستبيان في تحقيق أهداف بحثنا، نرجو منكم التعاون معنا والإجابة على أسئلته بدقة وموضوعية علما ان اجوبتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي وإثراء موضوع البحث للاستفسار عن أي التباس أو غموض في فقرات هذا الاستبيان، يرجى الاتصال بالرقم: 0662-37-27-24 او مراسلتنا عبر الايميل fz.yahaioui@univ-bouira.dz :

ونشكركم مسبقا على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

يرجى وضع علامة (*) في الخانات المناسبة

القسم الأول: معلومات عامة

الوظيفة

- استاذ جامعي متخصص في العلوم المالية والمحاسبة
- إطار مكلف بالمحاسبة والمالية
- خبير محاسبي
- محاسب معتمد
- محافظ حسابات
- أستاذ جامعي ومهني

الخبرة المهنية

- اقل من 5 سنوات
- من 6 إلى 10 سنوات
- 11 سنة فأكثر

المؤهل العلمي

- ليسانس
- ماستر
- ماجستير/دكتوراه

القسم الثاني: عبارات الاستبيان

المحور الأول: تحديات متعلقة بالأصل المراد تقييمه

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	البيان
					تتسم عملية تحديد أقصى وأفضل استخدام للأصول الثابتة المادية بالسهولة في المؤسسة الاقتصادية
					تتسم عملية تحديد أقصى وأفضل استخدام للأصول الثابتة المعنوية بالسهولة في المؤسسة الاقتصادية
					يمكن في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية فصل الأصل الثابت المادي في حالة استخدامه بالاشتراك مع أصول أخرى كمجموعة
					يمكن في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية فصل الأصل الثابت المعنوي في حالة استخدامه بالاشتراك مع أصول أخرى كمجموعة
					تحديد حالة الأصل الثابت المادي ممكنة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية
					تحديد حالة الأصل الثابت المعنوي ممكنة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

المحور الثاني: تحديات متعلقة بالسوق الجزائري

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	البيان
					تتوفر في الجزائر أسواق رئيسية يعتمد عليها في تقييم الأصول الثابتة المادية
					تتوفر في الجزائر أسواق رئيسية يعتمد عليها في تقييم الأصول الثابتة المعنوية
					يعتبر السوق غير الرسمي في الجزائر سوق أكثر ميزة يمكن الاعتماد عليه لقياس القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية
					يعتبر السوق غير الرسمي في الجزائر سوق أكثر ميزة يمكن الاعتماد عليه لقياس القيمة العادلة للأصول الثابتة المعنوية

					يمكن التمييز في السوق الغير رسمي الجزائري المشاركين الذين يتصرفون من أجل أفضل مصلحة اقتصادية لهم
					تعتبر المعاملات التي تجري في السوق الغير الرسمي في الجزائر معاملات تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق
					تمتاز السوق الجزائرية بالمنافسة الكاملة وبعيدة عن التدخل الحكومي وتأثير الاحتكار

المحور الثالث: عيوب قياس القيمة العادلة

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	البيان
					خضوع قياس الأصول الثابتة بالقيمة العادلة لتقدير المكلف بالتقييم يؤدي الى عدم مصداقية نتائج عملية التقييم
					يفتح القياس بالقيمة العادلة المجال للتلاعب في الإفصاح بما قد يخدم أطراف معينة على حساب أطراف أخرى
					تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة قد يتطلب بعض الوقت مما يؤدي الى عدم عرض القوائم المالية في وقتها المحدد
					ارتفاع تكلفة تحديد القيمة العادلة لبعض أنواع الأصول الثابتة مقارنة ببدايل القياس الأخرى يشكل عائقا للاعتماد على قياس القيمة العادلة
					يتميز القياس بالقيمة العادلة بالتعقيد لتعدد تقنيات ومستويات القياس به
					قلة المقيمين المؤهلين في المجال العقاري يعيق تحديد القيمة العادلة للعقارات

المحور الرابع: معيقات تقنيات القياس

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	البيان
------------	-------	-------	-------	------------	--------

					يمكن الوصول الى صافي التدفقات المالية المستقبلية للأصول الثابتة المادية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
					يمكن الوصول الى صافي التدفقات المالية المستقبلية للأصول الثابتة المعنوية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
					تتوفر المدخلات اللازمة التي تسمح للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بتحديد معدل خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة
					تتمتع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمؤهلات تمكنها من توقع التغيرات المحتملة في مبلغ التدفقات النقدية وتوقيتها
					يعتبر تحديد علاوة المخاطر التي تمثل عدم التأكد الملائم للتدفقات النقدية أمرا ممكنا في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
					يمكن تحديد التكلفة الاستبدالية للأصول الثابتة المادية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
					يمكن تحديد التكلفة الاستبدالية للأصول الثابتة المعنوية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المحور الخامس: المؤسسات الاقتصادية ومحيطها

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	البيان
					يفضل المكلفين بالمحاسبة في المؤسسات على اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول الثابتة
					إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل الشريحة الأكبر من المؤسسات في الجزائر تؤثر في انجذابها نحو قياس القيمة العادلة
					تقوم المؤسسات الاقتصادية بإجراء دورات تكوينية في تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة لموظفيها المحاسبين
					يتمتع إطار المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالكفاءة اللازمة لتطبيق قياس القيمة العادلة
					يتمتع مختلف الفاعلين في البيئة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من مستثمرين وموظفي البنوك والإدارة الضريبية بدرجة مقبولة من الوعي لفهم القوائم المالية التي تم الاستناد فيها إلى القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول الثابتة.

					جهود الهيئات المحاسبية الجزائرية غير وافية لتوضيح كيفية استخدام قياس القيمة العادلة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية
					يتميز قياس القيمة العادلة بالشيوع والانتشار بين ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر.
					ثقة ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر في التكلفة التاريخية لارتباطها بالوثائق الثبوتية يقلل من توجههم نحو قياس القيمة العادلة

المحور السادس: القوانين والتشريعات

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	البيان
					تشجع القواعد القانونية في التشريع الضريبي الجزائري على الاعتماد على القيمة العادلة
					تحتاج التشريعات الضريبية الجزائرية الى تعديل بما يتماشى مع متطلبات قياس القيمة العادلة
					حدد النظام المحاسبي المالي على كيفية الاعتماد على القيمة العادلة
					يحتاج النظام المحاسبي المالي الى نصوص تنظيمية وتكميلية تنظم عملية القياس خاصة في شقه المتعلق بقياس القيمة العادلة
					تحدد القواعد القانونية في الجزائر شروط استخدام الأصول الثابتة المادية في حال وجود قيود نظامية عليها.
					تحدد القواعد القانونية في الجزائر شروط استخدام الأصول الثابتة المعنوية في حال وجود قيود نظامية عليها.
					تحدد القواعد القانونية في الجزائر شروط بيع الأصول الثابتة المادية في حال وجود قيود نظامية عليها.
					تحدد القواعد القانونية في الجزائر شروط بيع الأصول الثابتة المعنوية في حال وجود قيود نظامية عليها.

					تسمح الأنظمة التشريعية الجزائرية باعتماد قياس القيمة العادلة عند الإثبات الأولي إذا كانت غير مساوية لسعر المعاملة
--	--	--	--	--	---

المحور السابع: التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	البيان
					تتوافق برامج التعليم المحاسبي في الجزائر مع متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي 2 "الكفاءة المهنية"
					تتضمن برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية شرح مفصل لمحتوى المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي
					يتمكن الطالب من التعرف على كل أنواع الأصول الثابتة ومختلف المعالجات المحاسبية لكل نوع منها في الجامعات الجزائرية
					تتضمن برامج التعليم المحاسبي الجزائري معيار الإبلاغ المالي IFRS13 "قياس القيمة العادلة"
					يتلقى الطالب شرح مفصل حول إرشادات قياس القيمة العادلة
					يتلقى الطالب شرح مفصل حول تقنيات قياس القيمة العادلة

الملحق الثاني: ملاحق الدراسة الميدانية

Fiabilité

Echelle : ثبات المحور الأول :

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,838	6

Fiabilité

Echelle : ثبات المحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,889	7

Fiabilité

Echelle : ثبات المحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,853	6

Fiabilité

Echelle : ثبات المحور الرابع

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,846	7

Fiabilité

Echelle : ثبات المحور الخامس

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,861	8

Fiabilité

Echelle : ثبات المحور السادس

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,920	9

Fiabilité

Echelle : ثبات المحور السابع

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,915	6

Fiabilité

ثبات جميع العبارات : Echelle

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,974	49

Table de fréquences

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	استاذ جامعي متخصص في العلوم المالية والمحاسبة	32	53,3	53,3	53,3
	إطار مكلف بالمحاسبة والمالية	5	8,3	8,3	61,7
	خبير محاسبي	5	8,3	8,3	70,0
	محاسب معتمد	7	11,7	11,7	81,7
	محافظ حسابات	11	18,3	18,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	18	30,0	30,0	30,0
	من 5 إلى 10 سنوات	15	25,0	25,0	55,0
	سنة فأكثر 11	27	45,0	45,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شهادة ماجستير/دكتوراه	51	85,0	85,0	85,0
	ماستر	8	13,3	13,3	98,3
	ليسانس	1	1,7	1,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
1 العبارة	60	2,4833	1,26881
2 العبارة	60	2,3000	1,23919
3 العبارة	60	2,7833	1,46243
4 العبارة	60	2,4667	1,32085
5 العبارة	60	3,3667	1,22082

العبارة 6	60	3,0833	1,25268
المحور الأول: تحديدات متعلقة بالأصل المراد تقييمه	60	2,7473	,96408
N valide (liste)	60		

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
العبارة 7	60	2,1000	1,18893
العبارة 8	60	1,9333	1,03934
العبارة 9	60	2,7500	1,42168
العبارة 10	60	2,4667	1,35880
العبارة 11	60	2,8000	1,41181
العبارة 12	60	2,8500	1,36326
العبارة 13	60	2,1333	1,25505
المحور الثاني: تحديدات متعلقة بالسوق الجزائري	60	2,4333	1,00532
N valide (liste)	60		

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
العبارة 14	60	2,5833	1,38137
العبارة 15	60	2,8333	1,34248
العبارة 16	60	2,9167	1,33139
العبارة 17	60	3,0333	1,35255
العبارة 18	60	3,0500	1,33309
العبارة 19	60	3,0667	1,31312
المحور الثالث: عيوب قياس القيمة العادلة	60	2,9142	1,01959
N valide (liste)	60		

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
العبارة 20	60	2,8000	1,29928
العبارة 21	60	2,6833	1,21421
العبارة 22	60	2,2500	1,27059
العبارة 23	60	2,4167	1,23908
العبارة 24	60	2,6000	1,33022

العبارة 25	60	2,9500	1,25448
العبارة 26	60	2,6500	1,32544
المحور الرابع: معيقات تقنيات القياس	60	2,6213	,91986
N valide (liste)	60		

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
العبارة 27	60	3,3500	1,32544
العبارة 28	60	2,9833	1,44377
العبارة 29	60	2,3333	1,29754
العبارة 30	60	2,3000	1,19745
العبارة 31	60	2,5667	1,24010
العبارة 32	60	3,3000	1,31871
العبارة 33	60	2,4000	1,21013
العبارة 34	60	3,2000	1,25954
المحور الخامس: المؤسسات الاقتصادية ومحيطها	60	2,8053	,91756
N valide (liste)	60		

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
العبارة 35	60	2,3333	1,21665
العبارة 36	60	3,4667	1,34626
العبارة 37	60	2,8500	1,36326
العبارة 38	60	3,4167	1,38137
العبارة 39	60	2,8000	1,48210
العبارة 40	60	2,7167	1,45079
العبارة 41	60	3,0500	1,40731
العبارة 42	60	2,7500	1,42168
العبارة 43	60	2,6500	1,43592
المحور السادس: القوانين والتشريعات	60	2,8928	1,08608
N valide (liste)	60		

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
العبارة 44	60	2,4833	1,34658
العبارة 45	60	2,9167	1,33139
العبارة 46	60	3,0000	1,35296
العبارة 47	60	2,9833	1,44377
العبارة 48	60	2,5833	1,38137

العبارة 49	60	2,7167	1,34154
المحور السابع: التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر	60	2,7805	1,14491
N valide (liste)	60		

Table de fréquences

العبارة 1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	17	28,3	28,3	28,3
	غير موافق	20	33,3	33,3	61,7
	موافق	23	38,3	38,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	20	33,3	33,3	33,3
	غير موافق	21	35,0	35,0	68,3
	موافق	19	31,7	31,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	19	31,7	31,7	31,7
	غير موافق	10	16,7	16,7	48,3
	موافق	27	45,0	45,0	93,3
	موافق بشدة	4	6,7	6,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	18	30,0	30,0	30,0
	غير موافق	20	33,3	33,3	63,3
	موافق	20	33,3	33,3	96,7
	موافق بشدة	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	15,0	15,0	15,0
	غير موافق	7	11,7	11,7	26,7
	موافق	41	68,3	68,3	95,0
	موافق بشدة	3	5,0	5,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	15,0	15,0	15,0
	غير موافق	15	25,0	25,0	40,0
	موافق	34	56,7	56,7	96,7
	موافق بشدة	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	22	36,7	36,7	36,7
	غير موافق	25	41,7	41,7	78,3
	موافق	11	18,3	18,3	96,7
	موافق بشدة	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	23	38,3	38,3	38,3
	غير موافق	28	46,7	46,7	85,0
	موافق	8	13,3	13,3	98,3
	موافق بشدة	1	1,7	1,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	17	28,3	28,3	28,3
	غير موافق	14	23,3	23,3	51,7
	موافق	25	41,7	41,7	93,3
	موافق بشدة	4	6,7	6,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	21	35,0	35,0	35,0
	غير موافق	15	25,0	25,0	60,0
	موافق	23	38,3	38,3	98,3
	موافق بشدة	1	1,7	1,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	17	28,3	28,3	28,3
	غير موافق	12	20,0	20,0	48,3
	موافق	28	46,7	46,7	95,0
	موافق بشدة	3	5,0	5,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 12

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	14	23,3	23,3	23,3
	غير موافق	15	25,0	25,0	48,3
	موافق	28	46,7	46,7	95,0
	موافق بشدة	3	5,0	5,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 13

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	24	40,0	40,0	40,0
	غير موافق	21	35,0	35,0	75,0
	موافق	13	21,7	21,7	96,7
	موافق بشدة	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 14

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	19	31,7	31,7	31,7
	غير موافق	15	25,0	25,0	56,7
	موافق	24	40,0	40,0	96,7
	موافق بشدة	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 15

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	15	25,0	25,0	25,0
	غير موافق	13	21,7	21,7	46,7
	موافق	31	51,7	51,7	98,3
	موافق بشدة	1	1,7	1,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 16

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	14	23,3	23,3	23,3
	غير موافق	12	20,0	20,0	43,3
	موافق	33	55,0	55,0	98,3
	موافق بشدة	1	1,7	1,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 17

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	13	21,7	21,7	21,7
	غير موافق	11	18,3	18,3	40,0
	موافق	33	55,0	55,0	95,0
	موافق بشدة	3	5,0	5,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 18

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	12	20,0	20,0	20,0
	غير موافق	12	20,0	20,0	40,0
	موافق	33	55,0	55,0	95,0
	موافق بشدة	3	5,0	5,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 19

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	10	16,7	16,7	16,7
	غير موافق	15	25,0	25,0	41,7
	موافق	31	51,7	51,7	93,3
	موافق بشدة	4	6,7	6,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 20

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	12	20,0	20,0	20,0
	غير موافق	19	31,7	31,7	51,7
	موافق	27	45,0	45,0	96,7
	موافق بشدة	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 21

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	15,0	15,0	15,0
	غير موافق	27	45,0	45,0	60,0
	موافق	22	36,7	36,7	96,7
	موافق بشدة	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 22

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	22	36,7	36,7	36,7
	غير موافق	20	33,3	33,3	70,0
	موافق	17	28,3	28,3	98,3
	موافق بشدة	1	1,7	1,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 23

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	16	26,7	26,7	26,7
	غير موافق	24	40,0	40,0	66,7
	موافق	19	31,7	31,7	98,3
	موافق بشدة	1	1,7	1,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 24

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	18	30,0	30,0	30,0
	غير موافق	15	25,0	25,0	55,0
	موافق	27	45,0	45,0	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 25

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	11	18,3	18,3	18,3
	غير موافق	15	25,0	25,0	43,3
	موافق	34	56,7	56,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 26

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	16	26,7	26,7	26,7
	غير موافق	17	28,3	28,3	55,0
	موافق	26	43,3	43,3	98,3

موافق بشدة	1	1,7	1,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 27

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	9	15,0	15,0	15,0
غير موافق	10	16,7	16,7	31,7
موافق	33	55,0	55,0	86,7
موافق بشدة	8	13,3	13,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 28

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	14	23,3	23,3	23,3
غير موافق	13	21,7	21,7	45,0
موافق	26	43,3	43,3	88,3
موافق بشدة	7	11,7	11,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 29

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	19	31,7	31,7	31,7
غير موافق	23	38,3	38,3	70,0
موافق	15	25,0	25,0	95,0
موافق بشدة	3	5,0	5,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 30

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	17	28,3	28,3	28,3
غير موافق	26	43,3	43,3	71,7
موافق	16	26,7	26,7	98,3
موافق بشدة	1	1,7	1,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 31

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	12	20,0	20,0	20,0
غير موافق	26	43,3	43,3	63,3
موافق	20	33,3	33,3	96,7
موافق بشدة	2	3,3	3,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 32

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
--	-----------	-------------	--------------------	--------------------

Valide	غير موافق بشدة	8	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	13	21,7	21,7	35,0
	موافق	31	51,7	51,7	86,7
	موافق بشدة	8	13,3	13,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 33

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	14	23,3	23,3	23,3
	غير موافق	28	46,7	46,7	70,0
	موافق	16	26,7	26,7	96,7
	موافق بشدة	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 34

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	13,3	13,3	13,3
	غير موافق	14	23,3	23,3	36,7
	موافق	34	56,7	56,7	93,3
	موافق بشدة	4	6,7	6,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 35

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	16	26,7	26,7	26,7
	غير موافق	27	45,0	45,0	71,7
	موافق	15	25,0	25,0	96,7
	موافق بشدة	2	3,3	3,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 36

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	9	15,0	15,0	15,0
	غير موافق	8	13,3	13,3	28,3
	موافق	32	53,3	53,3	81,7
	موافق بشدة	11	18,3	18,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 37

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	14	23,3	23,3	23,3
	غير موافق	15	25,0	25,0	48,3

موافق	28	46,7	46,7	95,0
موافق بشدة	3	5,0	5,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 38

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	10	16,7	16,7	16,7
غير موافق	8	13,3	13,3	30,0
موافق	31	51,7	51,7	81,7
موافق بشدة	11	18,3	18,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 39

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	20	33,3	33,3	33,3
غير موافق	8	13,3	13,3	46,7
موافق	28	46,7	46,7	93,3
موافق بشدة	4	6,7	6,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 40

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	20	33,3	33,3	33,3
غير موافق	10	16,7	16,7	50,0
موافق	27	45,0	45,0	95,0
موافق بشدة	3	5,0	5,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 41

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	14	23,3	23,3	23,3
غير موافق	10	16,7	16,7	40,0
موافق	31	51,7	51,7	91,7
موافق بشدة	5	8,3	8,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 42

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	19	31,7	31,7	31,7

غير موافق	10	16,7	16,7	48,3
موافق	29	48,3	48,3	96,7
موافق بشدة	2	3,3	3,3	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 43

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	20	33,3	33,3	33,3
غير موافق	12	20,0	20,0	53,3
موافق	25	41,7	41,7	95,0
موافق بشدة	3	5,0	5,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 44

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	20	33,3	33,3	33,3
غير موافق	16	26,7	26,7	60,0
موافق	23	38,3	38,3	98,3
موافق بشدة	1	1,7	1,7	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 45

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	12	20,0	20,0	20,0
غير موافق	16	26,7	26,7	46,7
موافق	29	48,3	48,3	95,0
موافق بشدة	3	5,0	5,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 46

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	13	21,7	21,7	21,7
غير موافق	12	20,0	20,0	41,7
موافق	32	53,3	53,3	95,0
موافق بشدة	3	5,0	5,0	100,0
Total	60	100,0	100,0	

العبارة 47

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide				
غير موافق بشدة	15	25,0	25,0	25,0
غير موافق	11	18,3	18,3	43,3
موافق	28	46,7	46,7	90,0
موافق بشدة	6	10,0	10,0	100,0

Total	60	100,0	100,0
-------	----	-------	-------

العبارة 48

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	16	26,7	26,7	26,7
	غير موافق	21	35,0	35,0	61,7
	موافق	18	30,0	30,0	91,7
	موافق بشدة	5	8,3	8,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العبارة 49

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	12	20,0	20,0	20,0
	غير موافق	23	38,3	38,3	58,3
	موافق	20	33,3	33,3	91,7
	موافق بشدة	5	8,3	8,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة	60	2,7420	,88583	,11436

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
				Inférieur	Supérieur

تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة	-2,256	59	,028	-,25800	-,4868	-,0292
--------------------------------------	--------	----	------	---------	--------	--------

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الأول: تحديات متعلقة بالأصل المراد تقييمه	60	2,7473	,96408	,12446

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور الأول: تحديات متعلقة بالأصل المراد تقييمه	-2,030	59	,047	-,25267	-,5017	-,0036

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الثاني: تحديات متعلقة بالسوق الجزائري	60	2,4333	1,00532	,12979

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور الثاني: تحديات متعلقة بالسوق الجزائري	-4,366	59	,000	-,56667	-,8264	-,3070

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الثالث: عيوب قياس القيمة العادلة	60	2,9142	1,01959	,13163

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور الثالث: عيوب قياس القيمة العادلة	-,652	59	,517	-,08583	-,3492	,1776

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الرابع: معيقات تقنيات القياس	60	2,6213	,91986	,11875

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور الرابع: معيقات تقنيات القياس	-3,189	59	,002	-,37867	-,6163	-,1410

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور الخامس: المؤسسات الاقتصادية ومحيطها	60	2,8053	,91756	,11846

Test sur échantillon unique

Valeur de test = 3

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور الخامس: المؤسسات الاقتصادية ومحيطها	-1,643	59	,106	-,19467	-,4317	,0424

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور السادس: القوانين والتشريعات	60	2,8928	1,08608	,14021

Test sur échantillon unique

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور السادس: القوانين والتشريعات	-,764	59	,448	-,10717	-,3877	,1734

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور السابع: التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر	60	2,7805	1,14491	,14781

Test sur échantillon unique

	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur

المحور السابع: التكوين المحاسبي للقائمين على عملية التقييم في الجزائر	-1,485	59	,143	-,21950	-,5153	,0763
---	--------	----	------	---------	--------	-------

الملحق الثالث: ملاحق دراسة الحالة



Bulletin Numéro : 3 / 2022

Indicateurs de la bourse d'Alger

DZAIRINDEX (Base=1000)	Clôture	Variation		Clôture précédente
		En valeur	%	
Base au 03 janvier 2008	1 923,61	0,00	0,00	1 923,61

Capitalisation boursière DA	45 640 110 960
Encours global des obligations DA	-
Encours global des OAT DA	512 647 000 000

Activité globale

Activités	Volume transigé	Valeur transigée	Nombre de transactions
Marché principal	2 098	2 731 596	3
Marché PME	-	-	-
Marché des obligations	-	-	-
Marché des OAT	2 000	1 860 300 000	1
Droits	-	-	-

Marché principal: 04/01/2022

Titre	Cours A	Cours V	Clôture	Volume	Valeur	Nbre Trans.	Cours précéd.	Variation%	Dernier dividende	
									Montant	Date
ALL	320,00		NC	-	-	-	300	-	32,00	27/07/2021
AUR		560	NC	-	-	-	560	-	30,00	01/07/2019
BIO			1302	2 098	2 731 596	3	1 302	-	115,00	01/08/2021
SAI		543	NC	-	-	-	543	-	25,00	04/08/2020

Marché PME : 04/01/2022

Titre	Cours A	Cours V	Clôture	Volume	Valeur	Nbre Trans.	Cours précéd.	Variation%	Dernier dividende	
									Montant	Date
AOM			NC	-	-	-	490	-		

Marché des OAT: 04/01/2022

Titre	Code ISIN	Clôture %	Volume	Valeur	Nbre Trans.	Cours précéd.%	Variation%	Coupon d'intérêt	
								C.C %	Dernier détachement
O071026	DZ0000700462	93,015	2 000	1 860 300 000	1	91,047	1,968	1,23	06/10/2021



SOCIÉTÉ DE GESTION DE LA BOURSE DES VALEURS

AVIS N° 01/22

SEANCE DU	04/01/2022
INTITULE	PORTANT MODULATION DES ECARTS MAXIMAUX DES TITRES
MARCHE	MARCHE PRINCIPAL/PME

Article 1 :

Les écarts autorisés pour la séance de négociation n°2317 du 06 janvier 2022 seront comme suit :

Titre	ALL	AOM	AUR	BIO	SAI
Ecart maximal	10%	10%	10%	5%	5%



Bulletin Numéro : 18 / 2022

Indicateurs de la bourse d'Alger

DZAJRINDEX (Base=1000)	Clôture	Variation		Clôture précédente
		En valeur	%	
Base au 03 janvier 2008	1 924,67	1,05	0,05	1 923,61

Capitalisation boursière DA	45 665 632 835
Encours global des obligations DA	-
Encours global des OAT DA	496 647 000 000

Activité globale

Activités	Volume transigé	Valeur transigée	Nombre de transactions
Marché principal	500	651 500	1
Marché PME	-	-	-
Marché des obligations	-	-	-
Marché des OAT	698	627 503 640	2
Droits	-	-	-

Marché principal: 01/02/2022

Titre	Cours A	Cours V	Clôture	Volume	Valeur	Nbre Trans.	Cours précéd.	Variation%	Dernier dividende	
									Montant	Date
ALL	320,00		NC	-	-	-	300	-	32,00	27/07/2021
AUR		560	NC	-	-	-	560	-	30,00	01/07/2019
BIO			1303	500	651 500	1	1 302	0,07	115,00	01/08/2021
SAI		543	NC	-	-	-	543	-	25,00	04/08/2020

Marché PME : 01/02/2022

Titre	Cours A	Cours V	Clôture	Volume	Valeur	Nbre Trans.	Cours précéd.	Variation%	Dernier dividende	
									Montant	Date
AOM			NC	-	-	-	400	-		

Marché des OAT: 01/02/2022

Titre	Code ISIN	Clôture %	Volume	Valeur	Nbre Trans.	Cours précéd. %	Variation%	Coupon d'intérêt	
								C.C %	Dernier détachement
O070628	DZ0000700520	97,998	8	7 787 040	1	91,339	5,999	3,10	20/08/2021
O150438	DZ0000700512	89,814	690	619 718 600	1	89,371	0,443	5,40	04/04/2021



Bulletin Numéro : 27 / 2022

Indicateurs de la bourse d'Alger

DZAIRINDEX (Base=1000)	Clôture	Variation		Clôture précédente
		En valeur	%	
Base au 03 janvier 2008	1 936,65	0,00	0,00	1 936,65

Capitalisation boursière DA	45 851 377 175
Encours global des obligations DA	-
Encours global des OAT DA	496 647 000 000

Activité globale

Activités	Volume transigé	Valeur transigée	Nombre de transactions
Marché principal	250	286 430	3
Marché PME	-	-	-
Marché des obligations	-	-	-
Marché des OAT	60	54 803 400	1
Droits	-	-	-

Marché principal: 15/02/2022

Titre	Cours A	Cours V	Clôture	Volume	Valeur	Nbre Trans.	Cours précéd.	Variation%	Dernier dividende	
									Montant	Date
ALL			320	40	12 800	1	320	-	32,00	27/07/2021
AUR		545	NC	-	-	-	560	-	30,00	01/07/2019
BIO			1303	210	273 630	2	1 303	-	115,00	01/08/2021
SAI		540	NC	-	-	-	543	-	25,00	04/08/2020

Marché PME : 15/02/2022

Titre	Cours A	Cours V	Clôture	Volume	Valeur	Nbre Trans.	Cours précéd.	Variation%	Dernier dividende	
									Montant	Date
AOM			NC	-	-	-	490	-		

Marché des OAT: 14/02/2022

Titre	Code ISIN	Clôture %	Volume	Valeur	Nbre Trans.	Cours précéd.%	Variation%	Coupon d'intérêt	
								C.C %	Dernier détachement
O070628	DZ00000700520	91,339	60	54 803 400	1	97,338	-5,999	3,27	20/06/2021

الحمد لله